مغني الأديب

تأليف

جمال الدين بن هشام الأنصاري

الانتقاء و التلخيص

لجنة الأساتذة في الحوزة العلمية

صحّحه و نقّحه: الشيخ علي رضا الرنجبر

بسم الله الرحمن الرحيم

مغني الأديب

صحّحه و نقّحه

الشيخ علي رضا الرنجبر

سرشناسه:ابن هشام،عبدالله بن یوسف،۷۰۸-۷٦۱ق.
عنوان قراردادی:المغنی اللبیب عن کتب الاعاریب،برگزیده
عنوان ونام پدیدآور:مغنی الادیب(ابن هشام)؛اعداد وتحقیق ابوالقاسم علی دوست...(ودیگران)؛تصحیح وتنقیح علی رضا الرنجبر.
مشخصات نشر:قم:حوزه علمیه قم،مرکز مدیریت حوزه های علمیه،۱٤۳۳ ق.=۱۳۹۱.
مشخصات ظاهری: ۵۹۲ ص.
شابک: ۷-٦۹-۲٦۳۸-۹٦٤-۹۷۸
یادداشت: عربی
یادداشت : اعداد وتحقیق ابوالقاسم علی دوست،السید قاسم الحسینی،محمد رضا النائینی،غلام علی الصفایی.
موضوع : زبان عربی - نحو.
شناسه افزوده:علی دوست، ابوالقاسم،گردآورده-رنجبر،علیرضا،مصحح.
رده بندی کنگره:۱۳۹۱ ٦۰۱٦ م ۲ الف/ PJ٦۱۵۱
رده بندی دیویی: ٤۹۲/۷۵

مغني الأديب

■ تأليف : جمال الدين بن هشام الانصاري ■
■ إعدادوتحقيق : أبوالقاسم علي دوست،السيّد قاسم الحسيني،محمّد رضا النائيني،غلام على الصفائي ■
■ تصحيح و تنقيح : علي رضا الرنجبر ■
■ الموضوع : النحو ■
■ طبع و نشر : مركز مديريّة الحوزة العلميّة بقم المقدسة ■
■ الطبعة : الرابعة ■
■ المطبوع : ۱۰۰۰۰ نسخة ■
■ التاريخ : ۱۴۳۷ هـ. ق ■
■ السعر : ۱۸۰۰۰ تومان ■
■ شابک : ۷ - ۶۹ - ۲۶۳۸ - ۹۶۴ - ۹۷۸ ■

انتشارات مرکز مدیریت حوزهای علمیه
۰۲۵-۳۷۷۴۸۳۸۳

الفهرس

الباب الأوّل: في تفسير المفردات و ذكر أحكامها

الباب الثاني

في تفسير الجملة، و ذكر أقسامها و أحكامها

الباب الثالث

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، و هو الظرف و الجارّ و المجرور

الباب الرابع: ما يعرف به المبتدأ من الخبر

في ذكر أحكام يكثر دورها، و يقبح بالمعرب جهلها، و عدم معرفتها على وجهها

الباب الخامس
في ذكر الجهات الّتي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

الباب الثامن

في ذكر أُمور كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين و على الهداة الميامين من آله الطاهرين.

أمّا بعدُ، فإنّ كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لـ«جمال الدين بن هشام الأنصاريّ» بسبب اشتماله على المطالب العلميّة العالية، و شموله الواسع للمباحث المفصّلة حول المفردات الّتي أخذت حصّة كبيرة من الكتاب، و بسبب عرضه الفنّيّ للمطالب النحويّة بحيث يمكّن القارئ من استنباط الأحكام النحويّة صار محطّاً لأنظار المراكز العلميّة في العالم، و مع مرور مئات من السنين على تأليفه فقد يمكن أن يدّعى أنّه قلّما وجد كتاب في النحو بهذه المثابة و السعة و الشمول.

و لذلك أخذ النحاة منه مباحث كثيرة و تراهم أحياناً قد نقلوا نصّ عباراته في كتبهم.

إنّ معرفة ابن هشام بلغة العرب، و كيفيّة استخدامه تراكيب المفردات أثار عجب كلّ من له أدنى معرفة بالأدب العربيّ، فتراه عند ما يطرح المطالب العلميّة يحفّها بذكر الشواهد المتعدّدة من الآيات و الروايات و الأبيات و الأمثال العربيّة.

و يدلّ على إحاطته العلميّة بالأدب العـربيّ تتبّعـه في الكتـاب مقفّـلات مسائل الإعراب، و إيضاحه معضلات يستشكلها الطلاّب. و لأجل هذه الغزارة العلميّة قال المؤرّخ الشّهير ابن خلدون في حقّه: «ما زلنا و نحن بالمغرب نسـمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيّة يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه».

كلّ هذه الخصال جعل «المغني» متناً دراسيّاً في الحـوزات العلميّـة، منـذ سنوات طويلة يتحتّم على كلّ طالب دراسته قبل الشروع في دروس الفقـه و الاُصول.

و لكن جعلُه متناً دراسيّاً مع جميع محاسنه القيّمة لا يخلو من نواقص أساسيّة:

منها: اشتماله على الأشعار المبتذلة الّتي لا تلائـم روح الزّهـد و التقـوى السائدين في المراكز العلميّة للشيعة.

و مِن ما يلزم الالتفات إليه أنّه لا ضرورة للالتجاء إلى الأشـعار المنافيـة للأخلاق لإثبات حكم من الأحكام النحويّة، لأنّ المعيار العامّ في الاستدلال هو حجّيّة الأشعار و الكلمات و الأمثال، و تحصيل الأبيات المشتملة على مضامين راقية مع كونها في نفس الأمر حجّة، و إن يطلب وقتاً واسـعاً و جهـداً جاهـداً لكنّه ليس بمحال.

و من الممكن أنّ ابن هشام لاعتقاده الخاصّ، لم يكـن ليجـوّز لنفســه أن يورد في كتابه الأشعار الّتي ذكرت في مدح أهل البيت أو رثائهم عليهم السلام، و لهذا لا تُرى في «المغني» الأبيات الّتي نقلت في حقّهم عليهم السلام إلاّ رقم قليل جدّاً لا يتجاوز الأصابع، و أمّا نحن فاستشهدنا بتلك الأشعار و بكثير مـن المنظومـات العاليـة المضامين. و الأمر المهمّ الّذي ينبغي أن يراعى في رأينا هو أن لا تـذكر أشـعار المولّدين ـ نعني بهم: طبقة من الشعراء الّذين لا يجوز الاستناد إلى أشعارهم ـ

و يلاحظ زمن إنشاء الشعر و مكانه و هي الخطوة الأساسيّة في علم أُصول النحو.

و منها: عدم تناسب حجمه الكبير، المدّة الّتي خصّصت لدراسته في الحوزات العلميّة، و ذلك لأنّ الفترة الّتي خصّصت لدراسة «المغني»، تكفي لثلثه و الكتاب على النظم الموجود يتدرّس فيه من «المغني» مباحث علميّة كثيرة الّتي لا يستغني الطالب عن دراستها و التعرّف عليها.

و منها: تكثير الأمثلة، المملّ في بعض المباحث، و الخروج من المطلب في جملة من المسائل، فقد تجنبنا هذين الأمرين، و حررنا الكتاب عنهما، و ذكرنا من «المغني» ما هو المهمّ من المسائل.

و هذه النواقص هي الّتي دعتنا إلى تلخيص الكتاب. و قد بذلت اللجنة قصارى جهدها و واصلت عملها المستمرّ حتّى أنجزت تلخيص الكتاب، و لله الحمد.

و الواجب علينا أن ننبّه القارئ الكريم على مجموعة من النقاط الضروريّة:

١ ـ اللجنة سعت لتنظيم الكتاب بحيث يكون الباب الأوّل منه قابلاً للتدريس في سنة دراسيّة واحدة و سائر الأبواب في سنة أُخرى.

٢ ـ تابعنا في عملنا ابن هشام في ذكره للروايات، فكما أنّه استشهد بالروايات القابلة للاستشهاد، استشهدنا بها، و لم نقتصر على الأحاديث النبويّة المذكورة في «المغني»، بل أضفنا إلى متن الكتاب الروايات الواردة عن الأئمّة عليهم السلام، الّتي تركها المصنّف بسبب اعتقاده الخاصّ، و أوردنا أيضاً كثيراً من الروايات المرويّة عن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم، الّتي لم يذكرها ابن هشام.

٣ ـ إنّ اللجنة لم ترد إلحاق التعاليق العلميّة المفصّلة بالكتاب، و إن

وجدت هناك تعليقة فإنّ الضرورة ـ كالتناقض بين كلمات ابن هشام أو انفراده برأي يخالف آراء جميع النحاة ـ قد اقتضتها.

٤ ـ نظّمت اللجنة الكلمات المبحوثة عنها في «المغني» على الترتيب الصحيح في كلّ من حروف الكلم، و لم يراع ذلك ابن هشام في غير أوّلها.

٥ ـ ذكرنا في التعاليق، العناوين المرتبطة بالأشعار، و حاولنا أن نرجع الطالب مهما أمكن إلى «شرح شواهد المغني» لـ«جلال الدين السيوطيّ» لكونه في متناول أيدي جميع الطلاّب، و أحلنا الطالب في بعض الموارد إلى كتاب «شرح أبيات مغني اللبيب» لـ«عبدالقادر عمر البغداديّ» إمّا وحده، أو مع كتاب «شرح شواهد المغني» لأسباب خاصّة، فقد أرجعنا إليه ـ مثلاً ـ عند ذكر الشعر المرقّم ٨٦؛ لأنّ شاعره ـ أبانواس ـ من طبقة المولّدين، و لذلك لم يذكر السيوطيّ شعره في كتابه؛ لعدم حجّيّته، فالتجأنا إلى «شرح أبيات مغني اللبيب» للمزيد من التحقيق فيها.

و خلاصة الكلام: أنّ وجود داعٍ خاصّ ألزمنا ذكر كتاب «شرح أبيات مغني اللبيب» في التعليقة.

٦ ـ ما أوردناه من كلمات أمير المؤمنين عليه السلام، الّتي في نهج البلاغة يطابق نسخة المرحوم فيض الإسلام، لأنّها في متناول أيدي الطلاّب. و استفدنا إلى جانب عناوين نهج البلاغة من الرموز (ح ـ ط ـ ك) الّتي تشير إلى «الحكم و الخطب و الكتب».

٧ ـ ذكرنا فهارس جميع المصادر و المراجع الّتي اعتمدنا عليها في التعاليق مع مشخّصات الطبع ليتمكّن الأساتذة و الطلاّب الكرام من المراجعة.

٨ ـ الباب الأوّل من الكتاب بعد التدريس في سنة دراسيّة واحدة بقم

المقدّسة و بعض المُدُن، و إرسال النظرات من جانب الأسـاتذة الأعـزّاء، جـدّد فيه النظر و طبع طبعة منقّحة مزيدة.

و في الختام: نرجو من جميع الأساتذة الكرام و أصحاب الـرأي و الفكـر أن يرشدونا بآرائهم القيّمة إذا وجدوا فيه نقصاً طغى به القلم، أو نشأ من الخطأ و النسيان، حتّى يصحّح في الطبعات الآتية إن شاء الله تعالى.

و يمكن أن تراسلونا باقتراحاتكم على العنوان التالي:

قم ـ المدرسة العلميّة المعصوميّة

«لجنة تأليف كتاب مغني الأديب».

Tel: ۰۲۵۱-۷۷٤۸۳۸۳

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد حمد الله على إفضاله، و الصلاة و السلام على سيّدنا و نبيّنا أبي القاسم المصطفى محمّد و على أهل بيته الطيّبين الطاهرين المعصومين الهداة المهديّين سيّما بقيّة الله المنتظر- أرواحنا له الفداء - فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، و أعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسّر به فهم كتاب الله المنزل، و يتّضح به معنى حديث نبيّه المرسل و الأئمّة الاثني عشر، فإنّهما الوسيلة إلى السعادة الأبديّة، و الذريعة إلى تحصيل المصالح الدينيّة و الدنيويّة، و أصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب.

و من أجلّ ما صنّف فيه قدراً و أحسنه وقعاً و أعمّه نفعاً، كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» الّذي تشدّ الرحال في ما دونه و تقف عنده فحول الرجال و لا يعدونه، لكنّه مع ذلك كلّه لا يخلو من تطويل يوجب الملال و تكرار يعقب السآم و إيراد أشعار ينافيها العفاف، و قد منّ الله ﷻ علينا بتلخيصه و تهذيبه و تزيينه ببعض الشواهد الروائيّة من النبيّ ﷺ، و الأئمّة الهداة عليهم السلام، و الأمثلة الشعريّة في مدحهم و رثائهم عليهم السلام، فسمّيناه بـ«مغني الأديب» و هو

منحصر في ثمانية أبواب:

الباب الأوّل: في تفسير المفردات و ذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل و ذكر أقسامها و أحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردّد بين المفردات و الجمل و هو الظرف و الجارّ و المجرور و ذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها و يقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه الّتي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أُمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفيّة الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أُمور كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة.

الباب الأوّل

في تفسير المفردات و ذكر أحكامها

و المراد بالمفردات، الحروف و ما تضمّن معناها من الأسماء و الظروف.

و ربما ذُكرت أسماءٌ غير تلك و أفعال، لمسيس الحاجة إلى شرحها.

و قد رُتّبت على حروف المعجم، ليسهل تناولها.

حرف الهمزة

(أ)

الهمزة المفردة تأتي على وجهين:

الأوّل: أن تكون حرفاً يُنادى به القريب، كقول هند بنت أُثاثة:

١ـ أ فاطم فَاصبِري فَلَقَد أصابَتْ رَزِيـــئتُكِ التــهائمَ و النُّجُــودا[1]

و نقل ابن الخبّاز عن شيخه أنّه للمتوسّط و أنّ الّذي للقريب «يا» و هذا خرق لإجماعهم.

الثاني: أن تكون للاستفهام، و حقيقته طلب الفهم، كقوله ﷻ: ﴿**فَلَمَّا جاءَ السَّحَرَةُ قالُوا لِفِرْعَوْنَ أ إنَّ لَنَا لأجْراً إنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبينَ**﴾[2].

و قد أُجيز الوجهان في قراءة الحرميَّيْن و حمزة: ﴿**أ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ**﴾[3].

و كون الهمزة فيه للنداء هو قول الفرّاء و يبعّده أنّه ليس في التنزيل نداء بغير «يا» و يقرّبه سلامته من دعوى المجاز، إذ لا يكون الاستفهام منه ﷻ على حقيقته، و من دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أ من هو قانت خيرٌ أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله ﷻ: ﴿**تَمَتَّعْ بكُفْرِكَ قَلِيلاً**﴾[4]

---

(١) الطبقات الكبرى: ٣٣١/٢.

(٢) الشعراء: ٤١.

(٣) الزمر: ٩.

(٤) الزمر: ٨.

فحذف شيئان[١]: معادل الهمزة و الخبر.

و لك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في الآية، لصحّة تقدير الخبر بنحو: «كمن ليس كذلك» و قد قالوا في قوله ﷻ: ﴿أَ فَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وجَعَلُوا لله شُرَكَاءَ﴾[٢]: إنّ التقدير: «كمن ليس كذلك»[٣] أو «لم يوحّدوه» و يكون ﴿وَ جَعَلُوا لله شُرَكَاءَ﴾، معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني.

و الهمزة أصل أدوات الاستفهام، و لهذا خصّت بأحكام:

الأوّل: جواز حذفها سواء تقدّمت على «أم» كقول امرؤ القيس:

٢ ـ تَروحُ من الحيّ أم تبتكِر   و ماذا عليكَ بأن تنتظِر[٤]

أم لم تتقدّمها كقول الكميت في مدح أهل البيت عليهم السلام:

٣ ـ طَرِبْتُ و ما شوقاً إلى البيض أطْرَبُ   و لا لعباً منّي و ذُو الشيب يلعَبُ؟[٥]

و الأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، و حمل عليه قوله ﷻ: ﴿وَ تِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[٦] و قوله ﷻ: ﴿هذا رَبِّي﴾[٧] في المواضع الثلاثة.

---

(١) بل ثلاثة أشياء: الخبر و معادل الهمزة ـ و هو «أم» على ما صرّح به ابن هشام في بحثها ـ و معادل مدخول الهمزة ـ و هو ما دخلت عليه «أم» ـ . فتأمّل.

(٢) الرعد: ٣٣.

(٣) قال الزمخشريّ: تقديره: أ من هو قانت كغيره. و ذهب الزجّاج إلى مثله. الكشّاف: ٤/١١٦، معاني القرآن و إعرابه: ٤/٣٤٧.

(٤) اللباب: ٣١٧.

(٥) شرح شواهد المغني: ١/٣٤.

(٦) الشعراء: ٢٢.

(٧) ﴿وَ كَذلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ وَ لِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأى كَوْكَباً قَالَ هذا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأى القَمَرَ بَازِغاً قَالَ هـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هذَا رَبِّي هذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْ مَا تُشْرِكُونَ﴾. الأنعام: ٧٥ـ ٧٨.

و المحقّقون على أنّه خبر، و أنّ مثل ذلك يقوله من يُنصف خصمه مع علمه بأنّه مبطل، فيحكي كلامه ثمّ يكُرّ عليه بالإبطال بالحجّة.

الثاني: أنها ترد لطلب التصوّر، نحو قولهﷻ: ﴿وَ إن أدْرِيْ أ قَرِيبٌ أمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾[١] و لطلب التصديق، نحو قول حسّان:

٤ ـ أ يذهب مدحي و المحبّين ضائعاً؟ و ما المدح في ذات الإله بضائع[٢]

و «هل» مختصّة بطلب التصديق، نحو: ﴿هَلْ أدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ﴾[٣].

و بقيّة الأدوات مختصّة بطلب التصوّر، نحو: ﴿مَتَى نَصْرُ اللهِ﴾[٤] ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[٥].

الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدّم، و على النفي نحو قولهﷻ: ﴿أ لَمْ يَعْلَمْ بأنَّ اللهَ يَرَى﴾[٦] و قول حسّان في مدح أمير المؤمنين عليه السلام:

٥ ـ أ لستَ أخاه في الهدى و وصيّه و أعلم فِهْر بالكتاب و بالسنن؟[٧]

ذكره بعضهم، و هو منتقض بـ«أم» فإنها تشاركها في ذلك، تقول: «أ قام زيد أم لم يقم؟»[٨].

---

(١) الأنبياء: ١٠٩.

(٢) الغدير: ٢/٥٨. و في المصدر «ضايعاً و بضايع» و الصحيح: ما أثبتناه، للقاعدة.

(٣) طه: ١٢٠.

(٤) البقرة: ٢١٤.

(٥) يس: ٥٢.

(٦) العلق: ١٤.

(٧) الغدير: ٢/٤٣، و فهر قبيلة، و هي أصل قريش و هو فهر بن غالب بن النضر بن كنانة و قريش كلّهم ينسبون إليه. لسان العرب، مادّة فهر.

(٨) قال الشمنّيّ: يمكن أن يقال: مراد ذلك البعض أنّ الهمزة تدخل على الإثبات وعلى النفي دون باقي الألفاظ الموضوعة للاستفهام فلا ترد عليه «أم»؛ لأنها ليست موضوعة للاستفهام وإن كانت لا تفارقه في الغالب. المنصف من الكلام: ٣٠.

الرابع: تمام التصدير بدليلين:

أوّلهما: أنّها لا تذكر بعد «أم» الّتي للإضراب كما يذكر غيرها، نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى و البَصِيرُ أم هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ و النُّورُ﴾[1].

ثانيهما: أنّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ«ثُمّ» قدّمت على العاطف، نحو: ﴿أ وَ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ و الأرْضِ﴾[2] ﴿أ فَلَمْ يَسِيْرُوا فِي الأرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهم﴾[3] ﴿أ ثُمَّ إذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بهِ﴾[4] و أخواتها تتأخّر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ كَيْفَ تَكْفُرُونَ وَ أنْتُمْ تُتلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَ فِيكُمْ رَسُولُهُ﴾[5] ﴿فَأيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[6] و البيت المنسوب إلى الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام:

٦ـ أ تحرقني بالنار يا غاية المنى فأين رجائي ثُمّ أين محبّتي[7]

هذا مذهب سيبويه و الجمهور، و خالفهم جماعة ـ أوّلهم الزمخشريّ ـ فزعموا أنّ الهمزة في تلك المواضع في محلّها الأصليّ، و أنّ العطف على جملة مقدّرة بينها و بين العاطف، فيقولون: التقدير في ﴿أ فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهم﴾[8]: «أ مَكثوا فلم يسيروا في الأرض؟»

و يضعّف قولهم ما فيه من التكلّف، لِدعوى حذف الجملة.

و قد جزم الزمخشريّ في مواضع بما يقوله الجمهور، منها: قوله في

---

(١) الرعد: ١٦.

(٢) الأعراف: ١٨٥.

(٣) يوسف: ١٠٩.

(٤) يونس: ٥١.

(٥) آل عمران: ١٠١.

(٦) التكوير: ٢٦.

(٧) بحار الأنوار: ٨١/٤٦.

(٨) يوسف: ١٠٩.

﴿أ فَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾[١]: إنّه عطف على ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾.

فصــل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقيّ فتستعمل في ثمانية معانٍ:

الأوّل: التسوية، و ربّما توهّم أنّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، و ليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أُبالي» و نحوه.

و الضابط: أنّها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها، نحو قوله ﷻ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[٢] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و الله ما يبالي ابن أبي طالب أ وَقع على الموت أم وقع الموت عليه»[٣].

الثاني: الإنكار الإبطاليّ، و هذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع، و أنّ مدّعيه كاذب، نحو: ﴿أ فَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾[٤]. و منه: قول فاطمة الزهراء عليها السلام في الاحتجاج على فدك: «أ في كتاب الله أن ترث أباك و لا أرث أبي؟»[٥].

و من جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيّاً؛ لأنّ نفي النفي يستلزم الإثبات، و منه: قوله ﷻ: ﴿أ لَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٦] أي:

---

(١) ﴿ثُمَّ بَدَّلْنا مَكانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَ قَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَ السَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَ هُمْ لا يَشْعُرُونَ * وَ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَ الأَرْضِ وَ لكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كانُوا يَكْسِبُونَ * أ فَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَ هُمْ نَائِمُونَ﴾. (الأعراف: ٩٥ـ٩٧).

(٢) المنافقون: ٦.

(٣) بحار الأنوار: ٦٨/٢٦٣.

(٤) الإسراء: ٤٠.

(٥) بلاغات النساء: ١٤.

(٦) الزمر: ٣٦.

الله ﷻ كافٍ عبده.

الثالث: الإنكار التوبيخيّ، فتقتضي أنّ ما بعدها واقع، و أنّ فاعله ملوم، نحو قوله ﷻ: ﴿أ إفْكاً آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ﴾[1] و قول أبي طالب عليه السلام:

٧ ـ أ تبغـون قـتلاً للـنبيّ محمّـد؟ خصصتم على شـؤم بطـول أثـام[2]

الرابع: التقرير، و معناه: حملك المخاطب على الإقرار و الاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه، نحو: ﴿أ أنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّيَ إلٰهَيْنِ﴾[3].

و يجب أن يليَها الشيء الّذي تُقرّره به، تقول في التقرير بالفعل: أ ضـربت زيداً؟ و بالفاعل: أ أنت ضربت زيداً؟ و بالمفعول: أ زيداً ضربت؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه[4].

و قوله ﷻ: ﴿قَالُوا أ أنْتَ فَعَلْتَ هذَا بآلِهَتِنَا يَا إبْرَاهِيمُ﴾[5] محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقيّ بأن يكونوا لم يعلموا أنّه الفاعل، و لإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا.

الخامس: التهكُّم، نحو: ﴿أ صَلاتُكَ تأمُرُكَ أنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[6].

السادس: الأمر، نحو: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ وَ الأُمِّيِّـيْنَ أ أسْـلَمْتُم﴾[7]

---

(١) الصافّات: ٨٦.

(٢) ديوان شيخ الأباطح أبي طالب عليه السلام: ٣٥.

(٣) المائدة: ١١٦.

(٤) ذهب جماعة إلى أنّ ذلك أحسن فيها. راجع المنصف: ٣٥ و تحفة الغريب: ٣٦ و حاشية الأمـير: ١٧ و حاشية الدسّوقيّ: ١/١٥.

(٥) الأنبياء: ٦٢.

(٦) هود: ٨٧.

(٧) آل عمران: ٢٠.

أي: أسلموا.

السابع: التعجّب، نحو: ﴿أ لَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[١].

الثامن: الاستبطاء، نحو: ﴿أ لَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ﴾[٢].

تنبيـه

قد تقع الهمزة فعلاً و ذلك أنّهم يقولون: «وأى» بمعنى «وَعَد» و مضارعه «يئي» بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة و كسرة، و الأمر منه «إه» بحذف اللام للأمر و بالهاء للسكت في الوقف.

(آ)

حرف لنداء البعيد، و هو مسموع لم يذكره سيبويه، و ذكره غيره.

(أجَلْ)

حرف جواب مثل: «نعم» فتكون تصديقاً للمخبر و إعلاماً للمستخبر و وعداً للطالب فتقع بعد نحو: «قام زيدٌ» و «أ قام زيدٌ؟» و «اضرب زيداً».

(إذْ)

على أربعة أوجه:

الوجه الأوّل: أن تكون اسماً للزمن الماضي، و لها أربعة استعمالات:

أحدها: أن تكون ظرفاً و هو الغالب، نحو: **﴿إِنْ لا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ**

---

(١) الفرقان: ٤٥.

(٢) الحديد: ١٦.

إذْ أخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[١].

الثاني: أن تكون مفعولاً به، نحو: ﴿وَ اذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيْلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾[٢].

و الغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير «اُذكُرْ» نحو: ﴿وَ إذْ فَرَقْنَا بِكُمُ البَحْرَ﴾[٣].

و بعض المعربين يقول في ذلك: إنّه ظرف لـ«اُذكر» محذوفاً، و هذا وهم فاحش، لاقتضاءه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أنّ الأمر للاستقبال و ذلك الوقت قد مضى، و إنّما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

الثالث: أن تكون بدلاً من المفعول، نحو: ﴿وَ اذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرِيَمَ إذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً﴾[٤] فـ«إذ» بدل اشتمال من مريم.

الرابع: أن تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو: «يومئذٍ و حينئذٍ» أو غير صالح له، نحو: ﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إذْ هَدَيْتَنَا﴾[٥].

و زعم الجمهور أنّ «إذْ» لا تقع إلاّ ظرفاً أو مضافاً إليها، و أنّها في نحو: ﴿وَ اذكُرُوا إذ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾[٦] ظرف لمفعول محذوف، أي: و اذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، و في نحو: ﴿إذْ انْتَبَذَتْ﴾[٧] ظرف لمضاف إلى المفعول محذوف، أي: و اذكر قصّة مريم.

---

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) الأعراف: ٨٦.

(٣) البقرة: ٥٠.

(٤) مريم: ١٦.

(٥) آل عمران: ٨.

(٦) الأعراف: ٨٦.

(٧) مريم: ١٦.

و يؤيّد هذا القول التصريح بالمفعول في ﴿وَ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾[١].

الوجه الثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[٢].

و الجمهور لا يثبتون هذا القسم، و يجعلون الآية من باب ﴿وَ نُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[٣] أي: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

الوجه الثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَ لَنْ يَنْفَعَكُمْ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[٤] أي: و لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمكم في الدنيا.

و هل هذه حرف بمنزلة لام العلّة أو ظرف و التعليل مستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ، فإنّه إذا قيل: «ضربته إذ أساء» و أُريد بـ«إذ» الوقت، اقتضى ظاهر الحال أنّ الإساءة سبب الضرب؟ قولان.

و يرد على الثاني: أنّه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين، و أنّ «إذ» لا تبدل من اليوم؛ لاختلاف الزمانين و لا تكون ظرفاً لـ«ينفع»؛ لأنّه لا يعمل في ظرفين و لا لـ«مشتركون»؛ لأنّ معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدّم عليها و لأنّ معمول الصلة لا يتقدّم على الموصول و لأنّ اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

و الجمهور لا يثبتون هذا القسم. قال أبوالفتح: راجعت أباعليّ مراراً في

---

(١) آل عمران: ١٠٣.

(٢) الزلزلة: ٤.

(٣) الكهف: ٩٩.

(٤) الزخرف: ٣٩.

قولهﷻ: ﴿وَ لَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾[1] مستشكلاً إبدال «إذ» من «اليوم» فآخر ما تحصّل منه: أنّ الدنيا و الآخرة متّصلتان، و أنّهما في حكم اللهﷻ سواء فكأنّ «اليوم» ماضٍ أو كأنّ «إذ» مستقبلة انتهى.

و قيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم. و قيل: التقدير: بعد إذ ظلمتم و عليهما أيضاً فـ«إذ» بدل من «اليوم».

الوجه الرابع: أن تكون للمفاجأة، نصّ على ذلك سيبويه، و هي الواقعة بعد «بينا» أو «بينما» كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**و إنّ أهل الدنيا كركْب بيناهم حلّوا، إذ صاح بهم سائقهم فارتحَلوا**»[2] و قول الشاعر:

٨ ـ فاستقدر الله خيراً و ارضينّ به فبينما العسر إذ دارت مياسير[3]

و هل هي ظرف مكان، أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي: زائد؟ أقوال. و على القول بالظرفيّة فقال ابن جنّيّ: عاملها الفعل الّذي بعدها؛ لأنّها غير مضافة إليه، و عامل «بينا أو بينما» محذوف يفسّره الفعل المذكور، و قال الشلوبين: «إذ» مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل و لا في «بينا و بينما» لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف و لا في ما قبله، و إنّما عاملهما محذوف يدلّ عليه الكلام، و «إذ» بدل منهما، و قيل: العامل ما يلي «بين» بناء على أنّها مكفوفة عن الإضافة إليه، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، و قيل: «بين» خبر لمحذوف، و تقدير قولك: «بينما أنا قائم إذ جاء زيد»: بين

---

(١) الزخرف: ٣٩.

(٢) نهج البلاغة: ح ١٢٧٩/٤٠٧.

(٣) نسب إلى حريث بن جبلة و عثير (عتير) بن لبيد العذريّ و ابن كثير بن عذرة بن سعد بن تميم. شرح شواهد المغني: ٢٤٤/١ ـ ٢٤٦، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٦٨/٢ـ ١٧٥.

أوقات قيامي مجيء زيد، ثمّ حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ«جاء زيد»، و قيل: مبتدأ، و «إذ» خبره، و المعنى: حين أنا قائم حين جاء زيد.

مسألة

تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إمّا اسميّة أو فعليّة فعلها ماض لفظاً و معنىً أو معنىً فقط. و قد اجتمعت الثلاثة في قوله ﷻ: ﴿**إِنْ لا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**﴾[١].

و قد يحذف أحد شطري الجملة فيظنّ من لا خبرة له أنّها أُضيفت إلى المفرد كقول الأخطل:

٩ـ كانت منازلَ أُلاّفٍ عَهدتُهم ... إذْ نحنُ إذْ ذاك دونَ الناس إخواناً[٢]

«أُلاّف» ـ بضمّ الهمزة ـ جمع «آلف» بالمدّ مثل: «كافر» و «كفّار»، و «نحن» و «ذاك» مبتدءان حذف خبراهما. فالتقدير: عهدتهم إخواناً إذ نحن متألّفون، إذ ذاك كائن، و لا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن»؛ لأنّه زمان و «نحن» اسم عين، بل هي ظرف للخبر المقدّر، و «إذ» الأُولى ظرف لـ«عهدتهم»، و «دون» إمّا ظرف له أو للخبر المقدّر أو لحال من «إخواناً» محذوفة، أي: متصافّين دون الناس، و لا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال؛ لتأخّره، و لا كونه اسم عين؛ لأنّ «دون» ظرف مكان لا زمان[٣]، و المشار إليه بـ«ذاك» التجاور المفهوم من الكلام.

---

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢٤٨/١.

(٣) هذا مبنيّ على أنّ «دون» حال، و الظاهر من قوله: «أو لحال من إخواناً محذوفة، أي: متصافّين دون الناس» كونه متعلّقاً بمقدّر هو حال.

و قد تحذف الجملة كلّها؛ للعلم بها، و يعوّض منها التنوين، و تكسر الذال[١]؛ لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ﴾[٢].

و زعم الأخفش أنّ «إذ» في ذلك معربة؛ لزوال افتقارها إلى الجملة و أنّ الكسرة إعراب؛ لأنّ اليوم مضاف إليها. و ردّ بأنّ بناءها لوضعها على حرفين و بأنّ الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول الّذي تحذف صلته لدليل و بأنّ العوض ينزّل منزلة المعوّض عنه فكأنّ المضاف إليه مذكور.

(إذا)

على وجهين:

الأوّل: أن تكون للمفاجأة فتختصّ بالجمل الاسميّة، و لا تحتاج إلى جواب، و لا تقع في الابتداء، و معناها الحال باعتبار ما قبلها، نحو: ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[٣].

و هي حرف عند الأخفش، و يرجّحه قولهم: «خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب» بكسر «انّ»؛ لأنّ «إنّ» لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، و ظرف مكان عند المبرّد، و ظرف زمان عند الزجّاج. و اختار الأوّل ابن مالك، و الثاني ابن عصفور، و الثالث الزمخشريّ، و زعم أنّ عاملها فعل مقدّر مشتقّ من لفظ

---

(١) قال المحقّق الرضي‌؇: الحقّ أنّ «إذ» إذا خذف المضاف إليه منه و أُبدل منه التنوين في غير نحو: «يومئذٍ» جاز فتحه أيضاً، و منه قوله‌ﷺ حاكياً: ﴿فَعَلْتُهَا إذاً وأنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (الشعراء: ٢٠) أي: فعلتها إذ ربّيتني، إذ لا معنى للجزاء هنا كما قيل في «إذاً»: إنّها للجواب. شرح الكافية: ١٠٦/٢ و نقل عن خالد: «إذاً» لغة هذيل، و غيرهم يقولون: «إذ» لسان العرب: مادّة أذذ.

(٢) الروم: ٤ـ٥.

(٣) طه: ٢٠.

المفاجأة، قال في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[١]: إنّ التقدير: إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. و لا يعرف هذا لغيره، و إنّما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس»، أو المقدّر في نحو: «فإذا الأسد» أي: حاضر، و إذا قدّرت أنّها الخبر فعاملها «مستقرّ» أو «إستقرّ».

و لم يقع الخبر معها في التنزيل إلاّ مصرّحاً به، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٢].

و إذا قيل: «خرجت فإذا الأسدُ» صحّ كونها عند المبرّد خبراً، أي: فبالحضرة الأسد، و لم يصحّ عند الزجّاج؛ لأنّ الزمان لا يخبر به عن الجثّة، و لا عند الأخفش؛ لأنّ الحرف لا يخبر به و لا عنه، فإذا قلت: «فإذا القتالُ» صحّت خبريّتها عند غير الأخفش.

و تقول: «خرجت فإذا زيد جالس أو جالساً» فالرفع على الخبريّة، و «إذا» نصب به، و النصب على الحاليّة و الخبر «إذا» إن قيل: بأنّها مكان، و إلاّ فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدّرها خبراً عن الجثّة مع قولنا: إنّها زمان إذا قدّرت حذف مضاف كأن تقدّر في نحو: «خرجت فإذا الأسد»: فإذا حضور الأسد.

الثاني: أن تكون لغير المفاجأة، و الغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمّنة معنى الشرط و تختصّ بالدخول على الجملة الفعليّة، عكس الفجائيّة، كقول الفرزدق في مدح الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام:

١٠ـ إذا رأته قريش قال قائلها   إلى مكارم هذا ينتهي الكرم[٣]

---

(١) الروم: ٢٥.

(٢) الأنبياء: ٩٧.

(٣) شرح شواهد المغني: ٧٣٣/٢.

و قد اجتمعتا في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنْ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[١].

و يكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً كما تقدّم و قال أمير المؤمنين ؑ: «إذا سألت فاسأل تفقّهاً و لا تسأل تعنّتاً»[٢] و مضارعاً دون ذلك، كقول العبّاس بن مرداس في مدح رسول الله ﷺ:

١١ـ يا خيرَ مَنْ ركِبَ المطيّ و من مَشى فـوق التـراب إذا تعـدّ الأنفـس[٣]

و قد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

١٢ـ و النفسُ راغِبـةٌ إذا رَغّبْتَهـا و إذا تُـــردُّ إلى قليــل تَقنـــع[٤]

و إنّما دخلت الشرطيّة على الاسم في نحو قوله ﷻ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَـقَّتْ﴾[٥] و قول خزيمة بن ثابت:

١٣ـ إذا نحن بايعنا عليّـاً فحسـبنا أبوحسن من ما نخاف مـن الفـتن[٦]

؛ لأنّه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش.

و لا تعمل «إذا» الجزم[٧] إلاّ في الضرورة، كقول أعشى هَمْدان:

١٤ـ و إذا تُصِبْك من الحوادث نكبـة فاصبر، فكـلّ مصـيبة ستكشّـف[٨]

---

(١) الروم: ٢٥.

(٢) غرر الحكم: ٣٢٣/١ باب «إذا».

(٣) لسان العرب: مادّة «أذذ».

(٤) شرح شواهد المغني: ٢٦٢/١.

(٥) الانشقاق: ١.

(٦) أعيان الشيعة: ٤٤٤/١.

(٧) لا يقال: إنّها عملت الجزم في قوله ﷻ: ﴿وَ اللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر: ٤.) مع خروجها من الشرطيّة، ففيها أولى لاقتضاء الشرطيّة الجزم أكثر من غيرها؛ إذ يقال: إنّها ليست في الآية جازمة، و حذف اللام في «يسر» ليس للجزم بل تحذف اكتفاء عنها بالكسرة. قال الزمخشريّ: و ياء «يسر» تحـذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة. الكشّاف: ٧٤٦/٤.

(٨) اللباب: ٢٨.

تنبيـه

قيل: قد تخرج «إذا» عن كلّ من الظرفيّة و الاستقبال و معنى الشرط.

أمّا الأوّل، فزعمه أبوالحسن في قوله ﷻ: ﴿وَ سِيْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[1] حيث قال: إنّ «إذا» جرّ بـ«حتّى».

و زعم أبوالفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ رَجّاً﴾[2] في من نصب «خافضة رافعة» أنّ «إذا» الأُولى مبتدأ و الثانية خبر و المنصوبين حالان، و كذا جملة ليس و معموليها، و المعنى: وقتُ وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رجّ الأرض.

و أنكر الجمهور خروجها عن الظرفيّة و قالوا: إنّ «حتّى» في الآية الأُولى حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها و لا عمل لها و أمّا «إذا وقعت الواقعة» فـ«إذا» الثانية بدل من الأُولى، و الأُولى ظرف و جوابها محذوف؛ لفهم المعنى، و حسّنه طول الكلام، و تقديره بعد «إذا» الثانية، أي: انقسمتم أقساماً و كنتم أزواجاً ثلاثة.

و أمّا الثاني: فعلى وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي، كقوله ﷻ: ﴿وَ لا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾[3].

و الثاني: أن تجيء للحال، و ذلك بعد القسم، كقوله ﷻ: ﴿وَ اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[4] قيل: لأنّها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنّه إنشاء لا

---

(١) الزمر: ٧١.

(٢) الواقعة: ١ـ٤.

(٣) التوبة: ٩٢.

(٤) الليل: ١.

إخبار عن قسم يأتي؛ لأنّ قسم الله ﷻ قديم[١]، و لا لكون محذوف هو حال من «الليل»؛ لأنّ الحال و الاستقبال متنافيان، و إذا بطل هذان الوجهان تعيّن أنّه ظرف لأحدهما، على أنّ المراد به الحال انتهى.

و الصحيح: أنّه لا يصحّ التعليق بـ«أُقسم» الإنشائيّ؛ لأنّ القديم لا زَمان له، لا حال و لا غيره، بل هو سابق على الزمان، و أنّه لا يمتنع التعليق بـ«كائناً» مع بقاء «إذا» على الاستقبال، بدليل صحّة مجيء الحال المقدّرة باتّفاق، كـ«مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أي: مقدّراً الصيد به غَداً، كذا يقدّرون، و أوضح منه أن يقال: مريداً به الصيد غداً، كما فسّر «قمتم» في ﴿إذَا قُمْتُمْ إلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أيْدِيَكُمْ إلَى المَرَافِقِ﴾[٢] بـ«أردتم».

و أمّا الثالث: فمثاله قوله ﷻ: ﴿وَ إذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغفِرُونَ﴾[٣] فـ«إذا» فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها و لو كانت شرطيّة و الجملة الاسميّة جواباً، لاقترنت بالفاء.

و قول بعضهم: إنّه على إضمار الفاء، مردودٌ بأنّها لا تحذف إلاّ ضرورة.

و قول آخر: إنّ الضمير توكيد لا مبتدأ و إنّ ما بعده الجواب، ظاهر التعسّف.

و قول آخر: إنّ جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلّف مِن غير ضرورة.

---

(١) الحكم بقدم كلام الله ﷻ في هذه العبارة و ما بعدها مخالف لمذهب الإماميّة، قال الإمام الصادق عليه السلام: «الكلام محدث، كان الله ﷻ و ليس بمتكلّم ثمّ أحدث الكلام». بحارالأنوار: ١٥٠/٤. راجع لتحقيق البحث نفس المصدر و كشف المراد: ٢٨٩ و منهاج البراعة: ٢٦٣/١٠.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الشورى: ٣٧.

و من ذلك «إذا» الّتي بعد القسم، نحو: ﴿وَ اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[١]، إذ لو كانت شرطيّة كان ما قبلها جواباً في المعنى، فيكون التقدير: إذا يغشى الليل أقسمت و هذا ممتنع؛ لوجهين:

أحدهما: أنّ القسم الإنشائيّ لا يقبل التعليق؛ لأنّ الإنشاء إيقاع و المعلّق يحتمل الوقوع و عدمه.

و الثاني: أنّ الجواب خبريّ، فلا يدلّ عليه الإنشاء لتباين حقيقتهما.

مسألــة

في ناصب «إذا» الشرطيّة مذهبان:

أحـدهما: أنّه شرطها و هو قول المحقّقين، فتكـون بمنزلـة «مـتى و حيثمـا و أيّان».

و قول أبي البقاء: إنّه مردود بأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف، غير وارد؛ لأنّ «إذا» عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع إذا جزمت.

و الثاني: أنّه ما في جوابها من فعل أو شبهه، و هو قول الأكثرين.

و يرد عليهم أُمور:

أحدها: أنّ الشرط و الجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، و على قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأنّ الظرف عندهم من جملة الجواب، و المعمـول داخل في جملة عامله.

الثاني: أنّه يلزمهم في نحو: «إذا جئـتني اليـوم أكرمتـك غـداً» أن يعمـل «أكرمتك» في ظرفين متضادّين، و ذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعـيّن لا

---

(١) الليل: ١.

يقع بتمامه في زمانين، و قصداً؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلت: فما ناصب «اليوم» على القول الأوّل، و كيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟

قلنا: لم يتضادّا كما في الوجه السابق، و عمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعمّ من الآخر، نحو: «آتيك يوم الجمعة سحر» و ليس بدلاً؛ لجواز «سير عليه يومُ الجمعة سحرَ» برفع الأوّل و نصب الثاني، نصّ عليه سيبويه و أنشد الفرزدق:

١٥ـ متى تردن يوماً سفار تجد بها   أُدَيهم يَرمي المستجيز المعوّرا[1]

فـ«يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى»؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط و لهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلاً من «إذا» و يمتنع أن يكون ظرفاً لـ«تجد»؛ لأن لا ينفصل «ترد» من معموله و هو «سفار» بالأجنبيّ فتعيّن أنّه ظرف ثانٍ لـ«ترد».

الثالث: أنّ الجواب ورد مقروناً بـ«إذا» الفجائيّة، نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[2] و بالحرف الناسخ، نحو: «إذا جئتني اليوم فإنّي أُكرمُك» و كلّ منهما لا يعمل ما بعده في ما قبله، و ورد أيضاً و الصالح فيه للعمل صفة، كقوله ﷻ: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[3] و لا تعمل الصفة في ما قبل الموصوف.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢٨٥/١.

(٢) الروم: ٢٥.

(٣) المدّثّر: ٨ ـ ٩.

(إذما)

أداة شرط، تجزم فعلين، نحو قوله:

١٦ـ و إنّك إذما تأتِ ما أنت آمـر   بـه تُلـفِ مَـنْ إيّـاه تـأمر آتيـا[١]

و هي حرف عند سيبويه بمنزلة «إنْ» الشرطيّة و ظرف عند المبرّد و ابن السرّاج و الفارسيّ، و عملها الجزم قليل لا ضرورة؛ خلافاً لبعضهم.

(إذاً)

فيها مسائل:

المسألة الأُولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرف و قيل: اسم و الأصل في «إذاً أُكرِمَك»: إذا جئتني أُكرِمُك، ثمّ حذفت الجملة، و عوّض التنوين عنها، و أُضمرت «أن»[٢]. و على القول الأوّل فالصحيح: أنّها بسيطة، لا مركّبة من «إذ» و «أن» و على البساطة فالصحيح: أنّها الناصبة، لا «أن» مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناها، قال سيبويه: معناها: الجواب و الجزاء فقال الشلوبين: في كلّ موضع و قال أبوعليّ الفارسيّ: في الأكثر و قد تتمحّض للجواب بدليل أنّه يقال لك: أُحبّك، فتقول: إذاً أظنّك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا ضرورة انتهى كلامه.

و الأكثر أن تكون جواباً لـ«إن» أو «لو» ظاهرتين أو مقدّرتين.

فالأوّل: كقول كُثَيِّر عَزّة:

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح ابن عقيل: ٢/٣٦٧.

(٢) قال المحقّق الرضيّ ﷺ: و الّذي يلوح لي في «إذاً» و يغلب في ظنّي، أنّ أصله «إذ» حذفت الجملة المضاف إليها، و عوّض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة. شرح الكافية: ٢/٢٣٥.

١٧ـ لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	و أمكـنني منـها إذاً لا أُقيلـها[١]

و قوله ﷻ: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إذاً لأمْسَكْتُمْ﴾[٢].

و الثاني: كقول الرسول ﷺ، حين سمع رجلاً يقول: «اللّهُمّ آتني ما تؤتي عبادك الصالحين»: «إذاً يُعقَر جوادك و تُهراق مُهْجَتـك في سـبيل الله»[٣] و قـال الله ﷻ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إلهٍ إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلهٍ بِـمَا خَلَقَ و لَعَلا بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ﴾[٤].

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، و الصحيح: أنّ نونها تبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب.

و قيل: يوقف بالنون؛ لأنّها كنون «لَن و أن» رُوي عن المازنيّ و المبرّد.

و يبتني على الخـلاف في الوقـف عليهـا خـلاف في كتابتـها، فـالجمهور يكتبونها بالألف و كذا رسمت في المصاحف، و المازنيّ و المبرّد بالنون.

و عن الفرّاء: إن عملت كتبت بالألف، و إلاّ كتبت بالنون؛ للفرق بينها و بين «إذا» و تبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة: في عملها، و هو نصب المضارع، بشرط تصديرها، و استقباله، و اتّصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بـ«لا» النافيـة، يقـال: آتيـك، فتقـول: «إذاً أُكرمك» و لو قلت: أنا إذاً قلت: «أُكرمك» بالرفع؛ لفوات التصدير.

و لو قيل لك: أُحبّك فقلت: «إذاً أظنّك صادقاً» رفعت؛ لأنّه حال و لو قلت: إذاً يا عبد الله قلت: «أُكرمُك» بالرفع؛ للفصل بغير ما ذكرنا.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٦٣/١.

(٢) الإسراء: ١٠٠.

(٣) كنز العمّال: ٤ ح ١١٣٣٥.

(٤) المؤمنون: ٩١.

تنبيـه

قال جماعة من النحويّين: إذا وقعت «إذاً» بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو: ﴿وَ إنْ كادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَ إذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إلاّ قَلِيْلاً﴾[1] و قُرِئَ شاذّاً بالنصب[2].

و التحقيق أنّه إذا قيل: «إن تزرني أزرك و إذاً أُحسن إليك» فإن قدّرت العطف على الجواب جزمت و بطل عمل «إذاً»؛ لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع و النصب؛ لتقدّم العاطف.

و قيل: يتعيّن النصب؛ إذ ما بعدها مستأنف؛ لأنّ المعطوف على الأوّل أوّل.

(أل)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الّذي» و فروعه، و هي الداخلة على اسمي الفاعل و المفعول كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له، و الناهين عن المنكر العاملين به**»[3].

قيل: و الصفات المشبهة، و ليس بشيء؛ لأنّ الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤوَّل بالفعل[4]، و لهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتّفاق.

و ربما وصلت بظرف، أو بجملة اسميّة، أو فعليّة فعلها مضارع.

---

(١) الإسراء: ٧٦.

(٢) و هي قراءة أُبيّ. الكشّاف: ٦٨٦/٢.

(٣) نهج البلاغة: ط ٤٠١/١٢٩.

(٤) صرّح بموصوليّتها ابن هشام في شرح قطر الندى باب النكرة و المعرفة: ١٠٢.

فالأوّل: كقوله:

١٨ـ من لا يزالُ شاكراً على المَعَه فَهوَ حَرٍ بعيشة ذاتِ سعه[١]

و الثاني: كقوله:

١٩ـ من القوم الرسولُ الله منهم لهم دانت رقابُ بني معدّ[٢]

و الثالث: كقول الفرزدق:

٢٠ـ ما أنت بالحكَم التُّرضى حكومتُه و لا الأصيل و لا ذي الرأي و الجَدَل[٣]

و الجميع خاصّ بالشعر، خلافاً للأخفش و ابن مالك في الأخير.

الثاني: أن تكون حرف تعريف، و هي نوعان: عهديّة و جنسيّة، و كلّ منهما ثلاثة أقسام:

فالعهديّة: إمّا أن يكون مصحوبها معهوداً ذكريّاً، نحو: ﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَ الأرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيْهَا مِصْبَاحُ المِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأنَّهَا كَوكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[٤] و عبرة هذه: أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها أو معهوداً ذهنيّاً، نحو: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ المُؤْمِنِينَ إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[٥] أو معهوداً حضوريّاً، نحو: ﴿اليَوْمَ أكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٦].

و الجنسيّة: إمّا لاستغراق الأفراد، و هي الّتي تخلفها «كُلّ» حقيقة، نحو: ﴿إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إلاّ الَّذِيْنَ آمَنُوا﴾[٧] أو لاستغراق خصائص الأفراد، و هي

---

(١) لم يسمّ قائله، شرح شواهد المغني: ١٦١/١.

(٢) لم يسمّ قائله، شرح شواهد المغني: ١٦١/١.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٩٢/١.

(٤) النور: ٣٥.

(٥) الفتح: ١٨.

(٦) المائدة: ٣.

(٧) العصر: ٢ـ٣.

الّتي تخلفها «كلّ» مجازاً، نحو: «زيد الرجل علماً» أي: الكامل في هذه الصفة، أو لتعريف الماهيّة، و هي الّتي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقةً و لا مجازاً، نحو قوله ﷺ: ﴿وَ جَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1] و قول الإمام الحسن المجتبى عليه السلام: «اللُّؤم، أن لا تشكر النعمة»[2].

و بعضهم يقول في هذه: إنّها لتعريف العهد، فإنّ الأجناس أُمورٌ معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعض، و يقسّم المعهود إلى شخص و جنس.

و الفرق بين المعرّف بـ«أل» هذه و بين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد و المطلق، و ذلك لأنّ ذا الألف و اللام يدلّ على الماهيّة بقيد حضورها في الذهن، و اسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الماهيّة، لا باعتبار قيد.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، و هي نوعان: لازمة، و غير لازمة.

فالأُولى: كالّتي في الأسماء الموصولة على القول بأنّ تعريفها بالصلة، و كالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كـ«اللات و العزّى» أو لارتجالها كـ«السَّموأل» أو لغلبتها على بعض مَن هي له في الأصل كـ«البيت» للكعبة و «المدينة» لطَيْبة[3] و هذه في الأصل لتعريف العهد.

و **الثانية** نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، و غيرها.

فالأُولى: الداخلة على علم منقول من مجرّد صالح لها مَلمُوح أصله، كـ«حارث و عبّاس» فتقول فيهما: «الحارث و العبّاس» و يتوقّف هذا النوع على السماع، أ لا ترى أنّه لا يقال مثل ذلك في نحو: «محمّد و أحمد».

و **الثانية** نوعان: واقعة في الشعر، و واقعة في شذوذ من النثر.

---

(١) الأنبياء: ٣٠.

(٢) تحف العقول، كلمات الإمام المجتبى عليه السلام: ١٦٨.

(٣) بسكون الياء.

فالأُولى: كالداخلة على قول الرشيد بن شهاب اليشكريّ:

٢١ـ رأيتك لـمّا أن عرفتَ وجوهَنـا صددتَ و طبتَ النفس يا قيس عن عمرو[١]

و الثانية: كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأوّل فالأوّل».

تنبيـه

قال الكسائيّ في قول القائل:

٢٢ـ فإن تَرْفقي يا هندُ فالرفق أيمَـنُ و إن تَخْرقِي يا هندُ فالخُرْق أشـأمُ

فأنـتِ طَـلاقٌ و الطـلاقُ عَـزِيمـة ثلاث، و مَن يَخْرَقْ أعَقُّ و أظلـمُ[٢]

إن رفع «ثلاثاً» طلّقت واحدة؛ لأنّـه قـال: «أنـتِ طـلاق» ثمّ أخـبر أنّ الطلاق التامّ ثلاث، و إن نصبها طلّقت ثلاثاً؛ لأنّ معناه: أنتِ طالق ثلاثاً، و مـا بينهما جملة معترضة.

و الصواب: أنّ كلاًّ من الرفع و النصب محتمل لوقـوع الـثلاث و لوقـوع الواحدة، أمّا الرفع فلأنّ «أل» في الطلاق إمّا لاستغراق خصائص الأفراد و إمّـا للعهد الذكريّ، أي: و هذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، و لا تكـون لاسـتغراق الأفراد؛ لأن لا يلزم الإخبار عن العامّ بالخاصّ، كما يقال: «الحيوان إنسان» و ذلك باطل؛ إذ ليس كلّ حيوان إنساناً و لا كلّ طلاق عزيمة و لا ثلاثاً. فعلى العهديّة يقع الثلاث، و على الجنسيّة يقع واحدة كما قال الكسائيّ، و أمّا النصب فلأنّه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، و حينئـذٍ يقتضـي وقـوع الطـلاق الثلاث؛ إذ المعنى فأنتِ طالق ثلاثاً، ثمّ اعترض بينهما بقوله: و الطلاق عزيمة، و لأن يكون حالاً من الضمير المسـتتر في «عزيمـة» و حينئـذٍ لا يلـزم وقـوع

---

(١) شرح ابن عقيل: ١٨٢/١.

(٢) قال البغداديّ: «لم أقف على قائل هذه الأبيات». شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٢٤/١.

الثلاث؛ لأنّ المعنى: و الطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، و إنّما يقع ما نواه.

هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر[١]، و أمّا الّذي أراده هذا الشاعر المعيّن فهو الثلاث؛ لقوله بعدُ:

فبيني بها أن كنتِ غير رفيقة   و ما لامرئ بعد الثلاث مقدّمُ

مسألة

أجاز الكوفيّون و بعض البصريّين و كثير من المتأخّرين، نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، و خرّجوا على ذلك ﴿وَ أَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَ نَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾[٢] و «مررت برجل حسن الوجهُ» و «ضُرب زيدٌ الظهرُ و البطنُ» إذا رفع «الوجه و الظهر و البطن».

و المانعون يقدّرون «له» في الآية و «منه» في الأمثلة.

و قيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة.

و أجاز الزمخشريّ نيابتها عن الظاهر و أبوشامة عن ضمير الحاضر.

و المعروف من كلامهم إنّما هو التمثيل بضمير الغائب.

(ألا)

على خمسة أوجه:

أحدها: التنبيه فتدلّ على تحقّق ما بعدها، و تدخل على الجملتين،

---

(١) قال الشيخ الطوسيّ‌ؒ: إذا طلّقها ثلاثاً بلفظ واحد وقعت واحدة عند أكثر أصحابنا، و فيهم من قال: لا يقع شيئاً انتهى ملخّصاً. كتاب الخلاف، الطلاق: ٢/٤٤٠.

(٢) النازعات: ٤٠ـ٤١.

كقوله ﷻ: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾[1] و قول أمير المـؤمنين عليه السلام: «ألا فما يصنع بالدنيا مَنْ خُلق للآخرة؟»[2] و يقول المعربون فيها: حرف استفتاح فيبينون مكانها و يهملون معناها.

الثاني: التوبيخ و الإنكار، كقوله:

٢٣ـ ألا ارعواء لمن ولّتْ شَبيبتُهُ　　　و آذنتْ بمشيب بعدَه هرمُ[3]

الثالث: التمنّي، كقوله:

٢٤ـ ألا عُمْر ولّى مستطاع رجوعه　　　فيرأبَ ما أثأتْ يدُ الغفلات[4]

و لهذا نصب «يرأب»؛ لأنّه جواب تمنٍّ مقرون بالفاء.

الرابع: الاستفهام عن النفي نحو: «ألا اصطبار؟».

و هذه الأقسام الثلاثة مختصّة بالدخول على الجملة الاسميّة، و تعمل عمل «لا» التبرئة، و لكن تختصّ الّتي للتمنّي بأنّها لا خبر لها لفظاً و لا تقديراً، و بأنّها لا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها، و أنّها لا يجوز إلغاؤها و لو تكرّرت.

أمّا الأوّل: فلأنّها بمعنى «أتمنّى» و «أتمنّى» لا خبر له.

و أمّا الآخران فلأنّها بمنزلة «ليت» و هذا كلّه قول سيبويه و من وافقه. و على هذا فيكون قوله في البيت: «مستطاع رجوعه» مبتدأ و خبراً على التقديم و التأخير، و الجملة صفة ثانية على اللفظ، و لا يكون «مستطاع» خبراً أو نعتاً على المحلّ و «رجوعه» مرفوع به عليهما؛ لما بيّنّا.

---

(١) البقرة: ١٣.

(٢) نهج البلاغة: ط ٤٩٥/١٥٦.

(٣) شرح شواهد المغني: ٢١٢/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ٩٢/٢، لم يسمّ قائله.

(٤) لم يسمّ قائله شرح شواهد المغني: ٢١٣/١.

الخامس: العرض و التحضيض[١] و معناهما طلب الشيء و لكن العرض طلب بلين و التحضيض طلب بحثّ.

و تختصّ «ألا» هذه بالفعليّة، نحو: ﴿فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِيْنٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلا تَأْكُلُونَ﴾[٢] و﴿أَلا تُقَاتِلُونَ قَوماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾[٣].

(ألاّ)[٤]

حرف تحضيض[٥]، مختصّ بالجمل الفعليّة الخبريّة كسائر أدوات التحضيض.

---

(١) ذهب جماعة من النحويّين إلى أنّ الثاني و الثالث و الرابع من أوجه «ألا» مركّبة من الهمزة و «لا» و الخامس أيضاً مركّب عند بعض مع أنّ البحث في البسائط و المفردات، و القول بأنّها صارت مفردة بعد التركيب فيه ما لا يخفى، و أمّا الأوّل فقال الأكثرون: إنّه بسيط ، و قيل: مركّب. راجع لتحقيق البحث أوضح المسالك: ١/٢٩١–٢٩٤ و التصريح على التوضيح: ١/٢٤٤–٢٤٦ و حاشية الصبّان: ٢/١٧ و النحو الوافي: ١/٦٤٢ و٦٤٤.

(٢) الذاريات: ٢٦ـ٢٧.

(٣) التوبة: ١٣.

(٤) ذكر ابن هشام في المغني أدوات التحضيض إلاّ «هلاّ» و لعلّ سرّه أنّ «ألاّ» أصله «هلاّ» و البحث عن أحدهما يغني عن الآخر، و يحتمل أنّه اكتفى بذكر مثاله في مبحث «ألاّ».

(٥) ذكر جماعة لـ«ألاّ» معنى التوبيخ و التحضيض، و الفرق بينهما: أنّ التوبيخ هو اللوم على ترك الفعل في الماضي و التحضيض هو الحضّ على الفعل و الطلب له في المستقبل، و لم يذكر ابن هشام في المغني لفظ «التوبيخ» هنا و ذكره في «لولا» و لعلّ السرّ فيه أنّه لم يرتضه و يحتمل أنّه يعتقد أنّ «ألاّ» إذا دخلت على الماضي كانت توبيخاً على ترك الفعل في الماضي و تحضيضاً على فعل مثله في المستقبل و إذا دخلت على المستقبل كانت للحضّ على الفعل و عليه فلا يفارق «ألاّ» التوبيخيّة التحضيض، فالتعبير بالتحضيض دون التوبيخ لا يخلو من وجه. فافهم.

تنبيــه

ليس من أمثلة «ألاّ» الّتي في ﴿إِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيْمِ ألاّ تَعْلُوا عَلَيَّ﴾[1] بـل هذه كلمتان: «أن» الناصبة و «لا» النافية، أو «أن» المفسّرة و «لا» الناهية.

(إلاّ)

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو قوله ﷻ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيْلاً مِنْهُمْ﴾[2] و قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «و تقيهم طوارق الليل و النهار إلاّ طارقاً يطرق بخير»[3] و انتصاب ما بعدها في المثالين و نحوهما بها على الصحيح و نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيْلٌ مِـنْهُمْ﴾[4] و ارتفاع ما بعدها في هذه الآية و نحوها على أنّـه بدل بعض مِن كلّ عند البصريّين، و على أنّه معطوف على المستثنى منه و «إلاّ» حرف عطف عند الكوفيّين، و هي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أنّ مـا بعـدها مخالفٌ لما قبلها، لكن ذاك منفيّ بعد إيجاب و هذا موجبٌ بعد نفي.

الثاني: أن تكون بمنزلة «غير» فيوصف بها و بتاليها جمعٌ منكّر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكّر: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[5]، فلا يجـوز في «إلاّ» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذٍ: لو كان فيهمـا

---

(١) ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلأُ إِنّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَ إِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الـرَّحِيمِ * ألاّ تَعْلُوا عَلَيَّ وَ أْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾. النمل: ٢٩ـ٣١.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء الرابع في الصلاة على أتباع الرسل و مصدّقيهم: ٦٢.

(٤) النساء: ٦٦.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

آلهة ليس فيهم الله ﷻ لفسدتا، و ذلك يقتضي بمفهومه أنّه لو كان فيهما آلهة فيهم الله ﷻ لم تفسدا، و ليس ذلك المراد، و لا مِن جهة اللفظ؛ لأنّ «آلهة» جمع منكّر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصحّ الاستثناء منه، فلو قلت: «قام رجال إلاّ زيداً» لم يصحّ اتّفاقاً، و لمّا لم يجز ذلك، دلّ على أنّ الصواب كون «إلاّ» و ما بعدها صفة.

و مثال المعرّف الشبيه بالمنكّر قول ذي الرمة:

٢٥ ـ أُنيخت فألقت بلدةً فوقَ بلدة   قليل بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها[١]

فإنّ تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

و مثال شبه الجمع: قوله:

٢٦ ـ وكلّ أخ مفارِقه أخوه   لعمر أبيك إلاّ الفرقدان[٢]

مسألتان

الأُولى: أنّ الوصف بـ«إلاّ» و ما بعدها على قسمين:

أحدهما: أن يطابق ما بعد «إلاّ» موصوفها في الإفراد أو غيره، فالوصف مخصّص، كالبيت المتقدّم؛ إذ المعنى حينئذٍ: كلّ أخوين موصوفين بأنّهما غير الفرقدين.

ثانيهما: أن يخالفه، فالوصف مؤكّد، نحو: «له عندي عشرة إلاّ درهمٌ»؛ لأنّ المعنى عشرة موصوفة بأنّها غير درهم، و كلّ عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكّدة صالحة للإسقاط.

الثانية: تفارق «إلاّ» هذه «غيراً» من وجهين:

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢١٨/١.

(٢) نُسب إلى حضرميّ بن عامر و عمرو بن معديكرب. شرح شواهد المغني: ٢١٦/١.

أحدهما: أنّه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: «جاءني إلاّ زيد» و يقال: «جاءني غيرُ زيد».

ثانيهما: أنّه لا يوصف بها إلاّ حيث يصحّ الاستثناء، فيجوز «عندي درهم إلاّ دانق»؛ لأنّه يجوز «إلاّ دانقاً» و يمتنع «إلاّ جيّد»؛ لأنّه يمتنع «إلاّ جيّداً» و يجوز «درهم غير جيّد» قاله جماعات.

و قد يقال: إنّه مخالف لقولهم في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[١].

و شرط ابن الحاجب في وقوع «إلاّ» صفة، تعذّر الاستثناء، و جعل من الشاذّ قوله:

٢٧ ــ و كلّ أخ مفارقُه أخوه   لعمر أبيك إلاّ الفرقدان[٢]

الثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ و المعنى، ذكره الأخفش و الفرّاء و أبوعبيدة، و جعلوا منه قوله ﷺ: ﴿لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إلاّ مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ﴾[٣] أي: و لا من ظلم، و تأوّله الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع: أن تكون زائدة، قاله الأصمعيّ و ابن جنّيّ، و حمل عليه ابن مالك قول الشاعر:

٢٨ـ أرى الدهر إلاّ منجنوناً بأهله   و ما صاحب الحاجات إلاّ مُعذَّبا[٤]

و إنّما المحفوظ «و ما الدهر» ثمّ إن ثبتتْ روايته فتتخرّج على أنّ «أرى»

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) تقدّم برقم ٢٦.

(٣) النمل: ١٠ـ١١.

(٤) نُسب إلى بعض بني سعد. شرح شواهد المغني: ٢١٩/١.

جواب لقسم مقدّر، وحذفت «لا» كحذفها في ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[١] و دلّ على ذلك الاستثناء المفرّغ.

تنبيـه

ليس من أقسام «إلاّ» الّتي في نحو: ﴿إلاّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾[٢] و إنّما هذه كلمتان: «إن» الشرطيّة و «لا» النافية.

(إلى)

حرف جرّ له ثمانية معانٍ[٣]:

الأوّل: انتهاء الغاية الزمانيّة، نحو: ﴿أتِمُّوا الصِّيَامَ إلَى اللَّيْلِ﴾[٤] و المكانيّة، نحو قوله ﷺ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إلَى المَسْجِدِ الأقْصَى﴾[٥] و قول عبدالله بن الزبير الأسديّ:

٢٩ـ إذا كنت لا تدرين ما الموت فـانظري ... إلى هـاني بالسـوق و ابـن عقيـل[٦]

و إذا دلّت قرينة على دخول ما بعدها، نحو: «قرأت القرآن من أوّله إلى آخـره» أو خروجه، نحو: ﴿ثُمَّ أتِمُّوا الصِّيَامَ إلَى اللَّيلِ﴾[٧] عُمل بها، و إلاّ فقيل: يـدخل إن كان من الجنس، و قيل: يـدخل مطلقـاً، و قيـل: لا يـدخل مطلقـاً، و هـو

---

(١) يوسف: ٨٥.

(٢) التوبة: ٤٠.

(٣) أضاف ابن هشام معنىً آخر و هو مجيئها بمعنى الفاء العاطفة: مغني اللبيب، حرف الفاء، الأمر الثاني.

(٤) البقرة: ١٨٧.

(٥) الإسراء: ١.

(٦) أدب الطف: ١٤٣/١.

(٧) البقرة: ١٨٧.

الصحيح؛ لأنّ الأكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردّد.

الثاني: المعيّة، و ذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخَر، و به قال الكوفيّون و جماعة من البصريّين في ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيْسَى مِنْهُمُ الكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾[1] و لا يجوز «إلى زيد مالٌ» تريد مع زيد مال.

الثالث: التبيين، و هي المبيّنة لفاعليّة مجرورها بعد ما يفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجّب أو اسم تفضيل، نحو قوله ﷻ: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَا يَدْعُونَنِي إِلَيهِ﴾[2] و قول النبيّ ﷺ: «يا أباذرٍّ ما من شيء أبغض إلى الله ﷻ من الدنيا»[3].

الرابع: مرادفة اللام، نحو: ﴿وَ الأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[4] و قيل: لانتهاء الغاية، أي: منتهٍ إليك.

الخامس: موافقة «في» ذكره جماعة في قول النابغة الذبيانيّ:

٣٠ ـ فلا تتركنّي بالوعيد كأنّني ... إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجرب[5]

و قال ابن عصفور: هو على تضمين «مطليّ» معنى «مُبغَّض»، قال: و لو صحّ مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز «زيد إلى الكوفة».

السادس: الابتداء، كقول ابن أحمر الباهليّ:

٣١ ـ تقولُ و قد عاليتُ بالكُور فوقها ... أ يُسقى فلا يروى إليّ ابنُ أحمرا[6]

السابع: موافقة «عند» و حُمل عليه قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى البَيْتِ العَتِيْقِ﴾[7].

---

(١) آل عمران: ٥٢.

(٢) يوسف: ٣٣.

(٣) تنبيه الخواطر: ٣٧٥.

(٤) النمل: ٣٣.

(٥) شرح شواهد المغني: ١/٢٢٣.

(٦) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢/١٢٩.

(٧) الحجّ: ٣٣.

الثامن: التوكيد، و هي الزائدة، أثبت ذلك الفرّاء، مستدلاً بقراءة بعضهم في ﴿**فَاجْعَلْ أفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إلَيْهِمْ**﴾[1] بفتح الواو.

و خُرِّجت على تضمين «تهوى» معنى «تميل» أو أنّ الأصل «تهوي» بالكسر، فقلبت الكسرة فتحة و الياء ألفاً كما يقال في «رَضِيَ»: «رَضا» قاله ابن مالك و فيه نظر؛ لأنّ شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل.

تنبيه

مذهب البصريّين أنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم و النصب كذلك.

و ما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في ﴿**وَ لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[2]: إنّ «في» ليست بمعنى «على» و لكن شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالّ في الشيء، و إمّا على تضمين معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم «تهوى» في الآية معنى «تميل» و إمّا على شذوذ إنابة كلمة عن اُخرى، و هذا الأخير هو محمل الباب كلّه عند الكوفيّين و بعض المتأخّرين، و لا يجعلون ذلك شاذّاً، و مذهبهم أقلّ تعسّفاً.

(أمْ)

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متّصلة و هي منحصرة في نوعين، و ذلك لأنّها إمّا أن

---

(١) إبراهيم: ٣٧.

(٢) طه: ٧١.

تتقدّم عليها همزة التسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَينَا أ جَزِعْنَا أمْ صَبَرْنَا﴾[١] أو تتقدّم عليها همزة يطلب بها و بـ«أم» التعيين، نحو البيت المنسوب إلى الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام:

٣٢ـ فزادي قليل لا أراه مُبلغي   أ للزاد أبكي أم لبعد مسافتي[٢]

و إنّما سمّيت في النوعين متّصلة؛ لأنّ ما قبلها و ما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، و تسمّى أيضاً معادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأوّل و الاستفهام في النوع الثاني.

و يفترق النوعان من أربعة أوجه:

أوّلها و ثانيها: أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقّ جواباً؛ لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام، و أنّ الكلام معها قابل للتصديق و التكذيب؛ لأنّه خبر، و ليست تلك كذلك؛ لأنّ الاستفهام معها على حقيقته[٣].

الثالث و الرابع: أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلاّ بين جملتين، و لا تكون الجملتان معها إلاّ في تأويل المفردين كما تقدّم، و «أم» الأُخرى تقع بين المفردين، و ذلك هو الغالب فيها، نحو: ﴿أ أنْتُمْ أشَدُّ خَلْقاً أمِ السَّمَاءُ﴾[٤] و بين جملتين ليستا في تأويل المفردين، نحو: ﴿أ أنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ

---

(١) إبراهيم: ٢١.

(٢) الصحيفة السجّاديّة الجامعة: ٧٨٦.

(٣) المراد بالاستفهام على حقيقته هنا ما يحتاج إلى جواب سواء كان حقيقيّاً أم مجازيّاً؛ لاستشهادهم بقوله تعالى: ﴿أ أنْتُمْ أشَدُّ خَلْقاً أمِ السَّمَاءُ﴾ (النازعات: ٢٧.) و ليس الإنكار بمراد لما سيأتي من اختصاص الهمزة الّتي للإنكار بالمنقطعة. و من قولنا: «ما يحتاج إلى جواب» يعرف الوجه في التعبير بالاستفهام على حقيقته.

(٤) النازعات: ٢٧.

أمْ نَحْنُ الخَالِقُونَ﴾[1].

مسائل

الأُولى: أنّ «أم» المتّصلة الّتي تستحقّ الجواب إنّما تجاب بالتعيين؛ لأنّها سؤال عنه، فإذا قيل: أ زيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: «زيد» أو قيل: «عمرو» و لا يقال: «لا» و لا «نعم».

الثانية: أنّ العطف بعد همزة التسوية بـ«أو» لم يجز قياساً، و الصواب: العطف بـ«أم» و بعد همزة الاستفهام جاز، و يكون الجواب بـ«نعم» أو بـ«لا» و ذلك أنّه إذا قيل: «أ زيد عندك أو عمرو؟» فالمعنى: أ أحدهما عندك؟ و إن أجبت بالتعيين صحّ؛ لأنّه جواب و زيادة، و يقال: «آلحسنُ أو الحسين عليهما السلام أفضل أم ابن الحنفيّة؟» فتعطف الأوّل بـ«أو» و الثاني بـ«أم» و يجاب عندنا بقولك: أحدهما، و عند الكيسانيّة: بابن الحنفيّة، و لا يجوز أن تجيب بقولك: الحسن عليه السلام أو بقولك: الحسين عليه السلام؛ لأنّه لم يسأل عن الأفضل من الحسن عليه السلام و ابن الحنفيّة و لا من الحسين عليه السلام و ابن الحنفيّة، و إنّما جعل واحداً منهما لا بعينه قريناً لابن الحنفيّة، فكأنّه قال: «أ أحدهما أفضل أم ابن الحنفيّة؟».

الثالثة: أنّه سمع حذف «أم» المتّصلة و معطوفها، نحو: ﴿أ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيلِ﴾[2] تقديره: خير أم هذا الكافر؟ و فيه بحث كما مرّ.

و أجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أ فَلا تُبْصِرُونَ أمْ﴾[3]:

---

(١) الواقعة: ٥٩.

(٢) الزمر: ٩.

(٣) الزخرف: ٥١.

إنّ الوقف هنا، و إنّ التقدير: أم تبصرون، ثمّ يبتدأ «أنا خير».

و هذا باطل؛ إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه، و إنّما المعطوف جملة «أنا خير».

و وجه المعادلة بينها و بين الجملة قبلها أنّ الأصل: أم تبصرون، ثمّ أُقيمت الاسميّة مقام الفعليّة و السبب مقام المسبّب؛ لأنّهم إذا قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بُصراء.

و أجاز الزمخشريّ حذف ما عطفت عليه «أم» فقال في ﴿أمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾[1]: يجوز كون «أم» متّصلة، على أنّ الخطاب لليهود، و حذف معادلها، أي: أ تدّعون على الأنبياء اليهوديّة أم كنتم شهداء؟

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، و هي ثلاثة أنواع:

مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنْزِيْلُ الكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ أمْ يَقُولُونَ افتَرَاهُ﴾[2].

و مسبوقة بهمزة لغير استفهام، نحو: ﴿أ لَهُمْ أرْجُلٌ يَمْشُونَ بهَا أمْ لَهُمْ أيْدٍ يَبْطِشُونَ بهَا﴾[3] إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، و المتّصلة لا تقع بعده.

و مسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو قوله ﷻ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى وَ البَصِيرُ أمْ هَل تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَ النُّورُ﴾[4] و قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «و هل ينجيني منك اعترافي لك بقبيح ما ارتكبت؟ أم أوجبت لي في مقامي هذا

---

(١) البقرة: ١٣٣.

(٢) السجدة: ٢ـ٣.

(٣) الأعراف: ١٩٥.

(٤) الرعد: ١٦.

سخطك؟»[١].

و معنى «أم» المنقطعة الّذي لا يفارقها: الإضرابُ، ثمّ تارة تكون له مجرّداً، و تارة تتضمّن مع ذلك استفهاماً إنكاريّاً، أو استفهاماً طلبيّاً.

فمن الأوّل: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى وَ البَصِيرُ أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَ النُّورُ أمْ جَعَلُوا لله شُرَكاءَ**﴾[٢] أمّا الأُولى: فلأنّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام و أمّا الثانية: فلأنّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء.

و من الثاني: ﴿**أمْ لَهُ البَنَاتُ وَ لَكُمُ البَنُونَ**﴾[٣] تقديره: بل أ له البنات و لكم البنون؟، إذ لو قدّرت للإضراب المحض لزم المحال.

و من الثالث قولهم: «إنّها لإبل أم شاء؟» التقدير: بل أ هي شاء؟

و قيل: إنّها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرّد، نحو: ﴿**أمْ تُرِيدُونَ أنْ تَسْألُوا رَسُولَكُمْ**﴾[٤].

و لا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد، و لهذا قدّروا المبتدأ في «إنّها لإبل أم شاء».

و خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويّين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، و زعم أنّها تعطف المفردات كـ«بَلْ» و قدّرها هنا بـ«بل» دون الهمزة، و استدلّ بقول بعضهم: «إنّ هناك لإبلاً أم شاء» بالنصب. فإن صحّت روايته فالأولى أن يقدّر لـ«شاء» ناصب، أي: أم أرى شاء.

---

(١) الصحيفة الكاملة السجّاديّة الدعاء الثاني عشر: ٩٦.

(٢) الرعد: ١٦.

(٣) الطور: ٣٩.

(٤) البقرة: ١٠٨.

تنبيـه

قد ترد «أم» محتملة للاتّصال و الانقطاع، فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿قُل أتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً فَلَنْ يُخلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[1].

قال الزمخشريّ: يجوز في «أم» أن تكون معادلة بمعنى أيّ الأمرين كائن، على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، و يجوز أن تكون منقطعة.

الثالث: أن تقع زائدة، ذكره أبوزيد، و قال في قوله ﷻ: ﴿أ فَلا تُبْصِرُونَ أمْ أنَا خَيْرٌ﴾[2]: إنّ التقدير: أ فلا تبصرون أنا خير.

و الزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيّة:

٣٣ـ يا ليت شعري و لا منجى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من ندم؟[3]

الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيّئ و عن حمير، كقول بجير بن غنمة الطائيّ:

٣٤ ـ ذاك خليلي و ذو يواصِلني ... يَرمي ورائي بامْسَهْمِ و امْسَلِمه[4]

و في الحديث النبويّ ﷺ: «ليس من امبر امصيام في امسفر»[5].

(أما)

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة «ألا»، كقول أمير المؤمنين عليه السلام:

---

(١) البقرة: ٨٠.

(٢) الزخرف: ٥١ـ٥٢.

(٣) شرح شواهد المغني: ١/١٥٦.

(٤) شرح شواهد المغني: ١/١٥٩.

(٥) كنز العمّال: ٨ ح ٢٣٨٥٦.

«أما لو أُذِنَ لهم في الكلام لأخبروكم أنّ خير الزاد التقوى»[١].

و تكثر قبل القسم، كقول حاتم الطائيّ:

٣٥ـ أما و الّذي لا يعلم الغيبَ غيرُه   و يُحيي العظامَ البيض و هي رميم[٢]

و قد تبدل همزتها هاء أو عيناً قبل القسم، و كلاهما مع ثبوت الألف و حذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال.

و إذا وقعت «انّ» بعد «أما» هذه كسرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحيّة.

الثاني: أن تكون بمعنى «حقّاً أو أ حقّاً»، على خلاف في ذلك سيأتي.

و هذه تفتح «انّ» بعدها كما تفتح بعد «حقّاً».

و هي حرف عند ابن خروف، و جعلها مع «أنّ» و معموليها كلاماً تركّب من حرف و اسم كما قاله الفارسيّ في «يا زيد».

و قال بعضهم: هي اسم بمعنى «حقّاً» و قال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى «شيء» و ذلك الشيء حقّ، فالمعنى: أ حقّاً، و هذا هو الصواب. و موضع «ما» النصب على الظرفيّة كما انتصب «حقّاً» على ذلك في نحو قوله:

٣٦ ـ أ حقّاً أنّ جيرتنا استقلّوا   فنيّتنا و نيّتهم فريق[٣]

---

(١) نهج البلاغة: ح ١١٤٧/١٢٥.

(٢) و جواب القسم قوله بعد ذلك:

لقد كنت أختار القرى طاوي الحشا   محاذرة من أن يقال لئيم

شرح شواهد المغني: ٢٠٧/١.

(٣) قال السيوطيّ: «هو مطلع للمفضّل السكريّ...» و قال صاحب الحماسة البصريّة: هو لعامر بن أسحم بن عدي الكنديّ، شاعر جاهليّ. و قد أنشده صاحب الحماسة البصريّة بلفظ: «أ لم تر أنّ جيرتنا استقلّوا» فلا شاهد فيه. شرح شواهد المغني: ١٧١/١ و١٧٢.

و هو قول سيبويه، و «أنّ» و صلتها مبتدأ، و الظرف خبره و قال المبرّد: «حقّاً» مصدر «حَقَّ» محذوفاً و «أنّ» و صلتها فاعل.

و زاد المالقيّ لـ«أما» معنىً ثالثاً، و هو أن تكون حرف عرض، نحو: «أما تقوم، أما تقعد».

و قد يُدّعى في ذلك أنّ الهمزة للاستفهام التقريريّ و أنّ «ما» نافية.

(أمّا)

و قد تبدل ميمها الأُولى ياء، و هو حرف شرط و تفصيل و توكيد.

أمّا أنّها شرط: فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَ أَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهذَا مَثَلاً﴾[1] الآية، و لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدأه، و لو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها، و لمّا لم يصحّ ذلك و قد امتنع كونها للعطف، تعيّن أنّها فاء الجزاء.

و قد تحذف الفاء للضرورة[2] كقول الحارث بن خالد:

٣٧ ـ فأمّا القتال لا قتال لديكم و لكن سيراً في عِراض المواكب[3]

فإن قلت: فقد حذفت في قولهﷻ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أ كَفَرتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[4].

---

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) صرّح جماعة منهم ابن هشام و ابن مالك بحذفها في غير الضرورة ندوراً. راجع أوضح المسالك و الألفيّة، بحث «أمّا».

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٦٩/١ و شرح شواهد المغني: ١٧٧/١.

(٤) آل عمران: ١٠٦.

قلنا: الأصل: فيقال لهم أ كفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، و ربّ شيء يصحّ تبعاً و لا يصحّ استقلالاً.

و **أمّا التفصيل:** فهو غالب حالها كما تقدّم في آية البقرة، و من ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام: **«ألا و قد أمرني الله بقتال أهل البَغْي و النكث و الفساد في الأرض فأمّا الناكثون فقد قاتلتُ، و أمّا القاسطون فقد جاهدتُ، و أمّا المارقة فقد دَوَّختُ»**[1].

و قد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم.

فالأوّل نحو: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيْناً، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَ اعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَ فَضْلٍ﴾**[2] أي: و أمّا الّذين كفروا بالله فلهم كذا و كذا.

و الثاني نحو: **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وَ ابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاّ اللهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾**[3] أي: و أمّا غيرهم فيؤمنون به، و يدلّ على ذلك **﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾**.

و قد تأتي لغير تفصيل أصلاً، نحو قول الإمام الحسين بن عليّ عليهما السلام: **«أمّا بعد فإنّي لا أعلمُ أصحاباً أوْفى و لا خيراً مِن أصحابي»**[4].

---

(١) نهج البلاغة: ط ٨١٠/٢٣٤.

(٢) النساء: ١٧٤ـ١٧٥.

(٣) آل عمران: ٧.

(٤) الكامل في التاريخ: ٥٧/٤.

و أمّا التوكيد: فقال الزمخشريّ في توضيحه: فائدة «أمّا» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك و أنّه لا محالة ذاهب و أنّه بصدد الذهاب[1] و أنّه منه عزيمة، قلت: «أمّا زيد فذاهب» و لذا قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب انتهى.

و يفصل بين «أمّا» و الفاء بواحد من أُمور ستّة:

أحدها: المبتدأ كالآيات السابقة.

الثاني: الخبر، نحو: «أمّا في الدار فزيد».

الثالث: جملة الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوحٌ﴾[2] الآيات.

الرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاًّ بالجواب، نحو: ﴿وَ أَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ وَ أَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[3].

الخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء، نحو: «أمّا زيداً فاضربه» و يجب تقدير العامل بعد الفاء و قبل ما دخلت عليه؛ لأنّ «أمّا» نائبة عن الفعل، فكأنّها فعل و الفعل لا يلي الفعل؛ و أمّا «ليس خلق اللهُ مثله» ففي «ليس» ضمير شأن فاصل في التقدير.

السادس: ظرف معمول لـ«أمّا» لما فيها من معنى الفعل الّذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو: «أمّا اليوم فإنّي ذاهب» و لا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأنّ خبر «إنّ» لا يتقدّم عليها فكذلك معموله، هذا قول الجمهور و خالفهم المبرّد و ابن درستويه و الفرّاء، فجعلوا العامل نفس الخبر.

---

(١) قال الصبّان: هذا يوهم أنّ الذهاب لم يحصل بالفعل و هو خلاف ظاهر «ذاهب». حاشية الصبّان: ٣٦/٤.

(٢) الواقعة: ٨٨ـ٨٩.

(٣) الضحى: ١٠ـ١١.

فإن قلت: «أمّا اليوم فأنا جالس» احتمل كون العامل «أمّا» و كونه الخبر؛ لعدم المانع، و إن قلت: «أمّا زيداً فإنّي ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما و امتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأنّ «أمّا» لا تنصب المفعول و معمول خبر «إنّ» لا يتقدّم عليها، و أجاز ذلك المبرّد و من وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهـان

الأوّل: أنّه سمع: «أمّا العبيدَ فذو عبيد» بالنصب «و أمّا قريشاً فأنا أفضلها» و فيه دليل على اُمور:

أحدها: أنّه لا يلزم أن يقدّر «مهما يكن من شيء» بل يجوز أن يقدّر غيره من ما يليق بالمحلّ؛ إذ التقدير هنا: مهما ذكرت.

الثاني: أنّ «أمّا» ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

الثالث: أنّه يجوز «أمّا زيداً فإنّي اُكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني: أنّه ليس من أمثلة «أمّا» الّتي في قوله‌ﷻ: ﴿أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1] بل هي كلمتان: «أم» المنقطعة و «ما» الاستفهاميّة.

(إمّا)

قد تفتح همزتها و قد تبدل ميمها الاُولى ياء. و «إمّا» عاطفة عند الأكثر و مرادهم «إمّا» الثانية في نحو قول أمير المؤمنين‌عليه السلام: «فإنهّم صنفان إمّا أخ

(١) النمل: ٨٤.

لك في الدين، و إمّا نظير لك في الخلق»[1].

و زعم يونس و الفارسيّ و ابن كيسان أنّها غير عاطفة كالأُولى، و وافقهم ابن مالك؛ لملازمتها غالباً الواو العاطفة.

و لا خلاف في أنّ «إمّا» الأُولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل و المعمول في نحو: «قام إمّا زيد و إمّا عمرو» و بين أحد معمولي العامل و معموله الآخر في نحو: «رأيت إمّا زيداً و إمّا عمراً» و بين المبدل منه و بدله، نحو قوله ﷻ: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدّاً حَتَّى إذَا رَأوْا مَا يُوعَدُونَ إمَّا العَذَابَ وَ إمَّا السَّاعَةَ﴾[2] فإنّ ما بعد الأُولى بدل من ما قبلها.

و لـ«إمّا» خمسة معان:

أحدها: الشكّ، نحو: «جاءني إمّا زيد و إمّا عمرو» إذا لم تعلم الجائي منهما.

الثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَ آخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأمْرِ اللهِ إمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَ إمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[3].

الثالث: التخيير، نحو: ﴿قُلْنَا يَا ذَا القَرْنَيْنِ إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وَ إمَّا أنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾[4].

الرابع: الإباحة، نحو: «تعلّم إمّا فقهاً و إمّا نحواً».

الخامس: التفصيل، نحو: ﴿إنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيْلَ إمَّا شَاكِراً وَ إمَّا كَفُوراً﴾[5].

---

(١) نهج البلاغة: ك ٩٩٣/٥٣.

(٢) مريم: ٧٥.

(٣) التوبة: ١٠٦.

(٤) الكهف: ٨٦.

(٥) الإنسان: ٣.

و هذه المعاني لـ«أو» كما سيأتي، إلاّ أنّ «إمّا» يبنى الكلام معها من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكّ و غيره، و لذلك وجب تكرارها في غير ندور، و «أو» يفتتح الكلام معها على الجزم ثمّ يطرأ الشكّ أو غيره، و لهذا لم تتكرّر.

و قد يستغنى عن «إمّا» الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو: «إمّا أن تتكلّم بخير و إلاّ فاسكت».

و قد يستغنى عن الأُولى لفظاً كقوله:

٣٨ـ تُلمّ بدارٍ قد تقادم عهدُها   و إمّا بأموات ألمّ خيالُها[1]

أي: إمّا بدارٍ. و الفرّاء يقيسه، فيجيز «زيد يقوم و إمّا يقعد» كما يجوز «أو يقعد».

تنبيه

ليس من أقسام «إمّا» الّتي فيَ قوله ﷺ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَداً فَقُولِي إنّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْماً﴾[2]؛ بل هذه «إن» الشرطيّة و «ما» الزائدة.

(أنْ)

على وجهين: اسم و حرف.

و الاسم على قسمين:

ضمير المتكلّم في قول بعضهم: «أنْ فعلتُ» بسكون النون، و الأكثرون

---

(١) نسبه البغداديّ إلى الفرزدق. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٨/٢، و نسبه السيوطيّ إلى ذي الرمة باختلاف يسير في الرواية. شرح شواهد المغني: ١٩٣/١.

(٢) مريم: ٢٦.

على فتحها وصلاً و على إلاتيان بالألف وقفاً.

و ضمير المخاطب في نحو: «أنت» على قول الجمهور: إنّ الضمير هو «أن» و التاء حرف خطاب.

و الحرف على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً مصدريّاً ناصباً للمضارع، و تقع في موضعين:

الأوّل: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿وَ أنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1].

الثاني: بعد لفظ دالّ على معنىً غير اليقين، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿أ لَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[2] و نصب، نحو قول النبيّ ﷺ: «إنّ من السرف أن تأكل كلّ ما اشتهيت»[3] و خفض، نحو: ﴿وَ أنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْناكُمْ مِنْ قَبْلِ أنْ يأتِيَ أحَدَكُمُ المَوتُ﴾[4] و محتملة لهما، نحو: ﴿وَ الَّذِي أطْمَعُ أنْ يَغْفِرَ لِي﴾[5] أصله: في أن يغفر لي.

و اختلف في محلّ «أن» و صلتها بعد حذف الجارّ، فذهب الخليل و الأكثرون إلى أنّه نصب بالفعل المذكور و جوّز سيبويه خفضه بالجارّ المحذوف.

و «أن» هذه موصول حرفيّ، و توصل بالفعل المتصرّف، مضارعاً كان كما مرّ، أو ماضياً، نحو: ﴿لَولا أنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بنَا﴾[6] أو أمراً كحكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قم»، هذا هو الصحيح.

---

(١) النساء: ٢٥.

(٢) الحديد: ١٦.

(٣) سنن ابن ماجة: ١١٢/٢.

(٤) المنافقون: ١٠.

(٥) الشعراء: ٨٢.

(٦) القصص: ٨٢.

و قد اختلف من ذلك في أمرين:

الأوّل: كون الموصولة بالماضي و الأمر هي الموصولة بالمضارع، و المخالف في ذلك ابن طاهر، زعم أنّها غيرها بدليلين:

أحدهما: أنّ الداخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين و «سوف».

ثانيهما: أنّها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيّة، و لا قائل به.

و **الجواب عن الأوّل**: أنّه منتقض بنون التوكيد، فإنّها تخلّص المضارع للاستقبال و تدخل على الأمر باطّراد.

و **عن الثاني**: أنّه إنّما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيّة؛ لأنّها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محلّه، كما أنّها لّما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه.

الأمر الثاني: كونها توصل بالأمر، و المخالف في ذلك أبوحيّان، زعم أنّها لا توصل به و أنّ كلّ شيء سمع من ذلك فـ «أن» فيه تفسيريّة، و استدلّ بدليلين:

أحدهما: أنّهما إذا قُدّرا بالمصدر فات معنى الأمر.

الثاني: أنّهما لم يقعا فاعلاً و لا مفعولاً، لا يصحّ «أعجبني أن قُم» و لا «كرهتُ أن قُمْ» كما يصحّ ذلك مع الماضي و المضارع.

و **الجواب عن الأوّل**: أنّ فوات معنى الأمريّة في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضيّ و الاستقبال في الموصولة بالماضي و المضارع عند التقدير المذكور.

و **عن الثاني**: أنّه إنّما امتنع ما ذكره؛ لأنّه لا معنى لتعليق الإعجاب و الكراهيّة

بالإنشاء، لا لما ذكر، ثمّ ينبغي له أن لا يسلم مصدريّة «كي»؛ لأنّها لا تقع فاعلاً و لا مفعولاً، و إنّما تقع مخفوضة بلام التعليل.

ثمّ من ما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قُمْ» و أجاب عنها بأنّ الباء محتملة للزيادة و هذا وهم فاحش؛ لأنّ حروف الجرّ ـ زائدة كانت أو غير زائدة ـ لا تدخل إلاّ على الاسم أو ما في تأويله.

تنبيه

ذكر بعض الكوفيّين و أبوعبيدة أنّ بعضهم يجزم بـ«أن»، نحو قول امرئ القيس:

٣٩ـ إذا ما غَدَونا قال ولدانُ أهلنا   تعالَوا إلى أن يأتنا الصيد نحْطب[1]

و قد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحيْصن: ﴿وَ الوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ لِمَنْ أرَادَ أنْ يُتِمُّ الرِّضَاعَةَ﴾[2] و زعم الكوفيّون أنّ «أن» هذه هي المخفّفة من الثقيلة شذّ اتّصالها بالفعل، و الصواب: قول البصريّين: إنّها «أن» الناصبة أُهملت حملاً على أُختها «ما» المصدريّة.

الوجه الثاني: أن تكون مخفّفة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين[3] أو ما نزّل منزلته، نحو قوله ﷻ: ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[4] و قول جرير:

---

(١) قال السيوطيّ: «و البيت أورده المصنّف [ابن هشام] مستشهداً به على أنّ «أن» قد تجزم المضارع. و قد أنكره ذلك الفارسيّ و قال: الرواية «إلى أن يأتي الصيد» و كذا أورده صاحب منتهى الطلب. و أورده ابن الأنباريّ في شرح المفضّليات بلفظ: «إلى ما يأتنا الصيد». شرح شواهد المغني: ٩٣/١.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) جعل ابن هشام من موارد «أن» المخفّفة، نحو قولهﷻ: ﴿وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠) من ما ليس قبله فعل اليقين. شرح شذور الذهب: ٢٨٢، أوضح المسالك: ٢٦٦/١، شرح قطر الندى: ١٥٤.

(٤) المزّمّل: ٢٠.

٤٠ ـ زعم الفرزدق أن سيقتل مربَعاً أبْشِرْ بطول سلامة يا مربَعُ[1]

و «أن» هذه ثلاثيّة الوضع و هي مصدريّة أيضاً، و تنصب الاسم و ترفع الخبر خلافاً للكوفيّين، زعموا أنّها لا تعمل شيئاً، و شرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً و ربما ثبت و هو مختصّ بالضرورة على الأصحّ، و شرط خبرها أن يكون جملة، و لا يجوز إفراده، إلاّ إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران و قد اجتمعا في قوله:

٤١ ـ بأنك ربيع و غيث مريع و أنك هناك تكون الثِّمالا[2]

الوجه الثالث: أن تكون مفسّرة بمنزلة «أي»، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[3] و﴿وَ نُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾[4] و تحتمل المصدريّة بأن يقدّر قبلها حرف الجرّ فتكون في الأُولى «أن» الثنائيّة؛ لدخولها على الأمر، و في الثانية المخفّفة؛ لدخولها على الاسميّة.

و عن الكوفيّين: إنكار «أن» التفسيريّة البتّة و هو متّجه؛ لأنّه إذا قيل: «كتبت إليه أن قم» لم يكن «قم» نفس «كتبت»[5] كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي: ذهب و لهذا لو جئت بـ«أي» مكان «أن» في المثال لم

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/١٠٣.

(٢) نسب لعمرة بنت العجلان و لكعب بن زهير و رواه صاحب منتهى الطلب «بأنّك كنت الربيع المغيث» فلا شاهد فيه حينئذٍ. شرح شواهد المغني: ١/١٠٦-١٠٨.

(٣) المؤمنون: ٢٧.

(٤) الأعراف: ٤٣.

(٥) هذا الكلام مبنيّ على أنّ «قم» مفسّر لـ«كتبت» و أمّا إذا قلنا: إنّه مفسّر للمفعول فلا يلزم محذور. قال المحقّق الرضيؒ «أن» لا تفسّر إلاّ مفعولاً مقدّراً، نحو: «كتبت إليه أن قم» أي: كتبت إليه شيئاً هو «قم» و قد يفسّر المفعول به الظاهر، نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ (المائدة: ١١٧.) و قوله «اعبدوا الله» تفسير للضمير في «به» انتهى ملخّصاً. شرح الكافية: ٢/٣٨٥.

تجده مقبولاً في الطبع.

و لها عند مثبتها شروط:

أحدها: أن تقع بين الجملتين كما تقدّم.

الثاني: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مرّ، و منه: ﴿وَ انطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا وَ اصْبِرُوا عَلى آلِهَتِكُم﴾[1]؛ إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنّه ليس المراد بالمشي، المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء.

الثالث: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول إلاّ و القول مؤوّل بغيره[2]، كما ذكر الزمخشريّ في قولهﷻ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاّ مَا أمَرْتَني بهِ أنْ اعْبُدُوا اللهَ﴾[3]: أنّه يجوز أن تكون مفسّرة لفعل القول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتهم إلاّ بما أمرتني به أن اعبدوا الله[4].

الرابع: أن لا يدخل عليها جارّ، فلو قلت: «كتبتُ إليه بأن افعل» كانت مصدريّة.

مسألـة

إذا ولي «أنْ» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا»، نحو: «أشـرت إليـه أنْ لا تفعل» جاز رفعه على تقدير «لا» نافية، و جزمه على تقديرها ناهية، و عليهما

---

(١) ص: ٦.

(٢) قال السيوطيّ: قلت: و هذا من الغرائب، كونهم يشرطون أن يكون فيها معنى القول فإذا جاء لفظه أوّلوه بما فيه معناه مع صريحه! الإتقان: ٢/٢٠٤.

(٣) المائدة: ١١٧.

(٤) الكشّاف: ٦٩٥/١.

فـ«أنْ» مفسّرة، و نصبه على تقدير «لا» نافية و «أنْ» مصـدريّة، فـإن فُقـدت «لا» امتنع الجزم، و جاز الرفع و النصب.

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، و لها أربعة مواضع:

أحدها: ـ و هو الأكثر ـ أن تقع بعد «لمّا» التوقيتيّة، نحو: ﴿وَ لَمَّا أنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِم﴾[1].

الثاني: أن تقع بين «لو» و فعل القسم، مذكوراً كقول المسيّب:

٤٢ ـ فأُقسم أن لو التقينا و أنـتم   لكان لكم يوم مـن الشـرّ مظلـمُ[2]

أو متروكاً كقوله:

٤٣ ـ أما و الله أن لو كنـت حُـرّاً   و مـا بـالحرّ أنـت و لا العتيـق[3]

الثالث: ـ و هو نادر ـ أن تقع بين الكاف و مخفوضها كقول مجمع بن هلال:

٤٤ ـ عَبَأتُ له رُمْحاً طويلاً و ألّةً   كأن قَبَس يُعْلى بها حـينَ تُشـرَعُ[4]

في رواية من جرّ «قبس».

الرابع: بعد «إذا» كقول أوس بن حجر:

٤٥ ـ فأمهلَـهُ حتّـى إذا أن كأنّـه   مُعاطي يد من جَمَّةِ المـاء غـارِف[5]

و زعم الأخفش أنّها تزاد في غير ذلك، و أنّها تنصب المضارع كمـا تجـرّ «من» و الباء الزائدتان الاسمَ، و جعل منه ﴿وَ مَا لَنَا أنْ لا نَتَوكَّلَ عَلَى اللهِ﴾[6]، ﴿وَ مَا لَنَا

---

(١) العنكبوت: ٣٣.

(٢) شرح شواهد المغني: ١٠٩/١.

(٣) لم يسمّ قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٧/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١-٢٠٣/٢.

(٥) شرح شواهد المغني: ١١٤/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٦٤/١.

(٦) إبراهيم: ١٢.

أنْ لا نُقاتِلَ في سَبيلِ اللهِ﴾[١]، و قال غيره: هي في ذلك مصدريّة، ثمّ قيل: ضمّن «ما لنا» معنى «ما منعنا» و فيه نظر؛ لأنّه لم يثبت إعمال الجارّ و المجرور في المفعول به، و لأنّ الأصل أن لا تكون «لا» زائدة، و الصواب: قول بعضهم: إنّ الأصل: و ما لنا في أن لا نفعل كذا، و إنّما لم يجز للزائدة أن تعمل؛ لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف و هو «لو» و «كأنّ» و على الاسم و هو «قبس».

تنبيه

ذكر لـ«أن» معانٍ أربعة أُخر:

أحدها: الشرطيّة، و إليه ذهب الكوفيّون و يرجّحه أُمور:

الأوّل: توارد المفتوحة، و المكسورة على المحلّ الواحد، و الأصل التوافق، فقرئ بالوجهين قولهﷻ: ﴿أ فَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً انْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفينَ﴾[٢].

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً كقول عبّاس بن مرداس:

٤٦ـ أبا خُراشة أمّا أنتَ ذا نفر فإنّ قوميَ لم تأكلهُم الضَبُعُ[٣]

الثالثَ: عطفها على «إن» المكسورة في قوله:

٤٧ـ إمّا أقمتَ و أمّا أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي و ما تذرُ[٤]

الرواية بكسر «ان» الأُولى و فتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريّة لزم عطف المفرد على الجملة.

---

(١) البقرة: ٢٤٦.

(٢) الزخرف: ٥.

(٣) شرح شواهد المغني: ١/١١٦.

(٤) قال البغداديّ: «البيت مع شهرته في كتب النحو و غيرها لم أظفر بقائله». شرح أبيات مغني اللبيب: ١/١٨٠.

ثانيها: النفي، قاله بعضهم في قوله ﷻ: ﴿وَ لا تُؤمِنُوا إلاّ لِمَنْ تَبعَ دِينَكُمْ قُلْ إنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أنْ يُؤْتَى أحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾[1] و قيل: إنّ المعنى: و لا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أُوتيتم من الكتاب إلاّ لمن تبع دينكم، و جملة القول اعتراض.

ثالثها: معنى «إذ» قاله بعضهم في قوله ﷻ: ﴿بَلْ عَجِبُوا أنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾[2] ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَ إيَّاكُمْ أنْ تُؤْمِنُوا﴾[3] و قول الفرزدق:

٤٨ـ أ تغضَبُ أن أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزّتـا جهاراً، و لم تغضَب لقتل ابـن حـازم[4]

و الصواب: أنّها في ذلك كلّه مصدريّة، و قبلها لام العلّة مقدّرة.

رابعها: أن تكون بمعنى «لأنْ لا»، قيل به في قوله ﷻ: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أنْ تَضِلُّوا﴾[5] و قول عمرو بن كلثوم:

٤٩ـ نزلتم مـنزل الأضـياف منّـا فعجَّلْنـــا القِـــرى أن تَشـــتِمونا[6]

و الصواب: أنّها مصدريّة، و الأصل: كراهيّة أن تضلّوا، و مخافة أن تشتمونا، و هو قول البصريّين.

(إنْ)

ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطيّة، نحو قوله ﷻ: ﴿إنْ يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾[7] و قول

---

(١) آل عمران: ٧٣.

(٢) ق: ٢.

(٣) الممتحنة: ١.

(٤) شرح شواهد المغني: ٨٦/١.

(٥) النساء: ١٧٦.

(٦) شرح شواهد المغني: ١١٩/١.

(٧) الأنفال: ٣٨.

الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «**إنْ أعطيتَ لم تَشُبْ عطاءك بـمَنّ**»[١].

الثاني: أن تكون نافية، و تدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ﴿**إنِ الكَافِرُونَ إلاّ فِي غُرُورٍ**﴾[٢] ﴿**إنْ عِنْدكُمْ مِنْ سُلطَانٍ بِهذَا**﴾[٣] و من ذلك: ﴿**وَ إنْ مِنْ أهْلِ الكِتَابِ إلاّ لَيُؤمِنَنَّ بهِ قَبْلَ مَوْتِهِ**﴾[٤] أي: و ما أحد من أهل الكتاب إلاّ ليؤمِنَنّ به، فحذف المبتدأ، و بقيت صفته، و على الجملة الفعليّة، نحو: ﴿**إنْ أرَدْنَا إلاّ الحُسْنَى**﴾[٥].

و خرّج جماعة على «إنْ» النافية قوله تعالى: ﴿**وَ لَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِي مَا إنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ**﴾[٦] أي: في الّذي ما مكّنّاكم فيه، و قيل: زائدة، و يؤيّد الأوّل ﴿**مَكَّنَّاهُمْ فِي الأرضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ**﴾[٧] و كأنّه إنّما عدل عن «ما»؛ لأن لا يتكرّر فيثقل اللفظ، و قيل: بل هي في الآية بمعنى «قد» و إنّ من ذلك: ﴿**فَذَكِّرْ إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى**﴾[٨].

و قيل في هذه الآية: إنّ التقدير: و إن لم تنفع، مثل: ﴿**وَ جَعَلَ لَكُمْ سَرَابيْلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ**﴾[٩] أي: و البَرْد، و قيل: إنّما قيل ذلك بعد أن عمّهم بالتذكير و لزمتهم الحجّة، و قيل: ظاهره الشرط و معناه: ذمّهم و استبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: «عظ الظالمين إن سَمِعُوا منك»، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

---

(١) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء الخامس و الأربعون: ٢٩٥.

(٢) الملك: ٢٠.

(٣) يونس: ٦٨.

(٤) النساء:١٥٩.

(٥) التوبة: ١٠٧.

(٦) الأحقاف: ٢٦.

(٧) الأنعام: ٦.

(٨) الأعلى: ٩.

(٩) النحل: ٨١.

و قد اجتمعت الشرطيّة و النافية في قوله ﷺ: ﴿وَ لَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[١] الأُولى شرطيّة، و الثانية نافية، جوابٌ للقسم الّذي آذنت به اللام الداخلة على الأُولى، و جواب الشرط محذوف وجوباً.

و إذا دخلت على الجملة الاسميّة لم تعمل عند سيبويه و الفرّاء، و أجاز الكسائيّ و المبرّد إعمالها عمل «ليس»، و سمع من أهل العالية: «إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلاّ بالعافية» و «إنْ ذلك نافعَك و لا ضارّك».

و من ما يتخرّج على الإهمال الّذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: «إنّ قائمٌ» و أصله: إنْ أنا قائمٌ، فحذفت همزة «أنا» اعتباطاً، و أُدغمت نون «إنْ» في نونها، و حذفت ألفها في الوصل، و سمع: «إنّ قائماً» على الإعمال.

و قول بعضهم: «نقلت حركة الهمزة إلى النون ثمّ أُسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثمّ سكنت النون و أُدغمت» مردود؛ لأنّ المحذوف لعلّة كالثابت، و لهذا تقول: «هذا قاضٍ» بالكسر لا بالرفع؛ لأنّ حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدّرة الثبوت، و حينئذٍ فيمتنع الإدغام؛ لأنّ الهمزة فاصلة في التقدير. و مثل هذا البحث في قوله ﷺ: ﴿لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾[٢].

الثالث: أن تكون مخفّفة من الثقيلة، و عن الكوفيّين: إنكار ذلك كما سيأتي و تدخل على الجملتين فإن دخلت على الاسميّة جاز إعمالها كقراءة الحرميّين و أبي‌بكر: ﴿وَ إِنْ كُلاًّ﴾[٣] و يكثر إهمالها، نحو: ﴿وَ إِنْ كُلُّ ذلِكَ لَمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنيَا﴾[٤].

---

(١) فاطر: ٤١.

(٢) الكهف: ٣٨.

(٣) هود: ١١١. تتمّتها: ﴿لما لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾ قرأها الحرميّان بتخفيف «لما» و أبوبكر بتشديدها. راجع مجمع البيان.

(٤) الزخرف: ٣٥.

و إن دخلت على الفعل أُهملت وجوباً، و الأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو: ﴿وَ إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[١] و دونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَ إِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَك بأبْصَارِهِمْ﴾[٢] و يقاس على النوعين اتّفاقاً، و دون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قول عاتكة:

٥٠ ـ شلّت يمينك إنْ قتلتَ لمسلماً حلّت عليك عُقُوبةُ المتعمّدِ[٣]

و لا يقاس عليه خلافاً للأخفش، أجاز «إن قام لأنا، و إن قعد لأنت» و دون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم: «إن يزينك لنفسُك، و إن يشينُك لَهِيَه» و لا يقاس عليه إجماعاً.

و حيث وجدت «إنْ» و بعدها اللام المفتوحة كما في هذه الأمثلة فاحكم عليها بأنّ أصلها التشديد.

الرابع: أن تكون زائدة و أكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعليّة كقول عبيدالله بن الحرّ الجعفيّ في رثاء أصحاب الإمام الحسين عليه السلام:

٥١ ـ و ما إن رأى الراؤون أفضل منهم لدى الموت سادات و زُهر قَماقِمَة[٤]

أو اسميّة كقول فروة بن مُسَيك:

٥٢ ـ فما إن طِبُّنا جُبن، و لكن منايانا و دولةُ آخرينا[٥]

و في هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازيّة كما في البيت، و أمّا قوله:

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) القلم: ٥١.

(٣) شرح شواهد المغني: ٧١/١.

(٤) أدب الطف: ٩٨/١.

(٥) شرح شواهد المغني: ٨١/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٢/١.

٥٣ ـ بني غُدانةَ ما إن أنـتم ذهبـاً   و لا صريفاً و لكن أنـتُم الخـزف[١]

في رواية من نصب «ذهباً و صـريفاً» فخـرّج علـى أنهّـا نافيـة مؤكّـدة لـ«ما».

و زيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران، فزعم قُطرُب أنهّا قد تكون بمعنى «قد» كما مرّ في ﴿فَذَكِّرْ إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾[٢] و زعم الكوفيّون أنهّا تكون بمعنى «إذ» و جعلوا منه: ﴿وَ اتَّقُوا اللهَ إنْ كُنْتُمْ مُؤمِنِيْنَ﴾[٣] ﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمِنِيْنَ﴾[٤] و نحوهما من ما الفعل فيه محقّق الوقوع.

و أجاب الجمهور عن الأُولى بأنهّا شرط جيء بها للتهييج و الإلهاب، كما تقول لابنك: «إن كنت ابني فلا تفعل كذا». و عن آية المشيئة بوجوه:

منها: أنهّا تعليم للعباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل.

و منها: أنّ أصل ذلك الشرط ثمّ صار يذكر للتبرّك.

و منها: أنّ ذلك من كلام رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحُكي ذلك لنا.

(أنّ)

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم و ترفع الخبر كقول أُمّ البنين فاطمة بنت حزام:

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٨٤/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٦/١.

(٢) الأعلى: ٩.

(٣) المائدة: ٥٧.

(٤) الفتح: ٢٧.

٥٤ ـ يا ليت شعري أ كما أخبروا بـأنّ عبّاسـاً قطيـع الـوَتين؟[١]

و الأصحّ: أنها فرع عن «إنّ» المكسورة، و من هنا صحّ للزمخشريّ أن يدّعي أنّ «أنّما» بالفتح تفيد الحصر كـ«إنّما» و قد اجتمعتا في قوله ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُم إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٢].

و دعوى أنّ الحصر هنا باطلة؛ لاقتضائها أنّه لم يوح إليه غير التوحيد مردود؛ بأنّه حصر مقيّد؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى: ما أُوحي إليّ في أمر الربوبيّة إلاّ التوحيد لا الإشراك.

و الأصحّ أيضاً: أنها موصول حرفيّ مؤوّل مع معموليه بالمصدر فإن كـان الخبر مشتقّاً فالمصدر المؤوّل به من لفظه، فتقدير ﴿أَ لَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٣] و «و علمت أنّ كثير ما أسألك يسيرٌ في وُجدك»[٤]: «أ لم تر إنزال الله من السماء ماء» و «و علمت يُسر كثير ما أسألك في وجدك» و منه: «و اعلموا أنّ مَجازكم على الصراط»[٥] التقدير: و اعلموا استقرار مجازكم على الصراط؛ لأنّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف من «إستقرّ أو مستقرّ».

و إن كان جامداً قدّر بالكون، نحو: ﴿وَ أَنَّ هٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ﴾[٦] تقديره: و كون هذا صراطي مستقيماً فاتّبعوه؛ لأنّ كلّ خبر جامد

---

(١) أدب الطف: ٧١/١.

(٢) الأنبياء: ١٠٨.

(٣) الحجّ: ٦٣.

(٤) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء الثالث عشر: ١٠٣.

(٥) نهج البلاغة: ط ١٩٢/٨٢.

(٦) الأنعام: ١٥٣.

يصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: «هذا زيد» و إن شئت قلت: «هذا كائن زيداً» و معناهما واحد.

و تخفّف «أنّ» بالاتّفاق، فيبقى عملُها على الوجه الّذي تقدّم شرحه في «أن» الخفيفة.

الثاني: أن تكون لغة في «لعلّ» كقول بعضهم: «ائْتِ السوق أنّك تشتري لنا شيئاً».

(إنّ)

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم و ترفع الخبر، نحو قول كعب ابن زهير:

٥٥ ـ إنّ الرسولَ لَسَيفٌ يُسْتَضاء به مُهنَّـدٌ مـنْ سُـيُوف الله مَسْـلُولُ[١]

قيل: و قد تنصبهما في لغة، كقول الرسول ﷺ: «**إنّ قعر جهنّم سبعين خريفاً**»[٢] و خرّج على أنّ القعر مصدر «قَعَرْت البئر» إذا بلغت قَعْرَها، و «سبعين» ظرف، أي: إنّ بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً.

و قد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كقول الرسول ﷺ: «**إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون**»[٣] الأصل: إنّه أي: الشأن كما قال الأعشى:

---

(١) شرح مختارات أشعار العرب: ١٠٥.

(٢) أورده ابن هشام في المغني و لم نجده بهذا اللفظ في مصادر الحديث.

(٣) أورده ابن هشام في المغني بهذا اللفظ، و ما وجدناه في مصادر الحديث: «إنّ من أشدّ أهل النار يوم القيامة عذاباً، المصوّرون». صحيح مسلم: ١٦٧٠/٣.

٥٦ ـ إنّ من لامَ في بَني بنت حسّا نَ أَلُمْه و أعْصِهِ في الخُطوب[1]

و إنّما لم تجعل «مَنْ» اسمها؛ لأنّها شرطيّة، بدليل عملها الجزم، و الشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

و تخريج الكسائيّ الحديث على زيادة «من» في اسم «إنّ» يأباه غير الأخفش من البصريّين؛ لأنّ الكلام إيجاب، و المجرور معرفة على الأصحّ، و المعنى أيضاً يأباه؛ لأنّهم ليسوا أشدّ عذاباً من سائر الناس.

و تخفّف فتعمل قليلاً، و تهمل كثيراً، و عن الكوفيّين: أنّها لا تخفّف، و أنّه إذا قيل: «إن زيد لمنطلق» فـ«إن» نافية، و اللام بمعنى «إلاّ»، و يردّه أنّ منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه: «إن عمراً لمنطلق» و قرأ الحرميّان و أبوبكر ﴿وَ إنْ كُـلاًّ﴾[2].

الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى «نعم» خلافاً لأبي‌عبيدة، كقول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: «إنّ و راكبَها» أي: نعم و لعن راكبها.

و عن المبرّد: أنّه حمل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[3] و اعترض بأمرين:

أحدهما: أنّ مجيء «إنّ» بمعنى «نعم» شاذّ، حتّى قيل: إنّه لم يثبت، فكيف يصحّ حمل التنزيل عليه؟

الثاني: أنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، و اُجيب عن هذا بأنّها لام زائدة، و ليست للابتداء، أو بأنّها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: هما ساحران، أو بأنّها دخلت بعد «إنّ» هذه لشبهها بـ«إنّ» المؤكّدة لفظاً كما قال المعلوط القريعيّ:

---

(١) الإنصاف: ١-٢/١٨٠.

(٢) هود: ١١١. تتمّتها: ﴿لما لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾ قرأها الحرميّان بتخفيف «لما» و أبوبكر بتشديدها. راجع مجمع البيان.

(٣) طه: ٦٣.

٥٧ ـ و رَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَـه　　على السـنّ خـيراً لا يـزالُ يزيـدُ[1]

فزاد «إنْ» بعد «ما» المصدريّة؛ لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية.

و يضعّف الأوّل: أنّ زيادة اللام في الخبر خاصّة بالشعر، و الثاني: أنّ الجمع بين لام التوكيد و حذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين.

و قيل: اسم «إنّ» ضمير الشأن و هذا أيضاً ضعيف؛ لأنّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، و المسموع من حذفه شاذّ إلاّ في باب «أنّ» المفتوحة إذا خفّفت، فاستسهلوه؛ لوروده في كلام بني على التخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، و لأنّه لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أُصولها، أ لا ترى أنّ من يقول: «لـدُ و لم يَـكُ و والله»، يقول: «لـدُنك، و لم يكنـه، و بـك لأفعلنّ»؟ ثمّ يرد إشكال دخول اللام.

و قيل: «هذان» اسمها، ثمّ اختلف، فقيل: جاءت على لغة بَلْحارث بن كعب في إجراء المثنّى بالألف دائماً، و اختاره ابن مالك.

و قيل: «هذان» مبنيّ؛ لدلالته على الإشارة، و إنّ قول الأكثرين: «هذين» جرّاً و نصباً ليس إعراباً أيضاً، و اختاره ابن الحاجب.

و قيل: لمّا اجتمعت ألف «هذا» و ألف التثنية في التقدير قدّر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف «هذا» التغيير.

تنبيهان

الأوّل: تأتي «إنّ» فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنّث من الأين ـ و هو التعب ـ تقول: «النساء إنّ» أي: تعبن، أو من «آن» بمعنى «قرب» أو مسنداً

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٨٥ و٨٦.

لغيرهنّ على أنّه من الأنين و على أنّه مبنيّ للمفعول على لغة من قال في «رُدّ و حُبّ»: «رِدَّ و حِبَّ»، بالكسر تشبيهاً له بـ«قيل و بيع» و الأصل ـ مثلاً ـ: «أنّ زيد يوم الخميس» ثمّ قيل: «إنّ يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من الأين أو من «آن» بمعنى «قرب» أو للواحدة مؤكّداً بالنون من «وأى» بمعنى «وَعَد» و مركّبة من «إن» النافية و «أنا» كقول بعضهم: «إنّ قائم» و قد مضى شرحه.

الثاني: في الصحاح: الأين: الإعياء. قال أبوزيد: «لا يبنى منه فعل» و قد خولف فيه انتهى، فعلى قول أبي‌زيد يسقط بعض الأقسام.

(أوْ)

حرف عطف، ذكر له المتأخّرون معاني انتهت إلى اثني عشر:

أحدها: الشكّ، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[1].

الثاني: الإبهام، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً﴾[2] و قول الشاعر:

٥٨ ـ نحن أو أنتم الأُلى ألفَوا الحَـ ... ـقَّ، فبُعداً للمبطلين و سُحقاً[3]

الثالث: التخيير، و هي الواقعة بعد الطلب، و قبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو: «تزوّج هنداً أو أُختها».

الرابع: الإباحة، و هي الواقعة بعد الطلب و قبل ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالس العلماء أو الزهّاد». و منه قول الرسول ﷺ: «**أُغْدُ عالماً أو متعلّماً أو**

---

(١) المؤمنون: ١١٣.

(٢) سبأ: ٢٤.

(٣) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ١/١٩٤.

مستمعاً أو محبّاً و لا تكن الخامس فتَهْلِك»[١] و إذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: ﴿وَ لا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أوْ كَفُوراً﴾[٢]؛ إذ المعنى: لا تطع أحدهما، فأيّهما فعله فهو أحدهما، و كذا حكم النهي الداخل على التخيير، وفاقاً للسيرافيّ.

و ذكر ابن مالك أنّ أكثر ورود «أو» للإباحة في التشبيه، نحو: ﴿فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أوْ أشَدُّ قَسْوَةً﴾[٣] و التقدير، نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أوْ أدْنَى﴾[٤] فلم يخصّها بالمسبوقة بالطلب.

الخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيّون و الأخفش و الجرميّ، و احتجّوا بقول أبي ذؤيب الهذليّ:

٥٩ ـ و كانَ سِيّانِ أنْ لا يسرحُوا نَعَماً ... أو يسرحُوهُ بها و اغبرّت السُّوحُ[٥]

أي: و كان الشأن: أن لا يرعوا الإبل و أن يرعوها سيّان؛ لوجود القحط، و إنّما قدّرنا «كان» شأنيّة؛ لأن لا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، و قول النابغة:

٦٠ـ قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا أو نصفُه فَقَدِ

فحَسبوه فألْفَوه كما ذكرت ... تسعاً و تسعين لم تنقُص و لم تَزِدِ[٦]

و يقوّيه أنّه روي «و نصفه».

السادس: الإضراب كـ«بل» فعن سيبويه: إجازة ذلك بشرطين: تقدّم نفي أو نهي، و إعادة العامل، نحو: «ما قام زيد أو ما قام عمرو» و «لا يقم زيد أو

---

(١) المحجّة البيضاء: ١/٢٤.

(٢) الإنسان: ٢٤.

(٣) البقرة: ٧٤.

(٤) النجم: ٩.

(٥) روي البيت: و قال رائدهم سيّان سيركم ... و أن تُقيموا به و اغبرّت السوح

و لا شاهد فيه على ذلك. راجع شرح شواهد المغني: ١/١٩٨ و ١٩٩.

(٦) شرح شواهد المغني: ١/٢٠٠.

لا يقم عمرو»، و قال الكوفيّون و أبوعليّ و أبوالفتح و ابن‌برهان، تأتي للإضراب مطلقاً احتجاجاً[١] بقراءة أبي‌السمّال: ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾[٢] بسكون الواو.

السابع: التقسيم، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**و إنّه لا بُدّ للناس من أمير بَرٍّ أو فاجر**»[٣].

ذكره ابن مالك في منظومته الصغرى و في شرح الكبرى، ثمّ عدل عنه في التسهيل و شرحه فقال: تأتي للتفريق المجرّد من الشكّ و الإبهام و التخيير، و أمّا هذه الثلاثة فإنّ مع كلّ منها تفريقاً مصحوباً بغيره، و مثّل بنحو: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً﴾[٤] ﴿وَ قَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾[٥] و غيره عدل عن العبارتين، فعبّر بالتفصيل[٦] و مثّل بقوله تعالى: ﴿وَ قَالُوا كُونُوا هُوداً

---

(١) احتجاج أُدباء العامّة بالقراءات الّتي لا تتداول بين الناس كقراءة «أو» في الآية مبنيّ على حجّيتها و لكن الحقّ عدم حجّيتها و لو نقلت من القرّاء السبعة، فلا يستدلّ بها على حكم أدبيّ أو شرعيّ. و الدليل على ذلك: أنّ كلّ واحد من القراءات يحتمل فيه الغلط و الاشتباه و لم يرد دليل من العقل و لا من الشرع على وجوب اتباع قارئ منهم بالخصوص. راجع لتحقيق المطلب: البيان في تفسير القرآن، نظرة في القراءات.

(٢) البقرة: ١٠٠.

(٣) نهج البلاغة: ط ١٢٥/٤٠.

(٤) النساء: ١٣٥.

(٥) البقرة: ١٣٥.

(٦) وقع البحث عن الفرق بين التقسيم و التفصيل و كذلك بين التقسيم و التفريق، أمّا الأوّلان فقال بعض بترادفهما و الظاهر أنّ التقسيم بـ«أو» تبيين أقسام الكلّيّ و التفصيل بها تبيين ما تقدّم من المجمل و تشريحه كلاًّ كان أم كلّيّاً و أمّا الأخيران فقال الدمامينيّ: أنا لم أتحقّق إلى الآن الفرق بينهما. تحفة الغريب : ١٤٢، فافهم.

أوْ نَصَارَى﴾[١] **﴿كَذلِكَ مَا أتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلاّ قَالُوا سَاحِرٌ أوْ مَجْنُونٌ﴾**[٢]؛ إذ المعنى: و قالت اليهود كونوا هوداً و قالت النصارى كونوا نصارى، و قال بعضهم: ساحر، و قال بعضهم: مجنون، فـ«أو» فيهما لتفصيل الإجمال في «قالوا».

الثامن: أن تكون بمعنى «إلاّ» في الاستثناء، و هذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقول زياد الأعجم:

٦١ـ و كنتُ إذا غَمَزتُ قناة قوم   كَسَرتُ كعُوبها أو تستقيما[٣]

و حمل عليه بعض المحقّقين قوله ﷻ: **﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾**[٤] فقدّر «تفرضوا» منصوباً بـ«أن» مضمرة لا مجزوماً بالعطف على «تمسّوهنّ»؛ لأن لا يصير المعنى لا جناح عليكم في ما يتعلّق بمهور النساء إن طلّقتموهنّ في مدّة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنّه إذا انتفى الفرضُ دون المسيس لزم مهر المثل، و إذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمّى، فكيف يصحّ نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟

و أجاب ابن الحاجب بمنع كون المعنى: مدّة انتفاء أحدهما، بل مدّة لم يكن واحد منهما، و ذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنّه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأوّل، فإنّه لا ينفي إلاّ أحدهما.

---

(١) البقرة: ١٣٥.

(٢) الذاريات: ٥٢.

(٣) شرح شواهد المغني: ٢٠٥/١، قال البغداديّ: روي القصيدة الّتي هذا البيت منها بالإقواء و هو اختلاف القوافي بالرفع و الجرّ. و سيبويه أنشد البيت الشاهد منها بالنصب؛ لأنّه سمعه كذلك مِن مَن يستشهد بقوله، و تبعه من جاءه من النحويّين. شرح أبيات مغني اللبيب: ٧١/٢.

(٤) البقرة: ٢٣٦.

و قيل: «أو» بمعنى الواو، و يؤيّده قول المفسّرين: إنها نزلت في رجل أنصاريّ طلّق امرأته قبل المسيس و قبل الفرض. و فيها قول آخر سيأتي.

التاسع: أن تكون بمعنى «إلى» و هي كالّتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة كقوله:

٦٢ـ لأستسهلنّ الصعبَ أو أُدرك المُنى فمـا انقـادت الآمـال إلاّ لصـابر[1]

و من قال في «أو تفرضوا»: إنّه منصوب، جوّز هذا المعنى فيه، و يكون غاية لنفي الجناح، لا لنفي المسيس.

العاشر: التقريب، نحو: «ما أدري أ سلّمَ أو ودَّع» قاله الحريريّ و غيره.

الحادي عشر: الشرطيّة، نحو: «لأضربنّه عاش أو ماتَ» أي: إن عاش بعد الضرب و إن مات، و مثله: «لآتينّك أعطيتني أو حرمتني» قاله ابن الشجريّ.

الثاني عشر: التبعيض، نحو: ﴿**وَ قَالُوا كُونُوا هُوداً أو نَصَارَى**﴾[2] نقله ابن الشجريّ عن بعض الكوفيّين، و الّذي يظهر أنّه إنّما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإنّ كلّ واحد من ما قبل «أو» التفصيليّة و ما بعدها بعض لما تقدّم عليهما من الجمل.

تنبيه

التحقيق: أنّ «أو» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، و هو الّذي يقوله المتقدّمون، و قد تخرج إلى معنى «بل» و إلى معنى الواو، و أمّا بقيّة المعاني فمستفادة من غيرها، و من العجب أنهم ذكروا أنّ من معاني صيغة «إفْعَلْ» التخيير و الإباحة، و مثّلوا بنحو: «خذ من مالي درهماً أو ديناراً» و «جالس الحسن أو ابن سيرين» ثمّ ذكروا أنّ «أو» تفيدهما، و مثّلوا بالمثالين المذكورين

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٢٠٦/١.

(٢) البقرة: ١٣٥.

لذلك، و من البيّن فساد المعنى العاشر، و «أو» فيه إنّما هي للشكّ على زعمهم، و إنّما استفيد معنى التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك ـ مع تباعد ما بين الوقتين ـ ممتنع أو مستبعد و ينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطيّة، أن يقول: «و للعطف»؛ لأنّه قدّر مكانها «و إن» و الحقّ أنّ الفعل الّذي قبلها دالّ على معنى حرف الشرط كما قدّره هذا القائل و أنّ «أو» على بابها، و لكنّها لّما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط.

(أيْ)

على وجهين:

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسّط على خلاف في ذلك، قال الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «و بكرمك، أي ربّ أستفتح دعائي»[1] و قد تمدّ همزتها.

و حرف تفسير، تقول: «عندي عسجد أي: ذهب» و ما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسق، خلافاً للكوفيّين و صاحبي المستوفى و المفتاح؛ لأنّا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، و لا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه و تقع تفسيراً للجمل أيضاً، كقولك: «أُريق رَفده أي: مات».

و إذا وقعت بعد «تقول» و قبل فعل مسند للضمير حكي الضمير، نحو: «تقول: استكتمتُه الحديث أي: سألتُه كتمانه» يقال ذلك بضمّ التاء، و لو جئت بـ«إذا» مكان «أي» فتحت التاء فقلت: «إذا سألته»؛ لأنّ «إذا» ظرف لـ«تقول».

---

(١) المصباح: ٥٩٧.

(إيْ)

حرف جواب بمعنى «نعم» فيكون لتصديق المخبر، و لإعلام المُستخبر، و لوعد الطالب. و زعم ابن الحاجب أنّها إنّما تقع بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَ يَسْتَنْبِئُونَكَ أ حَقٌّ هُوَ قُلْ إيْ وَ رَبِّي إنَّهُ لَحَقٌّ﴾[1] و لا تقع عند الجميع إلاّ قبل القسم و إذا قيل: «إي و الله» ثمّ أُسقطت الواو، جاز إسكان الياء و فتحها و حذفها و على الأوّل فيلتقي ساكنان على غير حدّهما.

(أيا)

حرف لنداء البعيد و في الصحاح: أنّه حرف لنداء القريب و البعيد، و ليس كذلك، قال طالب بن أبي طالب:

٦٣ ـ أيا أخوينا عبد شمس و نوفلا   أُعيذكما بالله أن تحدثا حربا[2]

و قد تبدل همزتها هاء، فيقال: «هيا».

(أيمن)[3]

المختصّ بالقسم اسم لا حرف، خلافاً للزجّاج و الرمّانيّ، مفرد مشتقّ من اليُمن و هو البركة، و همزته وصل، لا جمع يمين و همزته قطع، خلافاً للكوفيّين، و يردّه جواز كسر همزته، و فتح ميمه، و لا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: «أفلس» و قولُ نُصيب:

---

(١) يونس: ٥٣.

(٢) شرح قطر الندى، باب عطف البيان: ٣٠٠.

(٣) قد تحذف منه النون فيقال: أيم، صرّح به ابن منظور، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و أيم الله إنّي لأظنّ بكم أن لو حَمِسَ الوغى و استحرّ الموت قد انفرجتم عن ابن أبي طالب انفراج الرأس».نهج البلاغة: ط ٣٤/١١٣.

٦٤ـ فقال فريق القومِ لـمّا نشـدتهم   نعم، و فريق: لَيْمُنُ اللهِ ما نـدري[1]

فحذف ألفها في الدرج.

و يلزمه الرفع بالابتداء، و حذف الخبر، و إضافته إلى اسم الله ﷻ، خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف القسم، و لابن مالك في جواز إضافته إلى «الكعبة» و كاف الضمير، و جوّز ابن عصفور كونه خبراً و المحذوف مبتدأ، أي: قسمي أيمن الله.

(أيّ)

اسم يأتي على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون للشرط، نحو: ﴿أيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[2].

الثاني: أن تكون للاستفهام، نحو قوله ﷻ: ﴿أيُّكُم زَادَتْهُ هذِهِ إيمَاناً﴾[3] و قول الكميت:

٦٥ـ بـأيّ كتـاب أم بأيّـة سـنّة   ترى حبّهم عاراً علـيّ و تحسـب[4]

و قد تخفّف كقول الفرزدق:

٦٦ـ تَنَظّرتُ نصراً و السماكَين أيْهُما   عليّ من الغيث استَهَلّت مَـواطِرُه[5]

الثالث: أن تكون موصولة، نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيّاً﴾[6] التقدير: لننزعنّ الّذي هو أشدّ، قاله سيبويه و خالفه

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢٩٩/١.

(٢) الإسراء: ١١٠.

(٣) التوبة: ١٢٤.

(٤) شرح شواهد المغني: ٣٥/١.

(٥) شرح شواهد المغني: ٢٣٦/١.

(٦) مريم: ٦٩.

الكوفيّون و جماعة من البصريّين؛ لأنّهم يرون أنّ «أيّاً» الموصولة معربة دائماً كالشرطيّة و الاستفهاميّة، قال الزجّاج: ما تبيّن لي أنّ سيبويه غلط إلاّ في موضعين هذا أحدهما، فإنّه يسلّم أنّها تعرب إذا أُفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت؟

و زعم هؤلاء أنّها في الآية استفهاميّة، و أنّها مبتدأ، و «أشدّ» خبر، ثمّ اختلفوا في مفعول «نَنْزِعُ» فقال الخليل: محذوف، و التقدير: لننزعنّ الّذين يقال فيهم أيّهم أشدّ، و قال يونس: هو الجملة، و عُلّقت «ننزع» عن العمل كما في ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى﴾[1] و قال الكسائيّ و الأخفش: كلّ شيعة، و «من» زائدة، و جملة الاستفهام مستأنفة، و ذلك على قولهما في جواز زيادة «مِن» في الإيجاب.

و يردّ أقوالهم أنّ التعليق مختصّ بأفعال القلوب، و أنّه لا يجوز «لأضربنّ الفاسقُ» بالرفع بتقدير: الّذي يقال فيه هو الفاسق و أنّه لم يثبت زيادة «مِنْ» في الإيجاب، و قول الشاعر:

٦٧ ـ إذا ما لقيتَ بني مالك فسلّم على أيُّهم أفضلُ[2]

يُروى بضمّ «أيّ» و حروف الجرّ لا تعلّق، و لا يجوز حذف المجرور و دخول الجارّ على معمول صلته، و لا يستأنف ما بعد الجارّ.

و جوّز الزمخشريّ و جماعة كونها موصولة مع أنّ الضمّة إعراب، فقدّروا متعلّق النزع «من كلّ شيعة» و كأنّه قيل: «لننزعنّ بعض كلّ شيعة» ثمّ قدّر أنّه سئل: «من هذا البعض؟» فقيل: «هو الّذي هو أشدّ»، ثمّ حذف المبتدءان

---

(١) الكهف: ١٢.

(٢) قال السيوطيّ: «هو رجل من غسان». شرح شواهد المغني: ٢٣٦/١.

المكتنفان للموصول، و فيه تعسّف ظاهر، و لا أعلمهم استعملوا «أيّاً» الموصولة مبتدأ.

الرابع: أن تكون دالّة على معنى الكمال فتقع صفةً للنكرة، نحو: «زيدٌ رجل أيّ رجل» أي: كامل في صفات الرجال، و حالاً للمعرفة كـ«مررت بعبد الله أيّ رجل».

الخامس: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه «أل»، نحو قول الرسول ﷺ: **«يا أيّها الناس أ لستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه»**[1].

و لا تكون «أيّ» غير مذكور معها مضاف إليه البتّة إلاّ في النداء و الحكاية، يقال: جاءني رجل، فتقول: «أيٌّ يا هذا؟» و جاءني رجلان، فتقول: «أيّان؟» و جاءني رجال، فتقول: «أيّون؟».

---

(١) الغدير: ١/٣٠.

حرف الباء

(بـ)

الباء المفردة: حرف جرّ لأربعة عشر معنىً:

أوّلها: الإلصاق، و هو حقيقيّ كـ«أمسكتُ بزيد» إذا قبضتَ على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب و نحوه، و لو قلت: أمسكته، احتمل ذلك و أن تكون منعته من التصرّف، و مجازيّ، نحو: «مررت بزيد» أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد.

الثاني: التعدية، و تسمّى باء النقل أيضاً، و هي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، و أكثر ما تعدّي الفعل القاصر، تقول في «ذهب زيد»: «ذهبت بزيد، و أذهبته» و منه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾[1] و قرئ في الشواذّ «أَذْهَبَ اللهُ نُورَهُمْ» و هي بمعنى القراءة المشهورة.

و قول المبرّد و السهيليّ: «إنّ بين التعديتين فرقاً، و إنّك إذا قلت: ذهبتُ بزيد، كنت مصاحباً في الذهاب» مردود بالآية، و لأنّ الهمزة و الباء متعاقبتان لم يجز «أقمت بزيد» و أمّا ﴿وَ شَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾[2] في من ضمّ أوّله و كسر ثالثه، فخرّج على زيادة الباء، أو على أنّها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي: مصاحبة للدهن، أو المفعول، أي: تنبت الثمر

---

(١) البقرة: ١٧.

(٢) المؤمنون: ٢٠.

مصاحباً للدهن، أو أنّ «أنبت» يأتي بمعنى «نبت» كقول زهير:

٦٨ـ رأيت ذوي الحاجاتِ حولَ بُيُوتِهم قطيناً لهم حتّى إذا أنبتَ البقلُ [١]

و من ورودها مع المتعدّي قوله ﷻ: ﴿**وَ لَولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ ببَعضٍ لَفَسَدَتِ الأرْضُ**﴾ [٢] و الأصل: دفع بعض الناس بعضاً.

الثالث: الاستعانة، و هي الداخلة على آلة الفعل، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**لألف ضربة بالسيف أهون عليّ من مِيتة على الفراش في غير طاعة الله**» [٣] و قول عبيدالله بن الحرّ الجعفيّ في رثاء أصحاب الإمام الحسين عليه السلام:

٦٩ـ تآسَوا على نَصر ابن بنت نبيّهم بأسيافهم آساد غيل ضراغمة [٤]

قيل: و منه باء البسملة؛ لأنّ الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلاّ بها.

الرابع: السببيّة، نحو قوله ﷻ: ﴿**إنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أنْفُسَكُمْ باتِّخَاذِكُمُ العِجْلَ**﴾ [٥] و قول أبي طالب عليه السلام في النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم:

٧٠ـ و أبيضَ يُستَسقَى الغَمامُ بوجهه ثِمال اليتامى عصمةٌ للأرامل [٦]

و منه: «لقيت بزيد الأسد» أي: بسبب لقائي إيّاه.

الخامس: المصاحبة، نحو قوله ﷻ: ﴿**قِيلَ يَا نُوحُ اهْبطْ بسَلامٍ مِنَّا**﴾ [٧] أي:

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٣١٤.

(٢) البقرة: ٢٥١.

(٣) نهج البلاغة: ط ٣٨٠/١٢٢.

(٤) أدب الطف: ١/٩٨.

(٥) البقرة: ٥٤.

(٦) شرح شواهد المغني: ١/٣٩٥.

(٧) هود: ٤٨.

معه، و قول الزينب الصغرىعليها السلام خطاباً للمدينة:

٧١ـ خرجنا منـك بـالأهلين جمعـاً رجعنـــا لا رِجــالَ و لا بنينـــا[١]

و قد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَ اسْتَغْفِرْهُ﴾[٢] فقيل: للمصاحبة، و الحمد مضاف إلى المفعول، أي: فسبّحه حامداً له، أي: نزّهه عن ما لا يليق به، و أثبتْ له ما يليق به، و قيل: للاستعانة، و الحمد مضاف إلى الفاعل، أي: سبّحه بما حَمِدَ به نفسه.

السادس: الظرفيّة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[٣] و قول حسّان:

٧٢ـ يُناديهم يـومَ الغـدير نبـيّهم بخـمٍّ و أسمـع بالرسـول مناديـا[٤]

السابع: البدل، كقول أمير المؤمنينعليه السلام: **«أما و الله لَوَدِدْتُ أنّ لي بكم ألف فارس من بَني فراسِ بنِ غَنْم»**[٥] و قول قريط بن أُنيف:

٧٣ـ فليت لي بهم قوماً إذا ركبـوا شـنّوا الإغـارة فرسـاناً و ركبانـاً[٦]

و انتصاب «الإغارة» على أنّه مفعول لأجله.

الثامن: المقابلة، و هي الداخلة على الأعواض، نحو: «اشتريته بـألف» و منه: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ المَلائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الجَنَّةَ بِـمَا

---

(١) أدب الطف: ٧٥/١.

(٢) النصر: ٣.

(٣) القمر: ٣٤.

(٤) الإرشاد: ٩٤.

(٥) نهج البلاغة: ط ٨٩/٢٥.

(٦) شرح شواهد المغني: ٦٩/١.

كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[١] و إنّما لم نقدّرها باء السببيّة كما قالت المعتزلة و كما قال الجميع في الحديث النبوي ﷺ «لَنْ يدخُلَ أحَدكم الجنّةَ بعمله»[٢]؛ لأنّ المُعطى بعوض قد يعطى مجّاناً، و أمّا المسبّب فلا يوجد بدون السبب، و قد تبيّن أنّه لا تعارض بين الحديث و الآية؛ لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الأدلّة.

التاسع: المجاوزة كـ«عَنْ»، فقيل: تختصّ بالسؤال، نحو: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الأرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ الرَّحْمنُ فَاسْألْ بِهِ خَبِيراً﴾[٣]، بدليل ﴿وَ إنْ يَأتِ الأحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أنَّهُمْ بَادُونَ فِي الأعْرَابِ يَسألُونَ عَنْ أنْبَائِكُمْ﴾[٤] و قيل: لا تختصّ به، بدليل قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ تَرَى المُؤْمِنِينَ وَ المُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أيْدِيهِمْ وَ بأيْمَانِهِم﴾[٥].

و تأوّل البصريّون «فاسأل به خبيراً» على أنّ الباء للسببيّة، و زعموا أنّها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً، و فيه بعد؛ لأنّه لا يقتضي قولك: «سألت بسببه» أنّ المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر: الاستعلاء، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ مِنْ أهْلِ الكِتَابِ مَنْ إنْ تَأمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إلَيْكَ﴾[٦] الآية؛ بدليل ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إلاّ كَمَا أمِنْتُكُمْ عَلَى أخِيهِ مِنْ قَبلُ﴾[٧] و قول راشد بن عبد ربّه:

---

(١) النحل: ٣٢.

(٢) كنز العمّال: ٣ ح ٥٣٥٦.

(٣) الفرقان: ٥٩.

(٤) الأحزاب: ٢٠.

(٥) الحديد: ١٢.

(٦) آل عمران: ٧٥.

(٧) يوسف: ٦٤.

٧٤ـ أ رَبٌّ يبولُ الثعلبان برأسـه؟ . . . .

؛ بدليل تمامـه: . . . . **لقدْ هانَ منْ بالَتْ عليـه الثعالِـبُ**[١]

الحادي عشر: التبعيض، أثبت ذلك الأصمعيّ و الفارسيّ و القُـتبيّ و ابـن مالك، قيل: و الكوفيّون، و جعلوا منه: ﴿**عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ**﴾[٢] قيل: و منـه: ﴿**وَ امْسَحُوا برُؤُوسِكُم**﴾[٣] و الظاهر أنّ الباء فيهما للإلصاق و قيل: هي في آيـة الوضوء للاستعانة، و إنّ في الكلام حذفاً و قلباً؛ فإنّ «مسح» يتعدّى إلى المزال عنه بنفسه، و إلى المزيل بالباء، فالأصل: و امسحوا رؤوسكم بالماء.

الثاني عشر: القسم، و هو أصل أحرفه، و لذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معها، نحو قول أمير المؤمنينعليه السلام: «**فأُقسم بالله يا بني أُميّة عن ما قليلٍ لَتَعْرِفنّها في أيدي غيركم و في دار عدوّكم**»[٤] و دخولها على الضمير، نحو: «بك لأفعلنّ» و استعمالها في القسم الاستعطافيّ، نحو: «بالله هل قام زيد؟» أي: أسألك بالله مستحلفاً.

الثالث عشر: الغاية، نحو: ﴿**وَ قَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ**﴾[٥] أي: إليّ و قيل: ضمّن «أحسن» معنى «لطف».

الرابع عشر: التوكيد و هي الزائدة، و زيادتها في ستّة مواضع:

أحدها: الفاعل، و زيادتها فيه واجبة، و غالبة، و ضرورة.

فالواجبة في نحو: «أحسنْ بزيد» في قول الجمهـور: إنّ الأصـل: أحسـنَ

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٢/٢. و روى السيوطيّ «ذلّ» مكان «هان». شـرح شـواهد المغـني: ٣١٧/١.

(٢) الإنسان: ٦.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) نهج البلاغة: ط ٣٠٩/١٠٤.

(٥) يوسف: ١٠٠.

زيد بمعنى «صار ذا حُسْن»، ثمّ غيّرت صيغة الخبر إلى الطلب، و زيدت الباء إصلاحاً للفظ. و أمّا إذا قيل: بأنّه أمر لفظاً و معنىً و أنّ فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء مُعدّية مثلها في «اُمْرُر بزيد».

و الغالبة في فاعل «كفى»، نحو: ﴿كَفَى باللهِ شَهيداً﴾[١] و قال الزجّاج: دخلت لتضمّن «كفى» معنى «إكتفِ» و هو من الحسن بمكان، و يصحّحه قولهم: «اتّقى الله امرُؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه» أي: ليتَّقِ و ليفعل؛ بدليل جزم «يُثَبْ» و يوجبه قولهم: «كفى بهند» بترك التاء، فإن احتجّ بالفاصل فهو مجوّز لا موجب؛ بدليل ﴿وَ مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلاّ يَعلَمُهَا﴾[٢] فإن عُورض بقولك: «أحسنْ بهند» فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، و إن كان معناها الخبر.

قالوا: و من مجيء فاعل «كفى» هذه مجرّداً من الباء قول سُحيم:

٧٥ ـ عُمَيْرَةَ وَدّعْ إنْ تَجهَّزْت غاديا   كفى الشيبُ و الإسلامُ للمرء ناهيا[٣]

و وجه ذلك ـ على ما اخترناه ـ : أنّه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى «إكتفِ» و لا تزاد الباء في فاعل «كفى» الّتي بمعنى «أجزأ و أغنى» و لا الّتي بمعنى «وقى» و الأُولى متعدّية لواحد كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «كفاك أدباً لنفسك اجتنابُ ما تكرَهُهُ من غيرك»[٤]. و الثانية متعدّية لاثنين، نحو: ﴿وَ كَفَى اللهُ المُؤمِنِينَ القِتَالَ﴾[٥].

و الضرورة كقول قيس بن زهير:

---

(١) الرعد: ٤٣.

(٢) الأنعام: ٥٩.

(٣) شرح شواهد المغني: ١/٣٢٥.

(٤) نهج البلاغة: ح ٤٠٤/١٢٧٨.

(٥) الأحزاب: ٢٥.

٧٦ـ أ لم يأتيك و الأنباء تَنْمي   بما لاقتْ لَبونُ بني زياد[١]

و قال ابن الضائع: إنّ الباء متعلّقة بـ«تنمي»، و إنّ فاعل «يأتي» مضمر، فالمسألة من باب الإعمال.

الثاني: من ما تزاد فيه الباء المفعول، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ لا تُلْقُوا بأيدِيكُمْ إلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٢] ﴿وَ هُزِّي إلَيكِ بجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾[٣] و قوله:

٧٧ ـ نحن بَني جَعْدَةَ أربابُ الفَلَج   نضرب بالسيفِ و نَرجُو بالفَرَج[٤]

الشاهد في الثانية، و أمّا الأُولى فللاستعانة، و قيل: ضمّن «تلقوا» معنى «تُفضُوا» و «نرجو» معنى «نطمع» و قيل: المراد: لا تُلقُوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، و الباء للآلة، أو المراد بسبب أيديكم كما يقال: لا تُفسد أمرك برأيك.

و كثرت زيادتها في مفعول «عرفت» و نحوه، و قلّت في مفعول ما يتعدّى لاثنين كقوله ﷻ: ﴿وَ فِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَ جَنَّاتٌ مِنْ أعْنَابٍ وَ زَرْعٌ وَ نَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَ غَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بمَاءٍ وَاحِدٍ﴾[٥] و قد زيدت في مفعول «كفى» المتعدّية لواحد، و منه الحديث النبويّ: «كفى بالمرء كَذِباً أن يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سمع»[٦] و قوله:

---

(١) شرح شواهد المغني: ٣٢٨/١.

(٢) البقرة: ١٩٥.

(٣) مريم: ٢٥.

(٤) لم يسمّ قائله و «بني جعدة» منصوب على الاختصاص و روي بالرفع أيضاً. شرح أبيات المغني اللبيب: ٣٦٦/٢.

(٥) الرعد: ٤.

(٦) صحيح مسلم: ١٠/١، المقدّمة، باب ٣، ح٥.

٧٨ ـ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حـــبّ الـــنبيّ محمّـــد إيّانـــا[١]

الثالث: المبتدأ، نحو قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «**كيف بإحداكنّ إذا نبحتْها كلابُ الحَوأب**»[٢] و قول العرب: «بحسبك درهم» و منه عند سيبويه: ﴿**بأيِّكُمُ المَفْتُونُ**﴾[٣] و قال أبوالحسن: «بأيّكم» متعلّق بـ«إستقرار» محذوف مخبر به عن «المفتون»، ثمّ اختلف، فقيل: «المفتون» مصدر بمعنى «الفتنة» و قيل: الباء ظرفيّة، أي: في أيّ طائفة منكم المفتون.

تنبيـه

من الغريب أنّها زيدت في ما أصله المبتدأ و هو اسم «ليس» بشرط أن يتأخّر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم: ﴿**لَيْسَ البرَّ بأنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ وَ المَغْرِبِ**﴾[٤] بنصب «البرّ».

الرابع: الخبر، و هو ضربان:

غير موجب فينقاس، نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بوَكِيلٍ**﴾[٥] و قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «**و ما أنا بأظلم من تاب إليك فعُدْتَ عليه**»[٦].

و موجب فيتوقّف على السماع، و هو قول الأخفش و من تابعه، و جعلوا

---

(١) هو لكعب بن مالك و قيل: لحسّان بن ثابت و قيل: لبشير بن عبد الرحمن. شرح شواهد المغني: ١/٣٣٧.

(٢) المستدرك على الصحيحين في الحديث: ٣/١٢٠.

(٣) القلم: ٦.

(٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) الأنعام: ٦٦.

(٦) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء الثاني عشر: ٩٨.

منه قوله ﷻ: ﴿وَ الَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[١] و الأولى تعليق «بمثلها» بـ«إستقرار» محذوف هو الخبر.

الخامس: الحال المنفيّ عاملها كقول القُحيف:

٧٩ـ فما رَجَعتْ بخائبة ركابٌ حكيمُ بن المسيّب مُنتَهاها[٢]

و قوله:

٨٠ ـ كائن دُعيتُ إلى بأساء داهِمة فما انبعثتُ بمَزؤُود و لا وكَلِ[٣]

ذكر ذلك ابن مالك و خالفه أبوحيّان، و خرّج البيتين على أنّ التقدير: بحاجة خائبة و بشخص مزؤود، أي: مذعور و يريد بالمزؤود نفسه على حدّ قولهم: «رأيت منه أسداً» و هذا التخريج ظاهر في البيت الأوّل دون الثاني؛ لأنّ صفات الذمّ إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها و هذا قيل في قوله ﷻ: ﴿وَ مَا رَبُّكَ بظَلاّمٍ﴾[٤]: إنّ «فعّالاً» هنا ليس للمبالغة بل للنسب أي: و ما ربّك بذي ظلم؛ لأنّ الله ﷻ لا يظلم الناس شيئاً و لا يقال: «لقيت منه أسداً أو بحراً» أو نحو ذلك إلاّ عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام و الكرم.

السادس: التوكيد بالنفس و العين، و جعل منه بعضهم قوله ﷻ: ﴿وَ الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٥]، و فيه نظر؛ إذ حقّ الضمير المرفوع المتّصل المؤكّد بالنفس أو العين أن يؤكّد ـ أوّلاً ـ بالمنفصل كـ«قمتم أنتم أنفسكم».

---

(١) يونس: ٢٧.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢/٣٩١.

(٣) شرح شواهد المغني: ١/٣٤٠ وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢/٣٩٣. لم يسمّ قائله.

(٤) فصّلت: ٤٦.

(٥) البقرة: ٢٢٨.

(بَجَلْ)

على وجهين:

حرف بمعنى «نعم».

و اسم و هي على قسمين:

اسم فعل بمعنى «يكفي» و اسم مرادف لِـ«حسب» و يقال على الأوّل: «بجلْني» و هو نادر، و على الثاني: «بجلي».

(بَلْ)

حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إمّا الإبطال، نحو: ﴿وَ قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ، بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾[1] أي: بل هم عباد، و نحو: ﴿أمْ يَقُولُونَ بهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بالحَقِّ﴾[2] و إمّا الانتقال من غرض إلى آخر، نحو قوله ﷻ: ﴿قَدْ أفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ ربِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[3] و قول الرسول ﷺ في عليّ عليه السلام: «ما أنا انتجَيْتُه بل الله انتجاه»[4] و هي في ذلك كلّه حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح.

و إن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثمّ إن تقدّمها أمر أو إيجاب كـ «اضرب زيداً بل عمراً» و «قام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء و تثبت الحكم لما بعدها، و إن تقدّمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، و جعل ضدّه لما بعدها، نحو: «ما قام زيد بل عمرو» و «لا

---

(١) الأنبياء: ٢٦.

(٢) المؤمنون: ٧٠.

(٣) الأعلى: ١٤ـ ١٦.

(٤) مناقب ابن مغازليّ: ١١٧.

يقم زيد بل عمرو» و أجاز المبرّد و عبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي و النـهي إلى ما بعدها.

و تزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب[١] بعد الإيجاب كقوله:

٨١ـ وجهك البدر لا بل الشمس لو لم تقـض للشـمس كسـفة أو أُفـول[٢]

و لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، و منع ابن درستويه زيادتها بعد النفي، و ليس بشيء؛ لقول أبي الرميح الخزاعيّ:

٨٢ ـ تبكّى على آل الـنبيّ محمّـد و ما أكثرت في الدمع لا بل أقلّـت[٣]

(بَلْهَ)

على ثلاثة أوجه: اسم لـ«دع» و مصدر بمعنى الترك، و اسم مرادف لـ«كيف» و ما بعدها منصوب على الأوّل و مخفوض على الثاني و مرفوع على الثالث و فتحها بناء على الأوّل و الثالث و إعراب على الثاني و قد روي بالأوجه الثلاثة قول كعب بن مالك يصف السيوف:

٨٣ ـ تذر الجَماجمَ ضـاحياً هاماتُهـا بَلْـهَ الأكُـفّ كأنهّـا لم تُخلَـقِ[٤]

و إذا قيل: «بلهَ الزيـدَينِ أو المسـلمينَ أو أحمَـدَ أو الهنـداتِ» احتملـت المصدريّة و اسم الفعل.

---

(١) قال ابن هشام في بحث «لا» العاطفة: فإذا قيل: «جائني زيد لا بل عمر» فالعـاطف «بـل» و «لا» ردّ لما قبلها. و هذا يقتضي أن لا تكون زائدة فهو خلاف ظاهر كلامه هنا. فافهم.

(٢) لم يسمّ قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٣/٣ و١٤.

(٣) أدب الطف: ٥٩/١.

(٤) شرح شواهد المغني: ٣٥٣/١.

و من الغريب أنّ في البخاريّ[١] في تفسير «الم السجدة»: يقول الله ﷻ: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأتْ و لا أُذن سمعت و لا خطر على قلب بشر ذخراً من بلهِ ما أُطلعْتم عليه»، فاستعملت معربة مجرورة بـ«من» خارجة عن المعاني الثلاثة و فسّرها بعضهم بـ«غير» و هو ظاهر و بهذا يتقوّى من يعدّها في ألفاظ الاستثناء.

(بَلى)

حرف جواب تختصّ بالنفي و تفيد إبطاله، سواء كان مجرّداً، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَ رَبِّي﴾[٢] أم مقروناً بالاستفهام حقيقيّاً كان، نحو قول أُمّ سلمة: قلت يا رسول الله أ لست من أهلك؟ (فـ) قال: «بلى»[٣] أو توبيخيّاً، نحو: ﴿أمْ يَحْسَبُونَ أنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَ نَجْواهُمْ بَلَى﴾[٤] أو تقريريّاً، نحو: ﴿أ لَسْتُ بربِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[٥] أجروا النفي مع التقرير مُجرى النفي المجرّد في ردّه بـ«بلى» و لذلك قال ابن عبّاس و غيره: لو قالوا: «نعم» لكفروا و وجهه: أنّ «نعم» تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب و لذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: أ ليس لي عليك ألف؟ فقال: «بلى» لزمته، و لو قال: «نعم» لم تلزمه و قال آخرون: تلزمه فيهما، و جروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة.

---

(١) صحيح البخاريّ: ١٤٥/٦. و المروي فيه: «بله» و في هامشه: أنّ في بعض النسخ «من بله».

(٢) التغابن: ٧.

(٣) تفسير فرات الكوفيّ: ١٢٤.

(٤) الزخرف: ٨٠.

(٥) الأعراف: ١٧٢.

(بَيْدَ)

و يقال: «مَيدَ» بالميم و هو اسم ملازم للإضافة إلى «أنّ» و صلتها، و له معنيان:

أحدهما: «غير» إلاّ أنّه لا يقع مرفوعاً و لا مجروراً، بل منصوباً و لا يقع صفة و لا استثناء متّصلاً، و إنّما يستثنى به في الانقطاع خاصّة، و منه الحديث النبويّ ﷺ: «**نحن الآخرون و نحن السابقون يومَ القيامة بيد أنّ كلّ أُمّة أُوتيت الكتاب من قبلنا**»[1].

الثاني: أن تكون بمعنى «من أجل» و منه الحديث النبويّ ﷺ: «**أنا أفصح من نطق بالضاد بيدَ أنّي من قريش و استُرضعتُ من بني سعد بن بكر**»[2] و قال ابن مالك و غيره: إنّها هنا بمعنى «غير» على حدّ قول النابغة الذبيانيّ:

٨٤ ـ و لا عَيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفهم ... بهنّ فُلُول من قِراع الكَتائب[3]

---

(١) مسند أحمد: ٢/٢٤٩.

(٢) مناهل الصفا: ١٢.

(٣) شرح شواهد المغني: ١/٣٤٩.

حرف التاء

(تـ)

التاء المفردة: محرّكة في أوائل الأسماء، و محرّكة في أواخرها و محرّكة في أواخر الأفعال، و مسكنة في أواخرها.

فالمحرّكة في أوائل الأسماء حرف جرّ معناه القسم، و تختصّ بالتعجّب و باسم الله ﷻ، نحو قوله:

٨٥ ـ تـالله لـولا الله مـا اهتـدينا　　　و مـا تصـدّقنا و مـا صـلّينا[1]

و ربما قالوا: «تربّي» و «تربّ الكعبة» و «تالرحمن». قـال الزمخشـريّ في ﴿وَ تَاللهِ لأَكِيدَنَّ أصنَامَكُمْ﴾[2]: إنّ الباء هي الأصل و التاء بدل من الواو المبدلـة منها و إنّ التاء فيها زيادة معنىً و هو التعجّب كأنّه تعجّـب مـن تسـهّل الكيـد على يده و تأتّيه[3].

---

(١) هذا من رجز نسب إلى عبدالله بن رواحة عامر بن أكوع، و روي أيضاً: «اللّهمّ لولا أنـت...» و «و الله لولا أنت...» و عليهما فلا شاهد فيه. راجع شرح شواهد المغني: ٢٨٦/١ و٢٨٧، و شـرح أبيـات مغني اللبيب: ٢٥٠/٢-٢٥٢ و٣٧/٦ و٣٨.

(٢) الأنبياء: ٥٧.

(٣) الكشّاف: ١٢٢/٣.

و المحرّكة في أواخرها حرف خطاب، نحو: «أنت».

و المحرّكة في أواخر الأفعال ضمير، نحو: «قمت».

و التاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كـ«قامتْ» و ربما وصلت هذه بـ«ثمّ» و «رُبّ» و الأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الثاء

(ثَمّ)[1]

اسم يشار به إلى المكان البعيد، نحو: ﴿وَ أَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ﴾[2] هو ظرف لا يتصرّف، فلذلك غُلّط من أعربه مفعولاً لـ«رأيت» في قوله ﷺ: ﴿وَ إِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً﴾[3] و لا يتقدّمه حرف التنبيه و لا يتأخّر عنه كاف الخطاب.

(ثُمّ)

و يقال فيها: «فُمّ» ـ كقولهم في «جدث»: «جدف»ـ حرف عطف يقتضي ثلاثة أُمور: التشريك في الحكم، و الترتيب، و المهلة، و في كلّ منها خلاف.

فأمّا التشريك فزعم الأخفش و الكوفيّون أنّه قد يتخلّف، و ذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتّة[4]، و حملوا على ذلك قوله ﷺ: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ

---

(١) و قد تلحقها التاء فيقال: «ثَمّة» قال عمرو بن سالم في مدح الرسول ﷺ:

كنتَ لنا أباً و كنّا ولداً   ثَمّت أسلمنا فلم ننزع يداً

الغدير: ٥/٢.

(٢) الشعراء: ٦٤.

(٣) الإنسان: ٢٠.

(٤) قال الدمامينيّ: وحينئذٍ فالخلاف في وقوعها زائدة غير عاطفة لا في اقتضاءها التشريك مع كونها عاطفة، فالعبارة غير محرورة وفي ظاهرها تدافع. تحفة الغريب: ٢٤٢.

عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِـمَا رَحُبَتْ وَ ضَاقَتْ عَلَيْهِم أنفُسُهُمْ وَ ظَنُّوا أنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلاّ إلَيهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[١] و خرّجت على تقدير الجواب.

و أمّا الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إيّاه، تمسّكاً بقوله ﷻ: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوجَهَا﴾[٢] و قول أبي نواس:

٨٦ ـ إنّ من سادَ ثُمّ سادَ أبوه   ثُمّ قَدْ سادَ قبلَ ذلك جدُّه[٣]

و الجواب عن الآية من وجوه:

منها: أنّ العطف على محذوف، أي: من نفس واحدة، أنشأها ثمّ جعل منها زوجها.

منها: أنّ العطف على «واحدة» على تأويلها بالفعل، أي: من نفس توحّدت، أي: انفردت، ثمّ جعل منها زوجها.

منها: أنّ «ثمّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، و أنّه يقال: «بلغني ما صنعت اليوم ثمّ ما صنعت أمسِ أعجبُ» أي: ثمّ أُخبرك أنّ الّذي صنعته أمسِ أعجب.

و الأوّلان أنفع من هذا الجواب؛ لأنّهما يصحّحان الترتيب و المهلة، و هذا يصحّح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين، و لكن الجواب الأخير أعمّ؛ لأنّه يصحّ أن يجاب به عن البيت أيضاً[٤].

---

(١) التوبة: ١١٨.

(٢) الزمر: ٦.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٨/٣.

(٤) و اعلم أنّه لا يصحّ الاحتجاج بكلام المولّدين في العربيّة و عزاه السيوطيّ إلى الإجماع، و أبو نواس من المولّدين فلا يصحّ التمسّك بأشعاره كما قاله البغداديّ فالأولى الاستشكال عليه بعدم الحجيّة، راجع الاقتراح: ٧٠، شرح أبيات مغني اللبيب: ٤٠/٣.

و أجاب ابن عصفور عن البيت بأنّ المراد أنّ الجدّ أتاه السؤدد من قبل الأب و الأب من قبل الابن.

و أمّا المهلة فزعم الفرّاء أنها قد تتخلّف، بدليل قولك: «أعجبني ما صنعتَ اليوم ثمّ ما صنعت أمسِ أعجبُ»؛ لأنّ «ثمّ» في ذلك لترتيب الإخبار، و لا تراخي بين الإخبارين.

مسألـة

أجرى الكوفيّون «ثمّ» مجرى الفاء و الواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، و استدلّ لهم بقراءة الحسن: ﴿وَ مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَ رَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ المَوتُ فَقَدْ وَقَعَ أجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾[١] بنصب «يدرك» و أجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب، فأجاز في قوله ﷺ: «لا يبولنّ أحدُكُم في الماء الدائم الّذي لا يجري ثمّ يغتسل فيه»[٢] ثلاثة أوجه:

الرفع بتقدير: ثمّ هو يغتسل، و به جاءت الرواية.

و الجزم بالعطف على موضع فعل النهي.

و النصب، قال: بإعطاء «ثمّ» حكم واو الجمع، فتوهّم تلميذه أبوزكريّاء النوويّ أنّ المراد: إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب؛ لأنّه يقتضي أنّ المنهيّ عنه الجمع بينهما، دون إفراد أحدهما، و هذا لم يقله أحد، بل البول منهيّ عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أم منه أم لا، انتهى. و إنّما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعيّة أيضاً.

---

(١) النساء: ١٠٠.

(٢) صحيح البخاريّ: ٦٩/١، فتح الباري: ٣٤٦/١، موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف، حرف اللام نقلاً عن عدّة كتب.

حرف الجيم

(جَلَلْ)

حرف بمعنى: «نعم» حكاه الزجّاج في كتاب الشجرة و اسم بمعنى: «عظيم» أو «يسير» أو «أجْل».

فمن الأوّل قول حارث بن وعلة:

٨٧ ـ قومي هُم قتلوا، أُمَيْمَ، أخي و إذا رَمَيْتُ يُصيبني سَهْمي
فلَئن عَفَوت لأعفُوَنْ جللاً و لَئن سَطَوْتُ لأوهِنَن عظمي[١]

و من الثاني: قول أمير المؤمنين عليه السلام في رثاء النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم: «و إنّ المُصابَ بك لجليلٌ و إنّه قبلك و بعدك لَجَلَلٌ»[٢].

و من الثالث قولهم: «فعلتُ كذا من جللك».

(جَيْرِ)

بالكسر على أصل التقاء الساكنين كـ«أمسِ»، و بالفتح للتخفيف

(١) شرح شواهد المغني: ٣٦٣/١.

(٢) نهج البلاغة: ح ١٢٢٨/٢٨٤.

كـ«أين» حرف جواب بمعنى: «نعم» لا اسم بمعنى «حقّاً» فتكـون مصـدراً، و لا بمعنى: «أبداً» فتكون ظرفاً، و إلاّ أُعربت و دخلت عليها «أل».

حرف الحاء

(حاشا)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدّياً متصرّفاً، تقول: حاشيته، بمعنى: «استثنيته».

و يدلّ على تصرّفه قول النابغة الذبيانيّ:

٨٨ ـ و لا أرى فاعلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ　　　و لا أُحاشي مِنَ الأقوام من أحـد[١]

الثاني: أن تكون تنزيهيّة، نحو: ﴿حَاشَ لِلّهِ﴾[٢] و هـي عنـد المـبرّد و ابـن جنّيّ و الكوفيّون فعل، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحـذف و لإدخـالهم إيّاهـا علـى الحرف، و هذان الدليلان ينفيان الحرفيّة، و لا يثبتان الفعليّة، قالوا: و المعنـى في الآية: «جانب يوسف المعصية لأجل الله ﷻ» و لا يتأتّى مثل هذا التأويل في نحو قوله ﷻ: ﴿حَاشَ لِلّهِ مَا هذَا بَشَراً﴾[٣] و قول أمير المـؤمنين عليه السلام: «و حـاش لله أن تلي للمسلمين بعدي صدراً أو ورداً»[٤] و الصحيح: أنّها اسـم مـرادف للـبراءة

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٣٦٨.

(٢) يوسف: ٥١.

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) نهج البلاغة: ك ٦٥/١٠٥٩.

بدليل قراءة أبي السمّال[١]: ﴿وَ قُلنَ حَاشاً للهِ مَا هذَا بَشَراً﴾[٢] بالتنوين كما يقال: «براءةً للهِ من كذا» و إنّما ترك التنوين في قراءة الأكثر؛ لبناء «حاشا»؛ لشبهها بـ«حاشا» الحرفيّة.

الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه و أكثر البصريّين إلى أنّها حرف دائماً بمنزلة «إلاّ» لكنّها تجرّ المستثنى، و ذهب جماعة إلى أنّها تستعمل كثيراً حرفاً جارّاً، و قليلاً فعلاً متعدّياً جامداً؛ لتضمّنه معنى «إلاّ» و سمع: «اللّهمّ اغفر لي و لمن يسمع حاشا الشيطان و أبا الأصبغ».

و فاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد إلى مصدر الفعل المتقدّم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العامّ، فإذا قيل: «قام القوم حاشا زيداً»؛ فالمعنى: جانب هو أي: قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم زيداً.

(حتّى)

حرف يأتي لأحد ثلاثة معان:

انتهاء الغاية و هو الغالب.

و التعليل.

و بمعنى «إلاّ» في الاستثناء و هذا أقلّها و قلّ من يذكره.

و تستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جارّاً بمنزلة «إلى» في المعنى و العمل، و لكنّها تخالفها في ثلاثة اُمور:

---

(١) الكشّاف: ٤٦٥/٢.

(٢) يوسف: ٣١.

الأوّل: أنّ لمخفوضه شرطين:

أحدهما: عامّ، و هو أن يكون ظاهراً لا مضمراً، كقوله:

٨٩ ـ فينا الرسول و فينا الحقُّ نتبعُه   حتّى الممات و نصرٌ غيرُ محدود[1]

خلافاً للكوفيّين و المبرّد، فأمّا قوله:

٩٠ ـ فلا و الله لا يُلفي أُناس   فَتىً حتّاك يا بن أبي زياد[2]

فضرورة.

و الشرط الثاني: خاصّ بالمسبوق بذي أجزاء و هو أن يكون المجرور آخراً، نحو: «أكلت السمكة حتّى رأسها» أو ملاقياً لآخر جزء، نحو: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[3] و لا يجوز «سرت البارحة حتّى ثلثيها أو نصفها».

الثاني: أنّها إذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله:

٩١ ـ ألقَى الصحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحلَه   و الزادَ حتّى نعله ألقاها[4]

أو عدم دخوله كما في قوله:

٩٢ـ سقَى الحيا الأرضَ حتّى أمكُنٍ عُزِيَت   لهم فلا زالَ عنها الخيرُ مَجْدوداً[5]

حمل على الدخول و يحكم في مثل ذلك لما بعد «إلى» بعدم الدخول حملاً

---

(١) ديوان حسّان بن ثابت: ٢٤٢ و نسب إلى عبدالله بن حرب. راجع مناقب ابن شهرآشوب: ١٦٨/١.

(٢) لم يسمّ قائله. شرح ابن عقيل: ١١/٢.

(٣) القدر: ٥.

(٤) نسب إلى المتلمس و أبي مروان النحويّ. شرح شواهد المغني: ٣٧١/١. و نسبه البغداديّ إلى الثاني. شرح أبيات مغني اللبيب: ٩٨/٣.

(٥) شرح شواهد المغني: ٣٧١/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ٩٩/٣. لم يسمّ قائله.

على الغالب في البابين. هذا هو الصحيح خلافاً لبعضهم.

الثالث: أنّ كلاًّ منهما قد ينفرد بمحلّ لا يصلح للآخر، فمن ما انفردت به «إلى»: أنّه يجوز «كتبت إلى زيد» كما جاء في قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**فكتبت إليك كتابي مستظهراً به إن أنا بقيت لك أو فنيت**»[1] و «أنا إلى عمرو» أي: هو غايتي كما جاء في الحديث النبوي صلى الله عليه و آله و سلم: «**أنا بك و إليك**»[2]، و «سرت من البصرة إلى الكوفة» و لا يجوز «حتّى زيد و حتّى عمرو و حتّى الكوفة». أمّا الأوّلان فلأنّ «حتّى» موضوعة لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية و «إلى» ليست كذلك. و أمّا الثالث فلضعف «حتّى» في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية. و من ما انفردت به «حتّى» أنّه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: «سرت حتّى أدخلَها» و ذلك بتقدير: «حتّى أن أدخلَها»، و «أن» المضمرة و الفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ«حتّى» و لا يجوز «سرت إلى أدخلها»، و إنّما قلنا: إنّ النصب بعد «حتّى» بـ«أن» مضمرة لا بنفس «حتّى» كما يقول الكوفيّون؛ لأنّ «حتّى» قد ثبت أنّها تخفض الأسماء و ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال و كذا العكس.

و لـ«حتّى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان:

مرادفة «إلى»: نحو قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**﴾[3] و قول الرسول صلى الله عليه و آله و سلم: «**عليّ مع القرآن و القرآن مع عليّ لا يفترقان حتّى يردا عليّ الحوض**»[4].

---

(١) نهج البلاغة: ك ٩٠٧/٣١.

(٢) صحيح مسلم: ٥٣٥/١.

(٣) طه: ٩١.

(٤) تاريخ الخلفاء: ١٧٣.

و مرادفة «كي» التعليليّة: نحو: ﴿هُمُ[1] الَّذينَ يَقُولُونَ لا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنفَضُّوا﴾[2] و يحتملهما ﴿وَ إِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أمرِ اللهِ﴾[3].

و مرادفة «إلاّ» في الاستثناء: كقول المقنّع الكنديّ:

٩٣ ـ ليس العطاء من الفُضول سَماحةً　　　حتّى تجودَ و ما لَديك قليلُ[4]

؛ لأنّ ما بعدها ليس غاية لما قبلها و لا مسبّباً عنه.

و لا ينتصب الفعل بعد «حتّى» إلاّ إذا كان مستقبلاً، ثمّ إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلّم فالنصب واجب، نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[5] و إن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصّة فالوجهان، نحو: ﴿وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ﴾[6] فإنّ قولهم إنّما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا.

و كذلك لا يرتفع الفعل بعد «حتّى» إلاّ إذا كان حالاً، ثمّ إن كانت حاليّته بالنسبة إلى زمن التكلّم فالرفع واجب، كقولك: «سرتُ حتّى أدخلُها» إذا قلت ذلك و أنت في حالة الدخول، و إن كانت حاليّته ليست حقيقيّةً، بل كانت محكيّة، رُفع، و جاز نصبه إذا لم تقدّر الحكاية، نحو: ﴿وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ

---

(١) أي: المنافقون.

(٢) المنافقون: ٧.

(٣) الحجرات: ٩.

(٤) شرح شواهد المغني: ٣٧٢/١.

(٥) طه: ٩١.

(٦) البقرة: ٢١٤.

الرَّسُولُ﴾[١] في قراءة نافع بالرفع بتقدير: حتّى حالتهم حينئذٍ أنّ الرسول و الّذين آمنوا معه يقولون كذا و كذا.

و اعلم أنّه لا يرتفع الفعل بعد «حتّى» إلاّ بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون حالاً أو مؤوّلاً بالحال كما مثّلنا.

الثاني: أن يكون مسبّباً عن ما قبلها، فلا يجوز «سرتُ حتّى تطلعُ الشمس»؛ لأنّ طلوع الشمس لا يتسبّب عن السير.

الثالث: أن يكون فضلة، فلا يصحّ في نحو: «سيري حتّى أدخلُها»؛ لأن لا يبقى المبتدأ بلا خبر، و لا في نحو: «كان سيري حتّى أدخلُها» إن قدّرت «كان» ناقصة، فإن قدّرتها تامّة أو قلت: «سيري أمسِ حتّى أدخلها» جاز الرفع، إلاّ إن علّقت «أمسِ» بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

الثاني من أوجه «حتّى»: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في اللفظ و المعنى، إلاّ أنّ بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنّ لمعطوف «حتّى» ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أنّ ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراويّ.

ثانيها: أن يكون إمّا بعضاً من جمع قبلها كـ«قدم الحاجّ حتّى المشاة» أو جزء من كلّ، نحو: «أكلت السمكة حتّى رأسها» أو كجزء، نحو: «أعجبني زيد حتّى حديثه» و يمتنع أن تقول: «حتّى ولده».

و الّذي يضبط لك ذلك أنّها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء، و تمتنع حيث يمتنع.

---

(١) البقرة: ٢١٤.

ثالثها: أن يكون غاية لما قبلها إمّا في زيادة أو نقص و قد اجتمعا في قوله:

٩٤ـ قَهَرناكم حتّى الكُماة، فأنتم تَهابوننا حتّى بَنِينا الأصاغِرا [١]

الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، و ذلك لأنّ شرط معطوفها أن يكون بعضاً من ما قبلها أو جزء أو كجزء منه، كما قدّمناه، و لا يتأتّى ذلك إلاّ في المفردات.

الفرق الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أُعيد الخافض، فرقاً بينها و بين الجارّة، فتقول: «مررتُ بالقوم حتّى بزيد» ذكر ذلك ابن الخبّاز و أطلقه، و قيّده ابن مالك بأن لا يتعيّن كونها للعطف، نحو قوله:

٩٥ـ جُودُ يُمناك فاضَ في الخَلق حتّى بائسٍ دانَ بالإساءة دِينا [٢]

و هو حسن.

تنبيه

العطف بـ«حتّى» قليل، و أهل الكوفة ينكرونه، و يحملون نحو: «جاء القومُ حتّى أبوك، و رأيتهم حتّى أباك، و مررت بهم حتّى أبيك» على أنّ «حتّى» فيه ابتدائيّة، و أنّ ما بعدها على إضمار عامل.

الثالث من أوجه «حتّى»: أن تكون حرف ابتداء، أي: حرفاً تبتدأ بعده الجمل، فتدخل على الجملة الاسميّة كقول جرير:

٩٦ـ فما زالتِ القَتلى تَمُجُّ دماءها بدجلةَ حتّى ماء دجلة أشكَلُ [٣]

و على الفعليّة الّتي فعلها مضارع كقول حسّان:

---

(١) شرح شواهد المغني: ٣٧٣/١. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٧/٣. لم يسمّ قائله.

(٢) شرح شواهد المغني: ٣٧٧/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ١١٣/٣. لم يسمّ قائله.

(٣) شرح شواهد المغني: ٣٧٧/١.

٩٧ـ يُغْشَون حتّى ما تَهرُّ كلابُهم لا يسألون عن السوادِ المُقبل[1]

و على الفعليّة الّتي فعلها ماض، نحو قوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوا﴾[2] و قول الرسول: «فلم أزل أنا و عليّ في شيء واحد حتّى افترقنا في صلب عبد المطلب»[3].

و لا محلّ للجملة الواقعة بعد «حتّى» الابتدائيّة.

و قد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتّى» الثلاثة كقولك: «أكلت السمكة حتّى رأسها» فلك أن تخفض على معنى «إلى» و أن تنصب على معنى الواو، و أن ترفع على الابتداء، و أوجب البصريّون حينئذٍ أن تقول: مأكول؛ لأنّ في الرفع مع حذف الخبر تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه. و قد روي بالأوجه الثلاثة قوله:

٩٨ـ عمَمْتَهُم بالنَّدى حتّى غُواتِهم فَكُنتَ مالِكَ ذي غَيّ و ذي رَشَدِ[4]

و إذا قلت: «قام القوم حتّى زيد قام» جاز الرفع و الخفض دون النصب و كان لك في الرفع أوجه، أحدها: الابتداء، و الثاني: العطف، و الثالث: إضمار الفعل، و الجملة الّتي بعده خبر على الأوّل، و مؤكّدة على الثاني، كما أنّها كذلك مع الخفض، و أمّا على الثالث فتكون الجملة مفسّرة.

(حيث)

و طيّئ تقول: «حوث» و في الثاء فيهما: الضمّ تشبيهاً بالغايات؛ لأنّ

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٣٧٨.

(٢) الأعراف: ٩٥.

(٣) مناقب ابن مغازلي: ٨٩.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣/١٣٢، لم يسمّ قائله.

الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأنّ أثرها ـ و هو الجرّ ـ لا يظهر[١]، و الكسر على أصل التقاء الساكنين، و الفتح؛ للتخفيف.

و من العرب من يُعرب «حيث»، و قراءة من قرأ ﴿وَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَيثِ لا يَعْلَمُونَ﴾[٢] بالكسر تحتملها و تحتمل لغة البناء على الكسر.

و هي للمكان اتّفاقاً، قال الأخفش: و قد ترد للزمان، و الغالب كونها في محلّ نصب على الظرفيّة أو خفض بـ«من» و قد تخفض بغيرها كقول زهير بن أبي سلمى:

٩٩ـ فشَدّ و لم تُفزع بيوتٌ كـثيرةٌ لدى حيثُ ألقتْ رحلـها أمُّ قشـعم[٣]

و قد تقع مفعولاً به وفاقاً للفارسيّ، و حمل عليه: ﴿اللهُ أعلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾[٤]؛ إذ المعنى: أنّه ﷻ يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان. و ناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بـ«أعلم» لا بـ«أعلم» نفسه؛ لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فإن أوّلته بـ«عالم» جاز أن ينصبه في رأي بعضهم.

و تلزم «حيث» الإضافة إلى الجملة اسميّة كانت أو فعليّة و إضافتها إلى الفعليّة أكثر، نحو قول الرسول ﷺ: «**اللّهمّ أدر الحقّ مع عليّ حيث دار**»[٥] و من

---

(١) و فيه نظر؛ لاقتضائه أنّ الإضافة إلى المفرد المبنيّ كلا إضافة، و علّل المحقّق الرضيّ ﵀ بعلّة اُخرى و هي: أنّ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الّذي تضمّنته لا نفس الجملة. راجع شرح الكافية: ١٠٣/٢.

(٢) الأعراف: ١٨٢.

(٣) شرح شواهد المغني: ٣٨٤/١ و ٣٨٥.

(٤) الأنعام: ١٢٤.

(٥) التفسير الكبير: ٢٠٥/١.

ثَمّ رُجّح النصب في نحو: «جلست حيث زيداً أراه». و ندرت إضافتها إلى المفرد كقول فاطمة الزهراء عليها السلام في رثاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم:

١٠٠ـ فأنت و الله خيرُ الخلق كلّهم   و أصدقُ الناس حيث الصدق و الكذب[١]

و الكسائيّ يقيسه.

قال أبوالفتح في كتاب التمام: و من أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها، انتهى. و روي:

١٠١ـ أما ترى حيث سهيل طالعاً   نجماً يضيء كالشهاب لامعاً[٢]

بفتح الثاء من «حيث» و خفض «سهيل» و «حيث» بالضمّ و «سهيل» بالرفع، أي: موجود، فحذف الخبر.

و إذا اتّصلت بها «ما» الكافّة ضمّنت معنى الشرط و جزمت الفعلين كقوله:

١٠٢ـ حيثما تَسْتَقم يقدّر لك اللـ   ـهُ نَجاحاً في غابر الأزمانِ[٣]

و هذا البيت دليل على مجيئها للزمان.

---

(١) عوالم العلوم: ٤٥٣/١١.

(٢) شرح شواهد المغني: ٣٩٠/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥١/٣، لم يسمّ قائله.

(٣) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٣٩١/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٣/٣.

حرف الخاء

(خلا)

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً للمستثنى، ثمّ قيل: موضعها نصب عن تمام الكلام، و قيل: تتعلّق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجرّ، و الصواب: الأوّل؛ لأنّها لا تعدّي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا توصّل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة[١].

و الثاني: أن تكون فعلاً متعدّياً ناصباً له، و فاعلها على الحدّ المذكور في فاعل «حاشا» و الجملة مستأنفة أو حاليّة، على خلاف في ذلك وتقول: «قاموا خلا زيداً» و إن شئت خفضت إلاّ في نحو قول لبيد:

١٠٣ـ ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلُ   و كــلُّ نعــيم لا محالــة زائــلُ[٢]

---

(١) و لقائل أن يقول: لا نسلّم أنّ معنى التعدية ما ذكره و إنّما معناها جعل المجرور مفعولاً بـه لـذلك الفعل و لا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور بل إيصاله إليه على الوجه الّذي يقتضيه الحرف و هو هنا مفيد لانتفائه عنه. قاله الدمامينيّ في تحفة الغريب: ٢٧١، فتأمّل.

(٢) شرح شواهد المغني: ٣٩٢/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٤/٣.

و ذلك لأنّ «ما» هذه مصدريّة، فدخولها يعيّن الفعليّة و موضع «ما خلا» نصب فقال السيرافيّ: على الحال. و قيل: على الظرف على نيابتها و صلتها عن الوقت، فمعنى «قاموا ما خلا زيداً» على الأوّل: قاموا خالين زيداً، و على الثاني: قاموا وقت خلوّهم زيداً، و هذا الخلاف المذكور في محلّها خافضة و ناصبة ثابت في «حاشا و عدا»، و قال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب «غير» في «قاموا غير زيد».

حرف الراء

(رُبَّ)

حرف جرّ خلافاً للكوفيّين في دعوى اسميّته و قولهم: إنّه أُخبر عنه في قول ثابت بن قطنة:

١٠٤ ـ إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عـــاراً عليـــك و رُبّ قتـــل عـــارُ[1]

ممنوع، بل «عار» خبر لمحذوف و الجملة صفة للمجرور أو خبر له؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي. و ليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، و لا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه و جماعة، بل ترد للتكثير كثيراً و للتقليل قليلاً.

فمن الأوّل قوله ﷻ: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[2] و قول النبيّ ﷺ: «يا ربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»[3] فإنّ الآية و الحديث مسوقان للتخويف و هو لا يناسبه التقليل.

و من الثاني قوله:

١٠٥ـ ألا رُبّ مولود و ليس له أبٌ و ذي ولـــد لم يَلْـــدَهُ أبَـــوانِ[4]

---

(١) شرح شواهد المغني: ٨٩/١.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) صحيح البخاريّ: ٦٢/٢.

(٤) هو لرجل من أزد السراة و قيل: لعمرو الجنبيّ. شرح شواهد المغـني: ٣٩٨/١، و نسـبه البغـداديّ إلى الأوّل. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٧٤/٣.

أراد عيسى و آدم ـ على نبيّنا و آله و عليهما الصلاة و السلام ـ.

و تنفرد «ربّ» من سائر حروف الجرّ بوجوب تصديرها و وجوب تنكير مجرورها، و نعته إن كان ظاهراً، و إفراده و تذكيره و تمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً، و غلبة حذف معدّاها و مضيّه، و إعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً، و بعد الواو أكثر، و بعد «بل» قليلاً، و بدونهنّ أقلّ كقول ربيعة بن مقروم الضبيّ:

١٠٦ـ فإن أهلِكْ فذي لَهَب لَظاهُ   علـيّ يكـادُ يلتـهبُ التـهابا[١]

و قول كعب بن مالك:

١٠٧ـ و سائلة تُسائل ما لقينا   و لـو شَهدَتْ أرَتْنا صابرينا[٢]

و قول رؤبة:

١٠٨ـ بل بَلد ذي صُعُد و آكام   تُخْشى مَرادِيه و هجر ذوّاب[٣]

و قول جميل:

١٠٩ـ رسم دار وقفتُ في طَلَلِهْ   كدتُ أقضِي الحياةَ من جَلَلِهْ[٤]

و بأنّها زائدة في الإعراب دون المعنى، فمحلّ مجرورها في نحو: «ربّ رجل صالح عندي» رفع على الابتدائيّة، و في نحو: «ربّ رجل صالح لقيت» نصب على المفعوليّة، و في نحو: «ربّ رجل صالح لقيته» رفع أو نصب كما في قولك: «هذا لقيته» و بجواز مراعاة محلّه كثيراً و إن لم يجز نحو: «مررت بزيد و عمراً» إلاّ قليلاً.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٤٦٦/١.

(٢) السيرة النبويّة: ٢٦٧/٣.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٨٩/٣.

(٤) شرح شواهد المغني: ٣٦٥/١.

و إذا زيدت «ما» بعدها، فالغالب أن تكفّها عن العمل و أن تهيّئها للدخول على الجمل الفعليّة و أن يكون الفعل ماضياً لفظاً و معنىً كقول ابن عبّاس في عليّ عليه السلام: «فلربمّا رأيته يخرج حاسراً بيده السيف إلى الرجل الدراع فيقتله»[1].

ومن إعمالها قول عديّ بن الرعلاء:

١١٠ـ ربمّا ضَربَة بسيف صَقيل بَيْنَ بُصْرى و طَعنَة نَجلاء[2]

و من دخولها على الجملة الاسميّة قول أبي‌دؤاد:

١١١ـ ربمّا الجامِلُ المؤبَّلُ فيهم و عناجيجُ بينهنّ المِهارُ[3]

و قيل: لا تدخل المكفوفة على الاسميّة أصلاً و إنّ «ما» في البيت نكرة موصوفة و «الجامل» خبر لـ«هو» محذوفاً و الجملة صفة لـ«ما».

و من دخولها على الفعل المستقبل ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَو كَانُوا مُسلِمِينَ﴾[4].

و في «ربّ» ستّ عشرة لغة: ضمّ الراء و فتحها و كلاهما مع التشديد و التخفيف و الأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محرّكة و مع التجرّد منها، فهذه اثنتا عشرة و الضمّ و الفتح مع إسكان الباء و ضمّ الحرفين مع التشديد و التخفيف.

---

(١) مناقب ابن مغازلي: ٧١.

(٢) شرح شواهد المغني: ٤٠٤/١.

(٣) شرح شواهد المغني: ٤٠٥/١.

(٤) الحجر: ٢.

حرف السين

(سـ)

السين المفردة: حرف يختصّ بالمضارع، و يُخلّصه للاستقبال كقول حسّان:

١١٢ـ و قال سأُعطي الراية اليوم صارماً كَمِيّاً محبّاً للإله موالياً[1]

و معنى قول المعربين فيها: «حرف تنفيس»، حرف توسيع، و ذلك أنّها نقلت المضارع من الزمن الضيق ـ و هو الحال ـ إلى الزمن الواسع و هو الاستقبال، و أوضح من عبارتهم قول الزمخشريّ و غيره: «حرف استقبال».

(سَوْفَ)

مرادفة للسين أو أوسع منها، على خلاف في ذلك، و كأنّ القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى، و ليس بمطّرد، و يقال فيها: «سَفَ» بحذف الوسط، و «سَوَ» بحذف الأخير، و «سَي» بحذفه و قلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم.

و تنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو: ﴿وَ لَسَوْفَ يُعطِيكَ رَبُّكَ

---

(١) الإرشاد: ٣٧.

فَتَرضَى﴾[١] و بأنّها قد تفصل بالفعل الملغى، كقول زهير بن أبي سلمى:

١١٣ـ و ما أدري و سوفَ إخالُ أدري أ قومٌ آلُ حِصن أم نساء؟[٢]

(سواء)

تكون بمعنى: «مُستو» فتقصر مع الكسر، نحو: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَ بَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَ لا أَنْتَ مَكَاناً سِوَىً﴾[٣] و قد تمدُّ مع الفتح، نحو: «مررتُ برجل سواء و العدمُ»، و بمعنى: الوسط، و بمعنى: التامّ فتمدّ فيهما مع الفتح، نحو قوله ﷻ: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الجَحِيمِ﴾[٤] و قولك: «هذا درهمٌ سواء». و بمعنى: القصد فتقصر مع الكسر و هو أغرب معانيها كقول قيس بن الخطيم:

١١٤ـ فلأصرِفَنَّ سِوى حُذيفةَ مِدْحَتي لفَتى العَشيّ و فارس الأحزاب[٥]

ذكره ابن الشجريّ، و بمعنى: «مكان» أو «غير» على خلاف في ذلك، فتمدّ مع الفتح و تقصر مع الضمّ و يجوز الوجهان مع الكسر، و تقع هذه صفة و استثناء كما تقع «غير»، و هو عند الزجاجيّ و ابن مالك كـ«غير» في المعنى و التصرّف، فتقول: «جاءني سواك» بالرفع على الفاعليّة، و «رأيتُ سواك» بالنصب على المفعوليّة و «ما جاءني أحد سواك» بالنصب و الرفع و هو الأرجح، و عند سيبويه و الجمهور أنّها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلاّ في الضرورة.

---

(١) الضحى: ٥.

(٢) شرح شواهد المغني: ١/ ١٣٠.

(٣) طه: ٥٨.

(٤) الصافّات: ٥٥.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣/ ٢٢٠.

تنبيه

يخبر بـ«سواء» الّتي بمعنى «مستوٍ» عن الواحد، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام :

«فليكن أمر الناس عندك في الحقّ سواء»[١] و ما فوقه، نحو قول كعب بن مالك:

١١٥ـ ليسا سواء و شتّى بين أمرهما حزب الإله و أهل الشرك و النصب[٢]

و قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَ هُمْ يَسْجُدُونَ﴾[٣]؛ لأنّها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، و قد أُجيز في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أ أنْذَرتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٤] كونها خبراً عن ما قبلها أو عن ما بعدها أو مبتدأ، و ما بعدها فاعل على الأوّل و مبتدأ على الثاني و خبر على الثالث.

(سيّ)

من «لا سيّما» اسم بمنزلة «مثل» وزناً و معنىً، و عينه في الأصل واو و تثنيته «سيّان»، نحو قول أبي دَهبَل الجُمَحيّ في مدح الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم :

١١٦ـ عَقَمَ النساء فلا يلدن شبيهه إنّ النساء بمثله عُقْم

متهلّل نعم بلا متباعد سيّان منه الوَفْر و العدم[٥]

و تستغنى حينئذٍ عن الإضافة كما استغنت عنها «مثل» في قوله:

١١٧ـ مَنْ يَفْعلِ الحسنات الله يشكرها و الشرُّ بالشرّ عند الله مثلانِ[٦]

---

(١) نهج البلاغة: ك ١٠٤٣/٥٩.

(٢) السيرة النبويّة: ١٧٠/٣.

(٣) آل عمران: ١١٣.

(٤) البقرة: ٦.

(٥) مناقب ابن شهرآشوب: ١٦٨/١.

(٦) قال السيوطيّ: هو لعبدالرحمن بن حسّان و قيل: لكعب بن مالك. شرح شواهد المغني: ١٧٨/١.

و استغنوا بتثنيته عن تثنية «سواء» فلم يقولوا: «سواءان» إلاّ شاذاً.

و تشديد يائه و دخول «لا» عليه و دخول الواو على «لا» واجب و ذهب ثعلب إلى أنّ من استعمله على خلاف ذلك فهو مخطئ.

و ذكر غيره أنّه قد يخفّف، و قد تحذف الواو كقوله:

١١٨ـ فِهْ بالعقود و بالأيمان لا سيَما عَقْدٌ وفاء به من أعظم القُرَب[1]

و هي عند الفارسيّ نصب على الحال، فإذا قيل: «قاموا لا سيما زيد» فالناصب «قام»، و لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو، و لوجب تكرار «لا» كما تقول: «رأيت زيداً لا مثلَ عمرو و لا مثلَ خالد» و عند غيره هو اسم لـ«لا» التبرئة، و يجوز في الاسم الّذي بعدها الجرّ و الرفع مطلقاً، و النصب أيضاً إذا كان نكرة، و الجرّ أرجحها، و هو على الإضافة، و «ما» زائدة بينهما، و الرفع على أنّه خبر لمضمر محذوف و «ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة.

و يضعفه في نحو: «و لا سيّما زيدٌ» حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطول، و إطلاق «ما» على من يعقل، و على الوجهين ففتحة «سيّ» إعراب؛ لأنّه مضاف، و النصب على التمييز و «ما» كافّة عن الإضافة، و الفتحة بناء مثلها في «لا رجلَ» و أمّا انتصاب المعرفة نحو: «و لا سيّما زيداً» فمنعه الجمهور، و قال ابن الدهّان: لا أعرف له وجهاً. و وجّهه بعضهم بأنّ «ما» كافّة و أنّ «لا سيّما» نزّلت منزلة «إلاّ» في الاستثناء، و رُدّ بأنّ المستثنى مخرج، و ما بعدها داخل من باب أولى، و أُجيب بأنّه مخرج من ما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، و على هذا فيكون استثناء منقطعاً.

---

(١) لم يسمّ قائله شرح أبيات مغني اللبيب: ٢١٩/٣.

حرف العين

(عدا)

مثل «خلا»، في ما ذكرناه من القسمين، و في حكمها مع «ما» و الخلاف في ذلك.

(عسى)

فعل معناه الترجّي في المحبوب و الإشفاق في المكروه، نحو قوله ﷻ: ﴿فَأُوْلئِكَ عَسَى اللهُ أنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾[1] و قول أمير المؤمنين عليه السلام وقت الشورى: «عسى أن تروا هذا الأمر من بعد هذا اليوم تُنتضى فيه السيوف و تخان فيه العهود»[2].

و تستعمل على أوجه:

أحدها: أن يقال: «عسى زيدٌ أن يقوم» و اختلف في إعرابه على أقوال:

الأوّل: ـ و هو قول الجمهور ـ أنّه مثل «كان زيد يقوم» و استشكل بأنّ

(١) النساء: ٩٩.

(٢) نهج البلاغة: ط ٤٢٧/١٣٩.

الخبر في تأويل المصدر، و المخبر عنه ذات، و لا يكون الحدث عين الذات، و أُجيب بأنّه من باب «زيد عدل» أو على تقدير مضاف: إمّا قبل الاسم، أي: عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر أي: عسى زيد صاحب القيام.

الثاني: أنّها فعل متعدٍّ بمنزلة «قاربَ» معنىً و عملاً أو قاصر بمنزلة «قَرُبَ من أن يفعل» و حُذف الجارُّ توسّعاً، و هذا مذهب سيبويه و المبرّد.

الثالث: أنّها فعل قاصر بمنزلة «قَرُبَ»، و «أن» و الفعل بدل اشتمال من فاعلها و هو مذهب الكوفيّين. و يردُّه أنّه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً تتوقّف عليه فائدة الكلام، و ليس هذا شأن البدل.

الرابع: أنّها فعل ناقص و «أنْ» و الفعل بدل اشتمال و أنّ هذا البدل سدَّ مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة حمزة: ﴿وَ لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيرٌ﴾[1] بالخطاب، و اختاره ابن مالك.

الاستعمال الثاني: أن تسند إلى «أنْ» و الفعل، فتكون فعلاً تامّاً، و قال ابن مالك: عندي أنّها ناقصة أبداً، و لكن سدَّتْ «أنْ» و صلتها في هذه الحالة مسدَّ الجزأين.

الثالث و الرابع و الخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرّد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد. و الأوّل قليل كقول هدبة بن خشرم:

١١٩ـ عسى الكربُ الّذي أمسيتَ فيه ... يكون وراءه فَرج قريبُ[2]

و الثالث: أقلُّ كقوله:

---

(١) آل عمران: ١٧٨.

(٢) شرح شواهد المغني: ٤٤٣/١.

١٢٠ـ أكثرتَ في العذل مُلحّاً دائماً لا تُكثِـرَنْ إنّـي عسـيت صـائماً[1]

كذا قالوا، و الصواب: أنّه من ما حذف فيه الخبر، أي: أكون صائماً؛ لأنّ في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصليّ.

و الثاني: نادرٌ جدّاً كقول قسام بن رواحة:

١٢١ـ عسى طيّئ من طيّئ بعدَ هذه ستُطفِئ غُـلاّتِ الكُلَـى و الجَـوانِحِ[2]

و «عسى» فيهنّ فعل ناقص بلا إشكال.

السادس: أن يقال: «عساي، و عساك، و عساه» و هو قليل، و فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّها أُجريت مُجرى «لعلّ» في نصب الاسم و رفـع الخـبر، قالـه سيبويه.

الثاني: أنّها باقية على عملها و لكن استعير ضمير النصب مكـان ضـمير الرفع، قاله الأخفش، و يردّه أنّ إنابة ضمير عن ضمير إنّما ثبـت في المنفصـل، نحو: «ما أنا كأنت».

الثالث: أنّها باقية على عملها و لكن قلب الكـلام، فجعـل المخـبر عنـه خبراً و بالعكس، قاله المبرّد و الفارسيّ و مدّعاهما أنّ الإعراب قلـب و المعـنى بحاله.

السابع: «عسى زيدٌ قائم» حكاه ثعلب، و يتخرّج هذا على أنّها ناقصة، و أنّ اسمها ضمير الشأن، و الجملة الاسميّة الخبر.

---

(١) لم يسمّ قائله، شرح شواهد المغني: ١/٤٤٥.

(٢) شرح شواهد المغني: ١/٤٤٥.

تنبيه

إذا قيل: «زيد عسى أن يقوم» احتمل نقصان «عسى» على تقدير تحمّلها الضمير و تمامها على تقدير خلوّها منه، و نظير هذا المثال: قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فإنّ المدبر عسى أن تزلّ به إحدى قائمتيه»[١] و إذا قلت: «عسى أن يقوم زيد» احتمل الوجهين أيضاً، و لكن يكون الإضمار في «يقوم» لا في «عسى» اللّهمّ إلاّ أن تقدّر العاملين تنازعا «زيداً» فيحتمل الإضمار في «عسى» على إعمال الثاني. و نظيره: قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و ما عسى أن يكون بقاء من له يوم لا يعدوه»[٢] و إذا قلت: «عسى أن يضرب زيدٌ عمراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى» لأن لا يلزم الفصل بين صلة «أن» و معمولها و هو «عمراً» بالأجنبيّ و هو «زيد» و نظيره: قوله تعالى: ﴿عَسَى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾[٣].

(عَلُ)

اسمٌ بمعنى «فوق» و التزموا فيه أمرين:

أحدهما: استعماله مجروراً بـ«من».

و الثاني: استعماله غير مضاف، فلا يقال: «أخذتُه من عل السطح» كما يقال: «من علوه» و أمّا قوله:

١٢٢ـ يا رُبّ يوم لي لا أُظَلَّلُه   أرمَضُ من تحتُ و أضحي من عَلُهْ[٤]

---

(١) نهج البلاغة: ط ٢٩٥/٩٩.

(٢) نهج البلاغة: ط ٢٩٢/٩٨.

(٣) الإسراء: ٧٩.

(٤) نسب إلى أبي الهجنجل و أبي ثروان. شرح شواهد المغني: ٤٤٨/١. و نسبه البغداديّ إلى الأوّل، شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٦/٣.

فالهاء للسكت؛ بدليل أنّه مبنيّ، و لا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

و متى أُريد به المعرفة كان مبنيّاً على الضمّ كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقيّة نفسه لا فوقيّة مطلقة، و المعنى: أنّه تُصيبه الرمضاء من تحته و حَرُّ الشمس من فوقه. و مثله: قول حسّان:

١٢٣ـ شهدتُ بإذن الله أنّ محمّداً رسول الّذي فوق السماوات من علُ[١]

و متى أُريد به النكرة كان معرباً كقول امرئ القيس:

١٢٤ـ مِكَرٍّ مِفَرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً كجُلمود صَخرٍ حَطَّه السَّيْل من علِ[٢]

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحطّ من مكان ما عالٍ، لا من علو مخصوص.

(عَلّ)

بلام مشدّدة مفتوحة أو مكسورة، لغة في «لعلّ»، نحو قول الأضبط بن قريع:

١٢٥ـ لا تُهينَ الفقيرَ علّك أن تَركَع يوماً و الدهرُ قد رفعه[٣]

(على)

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً، و لها تسعة معانٍ:

أحدها: الاستعلاء، إمّا على المجرور و هو الغالب، نحو: ﴿وَ عَلَيْهَا[٤] وَ عَلَى

---

(١) ديوان حسّان بن ثابت: ٣٠٥.

(٢) شرح شواهد المغني: ١/٤٥١.

(٣) شرح شواهد المغني: ١/٤٥٣.

(٤) أي: الأنعام.

الفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[1] أو على ما يقرب منه، نحو قوله ﷻ: ﴿أجدُ عَلَى النَّارِ هُدىً﴾[2]
و قول عبيدالله بن الحرّ الجعفيّ في رثاء الإمام الحسين عليه السلام و أصحابه:

١٢٦ـ وقفتُ على أجداثِهم و محالّهم ... فكادَ الحشى ينقض و العين ساجمَه[3]

و قد يكون الاستعلاء معنويّاً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ لَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾[4] و قول زينب الكبرى عليها السلام: «يا محمّداه، يا محمّداه، صلّى عليك ملائكة السماء، هذا الحسين بالعراء»[5].

الثاني: المصاحبة كـ«مع»، نحو: ﴿وَ آتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى﴾[6].

الثالث: المجاوزة كـ«عن» كقول القُحَيف بن خمير العُقيليّ:

١٢٧ـ إذا رَضِيتْ عليّ بنو قُشيرٍ ... لَعمرُ الله أعجبني رِضاها[7]

أي: عنّي، و يحتمل أنّ «رضيَ» ضُمّن معنى «عطف».

الرابع: التعليل كاللام، نحو: ﴿وَ لِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُم﴾[8] أي: لهدايته إيّاكم.

الخامس: الظرفيّة كـ«في»، نحو: ﴿وَ دَخَلَ المَدِينَةَ عَلى حِينِ غَفْلَةٍ مِن أهلِهَا﴾[9].

السادس: موافقة «من»، نحو: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إذَا اكْتَالُوا عَلَى

---

(١) المؤمنون: ٢٢.

(٢) طه: ١٠.

(٣) أدب الطف: ٩٨/١.

(٤) الشعراء: ١٤.

(٥) تاريخ الطبريّ: ٤٥٨/٥.

(٦) البقرة: ١٧٧.

(٧) شرح شواهد المغني: ٤١٦/١.

(٨) البقرة: ١٨٥. الحجّ: ٣٧.

(٩) القصص: ١٥.

النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[1].

السابع: موافقة الباء، نحو: ﴿وَ قَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ حَقِيقٌ عَلَى أنْ لا أقُولَ عَلَى اللهِ إلاّ الحَقَّ﴾[2].

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض أو لغيره.

فالأوّل: كقوله:

١٢٨ـ إنّ الكريم و أبيك يَعْتمِل ‌ ‌ ‌ إن لم يجد يوماً على مَن يتّكل[3]

أي: من يتّكل عليه، فحذف «عليه» و زاد «على» قبل الموصول تعويضاً له، قاله ابن جنّيّ، و قيل: المراد: إن لم يجد يوماً شيئاً، ثمّ ابتدأ مستفهماً فقال: على من يتّكل؟ و كذا قيل في قوله:

١٢٩ـ و لا يؤاتيك في ما ناب من حدَث ‌ ‌ ‌ إلاّ أخو ثقة فانظر بمَن تثقُ[4]

: إنّ الأصل فانظر لنفسك ثمّ ابتدأ الاستفهام. و ابن جنّيّ يقول في ذلك أيضاً: إنّ الأصل: فانظر من تثق به؛ فحذف الباء و مجرورها و زاد الباء عوضاً. و قيل: بل تمّ الكلام عند قوله: «فانظر» ثمّ ابتدأ مستفهماً فقال: بمن تثق؟

و الثاني: كقول النبيّ ﷺ: «مَن حلف على يمين»[5] و الأصل: حلف يميناً، قاله ابن مالك[6]. و فيه نظر؛ لأنّ اليمين مجاز عن ما يتعلّق بها[7].

---

(١) المطفّفين: ١ـ٢.

(٢) الأعراف: ١٠٥.

(٣) لم يسمّ قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤٥/٣.

(٤) قال السيوطيّ: و رأيت في المؤتلف و المختلف للآمديّ: عزوا ذلك إلى سالم بن وابصة، شرح شواهد المغني: ٤٢٠/١.

(٥) سنن الترمذيّ رقم: ١٥٦٩-١٥٧٠.

(٦) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤٨/٣.

(٧) تحفة الغريب: ٢٩٠.

التاسع: أن تكون للاستدراك و الإضراب، كقول أبي خراش:

١٣٠ـ فوالله لا أنسى قتيلاً رُزئتُه بجانب قَوسى ما بقيتُ على الأرض
على أنها تعفُو الكُلُومُ، و إنّما نُوكَّلُ بالأدنى و إن جَلّ ما يَمضي[1]

أي: على أنّ العادة نسيان المصائب البعيدة العهد.

و تعلُّق «على» هذه بما قبلها عند من قال به، كتعلّق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب و الإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي: و التحقيق على كذا، و هذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال: و دلّ على ذلك أنّ الجملة الاُولى وقعت على غير التحقيق، ثمّ جيء بما هو التحقيق فيها.

و **الثاني من وجهي «على»**: أن تكون اسماً بمعنى «فوق» و ذلك إذا دخلت عليها «مِن» كقوله:

١٣١ـ غَدتْ مِن عليه بعد ما تمّ ظِمْؤها تَصِلّ و عن قَيضٍ ببَيداء مَجْهَل[2]

و زاد الأخفش موضعاً آخر و هو أن يكون مجرورها و فاعل متعلّقها ضميرين لمسمّىً واحد، نحو: ﴿أمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[3]؛ لأنّه لا يتعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل في غير باب «ظنّ و فقدَ و عدِمَ»، لا يقال: «ضربتُني» و لا «فرحت بي».

و فيه نظر؛ لأنّها لو كانت اسماً في نحو هذه الآية لصحّ حلول «فوق» محلّها، و لأنّها لو لزمت اسميّتها لما ذُكر، لزم الحكم باسميّة «إلى» في نحو: ﴿قَالَ فَخُذْ

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٤٢١.

(٢) نُسب إلى مزاحم بن عمرو العقيليّ و مزاجم بن الحارث. شرح شواهد المغني: ١/٤٢٦. و نسبه البغداديّ إلى الأوّل. شرح أبيات مغني اللبيب: ٣/٢٦٧.

(٣) الأحزاب: ٣٧.

أرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إلَيْكَ﴾[١] **﴿وَ اضْمُمْ إلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾**[٢].

و هذا كلّه يتخرّج إمّا على التعلّق بمحذوف كما قيل في اللام في «سقياً لك» و إمّا على حذف مضاف، أي: أمسك على نفسك، و اضمم إلى نفسك.

(عن)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جارّاً و جميع ما ذكر لها عشرة معان:

أحدها: المجاوزة، كقول الإمام الحسين عليه السلام: «**يا هذا كفّ عن الغِيبة فإنّها إدام كلاب أهل النار**»[٣] و قول الكميت:

١٣٢ـ و غاب نبيّ الله عنهم و فقده　　على النـاس رُزْءٌ مـا هنـاك مجلّـل[٤]

و قولك: «رميت السهم عن القوس». و ذكر لها في هذا المثال معنىً غير هذا، و سيأتي.

الثاني: البدل، نحو: **﴿وَ اتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفسٌ عَن نَفْسٍ شَيْئاً﴾**[٥] و في الحديث النبويّ: «**فصومي عن أُمّكِ**»[٦].

الثالث: الاستعلاء، نحو: **﴿وَ مَنْ يَبْخَلْ فَإنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾**[٧].

الرابع: التعليل، نحو: **﴿وَ مَا كَانَ استِغفَارُ إبْرَاهِيمَ لأبيهِ إلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾**[٨]

---

(١) البقرة: ٢٦٠.

(٢) القصص: ٣٢.

(٣) تحف العقول: ١٧٦.

(٤) الغدير: ١٩٢/٢.

(٥) البقرة: ٤٨.

(٦) صحيح مسلم: ٨٠٤/٢.

(٧) محمّد: ٣٨.

(٨) التوبة: ١١٤.

﴿وَ مَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾[1] و يجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركي»، أي: ما نتركها صادرينَ عن قولك، و هو رأي الزمخشريّ.

الخامس: مرادفة «بعد»، كقوله ﷻ: ﴿عَنْ مَا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[2] ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[3]؛ بدليل أنّ في مكان آخر ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾[4] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و كأنّك عن قليل قد صِرتَ كأحدهم فأصلح مَثواك و لا تَبعْ آخرتك بدنياك»[5].

السادس: الظرفيّة كقول الأعشى:

١٣٣ـ و آس سراةَ القوم حيث لقيتَهم   و لا تَكُ عن حَمْل الرِّباعة وانيا[6]

الرباعة: نجوم الحَمالة، قيل: لأنّ «ونى» لا يتعدّى إلاّ بـ«في» بدليل ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَ أَخُوكَ بِآيَاتِي وَ لا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[7] و الظاهر أنّ معنى «ونى عن كذا»: جاوزه و لم يدخل فيه، و «ونى فيه»: دخل فيه و فتر.

السابع: مرادفة «مِن»، نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾[8]؛ بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَ لَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ﴾[9] ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[10].

---

(١) هود: ٥٣.

(٢) المؤمنون: ٤٠.

(٣) النساء: ٤٦. المائدة: ١٣.

(٤) المائدة: ٤١.

(٥) نهج البلاغة: ك ٩١٠/٣١.

(٦) شرح شواهد المغني: ٤٣٤/١.

(٧) طه: ٤٢.

(٨) الأحقاف: ١٦.

(٩) المائدة: ٢٧.

(١٠) البقرة: ١٢٧.

الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَ مَا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى﴾[١] و الظاهر أنّها على حقيقتها، و أنّ المعنى: و ما يصدر قوله عن هوى.

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، و مثّله بـ«رمَيتُ عن القوس»؛ لأنّهم يقولون أيضاً: رميتُ بالقوس.

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أُخرى محذوفة، كقول زيد بن رزين:

١٣٤ـ أ تَجزَعُ أنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلاّ الّتي عن بين جنبيكَ تدفَعُ[٢]

قال ابن جنّيّ: أراد فهلاّ تدفع عن الّتي بين جنبيك، فحذفت «عن» من أوّل الموصول، و زيدت بعده.

الوجه الثاني: أن تكون حرفاً مصدريّاً، و ذلك أنّ بني تميم يقولون في نحو: «أعجبني أن تفعلَ»: عن تفعلَ، و كذا يفعلون في «أنّ» المشدّدة، فيقولون: أشهد عنّ محمّداً رسولُ الله، و تسمّى عنعنة تميم.

الثالث: أن تكون اسماً بمعنى «جانب» و ذلك يتعيّن في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «مِن» و هو كثير كقول قطريّ بن الفجاءة:

١٣٥ـ فلَقَد أراني للرماح دَريئةً مِن عن يميني مرّةً و أمامي[٣]

و «مِن» الداخلةُ على «عن» زائدة عند ابن مالك، و لابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: «قعدتُ عن يمينه» فالمعنى: في جانب يمينه، و ذلك محتمل للملاصقة و لخلافها، فإن جئت بـ«من» تعيّن كون القعود ملاصقاً لأوّل الناحية.

الثاني: أن يدخل عليها «على»، و ذلك نادر، و المحفوظ منه بيتٌ واحد

---

(١) النجم: ٣.

(٢) شرح شواهد المغني: ٤٣٦/١.

(٣) شرح شواهد المغني: ٤٣٨/١.

و هو قوله:

١٣٦ـ على عن يميني مرَّت الطير سُنَّحاً و كيف سُنُوح و اليمين قَطِيعُ[١]

الثالث: أن يكون مجرورها و فاعل متعلّقها ضميرين لمسمّىً واحد، قاله الأخفش، و ذلك كقول امرئ القيس:

١٣٧ـ دَعْ عنكَ نَهْباً صِيحَ في حجَراتِهِ و لكن حَدِيثاً ما حديثُ الرواحِلِ[٢]

و ذلك لأن لا يؤدّي إلى تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل، و قد تقدّم الجواب عن هذا.

(عند)

اسم للحضور الحسّيّ، نحو: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ قَالَ هذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾[٣] و المعنويّ، نحو: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الكِتَابِ أنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أنْ يَرْتَدَّ إلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[٤] و للقرب كذلك، نحو قولهﷻ: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ المَأْوَى﴾[٥] و نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام في ذكر النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم: «و أكرم لديك نُزُلَه و شَرّف عندك منزلَته»[٦].

و كسر فائها أكثر من ضمّها و فتحها، و لا تقع إلاّ ظرفاً أو مجرورة بـ«من».

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ٣١٤/٣.

(٢) شرح شواهد المغني: ٤٤٠/١.

(٣) النمل: ٤٠.

(٤) النمل: ٤٠.

(٥) النجم: ١٤ـ١٥.

(٦) نهج البلاغة: ط ٣١٥/١٠٥.

تنبيهان

الأوّل: قولنا: «عند» اسم للحضور، موافق لعبارة ابن مالك، و الصواب: اسم لمكان الحضور، فإنّها ظرف لا مصدر. و تأتي أيضاً لزمانه كقول الكميت في مدح آل البيت عليهم السلام:

١٣٨ـ لا هُمْ مفاريح عند نوبتهم و لا مَجازيع إن هُم نُكبوا[١]

الثاني: تعاقب «عند» كلمتان:

«لدى» مطلقاً كقوله تعالى: ﴿وَ أنْذِرهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إذ القُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾[٢].

و «لدن» إذا كان المحلّ، محلّ ابتداء غاية كقول أبي طالب عليه السلام في مدح الرسول صلى الله عليه و آله و سلم:

١٣٩ـ أنت السعيد من السعود تكنّفتك الأسعد من لدن آدم لم يزل فينا وصيّ مرشد[٣]

و قد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَ عَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾[٤].

و يفترقن من وجه ثانٍ، و هو أنّ «لدن» لا تكون إلاّ فضلة، بخلافهما، بدليل: ﴿وَ لَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بالحَقِّ﴾[٥] ﴿وَ عِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيْظٌ﴾[٦].

و ثالث، و هو أنّ جرّها بـ«من» أكثر من نصبها، حتّى أنّها لم تجئ في

---

(١) شرح الهاشميّات: ٦٢.

(٢) غافر: ١٨.

(٣) توحيد الصدوق: ١٥٨.

(٤) الكهف: ٦٥.

(٥) المؤمنون: ٦٢.

(٦) ق: ٤.

التنزيل منصوبة، و جرُّ «عند» كثير، و جرُّ «لدى» ممتنعٌ.

و رابع، و هو أنّهما معربان و هي مبنيّة في لغة الأكثرين.

و خامس، و هو أنّها قد تضاف للجملة كقوله:

١٤٠ـ لَزِمْنا لَدُنْ سَالَمتمونا وِفاقَكم   فلا يَـكُ مـنكم للخِـلاف جُنُـوح[١]

و سادس، و هو أنّها قد لا تضاف، و ذلك أنّهم حكوا في «غدوة» الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، و النصب على التمييز، و الرفع بإضمار «كان» تامّة.

ثمّ اعلم أنّ «عند» أمكن من «لدى» من وجهين:

أحدهما: أنّها تكون ظرفاً للأعيـان و المعـاني كقـول أمـير المـؤمنين عليه السلام: «**و عندي السيف الّذي أعْضضته بجدّك و خالك و أخيك في مقام واحد**»[٢] و «**فاسـألوني فإنّ عندي علم الأوّلـين و الآخـرين**»[٣]. و يمتنـع ذلـك في «لـدى» ذكـره ابـن الشجريّ في أماليه و مبرمان في حواشيه.

الثاني: أنّك تقول: «عندي مال» و إن كان غائباً، و لا تقول: «لديّ مال» إلاّ إذا كان حاضراً.

(عَوْضُ)

ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل «أبداً»، إلاّ أنّه مختصّ بالنفي، و هو معرب إن اُضيف، كقولهم: «لا أفعلُه عوضَ العائضين» مبنيّ إن لم يضف، و بناؤه إمّا على الضمّ كـ«قبلُ» أو على الكسر كـ«أمسِ» أو على الفتح كـ«أينَ».

---

(١) شرح شواهد المغني: ٨٣٦/٢. شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٦/٦. لم يسمّ قائله.

(٢) نهج البلاغة: ك ١٠٥٥/٦٤.

(٣) مناقب ابن شهرآشوب: ٣٨/٢.

حرف الغين

(غير)

اسم ملازم للإضافة في المعنى، و يجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فهم معناه و تقدّمت عليها كلمة «ليس». و قولهم: «لا غير» لحن[1]، و يقال: «قبضتُ عشرةً ليس غيرُها» برفع «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً، و بنصبها على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوضُ غيرها و «ليس غيرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً و حذف المضاف إليه لفظاً و نيّة ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿لله الأمرُ مِنْ قَبْلِ وَ مِنْ بَعْدِ﴾[2] بالكسر من غير تنوين، أي: من قبل الغَلَب و من بعده، و «ليس غيرُ» بالضمّ من غير تنوين، فقال المبرّد و المتأخّرون: إنّها ضمّة بناء، لا إعراب، و إنّ «غير» شبّهت بالغايات كـ«قبلُ و بعدُ». فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً و أن يكون خبراً، و قال الأخفش: ضمّة إعراب لا بناء؛ لأنّه ليس باسم زمان كـ«قبل و بعد» و لا مكان كـ«فوق و تحت» و إنّما هو بمنزلة «كلّ و بعض» و على هذا فهو الاسم، و حذف الخبر. و قال ابن خروف:

---

(١) استعمل ابن هشام في المغني «لا غير» في مواضع من كلامه. منها: في حرف اللام، مبحث «لا» و منها مبحث «هل» و في غير الباب الأوّل مراراً.

(٢) الروم: ٤.

يحتمل الوجهين. و «ليس غيراً» بالفتح و التنوين، و «ليس غيرٌ» بالضمّ و التنوين، و عليهما فالحركة إعرابيّة؛ لأنّ التنوين إمّا للتمكين فلا يلحق إلاّ المعربات، و إمّا للتعويض، فكأنّ المضاف إليه مذكور.

و لا تتعرّف «غير» بالإضافة؛ لشدّة إبهامها.

و تستعمل «غير» المضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما: و هو الأصل: أن تكون صفة للنكرة، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ هُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[١] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و كلّ عزيز غيره ذليل»[٢] أو لمعرفة قريبة منها، نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٣]؛ لأنّ المعرّف الجنسيّ قريبٌ من النكرة، و لأنّ «غيراً» إذا وقعت بين ضدّين ضعف إبهامها، حتّى زعم ابن السرّاج أنّها حينئذٍ تتعرّف، و يردُّه الآية الأُولى.

و الثاني: أن تكون استثناء، فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلاّ» في ذلك الكلام، فتقول :«جاء القومُ غيرَ زيد» بالنصب، و «ما جاءني أحدٌ غير زيد» بالنصب و الرفع، و قال ﷻ: ﴿لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَ المُجَاهِدُونَ فِي سَبيلِ اللهِ﴾[٤] يقرأ برفع «غير» إمّا على أنّه صفة لـ«القاعدون»؛ لأنّهم جنس، و إمّا على أنّه استثناء و أُبدل على حدّ ﴿وَ لَوْ أنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أنِ اقْتُلُوا أنْفُسَكُمْ أوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[٥] و يؤيّده قراءة

---

(١) فاطر: ٣٧.

(٢) نهج البلاغة: ط ١٥٥/٦٤.

(٣) الفاتحة: ٦ـ٧.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) النساء: ٦٦.

النصب. و انتصابُ «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد «إلاّ» عندهم، و على الحاليّة عند الفارسيّ، و على التشبيه بظرف المكان عند جماعة.

و يجوز بناؤها على الفتح إذا أُضيفت إلى مبنيّ كقول أبي قيس بن رفاعة:

١٤١ـ لم يمنع الشربَ منها غير أن نطقت حمامةٌ في غُصُون ذاتِ أوقال[1]

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٤٥٨.

حرف الفاء

(فـ)

الفاء المفردة: حرف مهمل و يرد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، و تفيد ثلاثة أُمور:

الأوّل: الترتيب، و هو نوعان:

معنويّ، كقول حسّان:

١٤٢ـ هَجَوْتَ محمّداً فأجبتُ عنه   و عنـــد الله في ذاك الجـــزاء[1]

و ذِكريّ، و هو عطف مفصّل على مجمل، نحو: ﴿فَقَد سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذلِكَ فَقَالُوا أرِنَا اللهَ جَهْرَةً﴾[2].

الثاني: التعقيب و هو في كلّ شيء بحسبه، أ لا ترى أنّه يقال: «تزوّجَ فلان فوُلد له» إذا لم يكن بينهما إلاّ مدّة الحمل، و إن كانت متطاولة؟ و قال الله ﷻ: ﴿أَ لَم تَرَ أنَّ اللهَ أنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً﴾[3].

و قيل: الفاء في هذه الآية للسببيّة، و فاء السببيّة لا تستلزم التعقيب، بدليل صحّة قولك: «إن يُسلم فهو يدخل الجنّة» و معلوم ما بينهما من المهلة.

---

(١) شرح مختارات أشعار العرب: ١٠٣.

(٢) النساء: ١٥٣.

(٣) الحجّ: ٦٣.

و قيل: تقع الفاء تارة بمعنى «ثُمّ» و منه الآية، و قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضغَةَ عِظاماً فَكَسَوْناَ العِظَامَ لَحْماً﴾[١] فالفاءات بمعنى «ثُمّ»؛ لتراخي معطوفاتها، و تارة بمعنى الواو، كقول امرئ القيس:

١٤٣ـ قفا نبكِ من ذكرى حبَيب و منزل   بسِقْطِ اللوى بينَ الدخُولِ فحوملِ[٢]

و زعم الأصمعيّ أنّ الصواب: روايته بالواو؛ لأنّه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو» و أُجيب بأنّ التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز «جلستُ بين العلماء فالزهّاد».

الثالث: السببيّة، و ذلك غالبٌ في العاطفة جملة أو صفة، فالأوّل، نحو: ﴿فَوكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾[٣] و الثاني، نحو: ﴿لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا البُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيهِ مِنْ الحَمِيمِ﴾[٤] و قد تجيء في ذلك لمجرّد الترتيب نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾[٥].

الثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب، و ذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، و هو منحصر في ستّ مسائل:

إحداها: أن يكون الجوابُ جملة اسميّة، نحو قوله ﷺ: ﴿وَ إِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾[٦] و قول الكميت في آل البيت عليهم السلام:

---

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) شرح شواهد المغني: ١/٤٦٣.

(٣) القصص: ١٥.

(٤) الواقعة: ٥٢ـ٥٤.

(٥) الذاريات: ٢٦ـ٢٧.

(٦) الأنعام: ١٧.

١٤٤ـ فإن هي لم تَصْلح لقومٍ سِواهم فإنّ ذوي القـربى أحـقّ و أقـرب[١]

الثانية: أن تكون فعليّة كالاسميّة، و هي الّتي فعلها جامد، نحـو: ﴿وَ مَـن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً﴾[٢].

الثالثة: أن يكـون فعلـها إنشـائيّاً نحـو قولـه ﷺ: ﴿إِنْ كُنْـتُمْ تُحِبُّـونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[٣] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فإن كان لا بدّ من العصبيّة فليكن تعصّبكم لمكارم الخصـال»[٤] و نحو: «إنْ قام زيد فوالله لأقومنّ» و «إنْ لم يتُبْ زيد فيا خُسرَه رجُلاً».

الرابعة: أن يكون فعلها ماضياً لفظاً و معنىً، إمّا حقيقة، نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَد سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[٥]، و إمّا مجازاً، نحـو: ﴿وَ مَـنْ جَـاءَ بالسَّـيِّئَةِ فَكُبَّـتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾[٦] نزّل هذا الفعل لتحقّق وقوعه منزلة ما وقع.

الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال، نحو: ﴿وَ مَـا يَفْعَلُـوا مِـنْ خَـيرٍ فَلَـنْ يُكْفَرُوهُ﴾[٧].

السادسة: أن تقترن بحرف له الصدر كقول ربيعة بن مقروم:

١٤٥ـ فإنْ أهلِكْ فذي لَهَب لظـاهُ علـيّ يكـادُ يلتـهبُ التـهابا[٨]

---

(١) شرح الهاشميّات: ٤٣. و ضمير «هي» يرجع إلى دعوة رسول الله ﷺ لهم إلى الإسلام.

(٢) النساء: ٣٨.

(٣) آل عمران: ٣١.

(٤) نهج البلاغة: ط ٧٩٩/٢٣٤.

(٥) يوسف: ٧٧.

(٦) النمل: ٩٠.

(٧) آل عمران: ١١٥.

(٨) شرح شواهد المغني: ٤٦٦/١.

؛ لما عرفت من أنّ «رُبّ» مقدّرة، و أنّها لها الصدر.

و اعلم أنّ «إذا» الفجائيّة قد تنوب عن الفاء، نحو: ﴿وَ إنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِـمَا قَدَّمَتْ أيدِيهم إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1] و أنّ الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله:

١٤٦ـ مَنْ يَفعلِ الحسنات الله يشكُرُها و الشـرّ بالشـرّ عنـد الله مـثلانِ[2]

و قال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً، و منه حديث اللقطة: «فإنْ جاء صاحبُها و إلاّ استمتعْ بها»[3].

تنبيـه

كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، و ذلك في نحو: «الّذي يأتيني فله درهم» و بدخولها فهم ما أراده المتكلّم من ترتّب لزوم الدرهم على الإتيان، و لو لم تدخل احتمل ذلك و غيره.

الثالث: أن تكون زائدة و هذا لا يثبته سيبويه، و أجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً، و حكي: «أخوك فوجد» و قيّد الفرّاء و الأعلم و جماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً، فالأمر، نحو: ﴿هذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾[4] و النـهي، نحـو: «زيدٌ فلا تضربه»، و تأوّل المانعون الآية على أنّ الخـبر «حمـيم» و مـا بينـهما معترض، أو هذا منصوب بمحذوف يفسّره «فليذوقوه» و على هـذا فـ«حمـيم» بتقدير: هو حميم.

---

(١) الروم: ٣٦.

(٢) تقدّم برقم ١١٧.

(٣) صحيح البخاريّ: ١٦٦/٣.

(٤) ص: ٥٧.

و من زيادتها قوله:

١٤٧ـ لـمّا اتّقى بيد عظيم جرمها فتركتُ ضـاحيَ جلـدِها يتذبـذب[١]

؛لأنّ الفاء لا تدخل في جواب «لمّا» خلافاً لابن مالك.

مسائـل

الأُولى: الفاء في نحو: ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾[٢] جـواب لــ«أمّـا» مقـدّرة عنـد بعضهم و فيه إجحاف، و زائدة عند الفارسيّ و فيه بُعد، و عاطفة عند غيره، و الأصل: تنبّه فاعبد الله، ثمّ حذف «تنبّه» و قدّم المنصوب على الفاء إصـلاحاً للفظ؛ كي لا تقع الفاء صدراً.

الثانية: الفاء في نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائدة لازمة عند الفارسـيّ و المازنيّ و جماعة، و عاطفة عند مبرمان و أبيالفتح، و للسـببيّة المحضـة كفـاء الجواب عند أبياسحاق، و يجب أن يحمل على ذلك مثل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[٣]؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخـبر و لا العكـس، و لا يحسـن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

الثالثة: ﴿وَ لا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً أ يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُـلَ لَحْـمَ أَخِيـهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَ اتَّقُوا اللهَ﴾[٤] قدّر أنّهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهـذا كرهتموه، يعني: و الغِيبة مثله فاكرهوها، ثمّ حذف المبتدأ و هـو «هـذا» و قـال

---

(١) شرح شواهد المغني: ٤٧٣/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ٥٤/٤. لم يسمّ قائله.

(٢) الزمر: ٦٦.

(٣) الكوثر: ١ـ٢.

(٤) الحجرات: ١٢.

الفارسيّ: التقدير: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، و ضعّفه ابن الشجريّ بأنّ فيه حذف الموصول ـ و هو «ما» المصدريّة ـ دون صلتها، و ذلك رديء، و جملة «و اتّقوا الله» عطف على «و لا يغتب بعضكم بعضاً» على التقدير الأوّل، و على «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسيّ. و بعدُ فالصواب: أنّ ابن الشجريّ لم يتأمّل كلام الفارسيّ. فإنّه قال: كأنّهم قالوا في الجواب: «لا» فقيل لهم: «فكرهتموه فاكرهوا الغيبة و اتّقوا الله»، فـ«إتّقوا» عطف على «فَاكْرَهُوا» و إن لم يذكر كما في ﴿اضْرِبْ بعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[1] و المعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة و إن لم تكن «كما» مذكورة، كما أنّ «ما تأتينا فتحدّثنا» معناه: فكيف تحدّثنا و إن لم تكن «كيف» مذكورة، انتهى. و هذا يقتضي أنّ «كما» ليست محذوفة، بل أنّ المعنى يعطيها، فهو تفسير معنىً لا تفسير إعراب.

تنبيه

قيل: الفاء تكون للاستئناف كقول جميل بن عبدالله:

١٤٨ـ أ لم تَسأل الرَّبعَ القَواء فَينْطِقُ و هل تُخبرنْكَ اليوم بَيْداء سَمْلَقُ[2]

أي: فهو ينطق؛ لأنّها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، و لو كانت للسببيّة لنصب، و مثله: ﴿فَإنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[3] بالرفع، أي: فهو يكون حينئذٍ.

و التحقيق: أنّ الفاء في نحوهما للعطف، و أنّ المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، و إنّما يقدّر النحويّون كلمة «هو» ليبينوا أنّ الفعل ليس المعتمد بالعطف.

---

(١) البقرة: ٦٠.

(٢) شرح شواهد المغني: ٤٧٤/١.

(٣) البقرة: ١١٧.

(في)

حرف جرّ له عشرة معانٍ:

أحدها: الظرفيّة، و هي إمّا مكانيّة كقول حسّان في رثاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم:

١٤٩ـ أ أُقيم بعدك في المدينة بينهم　　　يـا لهـفَ نفسـي ليـتني لم أُولَـدِ[١]

أو زمانيّة كقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**المهديّ منّا أهلَ البيت يصلح الله له أمره في ليلة**»[٢] و قد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿**غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ**﴾[٣] أو مجازيّة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَ لَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[٤] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**فالموت في حياتكم مقهورين و الحياة في موتكم قاهرين**»[٥].

الثاني: المصاحبة، نحو: ﴿**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**﴾[٦].

الثالث: التعليل، نحو: ﴿**فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**﴾[٧] و في الحديث النبويّ صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنّ امرأة دخلتِ النار في هرّة ربَطَتْها**»[٨].

الرابع: الاستعلاء، نحو: ﴿**وَ لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[٩].

الخامس: مرادفة الباء كقول زيد الخيل:

---

(١) ديوان حسّان بن ثابت: ٢٠٨.

(٢) كمال الدين و تمام النعمة: ١٥٢.

(٣) الروم: ٢ـ ٤.

(٤) البقرة: ١٧٩.

(٥) نهج البلاغة: ط ١٣٨/٥١.

(٦) القصص: ٧٩.

(٧) يوسف: ٣٢.

(٨) مسند أحمد: ٥٠٧/٢.

(٩) طه: ٧١.

١٥٠ـ و يركبُ يومَ الرَّوعِ منّا فَوارس   بَصيرونَ في طعنِ الأباهِرِ و الكُلى[١]

السادس: مرادفة «إلى»، نحو: ﴿فَرَدُّوا أيْدِيَهمْ فِي أفواهِهِم﴾[٢].

السابع: مرادفة «مِن» و مثّل له بعضهم بقوله ﷺ: ﴿وَ يَومَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهيداً﴾[٣] و استدلّ[٤] عليه بقوله ﷺ: ﴿وَ يومَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهيداً﴾[٥].

الثامن: المقايسة ـ و هي الداخلة بين مفضول سابق و فاضل لاحق ـ نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنيَا فِي الآخِرَةِ إلاّ قَلِيلٌ﴾[٦].

التاسع: التعويض، و هي الزائدة عوضاً من أُخرى محذوفة كقولك: «ضربت في من رغبت» أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله:

١٥١ـ ولا يؤاتيك في ما نابَ من حَدث   إلاّ أخُو ثِقَة فانظُر بمَن تثقُ[٧]

على حمله على ظاهره و فيه نظر.

العاشر: التوكيدوهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسيّ في الضرورة و أنشد:

١٥٢ـ أنا أبو سعد إذا الليلُ دَجا   يخالُ في سَوادِهِ يَرَنْدَجا[٨]

و أجازه بعضهم في قوله ﷺ: ﴿وَ قَالَ اركَبُوا فِيهَا﴾[٩].

---

(١) شرح شواهد المغني: ٤٨٤/١.

(٢) إبراهيم: ٩.

(٣) النحل: ٨٩.

(٤) الإتقان في علوم القرآن: ٢٥٠/٢.

(٥) النحل: ٨٤.

(٦) التوبة: ٣٨.

(٧) تقدّم برقم ١٢٩.

(٨) حُكي عن الأغاني أنّ البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ، لكن أنشد بدل المصراع الثاني مصراعاً ليس فيه شاهد. شرح شواهد المغني: ٤٨٦/١.

(٩) هود: ٤١.

حرف القاف

(قد)

على وجهين:

حرفيّة، و ستأتي.

و اسميّة، و هي على وجهين:

اسم فعل، و سيأتي، و اسم مرادف لـ«حسبُ» و هذه تستعمل على وجهين:

مبنيّة، و هو الغالب لشَبَهها بـ«قد» الحرفيّة في لفظها و لكثير من الحروف في وضعها، و يقال في هذا: «قدْ زيد درهمٌ» بالسكون، و «قدني» بالنون، حرصاً على بقاء السكون؛ لأنّه الأصل في ما يبنون.

و معربة، و هو قليل، يقال: «قدُ زيد درهم» بالرفع، و «قدي درهمٌ» بغير نون.

و المستعملة اسم فعل، مرادفة لـ«يكفي» يقال: «قد زيداً درهم، و قدني درهم» كما يقال: «يكفي زيداً درهم، و يكفيني درهم».

و **أمّا الحرفيّة**: فمختصّة بالفعل المتصرّف الخبريّ المثبت المجرّد من جازم و ناصب و حرف تنفيس، و هي معه كالجزء؛ فلا تفصل منه بشيء، إلاّ بالقسم كقوله:

١٥٣ـ فقدْ و الله بيَّنَ لي عنائي   بَوشْكِ فراقهم صُردٌ يصيحُ[١]

و سمع: «قد لعمري بتُّ ساهراً».

و لها ستّة معانٍ:

أحدها: التوقّع، و ذلك مع المضارع واضح كقولك: «قد يقدَم الغائب اليومَ» إذا كنت تتوقّعُ قدومه.

و أمّا مع الماضي فأثبته الأكثرون. قال الخليل: يقال: «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر، و منه قول المؤذّن: «قد قامت الصلاة»؛ لأنّ الجماعة منتظرون لذلك.

و أنكر بعضهم كونها للتوقّع مع الماضي، و قال: التوقّع انتظار الوقوع، و الماضي قد وقع.

و قد تبيّن بما ذكرنا أنّ مراد المثبتين لذلك أنها تدلّ على أنّ الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقَّعاً، لا أنّه الآن متوقّع.

و الظاهر أنّها لا تفيد التوقّع أصلاً، أمّا في المضارع فلأنّ قولك: «يقدَم الغائب» يفيد التوقّع بدون «قد»؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنّه متوقّع له، و أمّا في الماضي فلأنّه لو صحّ إثبات التوقّع لها لصحّ أن يقال في «لا رجلَ» بالفتح: إنّ «لا» للاستفهام؛ لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال: «هل من رجل» و نحوه، فالّذي بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أنّ الماضي بعد «قد» متوقّع كذلك، و عبارة ابن مالك في ذلك حسنة؛ فإنّه قال: إنّها تدخل على ماضٍ متوقّع، و لم يقل: إنّها تفيد التوقّع، و لم يتعرّض للتوقّع في الداخلة على المضارع البتّة، و هذا هو الحقّ.

الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي

---

(١) شرح شواهد المغني: ٤٨٩/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ٨٩/٤. لم يسمّ قائله.

القريب و الماضي البعيد؛ فإن قلت: «قد قام» اختصّ بالقريب، و ابتنى على إفادتها ذلك أحكام:

منها: أنّها لا تدخل على «ليس و عسى و نعم و بئس»؛ لأنّهنّ لا يفدن الزمان، و لا يتصرّفن؛ فأشبهن الاسم.

منها: وجوب دخولها عند البصريّين إلاّ الأخفش على الماضي الواقع حالاً إمّا ظاهرة؛ نحو قوله ﷻ: ﴿وَ مَا لَنَا أن لا نُقَاتِلَ فِي سَبيلِ اللهِ وَ قَدْ أُخرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَ أبنَائِنَا﴾[1] و قول العبّاس بن عبد المطلب:

١٥٤ـ نصرنا رسول الله في الحرب سبعة   و قد فرّ مَن قد فرّ منهم و أقْشَعُوا[2]

أو مقدّرة، نحو: ﴿هذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدّتْ إلَيْنَا﴾[3] و خالفهم الكوفيّون و الأخفش؛ فقالوا: لا يحتاج إلى ذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد» و الأصل عدم التقدير، لا سيّما في ما كثر استعماله.

منها: دخول لام الابتداء في نحو: «إنّ زيداً لقد قام» و ذلك؛ لأنّ الأصل دخولها على الاسم، نحو: «إنّ زيداً لقائم» و إنّما دخلت على المضارع؛ لشبهه بالاسم، نحو: ﴿وَ إنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[4] فإذا قرُب الماضي من الحال أشبه المضارع الّذي هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها عليه.

المعنى الثالث: التقليل، و هو ضربان:

تقليل وقوع الفعل، نحو: «قد يصدق الكذوب».

---

(١) البقرة: ٢٤٦.

(٢) أعيان الشيعة: ٢٧٩/١.

(٣) يوسف: ٦٥.

(٤) النحل: ١٢٤.

و تقليل متعلّقه، نحو قوله: ﴿قَد يَعْلَمُ مَا أنتُمْ عَلَيهِ﴾[١] أي: ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته، و زعم بعضهم أنّها في المثالين و نحوهما للتحقيق، و أنّ التقليل في المثال الأوّل لم يستفد من «قد» بل من قولك: «الكذوب يصدق»، فإنّه إن لم يُحمل على أنّ صدور ذلك منه قليل كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يناقض أوّله. و نظيره قول أمير المؤمنين عليه السلام: «قد يزهَق الحليم»[٢].

الرابع: التكثير، قاله سيبويه في قول الهذليّ:

١٥٥ـ قد أتْرك القِرْن مصفراً أناملُه ... كأنّ أثوابه مُجَّت بفِرْصاد[٣]

الخامس: التحقيق، نحو قوله: ﴿قَدْ أفْلَحَ مَنْ زكَّاهَا﴾[٤] و قول أبي طالب عليه السلام في مدح الرسول صلى الله عليه و آله و سلم:

١٥٦ـ لقد علِموا أنّ ابْننا لا مُكذّبٌ ... لَدَينا و لا يُعنى بقول الأباطلِ[٥]

و قد مضى أنّ بعضهم حمل عليه قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أنْتُمْ عَلَيهِ﴾[٦] و هو الأظهر.

السادس: النفي، حكى ابن سيدة: «قد كنت في خير فتعرفَه» بنصب «تعرف» و هذا غريب، و محمله على خلاف ما ذكر، و هو أن يكون كقولك للكذوب: «هو رجُل صادق» ثمّ جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى.

---

(١) النور: ٦٤.

(٢) غررالحكم: ٥٢٦/٢.

(٣) قال السيوطيّ: «قال الزمخشريّ في شرح أبيات سيبويه: هو للهذليّ و قيل: لعبيد بن الأبرص». شرح شواهد المغني: ٤٩٤/١ و قال البغداديّ: «و رأيته من قصيدة لعبيد بن الأبرص الأسديّ». شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٧/٤.

(٤) الشمس: ٩.

(٥) شرح مختارات أشعار العرب: ٩٧.

(٦) النور: ٦٤.

(قط)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، و هذه بفتح القاف و تشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، و تختصّ بالنفي، كقول الفرزدق في الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام:

١٥٧ـ ما قال «لا» قطّ إلاّ في تشهّده لولا التشهّد كانت لاؤُه «نعم» [١]

و بنيت؛ لتضمّنها معنى «مُذ و إلى»؛ إذ المعنى: مذ أن خلق إلى الآن، و على حركة؛ لأن لا يلتقي ساكنان، و كانت الضمّة تشبيهاً بالغايات، و قد تكسر على أصل التقاء الساكنين، و قد تتبع قافه طاءه في الضمّ، و قد تخفف طاؤه مع ضمّها أو إسكانها.

و **الثاني**: أن تكون بمعنى «حسب» و هذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: «قطي، و قطْك، و قطْ زيد درهم» كما يقال: «حسبي و حسبك و حسب زيد درهم»، إلاّ أنها مبنيّة؛ لأنّها موضوعة على حرفين، و «حسب» معربة.

و **الثالث**: أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفي» فيقال: «قطني» بنون الوقاية كما يقال: «يكفيني».

و يجوز نون الوقاية على الوجه الثاني؛ حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في «لدنْ و مِنْ و عَنْ» كذلك.

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣١٥/٥.

حرف الكاف

(كـ)

الكاف المفردة: جارّة، و غيرها.

و الجارّة: حرف، و اسم.

و الحرف، له خمسة معانٍ:

أحدها: التشبيه، كقول الكميت:

١٥٨ـ لا ابنَ عمٍّ يُرى كهـذا ولا عــ ـــمَّ كهــذاك ســيّدُ الأعمــامِ[١]

و الثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم، و نفاه الأكثرون، و الحقّ ثبوته كقوله تعالى: ﴿وَيْ كَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرُونَ﴾[٢].

الثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش و الكوفيّون، و أنّ بعضهم قيل له: «كيف أصبحت؟» فقال: «كخير» أي: على خير. و قيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي: كصاحب خير.

و قيل في «كُنْ كما أنت»: إنّ المعنى على ما أنت عليه، و للنحويّين في هذا المثال أعاريب:

أحدها: هذا، و هو أنّ «ما» موصولة، و «أنت» مبتدأ حذف خبره.

---

(١) شرح الهاشميّات: ٢٩. و مراده بـ«ابن عمّ» جعفر بن أبي طالب و بـ«عمّ» حمزة عليهما السلام.

(٢) القصص: ٨٢.

الثاني: أنّها موصولة، و «أنت» خبر حُذف مبتدؤه، أي: كالّذي هو أنت. و قد قيل بذلك في قوله‌تعالى: **﴿يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إلهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾**[1] أي: كالّذي هو لهم آلهة.

الثالث: أنّ «ما» زائدة ملغاة، و «الكاف» أيضاً جارّة، و «أنت» ضمير مرفوع اُنيب عن المجرور، كما في قولهم: «ما أنا كأنت» و المعنى: كن في ما يستقبل مماثلاً لنفسك في ما مضى.

الرابع: أنّ «ما» كافّة، و «أنت» مبتدأ حُذف خبره، أي: عليه أو كائن.

الخامس: أنّ «ما» كافّة أيضاً، و «أنت» فاعل، و الأصل: كما كنت، ثمّ حُذف «كان» فانفصل الضمير، و هذا بعيد، بل الظاهر أنّ «ما» على هذا التقدير مصدريّة.

تنبيه

تقع «كما» بعد الجمل كثيراً صفة في المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً، و يحتملهما قوله‌تعالى: **﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾**[2] فإن قدّرته نعتاً لمصدر فهو إمّا معمول لـ«نعيده» أي: نعيد أوّل خلق إعادةً مثل ما بدأناه، أو لـ«نطوي» أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، و إن قدّرته حالاً فذو الحال مفعول «نعيده» أي: نعيده مماثلاً للّذي بدأنا. و تقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك.

المعنى الرابع: المبادرة، و ذلك إذا اتّصلت بـ«ما» في نحو: «سلّم كما تدخل» و «صلّ كما يدخل الوقت» ذكره جماعة، و هو غريب جدّاً.

---

(١) الأعراف: ١٣٨.

(٢) الأنبياء: ١٠٤.

الخامس: التوكيد، و هي الزائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾[١] قال جماعة: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تُقدّر زائدةً صار المعنى: ليس شيء مثل مثله؛ فيلزم المحال، و هو إثبات المثل، و إنّما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جنّي.

و قيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثمّ اختلف؛ فقيل: الزائد «مثل»، و القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت.

و قيل: إنّ الكاف و «مثلاً» لا زائد منهما، ثمّ اختلف؛ فقيل: «مثل» بمعنى الذات، و قيل: بمعنى الصفة، و قيل: الكاف اسم مؤكّد بـ«مثل».

و **أمّا الكاف الاسميّة الجارّة**: فمرادفة لـ«مثل» و لا تقع كذلك عند سيبويه و المحقّقين إلاّ في الضرورة.

و قال كثير منهم الأخفش و الفارسيّ: يجوز في الاختيار، فجوّزوا في نحو: «زيد كالأسد»[٢] أن تكون الكاف في موضع رفع، و «الأسد» مخفوضاً بالإضافة.

و يقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشريّ في ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْأَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ﴾[٣]: إنّ الضمير راجع للكاف من «كهيأة الطير» أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور، انتهى.

و وقع مثل ذلك في كلام غيره، و لو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: «مررت بكالأسد».

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) لعلّ وجهه: أنّ الكاف في نحو هذا المثال يرادف «مثلاً» و هو اسم بلا ريب. و حيث لا يرادف الحرف الاسمَ ـ كما صرّح به ابن هشام في حرف الواو من مغني اللبيب ـ فالكاف أيضاً اسم.

(٣) آل عمران: ٤٩.

و أمّا الكاف غير الجارّة: فنوعان:

مضمر منصوب أو مجرور، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[١].

و حرف معنىً لا محلّ له و معناه الخطاب، و هي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو: «ذلك، و تلك» و للضمير المنفصل المنصوب في قولهم: «إيّاك و إيّاكما» و نحوهما، و لبعض أسماء الأفعال، نحو: «حيّهلك، و رُوَيدكَ، و النجاءك»، و لـ«أرأيت» بمعنى «أخبرني»، نحو: ﴿أرَأيْتَكَ هذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[٢] فالتاء فاعل و الكاف حرف خطاب.

(كأنّ)

حرفٌ مركّب عند أكثرهم، قالوا: و الأصل في «كأنّ زيداً أسد»: إنّ زيداً كأسد، ثمّ قدّم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «إنّ»؛ لدخول الجارّ عليه. و الصحيح: أن يُدّعى أنّها بسيطة، و هو قول بعضهم.

و ذكروا لها أربعة معانٍ:

أحدها: ـ و هو الغالب عليها و المتّفق عليه ـ التشبيه كقول أبي الأسود في رثاء أمير المؤمنين عليه السلام:

١٥٩ـ كأنّ الناس إذ فَقَدوا عليّاً ... نعامٌ جالَ في بلدٍ سنينا[٣]

و هذا المعنى أطلقه الجمهور لـ«كأنّ» و زعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسيّ أنّه لا يكون إلاّ إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: «كأنّ زيداً أسدٌ» بخلاف «كأنّ زيداً قائمٌ، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم»، فإنّها في ذلك كلّه للظنّ.

الثاني: الشكّ و الظنّ، و ذلك في ما ذكرنا، و حمل ابن الأنباريّ عليه:

---

(١) الضحى: ٣.

(٢) الإسراء: ٦٢.

(٣) أدب الطف: ١/١٠٥.

«كأنّك بالشتاء مُقبلٌ» أي: أظنّه مقبلاً.

الثالث: التحقيق، ذكره الكوفيّون و الزجّاجيّ، و أنشدوا عليه:

١٦٠ـ فأصبحَ بطن مكّةَ مُقشعِرّاً كأنّ الأرضَ ليس بها هشام[1]

أي: لأنّ الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنّه ليس في الأرض حقيقة.

فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلنا: من جهة أنّ الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤال عن العلّة مقدّر و أُجيب بأمور:

أحدها: أنّ المراد بالظرفيّة الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها فالمعنى: أنّه كان ينبغي أن لا يقشعرّ بطن مكّة مع دفن هشام فيه؛ لأنّه لها كالغيث.

الثاني: أنّه يحتمل أنّ هشاماً قد خلّف من يسدّ مسدّه، فكأنّه لم يمت.

الثالث: أنّ الكاف للتعليل، و «أنّ» للتوكيد؛ فهما كلمتان لا كلمة.

المعنى الرابع: التقريب، قاله الكوفيّون و حملوا عليه: «كأنّك بالشتاء مقبل» و «كأنّك بالفرج آتٍ» و «كأنّك بالدنيا لم تكن و بالآخرة لم تزلْ».

و قد اختلف في إعراب ذلك؛ فقال الفارسيّ: الكاف حرف خطاب، و الباء زائدة في اسم «كأنّ» و قال بعضهم: الكاف اسم «كأنّ» و في المثال الأوّل حذف مضاف، أي: كأنّ زمانك مقبل بالشتاء، و لا حذف في «كأنّك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعليّة خبر، و الباء بمعنى «في» و هي متعلّقة بـ«تكن» و فاعل «تكن» ضمير المخاطب، و قال ابن عصفور: الكاف في «كأنّك» زائدة كافّة لـ«كأنّ» عن العمل، و الباء زائدة في المبتدأ.

---

(١) قال البغداديّ: «البيت من شعر للحارث بن أُميّة الصغرى بدون فاء رثى بها هشام بن المغيرة». شرح أبيات مغني اللبيب: ٤/١٧٠.

(كَأَيِّن)

اسم مركّب من كاف التشبيه و «أيّ» المنوّنة و لذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأنّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النون الأصليّة و لهذا رسم في المصحف نوناً، و من وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل و هو الحذف في الوقف.

و توافق «كأيِّنْ» «كم» في خمسة أُمور[١]: الإبهام، و الافتقار إلى التمييز، و البناء، و لزوم التصدير، و إفادة التكثير تارةً و هو الغالب، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ كَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[٢] و قول عمرو بن معديكَرِب:

١٦١ـ و كأيّنْ كان قبلك مِن نعيم ‌‌ ‌‌ و مُلكٍ ثابت في الناس راسي[٣]

و الاستفهام أُخرى، و هو نادر و لم يثبته إلاّ ابن قتيبة و ابن عصفور و ابن مالك، و استدلّ عليه بقول أُبي بن كعب لابن مسعود: «كأيِّنْ تقرأ سُورةَ الأحزاب آيةً؟» فقال: ثلاثاً و سبعين.

و تخالفها في خمسة أُمور:

أحدها: أنّها مركّبة، و «كم» بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنّها مركّبة من الكاف و «ما» الاستفهاميّة، ثمّ حذفت ألفها؛ لدخول الجارّ و سكنت ميمها؛ للتخفيف؛ لثقل الكلمة بالتركيب.

---

(١) اعلم: أنّ ابن هشام قدّم بحث «كم» على هذا البحث و لهذا قال: توافق «كأيّن» «كم» في خمسة أُمور و تخالفها في خمسة أُمور و نحن عكسنا البحث؛ لأجل الترتيب و هذا يقتضي أولويّة إرجاع الاشتراكات و الافتراقات إلى بحث «كم» و لكن هذا مخالف للأصل الّذي هو أساس هذا المختصر وهو عدم تغيير العبارة إلاّ لنكتة معتدّ بها أو لأجل التلخيص ، مع أنّ أحكام «كم» مشهورة فحينئذٍ لا يحتاج إلى التغيير.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) السيرة النبويّة: ٤٢/١ و خطابه إلى قيس بن مكشوح.

الثاني: أنّ مميّزها مجرور بـ«من» غالباً، نحو: ﴿وَ كَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ﴾[١]، و قد ينصب، نحو قوله:

١٦٢ـ اطْرُد اليأس بالرجا فكأيِّنْ آلماً حُمَّ يُسرُهُ بعد عُسر[٢]

الثالث: أنّها لا تقع استفهاميّةً عند الجمهور، و قد مضى.

الرابع: أنّها لا تقع مجرورة، خلافاً لابن قتيبة و ابن عصفور، أجازا «بكأيِّنْ تبيع هذا الثوب؟».

الخامس: أنّ خبرها لا يقع مفرداً.

(كذا)

ترد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، و هما كاف التشبيه و «ذا» الإشاريّة[٣] كقولك: «رأيت زيداً فاضلاً و رأيت عمراً كذا»، و تدخل عليها «ها» التنبيه، كقوله ﷻ: ﴿أَ هكَذَا عَرْشُكِ﴾[٤].

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركّبة من كلمتين مكنيّاً بها عن غير عدد كقول النبيّ ﷺ: «**فيقال: عمِلت يوم كذا و كذا، كذا و كذا و عمِلت يوم كذا و كذا، كذا وكذا**»[٥].

---

(١) يوسف: ١٠٥.

(٢) لم يسمّ قائله. شرح الشواهد المغني: ٥١٣/٢.

(٣) لا يخفى عليك أنّ ذكر هذا القسم استطراد؛ لأنّ الكلام في البسائط و المفردات كما مرّ في أوّل الباب فالأولى عدم جعله قسماً من أقسام «كذا».

(٤) النمل: ٤٢.

(٥) صحيح مسلم: ١٧٧/١.

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركّبة مكنيّاً بها عن العدد، فتوافق «كأيِّنْ» في أربعة أُمور: التركيب، و البناء، و الإبهام، و الافتقار إلى التمييز.

و تخالفها في ثلاثة أُمور:

أحدها: أنّها ليس لها الصدر، تقول: «قبضت كذا و كذا درهماً».

الثاني: أنّ تمييزها واجب النصب؛ فلا يجوز جرّه بـ«من» اتّفاقاً، و لا بالإضافة خلافاً للكوفيّين، أجازوا في غير تكرار و لا عطف أن يقال: «كذا ثوب و كذا أثواب».

الثالث: أنّها لا تستعمل غالباً إلاّ معطوفاً عليها، كقوله:

١٦٣ـ عدِ النفس نُعمى بعد بؤساك ذاكرا   كذا و كذا لُطفاً بـه نُسـي الجهـدُ[1]

(كلّ)

اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكّر، نحو: ﴿كُلُّ نَفسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ﴾[2] و المعـرّف المجموع، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ كُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً﴾[3] و قول الكميت:

١٦٤ـ وقد درَسوا القرآن وافْتلَجوا به   فكلّهـم راضٍ بـه متحـزّبُ[4]

و أجزاء المفرد المعرّف، نحو: «كلُّ زيدٍ حسن» و قـال الإمـام علـيّ بـن الحسين عليهما السلام: **«اللّهمّ إنّي أخلصت بانقطاعي إليك و أقبلت بكُلّي عليك»**[5] فإذا قلت: «أكلتُ كلّ رغيفٍ لزيد» كانت لعموم الأفراد، فـإن أضـفت الرغيـف إلى

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٥١٤/٢.

(٢) آل عمران: ١٨٥.

(٣) مريم: ٩٥.

(٤) شرح الهاشميّات: ٤٦.

(٥) الصحيفة الكاملة السجّاديّة ، الدعاء الثامن و العشرون: ١٩٢.

«زيد» صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

و ترد «كلّ» ـ باعتبار كلّ واحد من ما قبلها و ما بعدها ـ على ثلاثة أوجه.

فأمّا أوجُهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدلّ على كماله، و تجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً و معنىً، نحو: «أطعمنا شاة كلّ شاة» و قال النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: **«إنّ الشقيّ كلّ الشقيّ مَن عاداك و أبْغضَك»**[1].

الثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش و الكوفيّون: أو لنكرة محدودة، و عليهما ففائدتها العموم، و تجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكّد، نحو: ﴿**فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهمْ**﴾[2] قال ابن مالك: و قد يخلفه الظاهر. و أنشأ الفرزدق:

١٦٥ـ أنت الجواد الّذي تُرجى نوافلُه و أبْعد الناس كلّ الناس من عار[3]

و من توكيد النكرة بها: قول عبد الله بن مسلم الهذليّ:

١٦٦ـ لكنّه شاقَهُ أن قيل ذا رجبٌ يا ليت عدّةَ حَوْل كلّه رجبُ[4]

الثالث: أن لا تكون تابعة، بل تالية للعوامل؛ فتقع مضافة إلى الظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾[5] و قال أمير المؤمنين عليه السلام: **«حدّثني رسول الله صلى الله عليه وآله بألف حديث لكلّ حديث ألف باب»**[6] و غير مضافة، نحو

---

(١) غاية المرام: ٩٤/١.

(٢) الحجر: ٣٠.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٨٤/٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١-٤٥١/٢.

(٥) المدّثّر: ٣٨.

(٦) بصائر الدرجات: ٣١٤.

قوله تعالى: ﴿وَ كُلاًّ ضَرَبنَا لَهُ الأمثَالَ﴾[1] و قول أبي طالب عليه السلام في النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم:

١٦٧ـ أتانا بهدى مثل ما أتيا بـه ... فكـلٌّ بـأمر الله يهـدي و يعصـم[2]

أمّا أوجهها الثلاثة الّتي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها:

الأوّل: أن تضاف إلى الظاهر، و حكمها أن يعمل فيها جميع العوامل كقول أبي طالب عليه السلام:

١٦٨ـ و لـمّا رأيتُ القوم لا وُدَّ فيهم ... و قد قَطعوا كلّ العُرى و الوسـائل[3]

الثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، و مقتضى كلام النحويّين أنّ حكمها كالّتي قبلها.

الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، و حكمها أن لا يعمل فيها غالباً إلاّ الابتداء[4]، نحو: ﴿وَ كُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً﴾[5]؛ لأنّ الابتداء عامل معنويّ، و من القليل قوله:

١٦٩ـ يميدُ إذا مادتْ عليـه دلاؤُهـم ... فيصـدُر عنـه كُلُّهـا و هـو ناهـلُ[6]

و لا يجب أن يكون منه قول الإمام عليّ عليه السلام:

---

(١) الفرقان: ٣٩.

(٢) الاحتجاج: ١-٢/٢٢٣. و ضمير «أتيا» راجع إلى موسى و عيسى على نبيّنا و آله و عليهما السلام.

(٣) شرح مختارات أشعار العرب: ٩٥.

(٤) قال الشمنيّ: «في الشرح: ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون تابعة، نحو: جاء القوم كلّهم و أكرمتهم كلّهم و مررت بهم كلّهم و حيث تخرج عن التبعيّة فالغالب عليها أن لا يعمل فيها إلاّ الابتداء». المنصف:٢/٢١.

(٥) مريم: ٩٥.

(٦) و البيت أنشده أبوحيّان و ناظر الجيش في «شرح التسهيل» معزواً إلى كثيّر عزة. شرح أبيات مغني اللبيب: ٤/١٩٠.

١٧٠ـ فلمّا تبيَّنّا الهُدى كـان كلُّنـا　　　على طاعة الرحمن و الحقّ و التُقـى[1]

بل الأولى: تقدير «كان» شأنيّة.

فصـل

و اعلم أنّ لفظ «كلّ» حكمه الإفراد و التذكير، و أنّ معناها؛ بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافة إلى منكّر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مطابقاً لمعناها، في نحو قوله ﷻ: ﴿وَ كُلَّ إنسَانٍ ألزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[2] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «كُلّ حسنة لا يراد بها وجه الله ﷻ فعليها قبح الرياء و ثمرتها قبح الجزاء»[3] و قول لبيد:

١٧١ـ و كلّ أُناس سوف تدخل بينهم　　　دُوَيهيــة تصــفرّ منــها الأنامــل[4]

هذا ما نصَّ عليه ابن مالك، و ردَّه أبوحيّان بقول عنترة:

١٧٢ـ جادتْ عليهِ كُـلُّ عـينٍ ثَـرَّةٍ　　　فتــركْنَ كــلَّ حديقــة كالــدرهم[5]

فقال: «تركنَ» و لم يقل: «تركتْ»؛ فدلّ على جواز «كلّ رجل قائم، و قائمون».

و الّذي يظهر، خلافُ قولهما، و أنّ المضافة إلى المفرد إن أُريد نسبة الحكم إلى كلّ واحد وجب الإفراد كقول حسّان:

---

(١) شرح شواهد المغني: ٥٢١/٢.

(٢) الإسراء: ١٣.

(٣) في غرر الحكم من منشورات دار الكتاب «الريا» بدون الهمزة ٥٤٩/٢، و الصحيح ما أثبتناه. راجع شرح غرر الحكم للخوانساريّ و كتب اللغة.

(٤) شرح شواهد المغني: ١٥٠/١.

(٥) شرح شواهد المغني: ٥٤١/٢.

١٧٣ ـ و كلّ أخ يقول أنا وفيّ   و لكن ليس يفعل ما يقول[١]

أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة؛ فإنّ المراد أنّ كلّ فرد من الأعين جاد، و أنّ مجموع الأعين تركن و على هذا فتقول: «جاد عليّ كلُّ محسن فأغناني أو فأغنوني» بحسب المعنى الّذي تريده. و ربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كلّ واحد و عليه أجاز ابن عصفور في قوله:

١٧٤ـ وما كلُّ ذي لُبّ بمؤتيك نُصحه   و ما كُلُّ مؤتٍ نُصحَهُ بلَبيب[٢]

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حُذفتْ نونه للإضافة.

و ليس من ذلك: ﴿وَ حِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ﴾[٣]؛ لأنّ جملة «لا يسّمّعون» مستأنفة أُخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة «كلّ شيطان»، و لا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، و حينئذٍ فلا يلزم عود الضمير إلى «كلّ»، و لا إلى ما أُضيفت إليه، و إنّما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

و إن كانت «كلّ» مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها و مراعاة معناها، نحو: «كلّهم قائم أو قائمون» و قد اجتمعتا في قوله ﷻ: ﴿إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ الأرض إلاّ آتِي الرَّحمَنِ عَبْداً لَقَدْ أحْصَاهُمْ وَ عَدَّهُم عَدّاً وَ كُلُّهُم آتِيهِ يَومَ القِيَامَةِ فَرداً﴾[٤] و الصواب: أنّ الضمير لا يعود إليها من خبرها إلاّ مفرداً مذكّراً على لفظها، نحو: «و كلّهم آتيه يوم القيامة فرداً».

---

(١) ديوان حسّان بن ثابت: ٣٩٣.

(٢) قال السيوطيّ : «قال ابن يسعون: هو لأبي الأسود الدئليّ و يقال لمودود العنبريّ». شرح شواهد المغني: ٥٤٢/٢ و نسبه البغداديّ إلى أبي الأسود و لم يذكر غيره . شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٢٨/٤.

(٣) الصافّات: ٧ـ ٨.

(٤) مريم: ٩٣ـ ٩٥.

و أمّا «لقد أحصاهم» فجملة أُجيب بها القسم، و ليست خبراً عن «كلّ» و ضميرها راجع لـ«من»، لا لـ«كلّ»، و «من» معناها الجمع.

فإن قُطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبوحيّان: يجوز مراعاة اللفظ، نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[1]، و مراعاة المعنى، نحو: ﴿وَ كُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾[2] و الصواب: أنّ المقدّر يكون مفرداً نكرة؛ فيجب الإفراد كما لو صرّح بالمفرد، و يكون جمعاً معرّفاً فيجب الجمع، و إن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، و لكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما؛ فالأوّل، نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[3]؛ إذ التقدير: كلّ أحد، والثاني، نحو: ﴿وَ كُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾[4]، أي: كلّهم.

مسألتان

الأُولى: قال البيانيّون: إذا وقعت «كلّ» في حيّز النفي كان النفي موجّهاً إلى الشمول خاصّة، و أفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك: «لم آخذ كلَّ الدراهم، و كلَّ الدراهم لم آخذ» و قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**احذَروا نِفارَ النِعَم فما كُلُّ شارد بمردود**»[5].

و إن وقع النفي في حيّزها اقتضى السلب عن كلّ فرد كقول النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم: ـ في جواب من قال: يا رسول الله إنّك سجدتَ بين ظَهرانَي صلاتك سجدة أطلتَها حتّى ظننّا أنّه حدث أمر أو أنّه يوحى إليك ـ : «**كلُّ ذلك لم يكن و**

---

(١) الإسراء: ٨٤.

(٢) الأنفال: ٥٤.

(٣) الإسراء: ٨٤.

(٤) الأنفال: ٥٤.

(٥) نهج البلاغة: ح ١١٩٥/٢٣٨.

لكن ابني ارتحلني فكرهت أن أُعَجّله حتّى يقضي حاجته»[١].

و قد يُشكِل على قولهم في القسم الأوّل قوله ﷻ: ﴿وَ اللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[٢].

و الجواب: أنّ دلالة المفهوم إنّما يُعوّل عليها عند عدم المعارض، و هو هنا موجود؛ إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال و الفخر مطلقاً.

الثانية: «كلّ» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزقاً قَالُوا هذَا الَّـذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾[٣]، منصوبة على الظرفيّة باتّفـاق، و ناصـبها الفعـل الّـذي هـو جواب في المعنى مثل «قالوا» في الآية، و جاءتها الظرفيّة من جهـة «مـا» فإنّهـا محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدريّاً و الجملة بعده صلة له؛ فلا محلّ لها، والأصل: كلّ رزق، ثمّ عبّر عن معنى المصدر بـ«ما» و الفعل، ثمّ أُنيبا عن الزمـان، أي: كـلّ وقت رزق.

الثاني: أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت فلا تحتـاج علـى هـذا إلى تقـدير وقت و الجملة بعده في موضع خفض على الصـفة؛ فتحتـاج إلى تقـدير عائـد منها، أي: كلّ وقت رزقوا فيه.

---

(١) و قبله: روي عن النسائيّ بسنده عن عبدالله بن شدّاد، عن أبيه قال: خرج علينا رسـول الله ﷺ في إحدى صلاتي العشاء و هو حامل حسناً ﷺ فتقدّم النبيّ ﷺ فوضعه ثمّ كبّر للصلاة فصلّى فسجد بين ظهراني صلاته سجدة فأطالها، قال أبي: فرفعت رأسي فإذا الصبيّ على ظهر رسول الله ﷺ و هو ساجد، فرجعت إلى سجودي فلمّا قضى رسول الله ﷺ الصلاة قـال النـاس: يـا رسول الله... بحار الأنوار: ٤٣/٣٠٠.

(٢) الحديد: ٢٣.

(٣) البقرة: ٢٥.

و لهذا الوجه مبعّد، و هو ادّعاء حذف عائد الصفة وجوباً، حيث لم يرد مصرّحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب.

و للوجه الأوّل مُقرّبان: كثرة مجيء الماضي بعدها، نحو قوله ﷻ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهمْ بَدَّلْناهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا﴾[١] ﴿كُلَّمَا أضَاءَ لَهُمْ مَشَوا فِيهِ﴾[٢]، و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «كلّما قَويت الحكمةُ ضعُفتِ الشهوةُ»[٣]، و أنّ «ما» المصدريّة التوقيتيّة شرط من حيث المعنى؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتّبة على الأُخرى، و لا يجوز أن تكون شرطيّة مثلها في «ما تفعلْ أفعل»؛ لأمرين: أنّ تلك عامّة فلا تدخل عليها أداة العموم، و أنّها لا ترد بمعنى الزمان على الأصحّ.

و إذا قلت: «كلّما استدعيتُكَ فإن زُرتني فعبدي حرٌّ» فـ«كلّ» منصوبة أيضاً على الظرفيّة، و لكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـ«حرّ» المذكور في الجواب، و ليس العامل المذكور؛ لوقوعه بعد الفاء و «إنْ».

(كلاّ)

مركّبة عند ثعلب من كاف التشبيه و «لا» النافية، قال: و إنّما شُدِّدتْ لامها؛ لتقوية المعنى و لدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين، و عند غيره هي بسيطة.

و هي عند سيبويه و الخليل و المبرّد و الزجّاج و أكثر البصريّين حرف معناه الردع و الزجر، لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك، حتّى إنهّم يجيزون أبداً الوقف عليها، و الابتداء بما بعدها.

---

(١) النساء: ٥٦.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) غرر الحكم: ٥٧١/٢.

و رأى الكسائيّ و أبوحاتم و من وافقهما أنّ معنى الردع و الزجر ليس مستمرّاً فيها، فزادوا فيها معنىً ثانياً يصحّ عليه أن يوقف دونها و يبتدء بها؛ ثمّ اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

أحدها: للكسائيّ و متابعيه، قالوا: تكون بمعنى «حقّاً».

الثاني: لأبي‌حاتم و متابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحيّة.

الثالث: للنضر بن شميل و الفرّاء و من وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة «إي و نعم» و حملوا عليه ﴿كَلاَّ وَ القَمَرِ﴾[1]، فقالوا: معناه: إي و القمر.

و قول أبي‌حاتم أولى من قولهما؛ لأنّه أكثر اطّراداً؛ فإنّ قول النضر لا يتأتّى في آيتي المؤمنين و الشعراء على ما سيأتي، و قول الكسائيّ لا يتأتّى في نحو: ﴿كَلاَّ إنَّ كِتَابَ الأبرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾[2]؛ لأنّ «انّ» تكسر بعد «ألا» الاستفتاحيّة، و لا تكسر بعد «حقّاً» و لا بعد ما كان بمعناها.

و إذا صلح الموضع للردع و لغيره جاز الوقف عليها و الابتداء على اختلاف التقديرين، و الأرجح حملها على الردع؛ لأنّه الغالب فيها، و ذلك نحو: ﴿وَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزاً * كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِم﴾[3].

و قد تتعيّن للردع أو الاستفتاح، نحو: ﴿حَتَّى إذَا جَاءَ أحَدَهُمُ المَوْتُ قَالَ رَبِّ ارجِعُونِ * لَعَلِّي أعْمَلُ صَالِحاً فِي مَا تَرَكْتُ كَلاَّ إنهَّا كَلِمَةٌ﴾[4]؛ لأنّها لو كانت بمعنى «حقّاً» لما كسرت همزة «انّ» و لو كانت بمعنى «نعم» لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنّها بعد الطلب كما يقال: «أكرم فلاناً» فتقول: «نعم» و نحو: ﴿قَالَ

---

(١) المدّثر: ٣٢.

(٢) المطفّفين: ١٨.

(٣) مريم: ٨١ ـ ٨٢.

(٤) المؤمنون: ٩٩ـ١٠٠.

أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ❊ قَالَ كَلاَّ إِنَّ مَعِي رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[١]، و ذلك لكسر «انّ» و لأنّ «نعم» بعد الخبر للتصديق.

و قد يمتنع كونها للزجر، نحو: ﴿وَ مَا هِيَ إلاّ ذِكرَى لِلبَشَرِ كَلاّ و القَمَرِ﴾[٢]؛ إذ ليس قبلها ما يصحّ رَدُّه.

(كلا و كلتا)

مفردان لفظاً، مُثنّيان معنىً، مضافان أبداً لفظاً و معنىً إلى كلمة واحدة معرفة دالّة على اثنين، إمّا بالحقيقة و التنصيص، نحو قولهﷻ: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[٣] و قول حسّان:

١٧٥ـ لساني وسيفي صارمان كلاهما ... و يبلغ ما لا يبلغ السيف مِذوَدي[٤]

و إمّا بالحقيقة و الاشتراك، نحو: «كلانا» فإنّ «نا» مشتركة بين الاثنين و الجماعة أو بالمجاز كقول عبدالله بن الزِّبَعْريّ:

١٧٦ـ إنّ للخيرِ و للشرِّ مَدى ... و كلا ذلكَ وَجْهٌ و قبلْ[٥]

فإنّ «ذلك» حقيقةٌ في الواحد، و أُشير بها إلى المثنّى على معنى: و كلا ما ذكر، على حدّها في قولهﷻ: ﴿لا فَارِضٌ وَ لا بكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذلِك﴾[٦].

و قولنا: كلمة واحدة احتراز من قول أبي الشِّعر الهلاليّ:

---

(١) الشعراء: ٦١ـ٦٢.

(٢) المدّثّر: ٣١ـ٣٢.

(٣) الكهف: ٣٣.

(٤) ديوان حسّان بن ثابت: ١٣٢.

(٥) شرح شواهد المغني: ٥٤٩/٢.

(٦) البقرة: ٦٨.

١٧٧ـ كِلا أخي و خليلي واجدي عَضُداً   في النائبــات و إلمــام المُلمّــاتِ[١]

فإنّه ضرورة نادرة، و أجاز ابن الأنباريّ إضافتها إلى المفرد بشـرط تكريرهـا، نحو: «كلايَ و كلاكَ مُحسنان»، و أجاز الكوفيّون إضافتها إلى النكرة المختصّة، نحو: «كلا رجلينِ عندكَ مُحسنان»؛ فإنّ «رجلين» قد تخصّصا بوصفهما بـالظرف، و حكوا: «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدُها» أي: تاركة للغَزل.

و يجوز مراعاة لفظ «كلا و كلتا» في الإفراد، نحـو: ﴿كِلْتَـا الْجَنَّـتَينِ آتَـتْ أُكُلَهَا﴾[٢]، و مراعاة معناهما، و هو قليل، و قد اجتمعا في قول الفرزدق:

١٧٨ـ كلاهما حين جدّ الجَري بينـهما   قـدْ أقلعـا، و كـلا أنفيهمـا رابي[٣]

فإذا قيل: «زيد و عمرو كلاهمـا» فـإن قـدّر «كلاهمـا» توكيـداً، قيـل: «قائمان» لا «قائم»؛ لأنّه خبر عن «زيد و عمرو» و إن قدّر مبتدأ فالوجهـان، و المختار الإفراد، و على هذا فإذا قيل: «إنّ زيداً و عمراً» فإن قيل: «كليهمـا» قيل: «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان. و يتعيّن مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهمـا محبّ لصاحبه»؛ لأنّ معناه: «كلّ منهما»، و قول عبدالله بن جعفر:

١٧٩ـ كلانا غنيٌ عن أخيهِ حياتَـهُ   و نحــنُ إذا متنــا أشــدُّ تَغانيــا[٤]

(كم)

على وجهين:

خبريّة بمعنى «كثير» كقول الكميت في الإمام عليّ عليه السلام:

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٧/٤.

(٢) الكهف: ٣٣.

(٣) شرح شواهد المغني: ٥٥٢/٢.

(٤) شرح شواهد المغني: ٥٥٥/٢.

١٨٠ـ كم له ثُمّ كم له مـن قتيـل و صَـريع تحـت السَـنابك دامـي[١]

و استفهاميّة بمعنى «أيّ عدد» كقولك: «كم مالك؟».

و يشتركان في خمسة أُمور: الاسميّة، و الإبهام، و الافتقار إلى التمييز، و البنـاء و لزوم التصدير، و أمّا قول بعضهم في ﴿أ لَمْ يَرَوا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُـرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِم لا يَرجِعُونَ﴾[٢]: أُبدلت «أنّ» و صلتها من «كم» فمردود بـأنّ عامـل البدل هو عامل المبدل منه؛ فإن قدّر عامل المبدل منه «يروا» فـ«كم» لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها، و إن قدّره «أهلكنا» فلا تسلّط له في المعنى على البدل، و الصواب: أنّ «كم» مفعول لـ«أهلكنا» و الجملة إمّا معمولة لـ«يروا» على أنّـه عُلّق عن العمل في اللفظ، و «أنّ» و صلتها مفعول لأجله، و إمّـا معترضـة بـين «يروا» و ما سدّ مسدّ مفعوليه و هو «أنّ» و صلتها.

و يفترقان في خمسة أُمور:

أحدها: أنّ الكلام مع الخبريّة محتمل للتصديق و التكذيب، بخلافه مع الاستفهاميّة.

الثاني: أنّ المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنّه مخبر، و المتكلّم بالاستفهاميّة يستدعيه؛ لأنّه مستخبر.

الثالث: أنّ الاسم المبدل من الخبريّة لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدل من الاستفهاميّة، يقال في الخبريّة: «كم عبيد لي خمسون بل ستّون» و في الاستفهاميّة: «كم مالك أ عشرون أم ثلاثون؟».

الرابع: أنّ تمييز «كم» الخبريّة مفرد أو مجموع، تقول: «كم عبد ملكـت

---

(١) شرح الهاشميّات: ٣٠.

(٢) يس: ٣١.

و كم عبيد ملكت» و قال الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «**يا إلهي فلك الحمد فكم من عائبةٍ سترتَها عليّ فلم تفضحني**»[1] و «**فكَم قد رأيت يا إلهي مِن أُناس طلبوا العزّ بغيرك فذلّوا و راموا الثَرْوة من سواك فافْتقَروا**»[2].

و لا يكون تمييز الاستفهاميّة إلاّ مفرداً، خلافاً للكوفيّين.

الخامس: أنّ تمييز الخبريّة واجب الخفض، و تمييز الاستفهاميّة منصوب، و لا يجوز جرّه مطلقاً خلافاً للفرّاء و الزجّاج و ابن السرّاج، و آخرين بل يشترط أن تجرّ «كم» بحرف جرّ؛ فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب و هو الكثير، و الجرّ خلافاً لبعضهم، و هو بـ«من» مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجّاج.

و تلخّص أنّ في جرّ تمييزها أقوالاً: الجواز، و المنع، و التفصيل فإن جُرَّتْ هي بحرف جرّ نحو: «بكم درهم اشتريت؟» جاز، و إلاّ فلا.

و زعم قوم أنّ لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبريّة إذا كان مفرداً.

(كي)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» كقوله:

١٨١ـ **كي تَجنَحُونَ إلى سِلْمٍ و ما ثُئِرَتْ ... قَتلاكُمْ، و لَظَى الهيجاء تَضطَرِمُ؟**[3]

أراد «كيف» فحذف الفاء.

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنىً و عملاً، و هي الداخلة على

(١) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعا السادس عشر: ١١٥.

(٢) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعا الثامن و العشرون: ١٩٣.

(٣) شرح شواهد المغني: ٥٠٧/١، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٢/٤. لم يسمّ قائله.

«ما» الاستفهاميّة في قولهم في السؤال عن العلّة: «كيمه؟» بمعنى «لمـه». و علـى «ما» المصدريّة في قوله:

١٨٢ـ إذا أنت لم تنفع فضُرّ فإنّمـا يُرجّى الفتى كي ما يضـرُّ و ينفـع[١]

و قيل: «ما» كافّة. و على «أن» المصدريّة مضمرة، نحو: «جئتُك كي تُكرمني» إذا قدّرت النصب بـ«أنْ».

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدريّة معنىً و عملاً و ذلك في نحو: ﴿لِكَيْ لا تَأسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَ لا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾[٢] و يؤيّده صحّة حلول «أنْ» محلّها، و لأنّها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل. و من ذلك: «جئتك كي تُكرمني» و قوله‏ﷺ: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾[٣]، إذا قدّرت اللام قبلها، فإن لم تقدّر فهي تعليليّة جارّة، و يجب حينئذٍ إضمار «أن» بعدها.

و عن الأخفش: أنّ «كي» جـارّة دائمـاً، و أنّ النصـب بعـدها بـ«أنْ» ظاهرة أو مضمرة، و يردّه نحو:﴿لِكَيْ لا تأسَوْا﴾[٤].

و عن الكوفيّين: أنّها ناصبة دائماً، و يردّه قولهم: «كيمه» كما يقولون: «لمه».

---

(١) قال السيوطيّ: «قيل هو للنابغة الذبيانيّ. و قيل: للنابغة الجعديّ». شرح شـواهد المغـني: ٥٠٧/١. و قال البغداديّ: «قال العينيّ البيت للنابغة الذبيانيّ، و قيل : الجعديّ، و الأصحّ أنّ قائله قيس بـن الخطيم، ذكره البحتريّ في حماسته انتهى. و أنشده الإمام الباقلانيّ في كتاب إعجاز القـرآن بنصـب «يضرّ و ينفع» و نسبه إلى قيس بن الخطيم، و قد فتّشته في ديوانه، و في ديوان النابغـة الـذبيانيّ، فلم أجده فيهما». شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٣/٤.

(٢) الحديد: ٢٣.

(٣) ﴿مَا أفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أهْلِ القُرَى فَلِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِـذِي القُرْبَـى وَ اليَتَـامَى وَ المَسَـاكِينِ وَ ابْـنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾. الحشر: ٧.

(٤) الحديد: ٢٣.

تنبيـه

إذا قيل: «جئت لتكرمَني» بالنصب، فالنصب بـ«أنْ» مضـمرة، و جـوّز أبوسعيد كون المضمر «كي» و الأوّل أولى؛ لأنّ «أنْ» أمكن في عمل النصب من غيرها؛ فهي أقوى على التجوّز فيها بأن تعمل مضمرة.

(كيف)

و يقال فيها: «كي» كما مرّ و هو اسم؛ لدخول الجارّ عليه بـلا تأويـل في قولهم: «على كيف تبيع؟» و لإبدال الاسم الصريح منـه، نحـو: «كيـف أنـت؟ أ صحيحٌ أم سقيم؟» و للإخبار به مع مباشـرته الفعـل في نحـو: «كيـف كنـت؟» فبالإخبار به انتفت الحرفيّة، و بمباشرة الفعل انتفت الفعليّة.

و تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً؛ فتقتضي فعلـين متّفقـي اللفـظ و المعـنى غـير مجزومين، نحو: «كيف تصنع أصنع» و لا يجوز «كيف تجلس أذهـب» باتّفـاق، و لا «كيف تجلسْ أجلسْ» بالجزم عند البصـريّين إلاّ قُطرُبـاً؛ لمخالفتـها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ.

و قيل: يجوز مطلقاً، و إليه ذهب قطرب و الكوفيّون.

و قيل: يجوز بشرط اقترانها بـ«ما».

قالوا: و من ورودها شرطاً ﴿يُنْفِـقُ كَيْـفَ يَشَـاءُ﴾[1]، و جوابهـا محـذوف لدلالة ما قبلها، و هذا يشكل على إطلاقهم أنّ جوابها يجب مماثلته لشرطها.

الثـاني: ـ و هو الغالب فيها ـ أن تكون استفهاماً، إمّا حقيقيّـاً، نحـو:

---

(١) المائدة: ٦٤.

«كيف زيد؟» أو غيره، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾[١] الآية؛ فإنّه أُخرج مخرج التعجّب.

و تقع خبراً قبل ما لا يستغني، نحو قول الكميت في آل البيت عليهم السلام:

١٨٣ـ فمِن أينَ أو أنّى وكيف ضلالُهم هُدىً و الهوى شتّى بهم مُتَشَعِّب[٢]

و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «كيف يكون حال مَنْ يَفنى ببقائه و يسقَم بصحّته و يُؤتى من مَأمَنه؟»[٣] و منه: «كيف ظننت زيداً؟» و «كيف أعلمته فرسك؟»؛ لأنّ ثاني مفعولي «ظنّ» و ثالث مفعولات «أعلم» خبران في الأصل، و حالاً قبل ما يستغني، نحو: «كيف جاء زيد؟» أي: على أيّ حالة جاء زيد؟، و الصواب: أنّها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، و أنّ منه ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[٤]؛ إذ المعنى: أيّ فعلٍ فَعَلَ ربّك؟ و لا يتّجه[٥] فيه أن يكون حالاً من الفاعل.

و عن سيبويه: أنّ «كيف» ظرف، و عن السيرافيّ و الأخفش: أنّها اسم غير ظرف، و هو حسن، و يؤيّده الإجماع على أنّه يقال في البدل: «كيف أنت؟ أ صحيح أم سقيم؟» بالرفع، و لا يبدل المرفوع من المنصوب.

---

(١) البقرة: ٢٨.

(٢) شرح الهاشميّات: ٤٦.

(٣) و قبله: كيف تجدك يا أمير المؤمنين؟ فقال عليه السلام: كيف ... نهج البلاغة: ح ١١١/١١٤٠.

(٤) الفيل: ١.

(٥) الظاهر أنّ وجهه ما قاله الشمنيّ من «أنّ في ذلك وصفه تعالى بالكيفيّة وهو ممتنع». وهذا مخالف لقول ابن هشام في باب الرابع: من أنّ «رحيماً» حال من «رحماناً» في «تبارك رحماناً رحيماً». راجع المنصف: ٢٧/٢ والمغني، الباب الرابع ، ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا.

تنبيــه

قولهﷻ: ﴿أَ فَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[1]، لا تكون «كيف» بدلاً من «الإبل»؛ لأنّ دخول الجارّ على «كيف» شاذّ، على أنّـه لم يسـمع في «إلى»، بل في «على» و لأنّ «إلى» متعلّقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدّم عليه، و لأنّ الجملة الّتي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، و إنّما هي منصوبة بمـا بعدها على الحال، و فعل النظر مُعلّق، و هي و ما بعدها بدل من «الإبل» بـدل اشتمال، و المعنى «إلى الإبل كيفيّة خلقها»و مثله: ﴿أَ لَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيفَ مَـدَّ الظِّلَّ﴾[2]، و مثلها في إبدال جملة فيها «كيف» من اسم مفرد قوله:

١٨٤ـ إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً   و بالشـام أُخـرى كيـفَ يلتقيـان[3]

أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما.

---

(١) الغاشية: ١٧.

(٢) الفرقان: ٤٥.

(٣) قال السيوطيّ: «قال العينيّ في الكبرى: قيل: إنّه للفـرزدق قلـت: وجـدت البيـت في نـوادر ابـن الأعرابيّ». شرح شواهد المغني: ٥٥٧/٢.

حرف اللام

(لـ)

اللام المفردة: ثلاثة أقسام: عاملة للجرّ، و عاملة للجزم، و غير عاملة، و ليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيّين، و سيأتي.

فالعاملة للجرّ مكسورة مع كلّ ظاهر، نحو: «لزيد» إلاّ مع المستغاث المباشر لـ«يا» فمفتوحة، نحو: «يا لَلّهِ» و أمّا قراءة بعضهم: ﴿الحَمْدُ لُلَّهِ﴾[1]، بضمّها فهو عارض للإتباع، و مفتوحة مع كلّ مضمر، نحو: «لَنا، و لَكم، و لَهم» إلاّ مع ياء المتكلّم فمكسورة.

و إذا قيل: «يا لك، و يا لي» احتمل كلّ منهما أن يكون مستغاثاً به و أن يكون مستغاثاً من أجله.

و للاّم الجارّة اثنان و عشرون معنىً:

أحدها: الاستحقاق، و هي الواقعة بين معنىً و ذات، نحو قوله ﷻ: ﴿الحَمْدُ لله﴾[2] و قول النبيّ ﷺ: «**الويل لظالمي أهل بيتي**»[3]، و منه: «و للكافرين النار» أي: عذابها.

---

(١) الحمد: ٢.

(٢) الحمد: ٢.

(٣) مناقب ابن مغازليّ: ٦٦.

الثـاني: الاختصـاص، نحـو قولـه تعالى: ﴿إنَّ لَـهُ أبـاً﴾[1] و قولـك: «المنـبر للخطيب» و قول الفضل بن عبّاس:

١٨٥ـ فسوف يرى أعداؤُنا حين تلتقي   لأيّ الفريقين النبيّ المطهّر[2]

الثالث: الملك، نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الأرْضِ﴾[3].

و بعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، و يمثّل له بالأمثلة المذكورة و نحوها، و يرجّحه أنّ فيه تقليلاً للاشتراك، و أنّه إذا قيل: «هذا المال لزيد و المسجد» لزم القول بأنّها للاختصاص مع كون «زيد» قابلاً للملك؛ لأن لا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعةً، و أكثرهم يمنعه.

الرابع: التمليك، نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: شبه التمليك، نحو: ﴿وَ اللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أنْفُسِكُمْ أزْوَاجاً﴾[4].

السادس: التعليل، كقول النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم: «و أحبّوا أهل بيتي لحبّي»[5] و قول أبي طالب عليه السلام خطاباً إلى أمير المؤمنين عليه السلام:

١٨٦ـ قد بذلناك و البلاء شديد   لفداء الحبيب و ابن الحبيب[6]

و قوله تعالى: ﴿لإيلافِ قُرَيشٍ * إيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَ الصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هذَا البَيْتِ﴾[7] و تعلّقها بـ«فليعبدوا»، و قيل: بما قبله، أي: ﴿فَجَعَلَهُمْ

(١) يوسف: ٧٨.

(٢) أدب الطف: ١٢٦/١.

(٣) البقرة: ٢٥٥.

(٤) النحل: ٧٢.

(٥) مناقب ابن مغازليّ: ١٣٧.

(٦) أعيان الشيعة: ٣٧٣/١.

(٧) قريش: ١ـ٣.

﴿كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾[١] و رُجِّح بأنّهما في مصحف أُبيّ سورةٌ واحدةٌ، و ضعف بأنّ جعْلهم كعصفٍ إنّما كان لكفرهم و جرأتهم على البيت، و قيل: متعلّقة بمحذوف تقديره: إعجبوا.

و منها: اللام الثانية في نحو: «يا لزيدٍ لعمرو» و تعلّقها بمحذوف، و هو فعلٌ من جملة مستقلّة، أي: أدعوك لعمرو، أو اسمٌ هو حال من المنادى، أي: مدعوّاً لعمرو، قولان.

و منها: اللام الداخلة لفظاً على المضارع في نحو قوله ﷻ: ﴿وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٢] و قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «ثمّ أمرنا ليختبر طاعتنا و نهانا ليبتلي شكرنا»[٣].

و انتصابُ الفعل بعدها بـ«أنْ» مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور، لا بـ«أنْ» مضمرة أو بـ«كي» المصدريّة مضمرة خلافاً للسيرافيّ و ابن كيسان، و لا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيّين، و لا بها؛ لنيابتها عن «أن» خلافاً لثعلب، و لك إظهار «أنْ»؛ فتقول: «جئتُك لأن تُكرمني» بل قد يجب، و ذلك إذا اقترن الفعل بـ«لا» نحو: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لأن لا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[٤]؛ لأن لا يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

السابع: توكيد النفي، و هي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ«ما كان» أو بـ«لم يكن»، ناقصتين مسندتين لما أُسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «ما كان الله ﷻ ليفتح على أحد باب الشكر و يغلق عنه

---

(١) الفيل: ٥.

(٢) النحل: ٤٤.

(٣) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء الأوّل: ٣٧.

(٤) البقرة: ١٥٠.

باب المزيد»[1] و قوله‌ﷻ: ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[2] و يسمّيها أكثرهم: لام الجحود؛ لملازمتها للجحد أي: النفي. قال النحّاس: و الصواب: تسميتها لام النفي؛ لأنّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، انتهى.

و وجه التوكيد فيها عند الكوفيّين: أنّ أصل «ما كان ليفعل»: ما كان يفعل، ثمّ اُدخلت اللام زيادة؛ لتقوية النفي، كما اُدخلت الباء في «ما زيد بقائم» لذلك، فعندهم أنّها حرف زائد مؤكّد، غير جارّ، و لكنّه ناصب، و لو كان جارّاً لم يتعلّق عندهم بشيء؛ لزيادته، فكيف به و هو غير جارّ؟و وجهه عند البصريّين: أنّ الأصل: ما كان قاصداً للفعل، و نفي القصد أبلغُ من نفيه، و على هذا فهي عندهم حرف جرّ مُعدٍّ متعلّق بخبر «كان» المحذوف، و النصب بـ«أنْ» مضمرةً وجوباً.

و قد تحذف «كان» قبل لام الجحود كقول عمرو بن معديكرب:

۱۸۷ـ فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي مُقاومةً و لا فردٌ لفرد[3]

أي: فما كان جمع.

الثامن: موافقة «إلى»، نحو قوله‌ﷻ: ﴿وَ سَخَّرَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لأجَلٍ مُسَمّىً﴾[4] و قول الإمام أمير المؤمنين‌عليه السلام: «أيّها الناس إنّه من استنصح الله وفّق و من اتّخذ قوله دليلاً هدي للّتي هي أقوم»[5].

(۱) غرر الحكم: ۷٤٦.

(۲) النساء: ۱۳۷.

(۳) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٤/٤.

(٤) الرعد: ۲.

(٥) نهج البلاغة: ط ٤٥٠/١٤٧.

التاسع: موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقيّ، نحو: ﴿وَ إذَا مَسَّ الإنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾[١] و المجازيّ، نحو: ﴿وَ إنْ أسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[٢] و قال النحّاس: و لا نعرف في العربيّة «لهم» بمعنى «عليهم».

العاشر: موافقة «في»، نحو: ﴿وَ نَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ﴾[٣]، و قولهم «مضى لسبيله».

الحادي عشر: أن تكون بمعنى «عند»، كقولهم: «كتبتُه لخمسٍ خَلونَ».

الثاني عشر: موافقة «بعد»، نحو: ﴿أقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إلى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾[٤] و في الحديث النبويّ: «صُوموا لرؤيتهِ و أفطروا لرؤيته»[٥] و قال متمّم بن نويرة:

١٨٨ـ فلمّا تفرّقنا كأنّي و مالكاً ... لطولِ اجتماعٍ لم نبتْ ليلةً معاً[٦]

الثالث عشر: موافقة «مع»، قاله بعضهم. و أنشد عليه هذا البيت.

الرابع عشر: موافقة «من»، نحو: «سمعت له صُراخاً»، و قول أبي الأسود الدئليّ:

١٨٩ـ و عجبت للدنيا و رغبة أهلها ... و الرزق في ما بينهم مقسوم[٧]

الخامس عشر: التبليغ، و هي الجارّة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه،

---

(١) يونس: ١٢.

(٢) ﴿إنْ أحْسَنْتُمْ أحْسَنْتُمْ لأنْفُسِكُمْ وَ إنْ أسَأْتُمْ فَلَهَا﴾. الإسراء: ٧.

(٣) الأنبياء: ٤٧.

(٤) الإسراء: ٧٨.

(٥) سنن الدار قطنيّ: ١٥٨/٢ و ١٦٠.

(٦) شرح شواهد المغني: ٥٦٥/٢.

(٧) أدب الطف: ١٠٤/١.

نحو: «قلت له، و أذنت له، و فسَّرت له» و قول حسّان:

١٩٠ـ فقال له: قم يا عليّ فإنّني رضيتك من بعدي إماماً و هادياً[١]

السادس عشر: موافقة «عن»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[٢]، قاله ابن الحاجب، و قال ابن مالك و غيره: هي لام التعليل، و قيل: لام التبليغ و التفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول عنهم محذوفاً، أي: قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى.

و حيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويلُ على بعض ما ذكرناه، نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاهُمْ رَبَّنَا هؤُلاءِ أَضَلُّونَا﴾[٣]، و قول أبي الأسود الدئليّ:

١٩١ـ كضرائرِ الحسناءِ قُلنَ لوجهها حسداً و بَغياً: إنّه لذميمُ[٤]

السابع عشر: الصيرورة، و تسمّى لام العاقبة و لام المآل، نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَ حَزَناً﴾[٥] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ لله ملكاً يُنادي في كلّ يوم: لِدوا للموت، و اجمعوا للفناء و ابْنوا للخراب»[٦].

و أنكرها البصريّون و مَن تابعهم، قال الزمخشريّ: و التحقيقُ أنّها لام العلّة، و أنّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، و بيانه: أنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً و حزناً، بل المحبّة و التبنّي، غير أنّ

(١) الإرشاد: ٩٤.

(٢) الأحقاف: ١١.

(٣) الأعراف: ٣٨.

(٤) شرح شواهد المغني: ٢/٥٧٠.

(٥) القصص: ٨.

(٦) نهج البلاغة: ح ١٢٧/١١٥٠.

ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له و ثمرته، شُبِّه بالداعي الّذي يُفعل الفعلُ لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسدُ لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر: القسم و التعجّب معاً، و تختصّ باسم الله ﷻ كقول ساعدة بن جؤية:

١٩٢ ـ للهِ يبقى على الأيامِ ذو حِيَدٍ　　　أدفى صلود من الأوعال ذو خدم[١]

التاسع عشر: التعجّب المجرّد عن القسم، و تستعمل في النداء كقولهم: «يا لَلماء» إذا تعجبوا من كثرتهما، و قولهم: «يا لَكَ رجُلاً عالماً» و في غيره كقولهم: «لله درُّه فارساً» و قول الأعشى:

١٩٣ ـ شبابٌ و شَيبٌ، و افتقارٌ وثروةٌ　　　فللّه هذا الدهرُ كيفَ تردَّدا[٢]

المتمّم عشرين: التعدية، ذكره ابن مالك في الكافية، و مثّل له في شرحها بقوله ﷻ: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً﴾[٣] و في الخلاصة، و مثّل له ابنه بالآية و بقولك: «قلت له افعلْ كذا» و لم يذكره في التسهيل و لا في شرحه، بل في شرحه: أنّ اللام في الآية لشبه التمليك، و أنّها في المثال للتبليغ، و الأولى أن يمثّل للتعدية بنحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**ما أفسد الأمل للعمل**»[٤].

الحادي والعشرون: التوكيد، و هي اللام الزائدة، و هي أنواع:

منها: اللام المعترضة بين الفعل المتعدّي و مفعوله كقول ابن ميّادة:

١٩٤ـ و ملكتَ ما بينَ العراقِ و يثرب　　　ملكاً أجارَ لمسلمٍ و مُعاهد[٥]

---

(١) روي: تالله يبقى على حذف «لا» أي: لا يبقى و روي الله. شرح شواهد المغني: ١/١٥٦، ٢/٥٧٣.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٥٧٥.

(٣) مريم: ٥.

(٤) غرر الحكم: ٢/٧٣٨.

(٥) شرح شواهد المغني: ٢/٥٨٠.

و ليس منه ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ خلافاً للمبرّد و مَن وافقه، بل ضمّن «ردف» معنى «اقترب» فهو مثل: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[1].

و منها: اللام المسمّاة بالمُقحمة، و هي المعترضة بين المتضايفين، و ذلك في قولهم: «يا بُؤسَ لِلحربِ» و الأصل: يا بؤس الحرب، فأُقحمت تقوية للاختصاص، قال سعد بن مالك:

۱۹٥ـ يا بُؤسَ للحرب الّتي وضعتْ أراهطَ فاستراحوا[2]

و هل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرجحهما الأوّل؛ لأنّ اللام أقرب، و لأنّ الجارّ لا يعلّق.

و منها: اللام المسمّاة لام التقوية، و هي المزيدة لتقوية عامل ضعُفَ، إمّا بتأخّره، نحو: ﴿يا أَيُّهَا المَلأُ أفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3]، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو: ﴿وَ هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾[4] و «ضربي لزيدٍ حسن».

و قد اجتمع التأخّر و الفرعيّة في قول أبي الشعثاء:

۱۹٦ـ يا ربّ إنّي للحسين عليه السلام ناصر و لابن سعد تارك و هاجر[5]

ومنها: لام المستغاث عند المبرّد، و اختاره ابن خروف؛ بدليل صحّة إسقاطها، و قال جماعة: غير زائدة، ثمّ اختلفوا؛ فقال ابن جنّيّ: متعلّقة بحرف النداء؛ لما فيه من معنى الفعل، و رُدّ بأنّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور، و فيه نظر؛ لأنّه قد عمل في الحال في نحو قول امرؤ القيس:

---

(۱) الأنبياء: ۱.

(۲) شرح شواهد المغني: ۲/٥٨۲.

(۳) يوسف: ٤۳.

(٤) البقرة: ۹۱.

(٥) أعيان الشيعة: ۱/٦۰۳.

١٩٧ـ كأنّ قلوب الطير رطباً و يابساً لدى وكرِها العُنّابُ و الحشف البـالي[١]

و قال الأكثرون: متعلّقة بفعل النداء المحذوف، و اختاره ابن الضائع و ابن عصفور، و نسباه لسيبويه، و اعترض بأنّه متعدٍّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الربيع بأنّه ضمّن معنى الالتجاء في نحو: «يا لزيد» و التعجّب في نحو: «يا للدواهي».

تنبيـه

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقـدّم، و عكسـوا ذلـك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله ﷻ: ﴿وَ الْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَـازِلَ﴾ و قوله:

١٩٨ـ و لقدْ جنيتُكَ أكمُؤاً و عسـاقلاً و لقـد نهيتـك عـن بنـات الأوبـر[٢]

الثاني والعشرون: التبيين، و هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يبين المفعول من الفاعل، و هذه تتعلّق بمذكور، و ضـابطُها: أن تقع بعد فعل تعجّب أو اسم تفضيل مفهمين حبّاً أو بغضاً، تقول: «ما أحبَّني، و مـا أبغضني» فإن قلت: «لفلان» فأنت فاعل الحبّ و البغض و هو مفعولهمـا، و إن قلت: «إلى فلان» فالأمر بالعكس.

الثاني و الثالث: ما يبين فاعليّة غير ملتبسة بمفعوليّة، و ما يبين مفعوليّـة غير ملتبسة بفاعليّة، و مصحوب كلّ منهما إمّا غير معلـوم مـن مـا قبلـها، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان و توكيداً له، و اللام في ذلك كلّه متعلّقـة بمحذوف.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٥٩٥/٢.

(٢) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ١٦٦/١.

مثالُ المبينة للمفعوليّة: «سقياً لزيد، و جدعاً له» فهذه اللامُ ليست متعلّقة بالمصدرين، و لا بفعليهما المقدّرين؛ لأنّهما متعدّيان، و لا هي مقوّية للعامل؛ لضعفه بالفرعيّة إن قُدِّر أنّه المصدر أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنّه الفعل؛ لأنّ لام التقوية صالحة للسقوط، و هذه لا تسقط، لا يقال: «سقياً زيداً» و لا «جدعاً إيّاه» خلافاً لابن الحاجب، ذكره في شرح المفصّل، و لا هي و مخفوضها صفة للمصدر فتتعلّق بالاستقرار؛ لأنّ الفعل لا يوصف فكذا ما أُقيم مقامه، و إنّما هي لام مبينة للمدعُوّ له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكّدة للبيان إن كان معلوماً، و ليس تقديرُ المحذوف «أعني» كما زعم ابن عصفور؛ لأنّه يتعدّى بنفسه، بل التقدير: إرادتي لزيد.

و مثالُ المبينة للفاعليّة: «تبّاً لزيد، و ويحاً له»؛ فإنّهما في معنى «خسِرَ و هلكَ»؛ فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام و مجرورها خبر، و محلّهما الرفع، و لا تبيين؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تبّاً له و ويحٌ» فنصبت الأوّل و رفعت الثاني لم يجز؛ لتخالف الدليل و المدلول عليه؛ إذ اللام في الأوّل للتبيين، و اللام المحذوفة لغيره.

و اختلف في قوله ﷺ: ﴿أَ يَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَ كُنْتُمْ تُرَاباً وَ عِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1] فقيل: اللام زائدة، و «ما» فاعل، و قيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين، و قيل: «هيهات» مبتدأ بمعنى البعد و الجارّ و المجرور خبر.

و أما قوله ﷺ: ﴿وَ قَالَتْ هَيْت لَكَ﴾[2] في من قرأ بـ«هاء» مفتوحة و «ياء»

---

(١) المؤمنون: ٣٥ ـ ٣٦.

(٢) ﴿وَ رَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَ غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَ قَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾. يوسف: ٢٣.

ساكنة و «تاء» مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فـ«هيت»: اسمُ فعلٍ، ثمّ قيل: مسمّاه فعل ماضٍ، أي: تهيّأت؛ فاللام متعلّقة به كما تتعلّق بمسمّاه لو صرّح به، و قيل: مسمّاه فعل أمر بمعنى: «أقبل» أو «تعال»، فاللام للتبيين، أي: إرادتي لك، أو أقول لك، و أمّا مَن قرأ «هِئْتُ» مثل «جِئْتُ» فهو فعل بمعنى: «تهيّأت»، و اللام متعلّقة به، و أمّا من قرأ كذلك و لكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل، و معنى تهيّئه تيسّر انفرادها به، لا أنّه قصدها، بدليل «و راودته».

و **أمّا اللام العاملة للجزم** فهي اللام الموضوعة للطلب، و حركتها الكسر، كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**ليكن زادك التقوى**»[١] و سُليم تفتحها، و إسكانها بعد الفاء و الواو أكثر من تحريكها، نحو: ﴿**فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي**﴾[٢] و قد تسكن بعد «ثمّ»، نحو: ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ**﴾[٣] في قراءة الكوفيّين و قالون و البزيّ، و في ذلك ردّ على من قال: إنّه خاصّ بالشعر.

و لا فرق في اقتضاء اللام الطلبيّة للجزم بين كونِ الطلب أمراً، نحو: ﴿**لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ**﴾[٤]، أو دعاء، نحو: ﴿**وَ نَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾[٥]، أو التماساً كقولك لمن يساويك: «ليفعلْ فلانٌ كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه، و كذا لو أُخرجت عن الطلب إلى غيره، كالّتي يراد بها و بمصحوبها الخبر، نحو: ﴿**قُلْ مَنْ كانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدّاً**﴾[٦]، ﴿**وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ**

---

(١) غرر الحكم: ٢/٥٨٧.

(٢) البقرة: ١٨٦.

(٣) الحجّ: ٢٩.

(٤) الطلاق: ٧.

(٥) الزخرف: ٧٧.

(٦) مريم: ٧٥.

آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبيلَنَا ولْنَحْمِلْ خَطايَاكُمْ﴾[١] أي: فيمدّ و نحمل، أو التهديد، نحو: ﴿وَ مَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٢] و هذا هو معنى الأمر في ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[٣].

و إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغني عن اللام بصيغة «إفعلْ» غالباً، نحو: «قُمْ و اقعُدْ»، و تجب اللام إن انتفت الفاعليّة، نحو: «لِتُعنَ بحاجتي» أو الخطاب، نحو: «ليقمْ زيد» أو كلاهما، نحو: «لِيُعنَ زيدٌ بحاجتي».

و دخولُ اللام على فعل المتكلّم قليلٌ، سواء أ كان المتكلّم مفرداً، نحو: قوله ﷺ: «قوموا فلأُصلِّ لكم»[٤] أم معه غيره كقوله ﷻ: ﴿وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبيلَنَا ولْنَحْمِلْ خَطايَاكُمْ﴾[٥] و أقلُّ منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة: ﴿قُلْ بفَضْلِ اللهِ وَ برَحْمَتِهِ فَبذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[٦] و في الحديث النبويّ ﷺ: «لِتَأخذوا مصافَّكم»[٧].

و قد تحذف اللام في الشعر و يبقى عملها كقوله:

١٩٩ـ فلا تستطِل منّي بقائي و مُدّتي   و لكنْ يكنْ للخيرِ منكَ نصيبُ[٨]

و قوله:

٢٠٠ـ محمّدُ تفد نفسَكَ كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفتَ من شيءٍ تبالا[٩]

---

(١) العنكبوت: ١٢.

(٢) الكهف: ٢٩.

(٣) فصّلت: ٤٠.

(٤) صحيح البخاريّ: ١٠٧/١.

(٥) العنكبوت: ١٢.

(٦) يونس: ٥٨.

(٧) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ): ٣٥٤/٨.

(٨) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٥٩٧/٢.

(٩) قال السيوطيّ: «قال المبرّد: قائله المجهول». شرح شواهد المغني: ٥٩٧/٢.

أي: ليكنْ و لتفدِ، و التبال: الوبال، أُبدلت «الواو» المفتوحة «تاء» مثل: «تقوى».

و منع المبرّد حذف اللام و إبقاء عملها حتّى في الشعر، و قال في البيت الثاني: إنّه لا يعرف قائله، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر، نحو: «يغفرُ الله لكَ» و «يرحمُكَ اللهُ» و حذفت الياء تخفيفاً، و اجتزئ عنها بالكسرة.

و هذا الّذي منعه المبرّد في الشعر أجازه الكسائيّ في الكلام، لكن بشرط تقدّم «قُلْ»، و جعل منه ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[1]، أي: ليقيموها، و وافقه ابن مالك في شرح الكافية، و زاد عليه أنّ ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبريّ و الجمهور على أنّ الجزم في الآية مثله في قولك: «ائتني أُكرمْكَ».

و قد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: للخليل و سيبويه: أنّه بنفس الطلب؛ لما تضمّنه من معنى «إن» الشرطيّة كما أنّ أسماء الشرط إنّما جزمت لذلك.

الثاني: للسيرافيّ و الفارسيّ: أنّه بالطلب؛ لنيابته مناب الجازم الّذي هو الشرط المقدّر، كما أنّ النصب بـ«ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً»؛ لنيابته عن «إضربْ» لا لتضمّنه معناه.

الثالث: للجمهور: أنّه بشرط مقدّر بعد الطلب و هذا أرجح من الأوّل؛ لأنّ الحذف و التضمين، و إن اشتركا في أنّهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، و لا كذلك الحذف، و أيضاً فإنّ تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع أو غير كثير، و من الثاني؛ لأنّ نائب الشيء يؤدّي معناه، و الطلبُ لا يؤدّي معنى الشرط.

و أمّا اللام غير العاملة فسبع:

---

(١) إبراهيم: ٣١.

إحداها: لام الابتداء، و فائدتها أمران:

توكيدُ مضمون الجملة و تخليصُ المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، و اعترض ابن مالك الثاني بقوله ﷻ: ﴿وَ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيامَةِ﴾[1] ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾[2]؛ فإنّ الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان «يحزن» حالاً لزم تقدُّمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنّه أثره، و الجواب: أنّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزّل منزل الحاضر المشاهد، و أنّ التقدير: قصدُ أن تذهبوا، و القصد حال.

و تدخل باتّفاق في موضعين:

أحدهما: المبتدأ، نحو قوله ﷻ: ﴿لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[3]، و قول الرسول ﷺ: **«لله أفرح بتوبة التائب من الظمآن الوارد و من العقيم الوالد و من الضالّ الواجد»**[4].

الثاني: بعد «إنّ»، و تدخل في هذا الباب على ثلاثة باتّفاق:

أحدها: الاسم، نحو قول كعب بن زهير:

٢٠١ـ إنّ الرسول لسيف يستضاء به مهنّد من سيوف الله مسلول[5]

الثاني: و المضارع؛ لشبهه به، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيامَةِ﴾[6].

الثالث: و الظرف، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ إِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[7] و قول أمير

---

(١) النحل: ١٢٤.

(٢) يوسف: ١٣.

(٣) الحشر: ١٣.

(٤) كنز العمّال: ٤/ ح ١٠١٦٦ و١٠٢٧٣.

(٥) تقدّم برقم ٥٥.

(٦) النحل: ١٢٤.

(٧) القلم: ٤.

المؤمنين عليه السلام: «و إنّ الكتاب لمعي ما فارقته مذ صحبته»[١].

و على ثلاثة باختلاف:

أحدها: الماضي الجامد، نحو: «إنّ زيداً لعَسى أنْ يقومَ» قاله أبوالحسن، و وجهه: أنّ الجامد يشبه الاسم، و خالفه الجمهور.

الثاني: الماضي المقرون بـ«قد»، قاله الجمهور، و وجهه: أنّ «قد» تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، و خالفَ في ذلك خطّاب و محمّد بن مسعود الغزنيّ، و قالا: إذا قيل: «إنّ زيداً لقد قامَ» فهو جوابٌ لقسَم مقدّر.

الثالث: الماضي المتصرّف المجرّد من «قد»، أجازه الكسائيّ و هشام على إضمار «قد»، و منعه الجمهور، و قالوا: إنّما هذه لام القسم، فمتى تقدَّم فعلُ القلب فتحت همزة «انّ» كـ«علمت أنّ زيداً لقام» و الصواب عندهما: الكسر.

و اختلف في دخولها في غير باب «إنّ» على شيئين:

أحدهما: خبر المبتدأ المتقدّم، نحو: «لقائمٌ زيدٌ» فمقتضى كلام جماعة من النحويّين الجواز، و في أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

الثاني: الفعل، نحو: «ليقومُ زيد» فأجاز ذلك ابن مالك و المالقيّ و غيرهما، و زاد المالقيّ الماضي الجامد، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٢] و بعضهم المتصرّف المقرون بـ«قد»، نحو: أبي الأسود الدئليّ في رثاء عليّ عليه السلام:

٢٠٢ـ لقد علمت قريش حيث كانت ... بأنّك خيرها حسباً و ديناً[٣]

و المشهورُ: أنّ هذه لام القسم، و نصّ جماعة على منع ذلك كلّه. قال ابن

---

(١) نهج البلاغة: ط ٣٧٧/١٢١.

(٢) المائدة: ٦٢.

(٣) أدب الطف: ١٠٥/١.

الخبّاز في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعليّة إلاّ في باب «إنّ» انتهى. و هو مقتضى ما قدّمناه عن ابن الحاجب، و هو أيضاً قول الزمخشريّ، قال في تفسير ﴿وَ لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[1]: لام الابتداء لا تدخل إلاّ على المبتدأ و الخبر، و قال في ﴿لاَأُقْسِمُ بيَوْمِ القِيَامَةِ﴾[2]: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، و لم يقدّرها لام القسم؛ لأنّها عنده ملازمة للنون، و كذا زعم في ﴿وَ لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[3]: أنّ المبتدأ مقدّر، أي: و لأنت سوف يعطيكَ ربُّكَ.

و يضعف قوله أنّ فيه تكلّفين لغير ضرورة، و هما تقدير محذوف و خلعُ اللام عن معنى الحال؛ لأن لا يجتمع دليلا الحال و الاستقبال، و قد صرّح بذلك في تفسير ﴿وَ يَقُولُ الإنْسَانُ أ إذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً﴾[4].

و قوله: «إنّ لام القسم مع المضارع لا تفارق النون» ممنوع، بل تارة تجب اللام و تمتنع النون، و ذلك مع التنفيس كالآية، و مع تقدّم المعمول بين اللام و الفعل، نحو: ﴿وَ لَئِنْ مُتُّمْ أوْ قُتِلْتُمْ لإلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[5] و مع كون الفعل للحال، نحو: «لأُقسم» و إنّما قدّر البصريّون هنا مبتدأ؛ لأنّهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلاّ على الجملة الاسميّة، و تارة يمتنعان، و ذلك مع الفعل المنفيّ، نحو: ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[6] و تارة يجبان، و ذلك في ما بقي، نحو: ﴿وَ تَاللهِ لأَكِيدَنَّ أصْنَامَكُمْ﴾[7].

---

(١) الضحى: ٥.

(٢) القيامة: ١.

(٣) الضحى: ٥.

(٤) مريم: ١٥٨.

(٥) آل عمران: ٦٦.

(٦) يوسف: ٨٥.

(٧) الأنبياء: ٥٧.

مسألـة

للام الابتداء الصـدريّة، و لهـذا علّقـتِ العامـل في نحـو: «علمـت لزيـدٌ منطلق» و منعت من النصب على الاشتغال في نحو: «زيدٌ لأنا أُكرمه» و مـن أن يتقدّم عليها الخبر في نحو: «لزيدٌ قائمٌ» و المبتدأ في نحو: «لقائمٌ زيدٌ».

و ليس لها الصدريّة في باب «إنّ»؛ لأنهّا فيه مؤخّرة مـن تقـديم؛ و لهـذا تسمّى اللام المزحْلفة، و المزحْلقة أيضاً، و ذلـك لأنّ أصـل «إنّ زيـداً لقـائم»: «لإنّ زيداً قائم» فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخّروا الـلام دون «إنّ»؛ لأن لا يتقدّم معمولُ الحرف عليه، و إنّما لم ندّع أنّ الأصل: «إنّ لزيداً قائم»؛ لأن لا يحول ما له الصدر بين العامل و المعمول، و لاعتبارهم حكـم صـدريّتها في مـا قبل «إنّ» دون ما بعدها.

دليلُ الأوّل: أنهّا تمنع من تسلّط فعل القلب على «إنّ» و معموليها، و لذلك كسرت في نحو: ﴿وَ اللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[1].

و **دليلُ الثاني**: أنّ عمل «إنّ» يتخطاها؛ تقول: «إنّ في الدار لزيداً» و كذلك يتخطاها عملُ العامل بعدها، نحو: «إنّ زيداً طعامَك لآكلٌ».

تنبيـه

«إنّ زيداً لقام» أو «ليقومنّ» اللام جوابُ قسـم مقـدّر، لا لام الابتـداء؛ فإذا دخلت عليها «علمت» ـ مثلاً ـ فتحت همزتها؛ فإن قلت: «لقد قام» فقالوا: هي لام الابتداء، و حينئذٍ يجب كسر الهمزة، و الصواب: أنّ الأمرين محتملان.

---

(١) المنافقون: ١.

فصـل

و إذا خفّفت «إنّ»، نحو: ﴿وَ إنْ كانَتْ لَكَبيرَةً﴾[1] فاللام عند سيبويه و الأكثرين لام الابتداء أفادت ـ مع إفادتها توكيد النسبة و تخليص المضارع للحال ـ الفـرق بين « إنْ» المخفّفة من الثقيلة و «إنْ» النافية؛ و لهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، اللّهمّ إلاّ أن يدلّ دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجـاء: ﴿وَ إنْ كُـلُّ ذلِكَ لِمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنيَا﴾[2] بكسر اللام أي: لِلّذي.

و يجب تركها مع نفي الخبر كقوله:

٢٠٣ـ إنِ الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرة ... و إنْ هوَ لم يَعْـدَمْ خِـلافَ مُعانِـد[3]

و زعم أبوعليّ و أبوالفتح و جماعـةٌ أنهّـا لامٌ غـير لام الابتـداء، اُجتلبـت للفرق، و حجّة أبيعليّ دخولها على الماضي المتصرّف، نحو: «إنْ زيدٌ لقامَ» و على منصوب الفعل المؤخّر عن ناصبه في نحو: ﴿وَ إنْ وَجَدْنَا أكْثَرَهُمْ لَفَاسِـقِينَ﴾[4] و كلاهما لا يجوز مع المشدّدة.

و زعم الكوفيّون أنّ اللام في ذلك كلّه بمعنى «إلاّ» و أنّ «إنْ» قبلها نافية، و استدلّوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله:

٢٠٤ـ أمسى أبانُ ذليلاً بعدَ عزّتهِ ... و ما أبـانُ لَمِـنْ أعْـلاجٍ سُـودانْ[5]

و قيل: اللام للابتداء على أنّ «ما» استفهام و تمّ الكلام عنـد «أبـان» ثمّ ابتدأ: لمن أعلاج، أي بتقدير: لهو من أعلاج، و قيل: هـي لام زيـدت في خـبر

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) الزخرف: ٣٥.

(٣) قال البغداديّ: «لم أقف على قائله و أصله». شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٤/٤.

(٤) الأعراف: ١٠٢.

(٥) قال البغداديّ: «هذا البيت لم يعرف قائله». شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٦/٤.

«ما» النافية و هذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين.

و على قول الكوفيّين يقال: «قد علمنا إنْ كنتَ لَمُؤمناً» بكسر الهمزة؛ لأنّ النافية مكسورة دائماً، و كذا على قول سيبويه؛ لأنّ لام الابتداء تُعلّق العامل عن العمل، و أمّا على قول أبي‌علي و أبي‌الفتح فتفتح.

القسم الثاني: اللام الزائدة، و هي الداخلة في خبر المبتدأ، و في خبر «أنّ» المفتوحة، و في خبر «لكن» و ليس دخول اللام مقيساً بعد «أنّ» المفتوحة خلافاً للمبرّد، و لا بعد «لكن» خلافاً للكوفيّين، و لا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له و لهم، و زيدت أيضاً في خبر «زال»، و في المفعول الثاني لـ«أرى» في قول بعضهم: «أراك لشاتِمي» و نحو ذلك.

الثالث: لام الجواب، و هي ثلاثة أقسام:

لام جواب «لو»، نحو: قول أُمّ البنين في رثاء العبّاس عليه السلام:

٢٠٥ــ لوكان سيفُك في يديـ ـــك لَما دَنى منهُ أحدُ[١]

و لام جواب «لولا»، نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ ببَعضٍ لَفَسَدَتِ الأرضُ﴾[٢].

و لام جواب القسم، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و الله لَدُنياكم هذه أهونُ في عَيني مِنْ عِراقِ خنزير في يَد مَجذُوم»[٣].

الرابع: اللام الداخلة على أداة شرط؛ للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيّ على قسم قبلها، لا على الشرط، و من ثمّ تسمّى اللام المؤذنة، و تسمّى الموطّئة

---

(١) أدب الطف: ٧١/١.

(٢) البقرة: ٢٥١.

(٣) نهج البلاغة: ح ١١٩٢/٢٢٨.

أيضاً؛ لأنها وطّأت الجواب للقسم، أي: مهّدته له، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَ لَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ﴾[1] و أكثر ما تدخل على «إنْ» و قد تدخل على غيرها كقوله:

٢٠٦ـ لَمتى صَلَحْتَ لَيَقْضَيَنْ لك صالحٌ و لَتُجْزَيَنَّ إذا جُزِيتَ جميلاً[2]

و قد تحذف مع كون القسم مقدّراً قبل الشرط، نحو: ﴿وَ إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[3] و قول بعضهم: ليس هنا قسم مقدّر و إنّ الجملة الاسميّة جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله:

٢٠٧ـ مَنْ يَفعل الحسنات الله يشكُرها و الشرُّ بالشرّ عند الله مِثلانِ[4]

مردودٌ؛ لأنّ ذلك خاصّ بالشعر.

الخامس: لام «أل» كـ«الرجل و الحارث» و قد مضى شرحها.

السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة؛ للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف في ذلك، و أصلها السكون كما في «تلك» و إنّما كسرت في «ذلك»؛ لالتقاء الساكنين.

السابع: لام التعجّب غير الجارّة، نحو: «لَظَرُفَ زيدٌ» و «لَكَرُمَ عمرو» بمعنى «ما أظرفه و ما أكرمه» ذكره ابن خالويه في كتابه المسمّى بالجمل، و الصواب: أنها إمّا لام الابتداء دخلت على الماضي؛ لشبهه لجموده بالاسم، و إمّا لام جواب قسم مقدّر.

---

(١) الحشر: ١٢.

(٢) قال البغداديّ: «لم أقف على قائله». شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٦٤/٤.

(٣) الأنعام: ١٢١.

(٤) تقدّم برقم ١١٧.

(لا)

على ثلاثة أوجه:

الأوّل: أن تكون نافية، و هذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون عاملة عمل «إنّ» و ذلك إن اُريد بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص، و تسمّى حينئذٍ تبرئة، و إنّما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً، نحو: «لا صاحبَ جُود ممقوتٌ»، أو رافعاً، نحو: «لا حسناً فِعلُه مذموم»، أو ناصباً، نحو: «لا طالعاً جبلاً حاضر» و منه «لا خيراً من زيد عندنا».

و تخالف «لا» هذه «إنّ» من سبعة أوجه:

أحدها: أنّها لا تعمل إلاّ في النكرات.

الثاني: أنّ اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنّه يُبنى، قيل: لتضمّنه معنى «مِن» الاستغراقيّة، و قيل: لتركيبه مع «لا» تركيبَ خمسة عشر، و بناؤه على ما ينصب به لو كان معرباً، فيبنى على الفتح في نحو قول النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم: **«لا فقرَ أشدّ من الجهل»**[1]، و منه قوله تعالى: **﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ اليَومَ﴾**[2] و قول بشير بن جذلم:

٢٠٨ ـ يا أهلَ يثربَ لا مُقامَ لكم بها　　قُتِلَ الحسين عليه السلام فأدمُعي مدرار[3]

و على الياء في نحو: «لا رجُلينِ» و «لا قائمين»، و على الكسرة في نحو: «لا مُسلماتِ» و كان القياس وجوبها، و لكنّه جاء بالفتح، و هو الأرجح؛ لأنّها الحركة الّتي يستحقّها المركّب.

الثالث: أنّ ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام:

---

(١) كنز العمّال: ١٦/ ح ٤٤١٣٥.

(٢) يوسف: ٩٢.

(٣) أدب الطف: ٦٤/١.

«لا شرف أعلى من الإسلام و لا عزّ أعزّ من التقوى»[1] بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها، و هذا القول لسيبويه، و خالفه الأخفش و الأكثرون و لا خلاف بين البصريّين في أنّ ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرابع: أنّ خبرها لا يتقدّم على اسمها و لو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنّه يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مضيّ الخبر و بعده، فيجوز رفع النعت و المعطوف عليه، نحو: «لا رجُلَ ظريفٌ فيها، و لا رجُلَ و امرأةٌ فيها».

السادس: أنّه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت، نحو: «لا حولٌ و لا قُوّةٌ إلاّ بالله» و لك فتح الاسمين، و رفعهما، و المغايرة بينهما، بخلاف نحو قول الأعشى:

٢٠٩ ـ إنّ مَحَلاً و إنّ مُرتَحَلاً   و إنّ في السَّفر إذ مضَوا مَهَلاً[2]

فلا مَحيد عن النصب.

و السابع: أنّه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو: ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾[3] ﴿فَلا فَوْتَ﴾[4] و تميم لا تذكره حينئذٍ.

الثاني: أن تكون عاملة عمل «ليس» كقول سعد بن مالك:

٢١٠ ـ مَن صَدَّ عن نيرانها   فأنا ابنُ قيس لا بَراحُ[5]

و إنّما لم يقدّروها مهملة و الرفع بالابتداء؛ لأنّها حينئذٍ واجبة التكرار و فيه نظر؛ لجواز تركه في الشعر.

---

(١) نهج البلاغة: ح ١٢٦٠/٣٦٣.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢٣٨/١.

(٣) الشعراء: ٥٠.

(٤) سبأ: ٥١.

(٥) شرح شواهد المغني: ٥٨٣/٢.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: أنّ عملها قليل، حتّى ادّعي أنّه ليس بموجود.

الثانية: أنّ ذكر خبرها قليل، حتّى إنّ الزجّاج لم يظفر به؛ فادّعى أنّها تعمل في الاسم خاصّة، و أنّ خبرها مرفوع، و يردّه قوله:

٢١١ـ تَعَزَّ فلا شيء على الأرض باقياً ... و لا وَزَرٌ من ما قَضَى الله واقياً[١]

الثالثة: أنّها لا تعمل إلاّ في النكرات، خلافاً لابن جنّيّ و ابن الشجريّ و عليه بنى المتنبّي قوله:

٢١٢ـ إذا الجودُ لم يُرزق خلاصاً من الأذى ... فلا الحمدُ مكسُوباً و لا المالُ باقياً[٢]

تنبيه

إذا قيل: «لا رجُلَ في الدار» بالفتح، تعيّن كونها نافية للجنس، و يقال في توكيده: «بل امرأة» و إن قيل بالرفع، تعيّن كونها عاملة عمل «ليس» و امتنع أن تكون مهملة، و إلاّ تكرّرت، و احتمل أن تكون لنفي الجنس و أن تكون لنفي الوحدة، و يقال في توكيده على الأوّل: «بل امرأة» و على الثاني: «بل رجلان أو رجال».

و غلط كثير من الناس، و زعموا أنّ العاملة عمل «ليس» لا تكون إلاّ نافية للوحدة لا غير، و يرد عليهم نحو قوله:

٢١٣ـ تَعَزَّ فلا شيء على الأرضِ باقياً ... و لا وَزَرٌ من ما قَضى الله واقِياً[٣]

و إذا قيل: «لا رجلٌ و لا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمل كون «لا»

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٦١٢/٢.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٧٧/٤.

(٣) تقدّم برقم ٢١١.

الأُولى عاملة في الأصل عمل «إنّ» ثم أُلغيت؛ لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، و أن تكون عاملة عمل «ليس» فيكون ما بعدها مرفوعاً بها، و على الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدّرت «لا» الثانية تكراراً للأُولى و ما بعدها معطوفاً؛ فإن قدّرت الأُولى مهملة و الثانية عاملة عمل «ليس» أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما، و خبر الآخر محذوف كما في قولك: «زيد و عمرو قائم» و لا يكون خبراً عنهما؛ لأن لا يلزم محذوران:

كونُ الخبر الواحد مرفوعاً و منصوباً.

و توارد عاملين على معمول واحد.

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، و لها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدّمها إثبات كـ«جاء زيد لا عمرو»، أو أمر كـ«اضربْ زيداً لا عمراً»، قال سيبويه: أو نداء، نحو: «يابن أخي لا ابن عمّي»، و زعم ابن سعدان أنّ هذا ليس من كلامهم.

الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطفُ «بل» و «لا» ردٌّ لما قبلها، و ليست عاطفة، و إذا قلت: «ما جاءني زيد و لا عمرو» فالعاطف الواو، و «لا» توكيد للنفي، و في هذا المثال مانع آخر من العطف بـ«لا» و هو تقدّم النفي، و قد اجتمعا أيضاً في ﴿وَ لا الضَّالِّينَ﴾[1].

الثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد»؛ لأنّه يصدق على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة».

الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضاً لـ«نعم» و هذه تُحذف الجملُ بعدها كثيراً كقول رسول الله ﷺ: «لا» في جواب من قال: إنّي رجل ضَرير شاسِع

---

(١) الفاتحة: ٧.

الدار، و ليس لي قائد يلازمني فلي رخصة أن لا آتي المسجد؟»[١] و الأصل: «لا، لم يكن رخصة».

الخامس: أن تكون على غير ذلك؛ فإن كان ما بعدها جملة اسميّة صدرُها معرفة أو نكرة و لم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً و تقديراً، وجب تكرارها.

مثالُ المعرفة: ﴿**لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَ لا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ**﴾[٢].

و مثال النكرة الّتي لم تعمل فيها «لا»: ﴿**لا فِيهَا غَوْلٌ وَ لا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ**﴾[٣] فالتكرار هنا واجب بخلافه في ﴿**لا لَغْوٌ فِيهَا وَ لا تَأْثِيمٌ**﴾[٤].

و مثالُ الفعل الماضي: ﴿**فَلا صَدَّقَ وَ لا صَلَّى**﴾[٥] و إنّما ترك التكرار في نحو قول أبي الأسود الدئليّ:

٢١٤ـ أ لا أبلغ معاوية بن حرب   فلا قَرّتْ عُيُون الشامِتينا[٦]

؛ لأنّ المراد الدعاء فالفعل مستقبل في المعنى و مثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضيّ إلاّ أنّه ليس دعاء؛ قولك: «و الله لا فعلت كذا»، و شذّ ترك التكرار في قول أبي خراش الهذليّ و هو يطوف بالبيت:

٢١٥ـ إنْ تَغفرِ اللّهمّ تغفر جَمّا   و أيّ عبد لك لا ألمّا[٧]

---

(١) كنز العمّال: ٨/ ح ٢٢٨٠٧.

(٢) يس: ٤٠.

(٣) الصافّات: ٤٧.

(٤) الطور: ٢٣.

(٥) القيامة: ٣١.

(٦) أدب الطف : ١٠٥/١.

(٧) شرح شواهد المغني: ٦٢٥/٢.

و كذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو حال أو صفة، نحو: «زيدٌ لا شاعر و لا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكاً و لا باكياً» و نحو قوله ﷻ: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرقِيَّةٍ وَ لا غَربيَّةٍ﴾[1].

و إن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها، نحو قوله ﷻ: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أجْراً إلاّ المَودَّةَ فِي القُربَى﴾[2] و قول الرباب زوجة الحسين عليه السلام في رثائه:

٢١٦ـ و الله لا أبتغي صِهراً بصِهرِكُم حتّى أُغَيَّبَ بين اللحد و الطين[3]

و يتخلّص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين، و خالفهم ابن مالك؛ لصحّة قولك: «جاء زيدٌ لا يتكلّم» بالاتّفاق، مع الاتّفاق على أنّ الجملة الحاليّة لا تُصدّر بدليل استقبال.

تنبيهان

الأوّل: من أقسام «لا» النافية: المعترضةُ بين الخافض و المخفوض، نحو: «جئتُ بلا زاد» و «غضبتُ من لا شيء».

و عن الكوفيّين: أنها اسم، و أنّ الجارّ دخل عليها نفسها، و أنّ ما بعدها خفض بالإضافة و غيرهم يراها حرفاً، و يسمّيها زائدة كما يسمّون «كان» في نحو: «زيدٌ كانَ فاضلٌ» زائدة و إن كانت مفيدة لمعنىً و هو المضيّ و الانقطاع؛ فعلم أنهّم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين و إن لم يصحّ أصلُ المعنى بإسقاطه كما في مسألة «لا» في نحو: «غضبتُ من لا شيء»، و كذلك إذا

---

(١) النور: ٣٥.

(٢) الشورى: ٢٣.

(٣) أدب الطف: ١/ ٦١.

كان يفوت بفواته معنىً كما في مسألة «كان»، و كذلك «لا» المقترنة بالعاطف في نحو: «ما جاءني زيد و لا عمرو» و يسمّونها زائدة، و ليست بزائدة البتّة، أ لا ترى أنّه إذا قيل: «ما جاءني زيد و عمرو» احتمل أنّ المراد نفي مجيء كلّ منهما على كلّ حال، و أن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ«لا» صار الكلام نصّاً في المعنى الأوّل، نعم هي في قوله: ﴿وَ مَا يَسْتَوِي الأحْيَاءُ وَ لا الأمْوَاتُ﴾[1] لمجرّد التوكيد.

الثاني: اعتراضُ «لا» بين الجارّ و المجرور في نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**الداعي بلا عَمَل كالرامي بلا وَتَر**»[2] و بين الناصب و المنصوب في نحو: ﴿لأنْ لا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[3] و بين الجازم و المجزوم في نحو: ﴿إنْ لا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأرْضِ﴾[4] و تقدُّمُ معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أوْ كَسَبَتْ فِي إيمَانِهَا خَيْراً﴾[5] دليلٌ على أنّها ليس لها الصدر، بخلاف «ما»، اللّهمّ إلاّ أن تقع في جواب القسم؛ فإنّ الحروف الّتي يُتلقّى بها القسم كلّها لها الصدر، و قيل: لها الصدر مطلقاً، و قيل: لا مطلقاً و الصواب: الأوّل.

الثاني: من أوجه «لا» أن تكون موضوعة لطلب الترك، و تختصّ بالدخول على المضارع، و تقتضي جزمه و استقباله، سواء كان المطلوبُ منه مخاطباً، نحو قوله تعالى: ﴿لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَ عَدُوَّكُمْ أولِيَاءَ﴾[6] أم غائباً، نحو: ﴿لا

---

(١) فاطر: ٢٢.

(٢) نهج البلاغة: ح ١٢٤٥/٣٣٠.

(٣) البقرة: ١٥٠.

(٤) الأنفال: ٧٣.

(٥) الأنعام: ١٥٨.

(٦) الممتحنة: ١.

يَتَّخِذِ المُؤمِنُونَ الكَافِرِينَ أولِيَاءَ﴾[1]، أم متكلّماً، نحو: «لا أرَيَنّك هاهنا»، و هذا النوع من ما أُقيم فيه المسبّب مُقام السبب، و الأصل: لا تكن هاهنا فأراك.

و لا فرق في اقتضاء «لا» الطلبيّة للجزم بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان للتحريم كما تقدّم، أم للتنزيه نحو: ﴿وَ لا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[2] و كونها للدعاء كقوله ﷻ: ﴿رَبَّنَا لا تُؤاخِذْنَا﴾[3] و قال مالك بن الريب:

٢١٧ـ يقولونَ لا تَبْعَدْ و هم يدفنُونني   و أينَ مكانُ البعدِ إلاّ مكانيا؟[4]

و كونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مُستعلٍ عليه: «لا تفعل كذا» و كذا الحكم إذا خرجتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تُطعني».

الثالث: «لا» الزائدة الداخلة في الكلام لمجرّد تقويته و توكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أن لا تَتّبعَنِ﴾[5] ﴿مَا مَنَعَكَ أن لا تَسْجُدَ﴾[6] و يوضحه الآية الأُخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ﴾[7] و منه: ﴿لأنْ لا يَعْلَمَ أهْلُ الكِتابِ﴾[8] أي: ليعلموا.

و اختلف فيها من قوله ﷻ: ﴿لا أُقْسِمُ بيَوْمِ القِيَامَةِ﴾[9] أ نافية أم زائدة؟،

---

(١) آل عمران: ٢٨.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) شرح شواهد المغني: ٢/٦٣٠.

(٥) طه: ٩٢ـ٩٣.

(٦) الأعراف: ١٢.

(٧) ص: ٧٥.

(٨) الحديد: ٢٩.

(٩) القيامة: ١.

فقيل: هي نافية، و اختلف هؤلاء في منفيّها على قولين:

أحدهما: أنّه شيء تقدّم، و هو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث: فقيل لهم: ليس الأمر كذلك: ثمّ استؤنف القسم، قالوا: و إنّما صحّ ذلك؛ لأنّ القرآن كلّه كالسورة الواحدة، و لهذا يذكر الشيء في سورة و جوابه في سورة أُخرى، نحو: ﴿وَ قَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[1] و جوابه: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[2].

و الثاني: أنّ منفيّها «أُقسِمُ» و ذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء، و اختاره الزمخشريّ، قال: و المعنى في ذلك أنّه لا يقسم بالشيء إلاّ إعظاماً له؛ بدليل: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَ إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[3] فكأنّه قيل: إنّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي: إنّه يستحقّ إعظاماً فوق ذلك.

و قيل: هي زائدة و اختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة و تمهيداً لنفي الجواب، و التقدير: لا، أُقسم بيوم القيامة لا يتركون سُدىً. و رُدّ بقوله‌ﷻ: ﴿لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ﴾[4] و مثله: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾[5] الآية.

و الثاني: أنها زيدت لمجرّد التوكيد و تقوية الكلام، كما في ﴿لأَن لا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾[6] و رُدّ بأنها لا تزاد لذلك صدراً، بل حشواً، كما أنّ زيادة «ما»

---

(١) الحجر: ٦.

(٢) القلم: ٢.

(٣) الواقعة: ٧٥ـ٧٦.

(٤) البلد: ١.

(٥) الواقعة: ٧٥.

(٦) الحديد: ٢٩.

و «كان» كذلك، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[١] ﴿أَيْنَمَا تُكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[٢] و نحو: «زيدٌ كانَ فاضلٌ» و ذلك لأنّ زيادة الشيء تفيد اطّراحه، و كونه أوّل الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: و لهذا نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ المَشَارِقِ وَ المَغَارِبِ﴾[٣] ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[٤]؛ لوقوعها بين الفاء و معطوفها، بخلاف هذه، و أجاب أبوعليّ بما تقدّم من أنّ القرآن كالسورة الواحدة.

(لات)

اختلف فيها في أمرين:

الأوّل: في حقيقتها، و في ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّها كلمة واحدة فعل ماضٍ، ثمّ اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما: أنّها في الأصل بمعنى «نَقَصَ» من قوله ﷻ: ﴿لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾[٥]؛ فإنّه يقال: لاتَ يليتُ، ثمّ استعملت للنفي كما أنّ «قلَّ» كذلك، قاله أبوذرّ الخشنيّ.

الثاني: أنّ أصلها: «لَيِسَ» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها و انفتاح ما قبلها، و أُبدلت السين تاء.

المذهب الثاني: أنّها كلمتان: «لا» النافية، و التاء لتأنيث اللفظة كما في «ثُمَّتَ و رُبَّتَ» و إنّما وجب تحريكها؛ لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

---

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) النساء: ٧٨.

(٣) المعارج: ٤٠.

(٤) الواقعة: ٧٥.

(٥) الحجرات: ١٤.

الثالث: أنّها كلمة و بعض كلمة، و ذلك أنّها «لا» النافية و التاء زائدة في أوّل الحين، قاله أبوعبيدة و ابن الطراوة.

و استدلّ أبوعبيدة بأنّه وجدها في مصحف عثمان مختلطة بـ«حين» في الخطّ، و لا دليل فيه، فكم في خطّ المصحف من أشياء خارجة عن القياس.

و يشهد للجمهور أنّه يوقف عليها بالتاء و الهاء، و أنّها رسمت منفصلة عن الحين، و أنّ التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، و هو معنى قول الزمخشريّ: و قرئ بالكسر على البناء كـ«جير». انتهى. و لو كان فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه.

الأمر الثاني: في عملها، و في ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، و هذا قول للأخفش، و التقدير عنده في قوله ﷻ: ﴿وَ لاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]: لا أرى حينَ مناص، و على قراءة الرفع: و لا حينُ مناص كائنٌ لهم.

الثاني: أنّها تعمل عملَ «إنّ»؛ فتنصب الاسم و ترفع الخبر، و هذا قول آخر للأخفش.

الثالث: أنّها تعمل عمل «ليس» و هو قول الجمهور.

و على كلّ قول فلا يذكر بعدها إلاّ أحد المعمولين، و الغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «و قد أدْبَرَتِ الحِيلةُ و أقْبَلَتِ الغيلَةُ و لات حينَ مناص»[2].

---

(١) ص: ٣.

(٢) نهج البلاغة: ط ٧٧١/٢٣٣.

و اختلف في معمولها؛ فنصّ الفرّاء على أنّها لا تعمل إلاّ في لفظة الحين، و هو ظاهر قول سيبويه، و ذهب الفارسيّ و جماعة إلى أنّها تعمل في الحين و في ما رادَفَه، قال الزمخشريّ: زيدت التاء على «لا» و خُصَّت بنفي الأحيان.

(لعلّ)

حرف ينصب الاسم و يرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفرّاء: و قد ينصبهما، و زعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب و حكى: «لعلّ أباك منطلقاً» و تأويله عندنا على إضمار «يوجد» لا «يكون» خلافاً للكسائيّ؛ لعدم تقدّم «إنْ و لَوْ» الشرطيّتين.

و عقيل يخفضون بها المبتدأ كقوله:

٢١٨ـ فقلت: ادْعُ أُخرى و ارفع الصوت دعوة   لعلّ أبي المغوار منك قريب[1]

و تتّصل بها «ما» الحرفيّة، فتكفّها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ. و جوّز قومٌ إعمالها حينئذٍ حملاً على «ليت»؛ لاشتراكهما في أنّهما يغيّران معنى الابتداء، و كذا قالوا في «كأنّ»، و بعضهم خصّ «لعلّ» بذلك؛ لأشدّيّة التشابه؛ لأنّها و «ليت» للإنشاء، و أمّا «كأنّ» فللخبر.

و فيها عشر لغات مشهورة.

و لها معانٍ:

أحدها: التوقّع، و هو ترجّي المحبوب و الإشفاق من المكروه، كقول حسّان في رثاء النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم:

---

(١) قال السيوطيّ: هذا من قصيدة لكعب بن سعد و حكى عن القاليّ أنّه قال في أماليه: «بعض الناس يروي هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنويّ، و بعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنويّ». شرح شواهد المغني: ٦٩٢/٢.

٢١٩ـ و ليس هوائي نازعاً عن ثنائه لعلّي به في جنّةِ الخُلد أخلُد[١]

و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**و لا تَأمَنْ على نفسك صغيرَ معصية فلعلّك معذّب عليه**»[٢].

و تختصّ بالممكن. و قول فرعون: ﴿**لَعَلِّي أبْلُغُ الأسْبَابَ * أسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأطَّلِعَ**﴾[٣] إنّما قاله جهلاً أو مخرقة و إفكاً.

الثاني: التعليل، أثبته جماعة، منهم الأخفش و الكسائيّ، و حملوا عليه: ﴿**فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أو يَخشَى**﴾[٤] و من لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء و يصرفه للمخاطبين، أي: اذهبا على رجائكما.

الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيّون؛ و لهذا عُلّق بها الفعل في نحو: ﴿**لا تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أمراً**﴾[٥].

قال الزمخشريّ: و قد أشربها معنى «ليت» مَن قرأ: «فَأطَّلِعَ». انتهى.

و يقترن خبرها بـ«أنْ» كثيراً حملاً على «عسى» كقول متمّم بن نويرة:

٢٢٠ـ لعلّك يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمّةٌ عليك مِن اللائي يَدَعْنك أجدَعا[٦]

و بحرف التنفيس قليلاً كقول النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم: «**لعلّكم ستَفْتَحون بعدي مدائن عِظاماً و تَتّخِذون في أسواقها مجالسَ**»[٧]. و خرّج بعضهم نصب «فأطّلعَ» على

---

(١) أعيان الشيعة: ٢٩٦/١.

(٢) نهج البلاغة: ط ٤٢٩/١٤٠.

(٣) غافر: ٣٦ـ٣٧.

(٤) طه: ٤٤.

(٥) الطلاق: ١.

(٦) شرح شواهد المغني: ٥٦٧/٢.

(٧) تتمّته: «فإذا كان ذلك فرُدّوا السلام و غُضّوا من أبصاركم و اهدوا الأعمى و أعينوا المظلوم». كنز العمّال: ٩/ ح ٢٥٣٧٣.

تقدير «أن» مع «أبْلُغ» كما خفض المعطوف من بيت زهير:

٢٢١ـ بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى   و لا سابقٍ شيئاً، إذا كان جائياً[١]

على تقدير الباء مع «مدرك». و يحتمل أنّه عطف على «الأسباب» على حدّ قول ميسون:

٢٢٢ـ و لبسُ عَباءَة و تَقَرَّ عيني   أحَبُّ إليّ مِن لبس الشُفوف[٢]

و مع هذين الاحتمالين فيندفع القول: بأنّ في قراءة النصب حجّة على جواز النصب في جواب الترجّي حملاً له على التمنّي.

(لكنْ)

على ضربين:

مخفّفة من الثقيلة، و هي حرف ابتداء، لا يعمل خلافاً للأخفش و يونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين.

و **خفيفة بأصل الوضع**؛ فإن وليها كلامٌ فهي حرف ابتداء لمجرّد إفادة الاستدراك، و ليست عاطفة و يجوز أن تستعمل بالواو، نحو قوله ﷻ: ﴿**وَ لكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾[٣] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**ألا و إنّكم لا تقدِرونَ على ذلك و لكنْ أعينوني بوَرَع و اجتهاد و عِفّة و سَداد**»[٤] و بدونها، نحو قول زهير:

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٢٨٢.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٦٥٣.

(٣) الزخرف: ٧٦.

(٤) نهج البلاغة: ك ٤٥/٩٦٦.

٢٢٣ـ إنّ ابنَ ورقاء لا تُخشى بَوادِرُه　　　لكنْ وقائعه في الحربِ تُنتظَرُ[١]

و إن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدّمها نفي أو نهي، نحو: «ما قام زيد لكنْ عمرو» و «لا يقم زيد لكنْ عمرو». فإن قلت: «قام زيد»، ثمّ جئت بـ«لكنْ» جعلتها حرف ابتداء؛ فجئت بالجملة فقلت: «لكنْ عمرو لم يقم» و أجاز الكوفيّون «لكنْ عمرو» على العطف، و ليس بمسموع.

الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسيّ و أكثر النحويّين، و قال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلاّ بالواو.

و اختلف في نحو: «ما قام زيد و لكنْ عمرو» على أربعة أقوال:

أحدها ليونس: أنّ «لكنْ» غير عاطفة، و الواو عاطفة مفرداً على مفرد.

الثاني لابن مالك: أنّ «لكنْ» غير عاطفة، و الواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرّح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو: «ما قام زيد و لكنْ عمرو»: و لكنْ قام عمرو، و في ﴿**مَا كانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَ لكِنْ رَسُولَ اللهِ وَ خَاتَمَ النَّبِيِّيْنَ**﴾[٢]: و لكنْ كان رسول الله. و علّة ذلك أنّ الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب و السلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: «قام زيد و لم يقم عمرو».

و الثالث لابن عصفور: أنّ «لكنْ» عاطفة، و الواو زائدة لازمة.

الرابع لابن كيسان: أنّ «لكنْ» عاطفة، و الواو زائدة غير لازمة.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٧٠٣/٢.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

(لكنّ)

حرف ينصب الاسم و يرفع الخبر، و في معناه ثلاثة أقوال:

أحدها: و هو المشهور: أنّه واحد، و هو الاستدراك، و فُسّر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، و لذلك لا بدّ أن يتقدّمها كلامٌ مُناقض لما بعدها، نحو: «ما هذا ساكناً لكنّه متحرّك» أو ضدّ له، نحو: «ما هذا أبيضَ لكنّه أسود» قيل: أو خلاف، نحو: «ما زيد قائماً لكنّه شارب» و قيل: لا يجوز ذلك.

الثاني: أنّها ترد تارة للاستدراك و تارة للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب البسيط، و فسّروا الاستدراك برفع ما يُتوّهم ثبوتُه، نحو: «ما قام زيد، لكنّ عمراً قام» و ذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، و مثّلوا للتوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمته لكنّه لم يجيء» فأكّدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

الثالث: أنّها للتوكيد دائماً مثل «إنّ»، و يصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، و هو قول ابن عصفور. و البصريّون على أنّها بسيطة، و قال الفرّاء: أصلها «لكنْ أنّ» فطرحت الهمزة للتخفيف، و نون «لكنْ» للساكنين، كقول النجاشيّ الحارثيّ:

٢٢٤ـ فلست بآتيه و لا أستطيعه   و لاكِ اسقِني إن كانَ ماؤكَ ذا فضلِ[1]

و قال باقي الكوفيّين: مركّبة من «لا» و «إنّ»، و الكاف الزائدة لا التشبيهيّة، و حذفت الهمزة تخفيفاً.

و قد يحذف اسمها كقول الفرزدق:

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٩٥/٥، وذكره السيوطيّ باختلاف يسير، شرح شواهد المغني: ٧٠١/٢.

٢٢٥ـ فلو كنتَ ضَبّيّاً عَرفْتَ قَرابتي و لكــنّ زنجــيّ عظــيمُ المشــافرِ[1]

أي: و لكنّك زنجيّ.

و لا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيّين.

(لم)

حرف جزم لنفي المضارع و قلبه ماضياً، نحو قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ﴾[2] الآية و قول الكميت:

٢٢٦ـ أ لَمْ تَرَني من حُبّ آل محمّد صلى الله عليه وآله أروحُ و أغْــدُو خائفــاً أتَرَقّــبُ[3]

و قد يرتفع الفعل المضارع بعدها كقوله:

٢٢٧ـ لولا فوارسُ مِنْ نُعْم وأُسـرتُهم يــوم الصُّـليفاء لم يُوفــون بالجــار[4]

فقيل: ضرورة، و قال ابن مالك: لغة.

و زعم اللحيانيّ أنّ بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: ﴿أ لَمْ نَشْرَحَ﴾[5] و خرّج على أنّ الأصل: «نشرحَنْ» ثمّ حذفت نـون التوكيـد الخفيفـة و بقيـت الفتحة دليلاً عليها، و في هذا شذوذان:

توكيد المنفيّ بـ«لَمْ».

و حذف النون لغير وقف و لا ساكنين.

و قد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله:

---

(١) روي أيضاً: «و لكن زنجيّاً غلاظاً مشافره» فلا شاهد فيه. راجع شرح شواهد المغني: ٧٠١/٢ و٧٠٢.

(٢) الإخلاص: ٣.

(٣) شرح الهاشميّات: ٤٦.

(٤) قال السيوطيّ: «قال العينيّ في الكبرى: لم يسمّ قائله». شرح شواهد المغني: ٦٧٤/٢.

(٥) الشرح: ١.

٢٢٨ ـ فذاكَ و لم، إذا نحنُ امترينـا   تكـنْ في النـاس يُـدرككَ المِـراء[١]

و قد يليها الاسمُ معمولاً لفعل محذوف يفسّره ما بعده كقوله:

٢٢٩ ـ ظُنِنتُ فقيراً ذا غنىً ثمّ نِلتُـهُ   فلَـمْ ذا رَجـاء ألقَـهُ غـيرَ واهـبِ[٢]

(لمّا)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تختصّ بالمضارع فتجزمه، و تنفيه و تقلبه ماضياً كـ«لم» إلاّ أنّها تفارقها في خمسة أُمور:

الأوّل: أنّها لا تقترن بأداة الشرط، لا يقال: «إنْ لمّا تقم» و في التنزيل: ﴿وَ إنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾[٣] ﴿وَ إنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾[٤].

الثاني: أنّ منفيّها مستمرّ النفي إلى الحال كقول شأس بن نهار:

٢٣٠ـ فإنْ كُنتُ مأكولاً فكنْ خيرَ آكل   و إلاّ فـأدركني و لـمّا أُمـزَّقِ[٥]

و منفيّ «لم» يحتمل الاتّصال، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «لم يَخلُقِ الله ﷻ الخلقَ لوَحشته و لم يَستَعملْهم لمنفعته»[٦]، و الانقطاعَ مثـل قولـه ﷻ: ﴿هَـلْ أتَـى عَلَى الإنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[٧] و لهذا جاز: «لم يكـن ثمّ

---

(١) قال البغداديّ: «لم أقف على قائله». شرح أبيات مغني اللبيب: ١٤٢/٥.

(٢) قال البغداديّ: «لم أقف على قائله». شرح أبيات مغني اللبيب: ١٤٤/٥.

(٣) ﴿يَا أيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَ إنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. المائدة: ٦٧.

(٤) ﴿وَ إنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَنْ مَا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. المائدة: ٧٣.

(٥) شرح شواهد المغني: ٦٨٠/٢.

(٦) غرر الحكم: ٦٠١/٢.

(٧) الإنسان: ١.

كان» و لم يجز: «لمّا يكن ثمّ كان» بل يقال: «لمّا يكن و قد يكون».

و لامتداد النفي بعد «لمّا» لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف «لم» تقول: «قمت فلم تقم»؛ لأنّ معناه: و ما قمت عقيب قيامي، و لا يجوز «قمت فلمّا تقم»؛ لأنّ معناه: و ما قمت إلى الآن.

الثالث: أنّ منفيّ «لمّا» لا يكون إلاّ قريباً من الحال، و لا يشترط ذلك في منفيّ «لَمْ» تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، و لا يجوز «لمّا يكن». و قال ابن مالك: لا يشترط كون منفيّ «لمّا» قريباً من الحال، مثل: «عصى إبليسُ ربّه و لمّا يندمْ» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع: أنّ منفيّ «لمّا» مُتوقّع ثبوتُه، بخلاف منفيّ «لم» أ لا ترى أنّ معنى ﴿بلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[1]: أنهّم لم يذوقوه إلى الآن و أنّ ذوقهم له متوقّع، و لهذا أجازوا: «لم يقض ما لا يكون» و مَنَعُوه في «لمّا».

و هذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأمّا بالنسبة إلى الماضي فهما سيّان في نفي المتوقّع و غيره، و مثالُ المتوقّع أن تقول: «ما لي قمتُ و لم تقم، أو و لمّا تقم»، و مثال غير المتوقّع أن تقول ابتداء: «لم تقم، أو لمّا تقم».

الخامس: أنّ منفيّ «لمّا» جائز الحذف لدليل، كقوله:

٢٣١ـ فَجِئْتُ قُبُورَهُم بَدْأً و لـمّا فنادَيتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ[2]

أي: و لمّا أكن بدأ قبل ذلك، أي: سيداً، و لا يجوز: «وصلت إلى بغداد و لم» تريد و لم أدخلها.

و علّة هذه الأحكام كلّها أنّ «لم» لنفي «فَعَلَ»، و «لمّا» لنفي «قد فَعَلَ».

---

(١) ص: ٨.

(٢) قال البغداديّ: هو لرجلٍ من بني أسد . شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥١/٥.

الثاني: من أوجه «لمّا»: أن تختصّ بالماضي؛ فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أُولاهما، نحو قول النبيّ ﷺ: «**لمّا عرج بي إلى السماء رأيتُ مكتوباً على ساق العرش بالنور لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله، أيّدتُه بعليّ**»[1] و يقال فيها: حرف وجود لوجود، و بعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، و زعم ابن السرّاج و تبعه الفارسيّ و تبعهما ابن جنّيّ و تبعهم جماعة أنّها ظرف بمعنى «حين» و قال ابن مالك: بمعنى «إذ» و هو حسن؛ لأنّها مختصّة بالماضي و بالإضافة إلى الجملة.

و ردّ ابن خروف على مُدّعي الاسميّة بجواز أن يقال: «لمّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم»؛ لأنّها إذا قُدّرت ظرفاً كان عاملها الجواب و الواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

و الجواب: أنّ هذا مثلُ ﴿**إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾[2] و الشرط لا يكون إلاّ مستقبلاً، و لكن المعنى: إن ثبت أنّي كنت قلته، و كذا هنا المعنى: لمّا ثبت اليومَ إكرامُك لي أمس أكرمتك.

و يكون جوابها فعلاً ماضياً اتّفاقاً، و جملة اسميّة مقرونة بـ«إذا» الفجائيّة أو بالفاء عند ابن مالك، و فعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليل الأوّل: ﴿**فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُم**﴾[3] و الثاني: ﴿**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُم يُشْرِكُونَ**﴾[4] و الثالث: ﴿**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ**﴾[5] و الرابع: ﴿**فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيْمَ**

---

(١) مناقب ابن شهرآشوب: ٢٩٦/١.

(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) الإسراء: ٦٧.

(٤) العنكبوت: ٦٥.

(٥) لقمان: ٣٢.

الرَّوْعُ وَ جَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾[١] و هو مؤوّل بـ«جادلنا» و قيل في آية الفاء: إنّ الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، و في آية المضارع إنّ الجواب: «جاءتْهُ البُشْرى» على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقبل يجادلنا.

الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسميّة، نحـو: **﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾**[٢] في من شدّد الميم، و على الماضـي لفظـاً لا معـنىً، نحو: «أنشدُكَ الله لمّا فعلتَ» أي: ما أسألك إلاّ فعلك.

(لن)

حرف نفي و نصب و استقبال كقول الرسول ﷺ حين سأله عليّ عليه السلام: **«ما يبكيك؟ ضغائنُ في صدور أقوام لن يَبدُوها حتّى يفقدوني أو يفارقوني»**[٣].

و لا تفيد توكيد النفي خلافاً للزمخشريّ في كشّافه، و لا تأبيده خلافاً لـه في أُنموذجه و كلاهما دعوى بلا دليل، قيل: و لو كانت للتأبيـد لم يقيّـد منفيّهـا بـ«اليوم» في **﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ اليومَ إنْسِيّاً﴾**[٤] و لكـان ذكـر الأبـد في قولـه: **﴿وَ لَـنْ يَتَمَنَّوْهُ أبَداً﴾**[٥] و قول الكميت:

٢٣٢ـ لا أُبـالي و لَـن أُبـالي فـيهم ... أبَــداً رَغْــمَ ســاخِطين رغــامِ[٦]

تكراراً و الأصل عدمه.

---

(١) هود: ٧٤.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) الإيضاح: ٤٥٤.

(٤) مريم: ٢٦.

(٥) البقرة: ٩٥.

(٦) شرح الهاشميّات: ٣٣.

و تأتي للدعاء كما أتت «لا» كذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور، و الحجّة في قول الأعشى:

٢٣٣ـ لنْ تزالُوا كـذلِكم ثمّ لا زلـ ـتُ لكـم خالـداً خُلُـودَ الجبـالِ[1]

و تلقّي القسم بها و بـ«لَمْ» نادر جدّاً كقول أبي طالب عليه السلام في النبي صلى الله عليه و آله و سلم:

٢٣٤ـ و الله لنْ يصلُوا إليكَ بجمعِهِمْ حتّـى أُوَسَّـدَ في التُّـراب دَفينـا[2]

و قيل لبعضهم: أ لك بنُونَ؟ فقـال: نعـم، و خـالقهم لم تقُـمْ عـن مثلـهم مُنجِبة، و يحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي:

إنّ لي لبنينَ، ثمّ استأنف جملة النفي.

و زعم بعضهم أنّها قد تجزم كقول أعرابيّ يمدح الإمام الحسين عليه السلام:

٢٣٥ ـ لن يَخَبِ الآن مِن رجائكَ مَن حـرَّكَ مـن دُونِ بابـك الحلقـه[3]

(لو)

على خمسة أوجه:

أحدها: «لو» المستعملة في نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: **«و اعلم يا بُنيّ، أنّهُ لو كان لربّك شريك لأتَتك رسُلُه»**[4] و هذه تفيد ثلاثة أُمور:

أحدها: الشرطيّة، و المراد بها عقد السببيّة و المسبّبيّة بين الجملتين بعدها.

الثاني: تقييد الشرطيّة بالزمن الماضي، و بهـذا الوجـه و مـا يـذكر بعـده

---

(١) شرح شواهد المغني: ٦٨٤/٢.

(٢) شرح شواهد المغني: ٦٨٦/٢.

(٣) شرح شواهد المغني: ٦٨٨/٢.

(٤) نهج البلاغة: ك ٩١٨/٣١.

فارقت «إنْ» فإنّ تلك لعقد السببيّة و المسبّبيّة في المستقبل.

الثالث: الامتناع، و قد اختلف النحاة في إفادتها له و كيفيّة إفادتها إيّاه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها لا تفيده بوجه، و هو قول الشلوبين، زعم أنّها لا تدلّ على امتناع الشرط و لا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلّتْ «إنْ» على التعليق في المستقبل، و لم تدلّ بالإجماع على امتناع و لا ثبوت، و تبعه على هذا القول ابن هشام الخضراويّ.

و هذا الّذي قالاه كإنكار الضروريّات؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهيّ، فإنّ كلّ من سمع: «لو فَعَلَ» فَهم عدم وقوع الفعل من غير تردّد.

الثاني: أنّها تفيد امتناع الشرط و امتناع الجواب جميعاً، و هذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، و نصّ عليه جماعة من النحويّين، و هو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: **﴿وَ لَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَ كَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَ حَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾**[1]، **﴿وَ لَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾**[2] و قول النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم في بنت أبي سلمة: **«فإنّها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلّت لي إنّها لابنة أخي من الرضاعة»**[3].

و بيانه: أنّ كلّ شيء امتنع ثبت نقيضه فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام» و بالعكس، و على هذا، فيلزم على هذا القول في الآية الأُولى ثبوتُ إيمانهم مع

---

(١) الأنعام: ١١١.

(٢) لقمان: ٢٧.

(٣) سنن ابن ماجة: ١/٦٢٤.

عدم نزول الملائكة و تكليم الموتى لهم و حشر كلّ شيء عليهم، و في الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات و كون البحر الأعظم بمنزلة الدواة و كون السبعة الأبحر مملوءة مداداً و هي تمدّ ذلك البحر، و يلزم في الحديث ثبوت الحلّيّة مع كونها ربيبته ﷺ، و كلّ ذلك عكس المراد.

الثالث: أنّها تفيد امتناع الشرط خاصّة، و لا دلالة لها على امتناع الجواب، و لا على ثبوته، و لكنّه إن كان مساوياً للشرط في العموم كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنّه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسبّبه، و إن كان أعمّ كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً» فلا يلزم انتفاؤه، و إنّما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط. و هذا قول المحقّقين.

و يتلخّص على هذا أن يقال: إنّ «لو» تدلّ على ثلاثة أُمور:

عقد السببيّة و المسبّبيّة و كونهما في الماضي و امتناع السبب.

ثمّ تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب و تارة لا يعقل، فالنوع الأوّل على ثلاثة أقسام:

ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسبّبيّة الثاني في سببيّة الأوّل، نحو: ﴿وَ لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[1] و نحو: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» و هذا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناع الثاني قطعاً.

و ما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور، نحو: «لو نام لانتقض وضوؤه» و نحو: «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً» و هذا لا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناع الثاني كما قدّمنا.

---

(١) الأعراف: ١٧٦.

و ما يُجوِّز فيه العقل ذلك، نحو: «لو جاءني أكرمته»؛ فإنّ العقل يجوّز انحصار سبب الإكرام في المجيء و يرجّحه أنّ ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأوّل، و أنّه المتبادر إلى الذهن، و هذا النوع يدلّ فيه العقل على انتفاء المسبّب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، و يدلّ الاستعمال و العرف على الانتفاء المطلق.

و النوع الثاني قسمان:

الأوّل: ما يراد فيه تقرير الجواب وُجد الشرط أو فُقد، و لكنّه مع فَقْده أولى، و ذلك كقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنهّا لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلّت لي، إنهّا لابنة أخي من الرضاعة**»[1] فإنّه يدلّ على تقرير عدم حلّيّتها في الحالين و على أنّ انتفاء الحلّيّة مع ثبوت كونها ربيبته صلى الله عليه وآله وسلم أولى، و إنّما لم تدلّ على انتفاء الجواب لأمرين:

أحدهما: أنّ دلالتها على ذلك إنّما هو من باب مفهوم المخالفة، و في هذا الحديث دلّ مفهوم الموافقة على عدم الحلّيّة؛ لأنّه إذا انتفت الحلّيّة عند عدم كونها ربيبته صلى الله عليه وآله وسلم، فعند كونها ربيته صلى الله عليه وآله وسلم أولى، و إذا تعارض هذان المفهومان قدّم مفهوم الموافقة.

ثانيهما: أنّه لمّا فقدت المناسبة انتفت العلّيّة، فلم يجعل عدم كونها ربيبة علّة عدم الحلّيّة، فعلمنا أنّ عدم الحلّيّة معلّل بأمر آخر، و هو أنهّا ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاعة و ذلك مستمرّ مع كونها ربيبته صلى الله عليه وآله وسلم فيكون عدم الحلّيّة عند عدم كونها ربيبته صلى الله عليه وآله وسلم مستنداً إلى ذلك السبب وحده، و عند كونها ربيبته صلى الله عليه وآله وسلم مستنداً إليه فقط أو إليه و إلى كونها ربيبته صلى الله عليه وآله وسلم معاً، و على ذلك

---

(١) سنن ابن ماجة: ٦٢٤/١.

تتخرّج آية لقمان؛ لأنّ العقل يجزم بأنّ الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأُمور فلأنْ لا تنفد مع قلّتها و عدم بعضها أولى.

الثاني: أن يكون الجواب مقرّراً على كلّ حال من غير تعرّض لأولويّة نحو: ﴿وَ لَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾[1]، فهذا و أمثاله يعرف ثبوته بعلّة أُخرى مستمرّة على التقديرين، و المقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، و أمّا الامتناع في الأوّل فإنّه و إن كان حاصلاً لكنّه ليس المقصود.

الثاني من أقسام «لو»: أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلاّ أنّها لا تجزم كقول النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم: «لو يقول أحدكم إذا غضب: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ذهب عنه غضبُه»[2] و قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِيْنَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾[3]، أي: وليخش الّذين إن شارفوا و قاربوا أن يتركوا، و إنّما أوّلنا الترك بمشارفة الترك؛ لأنّ الخطاب للأوصياء، و إنّما يتوجّه إليهم قبل الترك؛ لأنّهم بعده أموات، و مثله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إذَا حَضَرَ أحَدَكُمُ المَوْتُ﴾[4]، أي: إذا قارب حضوره ﴿وَ إذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أجَلَهُنَّ فَأمْسِكُوهُنَّ﴾[5]؛ لأنّ بلوغ الأجل انقضاء العدّة، و إنّما الإمساك قبله.

وهذا المعنى قاله كثير من النحويّين في نحو قوله تعالى: ﴿وَ مَا أنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَ لَوْ كُنَّا صَادِقِيْنَ﴾[6] ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّيْنِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[7] و في

---

(١) الأنعام: ٢٨.

(٢) كنز العمّال: ٣/ ح ٧٧٢٠.

(٣) النساء: ٩.

(٤) البقرة: ١٨٠.

(٥) البقرة: ٢٣١.

(٦) يوسف: ١٧.

(٧) التوبة: ٣٣.

الحديث النبويّ ﷺ: «أعطها و لو خاتماً من حديد»[١].

و أمّا نحو: ﴿وَ لَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[٢] ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾[٣] و قول كعب:

٢٣٦ـ لقد أقوم مقاماً لو يقوم بـه　　　أرى و أسمعُ ما لـو يسـمعُ الفيـلُ[٤]

فمن القسم الأوّل، لا من هـذا القسـم؛ لأنّ المضـارع في ذلـك مـراد بـه المضيّ، و تقرير ذلك: أن تعلم أنّ خاصّيّة «لو» فرض ما ليس بواقع واقعاً، و مـن ثَمّ انتفى شرطها في الماضي و الحال لما ثبت من كون متعلّقها غير واقع، و خاصّـيّة «إنْ» تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، و لا دلالـة لهـا علـى حكـم شـرطها في الماضي و الحال؛ فعلى هذا قوله ﷺ: ﴿وَ لَوْ كُنَّـا صَـادِقِيْنَ﴾[٥] يتعـيّن فيـه معـنى «إن»؛ لأنّه خبر عن أمر مستقبل محتمل، و لا يمكن جعلها امتناعيّة؛ للاسـتقبال و الاحتمال، و لأنّ المقصود تحقّق ثبوت الصدق لا امتناعه، و أمّا قوله:

٢٣٧ـ لا يُلفِكَ الراجيكَ إلاّ مظهـراً　　　خُلُقَ الكرامِ و لـو تكـون عـديما[٦]

فيحتمل أنّ «لو» فيه بمعنى «إنْ» على أنّ المراد مجرّد الإخبار بوجود الجزاء عند وجود الشرط في المستقبل، و يحتمل أنّها على بابها و أنّ المقصود فرض الشرط واقعاً و الحكم عليه مع العلم بعدم وقوعه.

و الحاصل: أنّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، و ليس المقصود فرضه

---

(١) فتح الباري: ٩/ ح٥٠٢٩.

(٢) الأنعام: ٢٧.

(٣) الأعراف: ١٠٠.

(٤) شرح شواهد المغني: ٦٤٧/٢.

(٥) يوسف: ١٧.

(٦) لم يسمّ قائله، شرح شواهد المغني: ٦٤٦/٢.

الآن أو في ما مضى فهي بمعنى «إنْ» و متى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، و لكن قُصد فرضه الآن أو في ما مضى فهي الامتناعيّة.

الثالث: أن تكون حرفاً مصدريّاً بمنزلة «أن» إلاّ أنّها لا تنصب، و أكثر وقوع هذه بعد «وَدَّ أو يَوَدُّ»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوْنَ﴾[1] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[2] و من وقوعها بدونهما قول الأعشى:

٢٣٨ـ و ربما فاتَ قوماً جُلُّ أمرِهم مِن التأنّي، و كانَ الحزمُ لـو عجلُـوا[3]

و أكثرهم لم يثبت ورود «لو» مصدريّة، و الّذي أثبته، الفرّاء و أبوعليّ و أبوالبقاء و التبريزيّ و ابن مالك.

و يقول المانعون في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[4]: إنّها شرطيّة، و إنّ مفعول «يودّ» و جواب «لو» محذوفان، و التقدير: يودّ أحدهم التعمير لو يعمّر ألف سنة لسرّه ذلك، و لا خفاء بما في ذلك من التكلّف.

و يشهد للمُثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[5] بحذف النون، فعطف «يُدْهِنوا» بالنصب على «تُدهِنُ» لما كان معناه أن تدهن.

و يشكل عليهم دخولها على «أنّ» في نحو قوله ﷻ: ﴿وَ مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَ بَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾[6] و قول الرسول ﷺ: «يودّ أهل

---

(١) القلم: ٩.

(٢) البقرة: ٩٦.

(٣) هكذا في نسخ المغني، و لكن قال البغداديّ: قال السيوطيّ: «هو من قصيدة للقطاميّ» و قد راجعت ديوان القطاميّ؛ فلم أجد البيت في هذه القصيدة و لا في غيرها من شعره. شرح أبيات مغني اللبيب: ٦٠/٥.

(٤) البقرة: ٩٦.

(٥) القلم: ٩.

(٦) آل عمران: ٣٠.

العافية يوم القيامة حين يعطى أهل البلاء الثوابَ لو أنّ جلودهم كانت قرضت في الدنيا بالمقاريض»[١].

و جوابه: أنّ «لو» إنّما دخلت على فعل عامّ مقدّر بعد «لو».

الرابع: أن تكون للتمنّي، نحو: «لو تأتيني فَتُحَدِّثَني» و لهذا نصب «تحدّثني».

و اختلف فيها؛ فقال ابن الضائع و ابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، و لكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت». و قال بعضهم: هي «لو» الشرطيّة أُشربت معنى التمنّي؛ بدليل أنّهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، و جواب باللام كقول مهلهل:

٢٣٩ـ فلو نُبشَ المقابرُ عن كُلَيب ... فيخبَرَ بالذّنائبِ أيّ زِير

بيوم الشَعثمين لقرّ عيناً ... و كيف لِقاء من تحت القبور؟[٢]

و قال ابن مالك: هي «لو» المصدريّة أغنت عن فعل التمنّي، و ذلك أنّه أورد قول الزمخشريّ: و قد تجيء «لو» في معنى التمنّي في نحو: «لو تأتيني فتحدّثني» فقال: إن أراد أنّ الأصل: «وددت لو تأتيني فتحدّثني» فحذف فعل التمنّي؛ لدلالة «لو» عليه فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمنّي فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنّها حرفٌ وضع للتمنّي كـ«ليت» فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها و بين فعل التمنّي كما لا يجمع بينه و بين «ليت». انتهى.

الخامس: أن تكون للعرض، نحو: «لو تنزلُ عندنا فَتُصيبَ خيراً»، ذكره في التسهيل.

---

(١) كنز العمّال: ٣/ح٦٦٦١.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٥-٦٥٤

و هنا مسائل

إحداها: أنّ «لو» خاصّة بالفعل، و قد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسّره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لـ«كان» محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ و ما بعده خبر.

فالأوّل كقول المتلمّس:

٢٤٠ـ و لو غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي   جَعَلتُ لهم فوق العَرانينَ ميسَما[١]

و الثاني نحو: «لو زيداً رأيتُه أكرمته».

و الثالث كقوله:

٢٤١ـ لا يَأمَن الدَّهرَ ذو بَغي و لو مَلِكاً   جُنودُهُ ضاق عنها السهلُ و الجبلُ[٢]

و الرابع نحو قول عدي بن زيد:

٢٤٢ـ لو بغيرِ الماء حَلْقي شَرِقٌ   كنتُ كالغصّان بالماء اعتصاري[٣]

و اختلف فيه؛ فقيل: محمول على ظاهره، و إنّ الجملة الاسميّة وليتها شذوذاً و قال الفارسيّ: هو من النوع الأوّل، و الأصل: لو شَرِقَ حلقي هو شَرِقٌ، فحذف الفعل أوّلاً و المبتدأ آخراً.

المسألة الثانية: تقع «أنّ» بعدها كثيراً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ لَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾[٤] و قول النبيّ ﷺ: «لو أنّ الرياض أقلام و البحر مداد و الجنّ حسّاب و الإنس كتّاب ما أحصوا فضائل أمير المؤمنين عليّ بن

---

(١) راجع شرح أبيات مغني اللبيب و هامشه: ٧٧/٥. «الميسم» هنا اسم لأثر الوسم.

(٢) لم يسمّ قائله، شرح شواهد المغنيّ: ٦٥٨/٢.

(٣) شرح شواهد المغنيّ: ٦٥٨/٢.

(٤) البقرة: ١٠٣.

أبي طالب»[١] و قول أبي الأسود الدئليّ في رثاء أمير المؤمنين عليه السلام:

٢٤٣ـ و لـو أنّـا سُـئلنا المـالَ فيـه ... بَـذَلنا المـال فيـه و البنينـا[٢]

و موضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء و لا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند و المسند إليه، و اختصّت من بين سائر ما يؤوّل بالاسم بالوقوع بعد «لو» كما اختصّت «غُدوة» بالنصب بعد «لدُنْ» و الحين بالنصب بعد «لات» و قيل: على الابتداء، و الخبر محذوف، ثمّ قيل: يقدّر مقدّماً، أي: و لو ثابتٌ إيمانهم، على حدّ: ﴿وَ آيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[٣] و قال ابن عصفور: بل يقدّر هنا مؤخّراً، و ذلك لأنّ «لعلّ» لا تقع هنا؛ فلا تشتبه «أنّ» المؤكّدة إذا قدّمت، بالّتي بمعنى «لعلّ» فالأولى حينئذٍ أن يقدّر مؤخّراً على الأصل، أي: و لو إيمانهم ثابت.

و ذهب المبرّد و الزجّاج و الكوفيّون إلى أنّه على الفاعليّة، و الفعل مقدّر بعدها، أي: و لو ثبتَ أنّهم آمنوا، و رُجّح بأنّ فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

المسألة الثالثة: لغلبة دخول «لو» على الماضي لم تجزم و لو أُريد بها معنى «إن» الشرطيّة، و زعم بعضهم أنّ الجزم بها مطّرد على لغة، و أجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجريّ كقوله:

٢٤٤ـ لو يشـأ طـار بـه ذو مَيْعـةٍ ... لاحـق الآطـال نَهْـدٌ ذُو خُصَـل[٤]

و قد خرّج على لغة من يقول: «شا، يشا» بألف، ثمّ أُبدلت همزة ساكنة،

---

(١) المحجّة البيضاء: ١/٢٤٥.

(٢) أدب الطف: ١/١٠٥.

(٣) يس: ٤١.

(٤) قال السيوطيّ: «عزاه في الحماسة لامرأة من بني الحارث، و قال العينيّ: هو لعلقمة». شرح شواهد المغني: ٢/٦٦٤.

كما قيل: «العالَم و الخاتم».

المسألة الرابعة: جواب «لو» إمّا مضارع منفيّ بـ«لم»، نحو: قول النبيّ ﷺ: «لو أنّ ثوباً من ثياب أهل الجنّة أُلقي إلى أهل الدنيا لم تحتمله أبصارهم»[١] أو ماضٍ مثبت أو منفيّ بـ«ما»، و الغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو قول النبيّ ﷺ: «لو أنّ هذا الدين في الثريّا لَنالته رجالٌ من فارس»[٢]، و من تجرّده منها قوله ﷻ: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾[٣] و الغالب على المنفيّ تجرّده منها، نحو: ﴿وَ لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[٤] و من اقترانه بها قوله:

٢٤٥ـ و لو نُعطى الخيارَ لما افترقنا   و لكن لا خيار مع الليالي[٥]

و قد ورد جواب «لو» الماضي مقروناً بـ«قد»، و هو غريب.

قيل: و قد يكون جوابُ «لو» جملة اسميّة مقرونة باللام أو بالفاء كقوله ﷻ: ﴿وَ لَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾[٦] و قيل: هي جواب قسم مقدّر.

(لولا)

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين اسميّة ففعليّة لربط امتناع الثانية بوجود

---

(١) عدّة الداعي: ٩٩.

(٢) أعيان الشيعة: ٣٠٢/١.

(٣) الواقعة: ٧٠.

(٤) الأنعام: ١١٢.

(٥) شرح شواهد المغني: ٦٦٥/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١١١/٥، لم يسمّ قائله.

(٦) البقرة: ١٠٣.

الأُولى، كقول الكميت:

٢٤٦ـ يقولون لَمْ يورث و لولا تُراثُـه   لَقَد شَرِكتْ فيـه بَكيـل و أرحَـب[١]

و ليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، و لا بـ«لولا»؛ لنيابتها عنه، و لا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثمّ قال أكثرهم:

يجب كونُ الخبر كوناً مُطلقاً محذوفاً؛ فإذا أُريـد الكـون المقيّـد لم يجـز أن تقول: «لولا زيد قائم» و لا أن تحذفه، بل تجعل مصـدَره هـو المبتـدأ، فتقـول: «لولا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل «أنّ» علـى المبتـدأ فتقـول: «لـولا أنّ زيـداً قائم» و تصير «أنّ» و صلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خـبر لـه، أو فاعلاً بـ«ثبت» محذوفاً، على الخلاف السابق في فصل «لو».

و ذهب الرمّانيّ و ابن الشجريّ و الشلوبين و ابن مالـك إلى أنّـه يكـون كوناً مطلقاً كـ«الوجود و الحصول» فيجب حذفه، و كوناً مقيّداً كـ«القيـام و القعـود» فيجب ذكره إن لم يعلم و يجوز الأمران إن علم.

و زعم ابن الطراوة أنّ جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، و يردّه أنّه لا رابط بينهما.

و إذا ولي «لولا» مضمرٌ فحقّه أن يكون ضميرَ رفـع، نحـو: ﴿**لَـوْلا أنْـتُمْ لَكُنَّا مُؤمِنِينَ**﴾[٢] و سمع قليلاً: «لولاي و لولاك و لـولاه» خلافـاً للمـبرّد، قـال النبيّ ﷺ: «**لولاك يا عليّ ما عُرِف المؤمنون مِنْ بعدي**»[٣].

ثمّ قال سيبويه و الجمهور: هي جارّة للضمير مختصّة به، كما اختصّت

---

(١) بعده: وعك ولخم والسكون وحمير   وكندة والحيّان، بكر وتغلب

شرح الهاشميّات: ٤٢.

(٢) سبأ: ٣١.

(٣) كنز العمّال: ١٣/ح٣٦٤٧٧.

«حتّى» و الكاف بالظاهر و لا تتعلّق «لولا» بشيء، و موضع المجرور بها رفع بالابتداء، و الخبر محذوف.

و قال الأخفش: الضمير مبتدأ و «لولا» غير جارّة، و لكنّهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا، إذ قالوا: «ما أنا كأنت و لا أنت كأنا» و قد أسلفنا أنّ النيابة إنّما وقعت في الضمائر المنفصلة؛ لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة.

فإذا عطف عليه اسم ظاهر، نحو: «لولاك و زيد» تعيّن رفعه؛ لأنّها لا تخفض الظاهر.

الثاني: أن تكون للتحضيض و العرض؛ فتختصّ بالمضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ﴾[1] و نحو: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[2].

الثالث: أن تكون للتوبيخ و التنديم فتختصّ بالماضي، نحو: ﴿لَوْلا جاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[3] و منه: ﴿وَ لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهذَا﴾[4] إلاّ أنّ الفعل اُخِّر.

و قد فصلت من الفعل بـ«إذ و إذا» معمولين له، و بجملة شرطيّة معترضة؛ فالأوّل كما تقدّم، و الثاني و الثالث، نحو: ﴿فَلَوْلا إِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَ أَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ وَ نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَ لكِنْ لا تُبْصِرُونَ فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾[5] المعنى: فهلاّ ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير

---

(١) النمل: ٤٦.

(٢) المنافقون: ١٠.

(٣) النور: ١٣.

(٤) النور: ١٦.

(٥) الواقعة: ٨٣ ـ ٨٧.

مدينين، و حالتكم أنّكم تشاهدون ذلك، و نحن أقرب إلى المحتضر منكم، و لكنّكم لا تشاهدون ذلك، و «لولا» الثانية تكرار للأُولى.

الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلا أخَّرتَنِي إلَى أجَلٍ قَرِيْبٍ﴾[1] ﴿لَولا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[2] قاله الهرويّ، و أكثرهم لا يذكره. و الظاهر أنّ الأُولى للعرض، و أنّ الثانية مثل: ﴿لَوْلا جَاؤُوا عَلَيْهِ بأرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[3].

و ذكر الهرويّ أنّها تكون نافية بمنزلة «لم»، و جعل منه: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إيْمَانُهَا إلاّ قَوْمَ يُونُسَ﴾[4] و الظاهر أنّ المعنى على التوبيخ، أي: فهلاّ كانت قرية واحدة من القرى المُهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، و هو تفسير الأخفش و الكسائيّ و الفرّاء و عليّ بن عيسى و النحّاس، و يؤيّده قراءة أُبيّ و عبدالله: «فَهَلاّ كانت» و يلزم من هذا المعنى النفي؛ لأنّ التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، فإن احتجّ محتجّ للهرويّ بأنّه قرئ بنصب «قوم» على أصل الاستثناء، و رفعه على الإبدال، فالجواب: أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي كقول الأخطل:

٢٤٧ـ و بالصريمة منهم منزل خَلَقٌ عاف تغيّر إلاّ النؤيُ و الوَتدُ[5]

فرفع لما كان «تغيّر» بمعنى «لم يبق على حاله»؛ و يوضح لك ذلك أنّ البدل في غير الموجب أرجح من النصب، و قد اجتمعت السبعة على النصب في ﴿إلاّ قَوْمَ يُونُسَ﴾[6] فدلّ على أنّ الكلام موجب، و لكن فيه رائحة غير الإيجاب.

---

(١) المنافقون: ١٠.

(٢) الأنعام: ٨.

(٣) النور: ١٣.

(٤) يونس: ٩٨.

(٥) شرح شواهد المغني: ٢/١ـ٦٧٠.

(٦) يونس: ٩٨.

(لوما)

بمنزلة «لولا» تقول: «لوما زيد لأكرمتك» و في التنزيل: ﴿لَوْمَا تَأْتِيْنَا بِالمَلائِكَةِ إنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِيْنَ﴾[1].

(ليت)

حرف تمنٍّ يتعلّق بالمستحيل غالباً كقول أبي العتاهية:

٢٤٨ـ فيا ليت الشبابَ يعودُ يوماً فأُخبرَه بما فعلَ المَشيبُ[2]

و بالممكن قليلاً.

و حكمه أن ينصب الاسم و يرفع الخبر، قال الفرّاء و بعض أصحابه: و قد ينصبهما كقوله:

٢٤٩ـ . . . . يا ليت أيام الصّبا رواجعا[3]

و هو محمول على حذف الخبر، و تقديره: «أقبلتْ» لا «تكون» خلافاً للكسائيّ؛ لعدم تقدّم «إنْ و لوْ» الشرطيّتين.

و تقترن بها «ما» الحرفيّة فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: «ليتما قام زيد» خلافاً لابن أبي الربيع و طاهر القزوينيّ، و يجوز حينئذٍ إعمالها؛ لبقاء الاختصاص و إهمالها حملاً على أخواتها.

(ليس)

كلمة دالّة على نفي الحال، و تنفي غيره بالقرينة، نحو: «ليس خَلَقَ الله

---

(١) الحجر: ٧.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٦٣/٥. و أهمله السيوطيّ؛ لتأخّر قائله عن زمن الاستشهاد.

(٣) فقال السيوطيّ: قال الجمحيّ في طبقات الشعراء: هو للعجاج. شرح شواهد المغني: ٦٩٠/٢.

مثله» و قول الأعشى في النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم:

٢٥٠ـ له نافلاتٌ ما يُغِبّ نَوالُها   و ليس عطاءُ اليوم مانعَه غدا[1]

و هي فعل لا يتصرّف، وزنه «فعِل» بالكسر، ثمّ التزم تخفيفه، و لم نقدّره «فعَل» بالفتح؛ لأنّه لا يخفّف، و لا «فعُل» بالضمّ؛ لأنّه لم يوجد في يائي العين إلاّ في «هيُؤ» و سمع: «لُستُ» بضمّ اللام، فيكون على هذه اللغة كـ«هَيُؤ».

و زعم ابن السرّاج أنّه حرف بمنزلة «ما» و تابعه الفارسيّ في الحَلَبيّات و ابن شقير و جماعة، و الصواب: الأوّل؛ بدليل: لستُ و لستُما و لستُنّ و ليسا و ليسوا و ليستْ و لسْن. قال أبو الأسود الدئليّ في رثاء الإمام الحسين عليه السلام و مَن أُصيب معه من بني هاشم:

٢٥١ـ أ لست ترين بني هاشم   قد أفنَتْهُمُو الفئةُ الظالمةُ[2]

و تلازم رفع الاسم و نصب الخبر، كقول الإمام الحسين عليه السلام: «أ و ليس حمزة سيّد الشهداء عمّ أبي؟»[3] و قيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة «إلاّ»، نحو: «أتوني ليس زيداً»، و الصحيح: أنّها الناسخة، و أنّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم من ما تقدّم، و استتاره واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلاّ المنصوب.

الثاني: أن يقترن الخبر بعدها بـ«إلاّ»، نحو: «ليس الطيبُ إلاّ المسكُ» بالرفع، فإنّ بني تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢/٧٠٤.

(٢) أدب الطف: ١/١٠١.

(٣) الكامل في التاريخ: ٤/٦٢.

الثالث: أن تدخل على الجملة الفعليّة، أو على المبتدأ و الخبر مرفوعين كقول النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم: **«ليس يتحسّر أهل الجنّة على شيء إلاّ على ساعة مرّت بهم لم يذكروا الله تعالى فيها»**[١] و قوله:

٢٥٢ـ ألا ليس إلاّ ما قضى الله كـائنٌ   و ما يستطيع المرء نفعاً و لا ضرّاً[٢]

و لا دليل فيهما؛ لجواز كون «ليس» فيهما شأنيّة.

الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيّون أو البغداديّون، على خلاف بين النقلة، و استدلّوا بنحو قول نفيل بن حبيب:

٢٥٣ـ أين المفرّ و الإله الطالب   و الأشرم المغلوب ليس الغالبُ[٣]

و خرّج على أنّ «الغالب» اسمها و الخبر محذوف، قال ابن مالك: و هو في الأصل ضمير متّصل عائد على «الأشرم»، أي: ليسه الغالبُ كما تقول: «الصديق كأنّه زيد» ثمّ حذف؛ لاتّصاله. و مقتضى كلامه أنّه لولا تقديره متّصلاً لم يجز حذفه، و فيه نظر.

---

(١) كنز العمّال: ١/ ح١٨٠٦.

(٢) قال البغداديّ: لم أقف على قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٠٨/٥.

(٣) شرح شواهد المغني: ٧٠٥/٢.

حرف الميم

(ما)

تأتي على وجهين: اسميّة، و حرفيّة، و كلّ منهما ثلاثة أقسام.

أمّا أوجه الاسميّة:

فأحدها: أن تكون معرفة، و هي نوعان:

ناقصة، و هي الموصولة، نحو قوله ﷻ: ﴿**مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَ مَا عِنْدَ اللهِ باقٍ**﴾[1] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**عبادَ الله إنّكم و ما تَأمُلون من هذه الدنيا أثوياء مُؤجّلون**»[2].

و **تامّة**، و هي نوعان:

عامّة أي: مقدّرة بقولك: الشيء، و هي الّتي لم يتقدّمها اسمٌ تكون هي و عاملها صفة له في المعنى، نحو: ﴿**إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمّا هِيَ**﴾[3] أي: فنعم الشيء هي، و الأصل: فنعم الشيء إبداؤها؛ لأنّ الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثمّ حذف

---

(١) النحل: ٩٦.

(٢) نهج البلاغة: ط ١٢٩/٤٠٠.

(٣) البقرة: ٢٧١.

المضاف و أُنيب عنه المضاف إليه، فانفصل و ارتفع.

و خاصّة و هي الّتي تقدّمها ذلك، و تقدّر من لفظ ذلك الاسم، نحو: «غسَلتُه غسلاً نعمّا» و «دقَقتُه دقّاً نعمّا» أي: نعم الغسل و نعم الدقّ، و أكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامّة، و أثبته جماعة منهم ابن خروف و نقله عن سيبويه.

الثاني: أن تكون نكرة مجرّدة عن معنى الحرف، و هي أيضاً نوعان:

ناقصة، و هي الموصوفة، و تقدّر بقولك: شيء كقولهم: «مررت بما مُعجبٍ لك» أي: بشيء معجب لك، و قوله:

٢٥٤ـ ربّما تكره النفوس من الأمـ ـــر لــه فرجــة كحــلّ العقــال[١]

أي: ربّ شيء تكرهه النفوس.

و تامّة: و هي تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجّب كقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«ما أحسنَ تواضعَ الأغنياء للفقراء طلباً لما عند الله»**[٢] المعنى: شيء حسّن تواضع الأغنياء، جزم بذلك جميع البصريّين إلاّ الأخفش فجوّزه، و جوّز أن تكون معرفة موصولة و الجملة بعدها صلة لا محلّ لها، و أن تكون نكرة موصوفة و الجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها و عليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: شيء عظيم و نحوه.

ثانيها: باب «نعم و بئس»، نحو: «غسلته غسلاً نعمّا» و «دقَقتُه دقّاً نعمّا» أي: نعم شيئاً، فـ«ما» نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخّرين منهم

---

(١) نسب البيت إلى أُميّة بن أبي الصلت و إلى حنيف بن عمير اليشكريّ و إلى غيرهما. شرح شواهد المغني: ٧٠٧/٢.

(٢) نهج البلاغة: ح ١٢٧٧/٣٩٨.

الزمخشريّ، و ظاهر كلام سيبويه أنّها معرفة تامّة كما مرّ.

ثالثها: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة، نحو: «إنّ زيداً من ما أن يكتبَ» أي: إنّه من أمرٍ كتابةٍ، أي: إنّه مخلوق من أمر و ذلك الأمر هو الكتابة فـ«ما» بمعنى «شيء» و «أنْ» و صلتها في موضع خفض بدلاً منها، و المعنى بمنزلته في ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[1] جعل؛ لكثرة عجلته كأنّه خلق منها، و زعم السيرافيّ و ابن خروف و تبعهما ابن مالك و نقله عن سيبويه أنّها معرفة تامّة بمعنى الشيء أو الأمر، و «أنْ» و صلتها مبتدأ، و الظرف خبره، و الجملة خبر لـ«إنّ» و لا يحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

الثالث: أن تكون نكرة مضمّنة معنى الحرف، و هي نوعان:

أحدهما: الاستفهاميّة، و معناها: أيّ شيء، نحو قوله ﷻ: ﴿مَا لَوْنُهَا﴾[2] و قول حسّان في رثاء النبيّ ﷺ:

٢٥٥ـ ما بال عيني لا تنام؟ كأنّما ... كُحِلَتْ مَآقيها بكُحل الأرمَد[3]

و يجب حذف ألف «ما» هذه إذا جُرّتْ و إبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام خطاباً لأبيه: «مِمَّ حمدتَ و استرجَعتَ»[4] و قول الكميت:

---

(١) الأنبياء: ٣٧.

(٢) البقرة: ٦٩.

(٣) ديوان حسّان بن ثابت: ٢٠٨.

(٤) قاله في طريق كربلاء حين رأى أنّ أبيه عليه السلام يسترجع و يحمد الله ﷻ فأجاب الحسين عليه السلام: يا بنيّ إنّي خفقت [برأسي] خفقة، فعنّ لي فارس على فرس فقال: القوم يسيرون و المنايا تسير إليهم، فعلمت أنّ أنفسنا نعيت إلينا. الكامل في التاريخ: ٥١/٤.

٢٥٦ـ فتلك وُلاة السوء قد طالَ مكثُهم   فحتّام حتّام العناءُ المُطوّلُ؟[١]

و ربما تبعت الفتحةُ الألف في الحذف، و هو مخصوص بالشعر، كقوله:

٢٥٧ـ يا أبا الأسود لِمْ خلّفْتَني   لِهُموم طارقات و ذِكَر[٢]

و علّة حذف الألف، الفرق بين الاستفهام و الخبر؛ فلهذا حذفت في نحو: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلونَ﴾[٣] ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ﴾[٤] و ثبتت في نحو: ﴿يُؤمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إلَيْكَ﴾[٥] ﴿مَا مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[٦] و كما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، و أمّا قراءة عكرمة و عيسى: ﴿عَن مَا يَتَسَاءَلُونَ﴾[٧] فنادر.

و إذا ركّبت «ما» الاستفهاميّة مع «ذا» لم تحذف ألفها، نحو: «لما ذا جئت؛ لأنّ ألفها قد صارت حشواً.

فصل في (ماذا)

اعلم أنّها تأتي في العربيّة على أوجه:

منها: أن تكون «ما» استفهاميّة و «ذا» إشارة، نحو: «ما ذا التواني؟»، و نحو:

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢/٧٠٩.

(٢) قال البغداديّ: لم يعرف قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ٥/٢٢٠.

(٣) النمل: ٣٥.

(٤) الصفّ: ٢.

(٥) البقرة: ٤.

(٦) ص: ٧٥.

(٧) النبأ: ١.

٢٥٨ـ ما ذا الوقوف على نار و قد خَمَدَتْ يا طالَما أُوقِدَت في الحرب نِيران[١]

و منها: أن تكون «ما» استفهاميّة و «ذا» موصولة كقول لبيد:

٢٥٩ ـ ألا تسألان المرء ما ذا يُحاولُ أ نَحْبٌ فيُقْضى أم ضلالٌ و باطلُ؟[٢]

فـ«ما» مبتدأ؛ بدليل إبداله المرفوع منها، و «ذا» موصول؛ بدليل افتقاره للجملة بعده، و هو أرجح الوجهين في ﴿وَ يَسْأَلُونَكَ مَا ذا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوُ﴾[٣] في مَن رفع «العفو» أي: الّذي ينفقونه، العفوُ؛ إذ الأصل: أن تجاب الاسميّة بالاسميّة و الفعليّة بالفعليّة.

و منها: أن تكون «ماذا» كلّه استفهاماً على التركيب كقولك: «لماذا جئت؟» و هو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو: ﴿قُلِ العَفْوَ﴾[٤] بالنصب، أي: ينفقون العفوَ.

و منها: أن تكون «ما» استفهاماً و «ذا» زائدة، أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو: «ما ذا صنعت؟» و على هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: «لِمَ ذا جئت؟» و التحقيق: أنّ الأسماء لا تزاد.

النوع الثاني: الشرطيّة و هي نوعان:

غير زمانيّة، نحو: ﴿وَ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[٥].

و زمانيّة، أثبت ذلك الفارسيّ و أبوالبقاء و أبوشامة و ابن بريّ و ابن مالك،

---

(١) شرح شواهد المغني: ٧١١/٢. لم يسمّ قائله.

(٢) شرح شواهد المغني: ٧١١/٢.

(٣) البقرة: ٢١٩.

(٤) البقرة: ٢١٩.

(٥) البقرة: ١٩٧.

و هو ظاهر في قوله ﷻ: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيْمُوا لَهُمْ﴾[١] أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، و محتمل في ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[٢] إلاّ أنّ «ما» هذه مبتدأ لا ظرفيّة، و الهاء من «به» راجعة إليها، و يجوز فيها الموصوليّة و «فآتُوهنّ» الخبر، و العائد محذوف أي: لأجله.

و أمّا أوجه الحرفيّة:

فأحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسميّة أعملها الحجازيّون و التهاميّون و النجديّون عمل «ليس» بشروط معروفة، نحو: ﴿مَا هذَا بَشَراً﴾[٣] ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٤] و عن عاصم: أنّه رفع «أُمّهاتهم» على التميميّة، و ندر تركيبها مع النكرة تشبيهاً لها بـ«لا» كقوله:

٢٦٠ـ و ما بأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيَّةً قليلٌ على مَنْ يعرفُ الحقّ عابُها[٥]

و إن دخلت على الفعليّة لم تعمل، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ مَا تُنْفِقُونَ إلاّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ﴾[٦] و قول حسّان:

٢٦١ـ باللّه ما حَمَلت أُنثى و لا وَضَعت مثلَ النبيّ رسولِ الرحمة الهادي[٧]

و إذا نفت المضارع تخلّص عند الجمهور للحال، و ردّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾[٨] و أُجيب بأنّ شرط كونه

(١) التوبة: ٧.

(٢) النساء: ٢٤.

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) المجادلة: ٢.

(٥) شرح شواهد المغني: ٧١٥/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٣٩/٥. لم يسمّ قائله.

(٦) البقرة: ٢٧٢.

(٧) ديوان حسّان بن ثابت: ٢٠٧.

(٨) يونس: ١٥.

للحال انتفاء قرينة خلافه.

الثاني: أن تكون مصدريّة، و هي نوعان: زمانيّة، و غيرها.

فغير الزمانيّة، نحو: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأرضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[١].

و الزمانيّة، نحو قوله ﷻ: ﴿أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً﴾[٢] أصله: مُدّةَ دوامي حيّاً فحذف الظرف و خلفته «ما» و صلتها كما جاء في المصدر الصريح، نحو: «جئتُك صلاة العصر» و «آتيك قدوم الحاجّ» و قال أمير المؤمنين عليه السلام: «و الله لا أطورُ به ما سَمَرَ سَميرٌ و ما أمَّ نجمٌ في السماء نجماً»[٣].

و لو كان معنى كونها زمانيّة أنّها تدلّ على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسماً و لم تكن مصدريّة.

و إنّما عبّر هنا بـ«الزمانيّة» دون الظرفيّة؛ ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيْهِ﴾[٤] فإنّ الزمان المقدّر هنا مخفوض، أي: كلّ وقت إضاءة، و المخفوض لا يسمّى ظرفاً.

و لا تشارك «ما» في النيابة عن الزمان «أنْ» خلافاً لابن جنّيّ، و حمل عليه قول ساعدة بن جؤيّة:

٢٦٢ـ و تَالله ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ واحد بأوجدَ منّي أن يُهانَ صغيرُها[٥]

و تبعه الزمخشريّ، و حمل عليه قوله ﷻ: ﴿أ لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ

---

(١) التوبة: ١١٨.

(٢) مريم: ٣١.

(٣) نهج البلاغة: ط ١٢٦/ ٩٠ـ٣٨٩.

(٤) البقرة: ٢٠.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤٤/٥.

فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ﴾[١] ﴿إلاّ أنْ يَصّدّقُوا﴾[٢] ﴿أ تَقْتُلُونَ رَجُلاً أنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ﴾[٣] و معنى التعليل في البيت و الآيات ممكن، و هو متّفق عليه؛ فلا معدل عنه.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، و هي نوعان: كافّة و غير كافّة.

و الكافّة: ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافّة عن عمل الرفع، و لا تتّصل إلاّ بثلاثة أفعال: «قلَّ و كثُرَ و طالَ» و علّة ذلك شبههنّ بـ«ربّ» و لا يدخلن حينئذٍ إلاّ على جملة فعليّة صُرّح بفعلها كقوله:

٢٦٣ـ قلّما يبرَحُ اللبيبُ إلى ما يُورث المجدَ داعياً أو مُجيباً[٤]

و زعم بعضهم أنّ «ما» مع هذه الأفعال مصدريّة لا كافّة.

الثاني: الكافّة عن عمل النصب و الرفع، و هي المتّصلة بـ«إنّ» و أخواتها، نحو قوله ﷻ: ﴿إنَّمَا اللهُ إلهٌ وَاحِدٌ﴾[٥] و قول الكميت:

٢٦٤ـ كأنّي جانٍ محدِث و كأنّما بهم أتّقي من خشية العار أجْرَبَ[٦]

و تسمّى المتلوّة بفعل مُهيّئة، و زعم ابن درستويه و بعض الكوفيّين أنّ «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم و الإبهام و في أنّ الجملة بعده مفسّرة له، و مخبرٌ بها عنه. و يردّه أنّها لا تصلح للابتداء بها، و لا

---

(١) البقرة: ٢٥٨.

(٢) ﴿وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إلاّ خَطَأً وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إلَى أهْلِهِ إلاّ أنْ يَصَّدَّقُو﴾ النساء: ٩٢.

(٣) غافر: ٢٨.

(٤) شرح شواهد المغني: ٧١٧/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤٥/٥. لم يسمّ قائله.

(٥) النساء: ١٧١.

(٦) شرح الهاشميّات: ٤٦. و ضمير «هم» يرجع إلى آل محمّد ﷺ.

لدخول ناسخ غير «إنّ» و أخواتها. و ردّه ابن الخبّاز في شرح الإيضاح بامتناع «إنّما أينَ زيدٌ؟» مع صحّة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، و هذا سهو منه؛ إذ لا يفسّر ضمير الشأن بالجمل غير الخبريّة، اللّهمّ إلاّ مع «أنْ» المخفّفة من الثقيلة فإنّه قد يفسّر بالدعاء، نحو: «أما أن جزاك الله خيراً» و قراءة بعض السبعة: ﴿وَ الخامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾[1] على أنّا لا نسلّم أنّ اسم «أنْ» المخفّفة يتعيّن كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدّر ضمير المخاطب في الأوّل و الغائبة في الثاني، و قد قال سيبويه في قوله ﷻ: ﴿وَ نَادَيْنَاهُ أنْ يَا إبْرَاهِيْمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾[2]: إنّ التقدير: أنّك قد صدّقت.

و أمّا نحو: ﴿إنَّ مَا تُوْعَدُونَ لآتٍ﴾[3] ﴿وَ أنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ البَاطِلُ﴾[4] فـ«ما» فيه اسم باتّفاق، و الحرف عامل، و أمّا ﴿إنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ﴾[5] في مَن نصب «الميتة» فـ«ما» كافّة، و من رفعها ـ و هو أبو رجاء العطارديّ ـ فـ«ما» اسم موصول، و العائد محذوف.

و جزم النحويّون بأنّ «ما» كافّة في ﴿إنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[6] و لا يمتنع أن تكون بمعنى «الّذي» و «العلماء» خبر، و العائد مستتر في «يخشى» و أُطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله ﷻ: ﴿فَانْكِحُوا مَا

---

(١) النور: ٩.

(٢) الصافّات: ١٠٤ـ١٠٥.

(٣) الأنعام: ١٣٤.

(٤) الحجّ: ٦٢.

(٥) البقرة: ١٧٣.

(٦) فاطر: ٢٨.

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ... أوْ مَا مَلَكَتْ أيْمَانُكُمْ﴾[1].

الثالث: الكافّة عن عمل الجرّ، و تتّصل بأحرف و ظروف.

فالأحرف أحدها: «ربّ» و أكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «ربّمّا عَزّ المطلبُ و الاكتسابُ»[2] و قول الأبرش:

٢٦٥ ـ رُبّمَا أوفَيْتُ في عَلَمٍ تَرفَعَنْ ثوبي شمالاتُ[3]

؛ لأنّ التكثير و التقليل إنّما يكونان في ما عرف حدّه، و المستقبل مجهول، و من ثمّ قال الرمّانيّ في ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[4]: إنّما جاز؛ لأنّ المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، و قيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً مثل: ﴿وَ نُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[5].

و لا يمتنع دخولها على الجملة الاسميّة خلافاً للفارسيّ، و لهذا قال في قول أبي دؤاد:

٢٦٦ ـ رُبّمَا الجامِلُ المؤبَّلُ فيهم و عناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ[6]

: «ما» نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي: رُبَّ شيء هو الجامل.

الثاني: الكاف، نحو: «كنْ كما أنتَ» و قول نهشل بن حُرّيّ:

٢٦٧ـ أخ ماجدٌ لم يُخْزِني يومَ مشهد كما سيفُ عمرو لم تَخُنْهُ مَضاربه[7]

---

(١) ﴿وَ إنْ خِفْتُمْ أنْ لا تُقْسِطُوا فِي اليَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنَى وَ ثُلاثَ وَ رُبَاعَ فَإنْ خِفْتُمْ أنْ لا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أوْ مَا مَلَكَتْ أيْمَانُكُمْ ذلِكَ أدْنَى أنْ لا تَعُولُوا﴾، النساء: ٣.

(٢) غرر الحكم: ٤١٩/١.

(٣) شرح شواهد المغني: ٣٩٣/١.

(٤) الحجر: ٢.

(٥) الكهف: ٩٩.

(٦) تقدّم برقم ١١١.

(٧) شرح شواهد المغني: ٥٠٢/١.

قيل: و منه: ﴿اجْعَلْ لَنَا إلهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[١] و قيل: «ما» موصولة، و التقدير: كالّذي هو آلهة لهم، و قيل: لا تكفّ الكاف بـ«ما» و إنّ «ما» في ذلك مصدريّة موصولة بالجملة الاسميّة.

الثالث: الباء كقوله:

٢٦٨ـ فلئن صِرتَ لا تُحيرُ جواباً فَبما قدْ تُرَى و أنتَ خطيبُ[٢]

ذكره ابن مالك، و أنّ «ما» الكافّة أحدثتْ مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو: ﴿وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٣] و الظاهر: أنّ الباء و الكاف للتعليل، و أنّ «ما» معهما مصدريّة، و قد سلّم أنّ كلاًّ من الكاف و الباء يأتي للتعليل مع عدم «ما» كقوله ﷻ: ﴿فَبظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُم﴾[٤] ﴿ويْكَأنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ﴾[٥] و أنّ التقدير: أعجب؛ لعدم فلاح الكافرين. ثمّ المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع: «من» كقول أبي حيّة:

٢٦٩ـ و إنّا لَمِن ما نَضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقي اللسانَ من الفَم[٦]

---

(١) الأعراف: ١٣٨.

(٢) قال السيوطيّ: قال العينيّ: «لم يسمّ قائله» ثمّ رأيت في أمالي القاليّ «أنشدنا أبو عبدالله نفطويه: أنشدن أبو العبّاس ثعلب لمطيع بن إياس الكوفيّ يرثي يحيى بن زياد الحارثيّ». شرح شواهد المغني: ٧٢٠/٢، و قال البغداديّ بعد نقل كلام القالي: «رأيت في تهذيب الطبع و هو كتاب في نقد الشعر و البديع لم أعرفه مؤلّفه، نسبة هذا البيت لصالح بن عبد القدوس» و نقل البيت عن «تهذيب الطبع» باختلاف يسير. شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٦٠/٥.

(٣) البقرة: ١٩٨.

(٤) النساء: ١٦٠.

(٥) القصص: ٨٢.

(٦) شرح شواهد المغني: ٧٢١/٢.

قاله ابن الشجريّ، و الظاهر: أنّ «ما» مصدريّة، و أنّ المعنى مثله في ﴿خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[1] فجعل «الإنسان» مخلوقاً من العجل مبالغة.

و **أمّا الظروف فأحدها:** «بين» كقول جميل:

٢٧٠ ـ بينما نحنُ بالأراكِ معاً إذ أتى راكبٌ على جَمَله[2]

و قيل: «ما» زائدة، و «بين» مضافة إلى الجملة، و قيل: زائدة، و «بين» مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: بين أوقات نحن بالأراك.

الثاني و الثالث: «حيث و إذ» و يضمنان حينئذٍ معنى «إن» الشرطيّة فيجزمان فعلين.

و **غير الكافّة** نوعان: عوض، و غير عوض.

فالعوض في موضعين:

أحدهما: في نحو قولهم: «أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ» و الأصل: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً؛ فقدّم «لأن كنت منطلقاً»؛ للاختصاص، و حذف الجارّ و «كان» للاختصار، و جيء بـ«ما» للتعويض، و أُدغمت النون للتقارب، و العملُ عند الفارسيّ و ابن جنّيّ لـ«ما»، لا لـ«كان».

الثاني: في نحو قولهم: «افعلْ هذا إمّا لا» و أصله: إن كنتَ لا تفعل غيره.

و **غير العوض:** يقع بعد الرافع كقولك: «شتّان ما زيد و عمرو».

و بعد الناصب الرافع نحو: «ليتما زيداً قائم».

و بعد الجازم، نحو: ﴿وَ إمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيطَانِ نَزْغٌ فَاستَعِذ بِاللهِ﴾[3]

---

(١) الأنبياء: ٣٧.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٧٢٢.

(٣) الأعراف: ٢٠٠.

و قول الأعشى في النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم:

٢٧١ـ متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تُراحي و تَلقَى مِنْ فَواضلهِ ندا[١]

و بعد الخافض، حرفاً كان، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم﴾[٢] و قول عديّ بن الرعلاء:

٢٧٢ ـ رُبَّمَا ضربة بسَيف صَقيل بَين بُصرى و طَعْنة نَجلاء[٣]

أو اسماً كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾[٤] و قول النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم: «أيّما امرئ وَلِي مِن أمر المسلمين و لم يَحُطْهم بما يحوط به نفسَه لم يَرِح رائحة الجنّة»[٥].

و زيدت قبل الخافض، كما في قول بعضهم: «ما خلا زيد، و ما عدا عمرو» بالخفض، و هو نادر.

و تزاد بعد أداة الشرط، جازمةً كانت، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُم المَوتُ﴾[٦] ﴿وَ إمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً فَانْبِذْ إلَيْهِمْ عَلى سَواءٍ﴾[٧] أو غير جازمة، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُم﴾[٨] و بين المتبوع و تابعه في نحو: ﴿إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾[٩] قال الزجّاج:

---

(١) شرح شواهد المغني: ٧٢٥/٢.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) تقدّم برقم ١١٠.

(٤) القصص: ٢٨.

(٥) كنز العمّال: ٦/ ح ١٤٦٥٤.

(٦) النساء: ٧٨.

(٧) الأنفال: ٥٨.

(٨) فصّلت: ٢٠.

(٩) البقرة: ٢٦.

«ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريّين، انتهى. و يؤيّده سقوطها في قـراءة ابن مسعود. و «بعوضة» بدل. و قيل: «ما» اسم نكرة صفة لــ«مـثلاً» أو بـدل منه، و «بعوضة» عطف بيان على «ما».

و هذا فصل عقد للتدريب في «ما»

قوله ﷻ: ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَ مَا كَسَبَ﴾[1] تحتمل «ما» الأُولى: النافية أي: لم يُغنِ، و الاستفهاميّة فتكون مفعولاً مطلقاً، و التقدير: أيّ إغناء أغنى عنه ماله و يضعف كونه مبتدأ لحذف المفعول المضمر حينئذٍ؛ إذ تقديره: أيٌّ إغناء أغناهُ عنه ماله، و هو نظير: «زيد ضربتُ» إلاّ أنّ الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، و في المثال مفعول به، و أمّا «ما» الثانية فموصول اسميّ أو حرفيّ أي: «و الّذي كسبه، أو و كسْبه»، و قد يضعف الاسميّ بأنّه إذا قُدّر «و الّذي كسبه» لزم التكرار؛ لتقدّم ذكر المال. و يجاب بأنّه يجوز أن يراد بها الولد، ففي الحديث النبويّ: «أطيب ما أكلَ الرجلُ مِن كسبه، و ولده مِن كسبه»[2].

و أمّا قوله ﷻ: ﴿فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] فـ«ما» محتملة لثلاثة أوجه:

أحدها: الزيادة، فتكون إمّا لمجرّد تقوية الكلام مثلها في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[4] فتكون حرفاً باتّفاق، و «قليلاً» في معنى النفي مثلها في قول ذي الرمة:

---

(١) المسد: ٢.

(٢) كنز العمّال: ٤/ ح ٩٢٣٢.

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) آل عمران: ١٥٩.

٢٧٣ـ أُنيخَتْ فألقتْ بلدةً فوق بلدة   قليــلٌ بهــا الأصــوات إلاّ بُغامُهــا[١]

و إمّا لإفادة التقليل، مثلها في «أكلتُ أكلاً مّا» و على هذا فيكون تقلـيلاً بعد تقليل، و يكون التقليل على معناه، و يزعم قوم أنّ «مـا» هـذه اسـمٌ كمـا قدّمناه في ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾[٢].

ثانيهـا: النفي، و «قليلاً» نعت لمصدر محـذوف، أو لظـرف محـذوف، أي: «إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً» أجاز ذلك بعضهم، و يردّه أمران:

أحدهما: أنّ «ما» النافية لها الصدر فـلا يعمـل مـا بعـدها في مـا قبلـها، و يسهل ذلك شيئاً ما على تقـدير «قلـيلاً» نعتـاً للظـرف؛ لأنّهـم يتّسـعون في الظروف[٣]، و قد قال:

٢٧٤ـ ونحن عن فضلك ما استغنينا   ....[٤]

و **الثاني**: أنّهم لا يجمعون بين مجازين، و لهذا لم يجيزوا «دخلـتُ الأمـرَ»؛ لأن لا يجمعوا بين حذف «في» و تعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدار» و استقبحوا «سِيرَ عليه طويـلٌ»؛ لأن لا يجمعـوا بـين جعل الحدث أو الزمان مسيراً و بين حذف الموصـوف؛ بخـلاف: «سـير عليـه طويلاً» و «سير عليه سَيرٌ طويل، أو زمن طويل».

---

(١) تقدّم برقم ٢٥.

(٢) البقرة: ٢٦.

(٣) قال ابن هاشم في بحث «إذا» من المغني: «إنّ مثل هذا التوسّع خاصّ بالشعر» و الكلام لـيس فيـه بل في أفصح الكلام. فافهم.

(٤) هذا من رجز نسب إلى عبدالله بن رواحة و عامر بن أكوع. شرح شواهد المغني: ٢٨٦/١.

ثالثها: أن تكون مصدرية، و هي و صلتها فاعل بـ«قليلاً» و «قليلاً» حال معمول لمحذوف دلّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فأخّروا «قليلاً إيمانهم»، أجازه ابن الحاجب، و رجّح معناه على غيره.

و قوله: ﴿أَ لَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقاً مِنَ اللهِ وَ مِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[1] «ما» إمّا زائدة، فـ«من» متعلّقة بـ«فَرّطْتُمْ» و إمّا مصدريّة فقيل: موضعها هي و صلتها رفع بالابتداء، و خبره «مِنْ قَبْلُ». و ردّ بأنّ الغايات لا تقع أخباراً و لا صلات و لا صفات و لا أحوالاً، نصّ على ذلك سيبويه و جماعة من المحقّقين. و يشكل عليهم ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الّذِينَ مِنْ قَبلُ﴾[2] و قيل: نصب عطفاً على «أنّ» و صلتها، أي: أ لم تعلموا أخذ أبيكم الموثق و تفريطكم، و يلزم على هذا الإعراب، الفصل بين العاطف و المعطوف بالظرف و هو ممتنع، فإن قيل: قد جاء ﴿وَ جَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدّاً وَ مِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً﴾[3] قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهّم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين.

(متى)

على خمسة أوجه:

اسم استفهام، نحو قوله: ﴿مَتَى نَصْرُ اللهِ﴾[4].

و اسم شرط، كقول سُحيم بن وَثيل الرياحيّ:

٢٧٥ـ أنا ابنُ جلا و طلاّعُ الثنايا   مَتى أضع العِمامةَ تَعْرِفُوني[5]

---

(١) يوسف: ٨٠.

(٢) الروم: ٤٢.

(٣) يس: ٩.

(٤) البقرة: ٢١٤.

(٥) شرح شواهد المغني: ٤٥٩/١.

و قال الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «اللّهمّ و متى وَقَفْنا بين نَقصين في دين أو دنيا، فَأوقِع النقصَ بأسرعهما فناءً»[١].

و اسم مرادف للوسط.

و حرف بمعنى «مِن» أو «في» و ذلك في لغة هذيل، يقولون: «أخرجها متى كُمِّه» أي: منه.

و اختلف في قول بعضهم: «وضعته متى كمّي»؛ فقال ابن سيدة: بمعنى «في» و قال غيره: بمعنى «وسط». و كذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب:

٢٧٦ـ شربن بماء البحر ثمّ ترفّعت   متى لُجج خُضر لهنّ نئيج[٢]

فقيل: بمعنى «مِن» و قال ابن سيدة: بمعنى «وسط».

(مُذ و مُنذُ)

لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسمٌ مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، و الصحيح: أنّهما حرفا جرّ بمعنى «مِن» إن كان الزمان ماضياً، و بمعنى «في» إن كان حاضراً، و بمعنى «مِن» و «إلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: «ما رأيته مُذ يوم الخميس، أو مُذ يومنا، أو عامنا، أو مُذ ثلاثة أيّام».

و أكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، و على ترجيح جرّ «مُنذُ» للماضي على رفعه، و ترجيح رفع «مُذ» للماضي على جرّه.

الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: «مُذ يومُ الخميس، و مُنذُ يومان»،

---

(١) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء التاسع: ٨٦.

(٢) شرح شواهد المغني: ٣١٩/١.

فقال المبرّد و ابن السرّاج و الفارسيّ: مبتدءان، و ما بعدهما خبر، و معناهما: الأمَد، إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، و أوّلُ المدّة إن كان ماضياً، و قال أكثر الكوفيّين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها و بقي فاعلها، و الأصل: مذ كان يومان، و اختاره السهيليّ و ابن مالك، و قال بعض الكوفيّين: خبرٌ لمحذوف، أي: ما رأيته من الزمان الّذي هو يومان، بناء على أنّ «مُنذُ» مركّبة من كلمتين: «مِن» و «ذُو» الطائيّة.

الثالثة: أن يليهما الجملُ الفعليّة أو الاسميّة كقول أبي طالب خطاباً لعليّ عليه السلام: «يا ولدي تعلم أنّ محمّداً و الله أمين مُنذُ كان، امض و اتّبعه ترشد و تفلح و تشهد»[1] و قول الأعشى:

٢٧٧ـ و ما زلتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ وليداً و كهلاً حين شبت و أمردا[2]

و المشهور أنّهما حينئذٍ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، و قيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، و قيل: مبتدءان؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

(مع)

اسم بدليل التنوين في قول حسّان:

٢٧٨ ـ يا ربّ فاجمعنا معاً و نبيّنا في جنّة تنبى عيون الحُسّدِ[3]

و دخول الجارّ في حكاية سيبويه: «ذهبت مِنْ معه» و قراءة بعضهم:

---

(١) مناقب ابن شهرآشوب: ١٩/٢.

(٢) شرح شواهد المغني: ٥٧٦/٢.

(٣) ديوان حسّان بن ثابت: ٢٠٩.

﴿هذا ذِكْرُ مِنْ مَعِي﴾[١] و تسكينُ عينه لغة غَنم و ربيعة، لا ضرورة خلافاً لسيبويه، و اسميّتها حينئذٍ باقية، و قولُ النحّاس: «إنّها حينئذٍ حرف بالإجماع» مردودٌ.

و تستعمل مضافة، فتكون ظرفاً، و لها حينئذٍ ثلاثة معان:

أحدها: موضع الاجتماع و لهذا يخبر بها عن الذوات، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ اللهُ مَعَكُمْ﴾[٢] و قول النبيّ ﷺ: «عليّ مع القرآن و القرآن معه لن يفترقا حتّى يردا عَلَيّ الحوضَ»[٣].

الثاني: زمانه نحو: «جِئتُك معَ العصر».

الثالث: مرادفة «عند» و عليه القراءة و حكاية سيبويه السابقتان.

و مفردة، فتنوّن، و تكون حالاً، و قد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله:

٢٧٩ـ أفيقُوا بني حرب و أهواؤنا معاً ... و أرحامُنا موصولةٌ لم تَقَضّبِ[٤]

و قيل: هي حال، و الخبر محذوف، و هي في الإفراد بمعنى «جميعاً».

و تستعمل للاثنين و الجماعة، نحو قول مطيع بن إياس:

٢٨٠ـ كنتُ و يَحْيى كيدَي واحدٍ ... نَرمي جميعاً و نرامى معاً[٥]

و قول متمّم بن نويرة اليربوعيّ:

٢٨١ـ يُذَكِّرنَ ذا البَثِّ الحزين ببَثِّه ... إذا حَنَّتِ الأُولى سَجَعْنَ لها معاً[٦]

---

(١) الأنبياء: ٢٤.

(٢) محمّد: ٣٥.

(٣) كشف الغمة: ١/١٤٦.

(٤) قال السيوطيّ: «قال التبريزيّ: يقال: هذا الشعر لجندل بن عمرو». شرح شواهد المغني: ٢/٧٤٦.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب: ٦/١١.

(٦) شرح شواهد المغني: ٢/٥٦٧.

(مَنْ)

على أربعة أوجه:

الأوّل: الشرطيّة، نحو قولهﷻ: ﴿**مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ**﴾[١] و قول النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم: «**من يرد الله به خيراً يفقّهه في الدين**»[٢].

الثاني: الاستفهاميّة، نحو قولهﷻ: ﴿**فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى**﴾[٣] و قول حسّان في عليّ عليه السلام:

٢٨٢ـ من كان في القرآن سمّي مؤمناً   في تسع آيات تُلينَ غزاراً؟[٤]

و إذا قيل: «من يفعل هذا إلاّ زيد؟» فهي «مَن» الاستفهاميّة أُشربت معنى النفي، و منه: ﴿**وَ مَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاّ اللهُ**﴾[٥] و لا يتقيّد جواز ذلك بأن يتقدّمها الواو خلافاً لابن مالك؛ بدليل: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بإذْنِهِ**﴾[٦].

و إذا قيل: «من ذا لقيت؟» فـ«من» مبتدأ و «ذا» خبرٌ موصول، و العائد محذوف، و يجوز على قول الكوفيّين في زيادة الأسماء، كونُ «ذا» زائدة، و «من» مفعولاً. و ظاهر كلام جماعة أنّه يجوز في «من ذا لقيت؟» أن تكون «من» و «ذا» مركّبتين كما في قولك: «ما ذا صنعت؟». و منع ذلك أبوالبقاء في مواضع من إعرابه و ثعلب في أماليه و غيرهما، و خصّوا جواز ذلك بـ«ماذا»؛ لأنّ «ما» أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها،

---

(١) النساء: ١٢٣.

(٢) كنز العمّال: ١٠/ ح ٢٨٧٠٥ و٢٨٧٠٧.

(٣) طه: ٤٩.

(٤) الغدير: ٢/ ٤٧.

(٥) آل عمران: ١٣٥.

(٦) البقرة: ٢٥٥.

و لأنّ التركيب خلافُ الأصل، و إنّما دلّ عليه الدليل مع «ما» و هو قولهم: «لماذا جئتَ؟» بإثبات الألف.

الثالث: الموصولة في نحو قوله ﷻ: ﴿أَ لَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَنْ فِي الأَرْضِ﴾[1] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و إنّما الناس مع الملوك وَ الدنيا إلاّ مَنْ عَصَمَ الله»[2].

الرابع: النكرة الموصوفة، و لهذا دخلت عليها «رُبّ» في قول سويد بن أبي كاهل اليشكريّ:

٢٨٣ـ رُبّ مَنْ أنضجتُ غيْظاً قلبَهُ ... قدْ تمنّى لِي موتاً لم يُطَعْ[3]

و وصفت بالنكرة في نحو قولهم: «مَررتُ بمن مُعجب لك» و قول حسّان:

٢٨٤ـ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حُبُّ النبيّ محمّد إيّانا[4]

و يروى برفع «غير» فيحتمل أنّ «من» على حالها، و يحتمل الموصوليّة، و عليهما فالتقدير: على مَن هو غيرُنا، و الجملة صفة أو صلة.

تنبيهان

الأوّل: تقول: «مَن يكرمني أُكرمه» فتحتمل «من» الأوجه الأربعة، فإن قدّرتها شرطيّة جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهاميّة رفعت الأوّل و جزمت الثاني؛ لأنّه جواب بغير الفاء، و «مَن» فيهنّ مبتدأ، و خبر الاستفهاميّة الجملة الأُولى، و الموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، و الشرطيّة، الأُولى أو الثانية على خلاف في ذلك، و تقول: «من زارني زرته» فلا تحسن

---

(١) الحجّ: ١٨.

(٢) نهج البلاغة: ط ٦٦٦/٢٠١.

(٣) شرح شواهد المغني: ٧٤٠/٢.

(٤) تقدّم برقم ٧٨.

الاستفهاميّة، و يحسن ما عداها.

الثاني: زيد في أقسام «من» قسمان آخران:

أحدهما: أن تأتي نكرة تامّة و ذلك عند أبيعليّ قاله في قوله:

٢٨٥ـ و نعم مزكأ من ضاقت مذاهبه   و نِعمَ من هو في سرٍّ و إعلانِ[١]

فزعم أنّ الفاعل مستتر و «من» تمييز، و قوله: «هو» مخصوص بالمدح فـ«هو» مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف. و قال غيره: «من» موصول فاعل، و قوله: «هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف، و الظرف متعلّق بالمحذوف؛ لأنّ فيه معنى الفعل، أي: و نعم من هو الثابت في حالتي السرّ و العلانية. قلنا: و يحتاج إلى تقدير «هو» ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

ثانيهما: التوكيد، و ذلك في ما زعم الكسائيّ من أنّها ترد زائدة كـ«ما» و ذلك سهل على قاعدة الكوفيّين في أنّ الأسماء تزاد و أنشد عليه:

٢٨٦ـ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا   حبّ النبيّ محمّد إيّانا[٢]

في من خفض «غيرنا». و هو خلاف المشهور. و لنا أنّها نكرة موصوفة أي: على قوم غيرنا.

(مِنْ)

تأتي على خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية، و هو الغالب عليها، حتّى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه، و تقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو قوله ﷻ: ﴿مِنَ المَسْجِدِ

---

(١) و قال البغداديّ: لم أقف على قائل الشعر. شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٠/٥.

(٢) تقدّم برقم ٢٨٤ و٧٨.

الحَرَامِ﴾[1] و قول الفرزدق في الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام:

٢٨٧ـ مَن يعرف الله، يعرف أوّليّة ذا　　　فالدين مِنْ بيت هذا ناله الأُمم[2]

قال الكوفيّون و الأخفش و المبرّد و ابن درستويه: و في الزمان أيضاً؛ بدليل ﴿مِنْ أوّلِ يَوْمٍ﴾[3].

و قيل: التقدير: من تأسيس أوّل يوم، و ردّه السهيليّ بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثاني: التبعيض، نحو: ﴿مِنهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ﴾[4] و علامتها: إمكان سدّ «بعض» مسدّها كقراءة ابن مسعود: ﴿لَنْ تَنَالُوا البرَّحَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾[5].

الثالث: بيان الجنس، و كثيراً ما تقع بعد «ما» و «مهما» و هما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما، نحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا﴾[6] ﴿مَهْمَا تَأتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[7] و هي و مخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال. و من وقوعها بعد غيرهما قول الكميت:

٢٨٨ـ و أوجب يوماً بالغدير ولاية　　　على كلّ برّ مِن فصيح و أعجم[8]

و قال الله ﷻ: ﴿يحَلَّونَ فِيهَا مِنْ أسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَ يَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً

---

(١) ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أسْرَى بعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إلَى المَسْجدِ الأقْصَى﴾. الإسراء: ١.

(٢) كشف الغمة: ٣٠٥/٢.

(٣) ﴿لَمَسْجدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أوَّلِ يَوْمٍ أحَقُّ أنْ تَقُومَ فِيهِ﴾. التوبة: ١٠٨.

(٤) ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ﴾. البقرة: ٢٥٣.

(٥) آل عمران: ٩٢.

(٦) فاطر: ٢.

(٧) الأعراف: ١٣٢.

(٨) الغدير: ١٩٥/٢.

مِنْ سُنْدُسٍ وَ إستَبْرَقٍ﴾[١] الشاهد في غير الأُولى فإنّ تلك للابتداء، و قيل: زائدة، و أنكر مجيء «من» لبيان الجنس قوم، و قالوا: هي في «مِنْ ذهَبٍ» و «مِنْ سُنْدُسٍ» للتبعيض. و هذا تكلّف.

الرابع: التعليل، نحو قوله ﷻ: ﴿مِنْ مَا خَطِيئَاتِهِم أُغْرِقُوا﴾[٢] و قول الفرزدق في الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام:

٢٨٩ـ يُغضي حَياءً و يُغضى من مهابتهِ فلا يكلّم إلاّ حين يبتسم[٣]

الخامس: البدل، نحو: ﴿أ رَضِيتُمْ بالحَيَاةِ الدُّنيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[٤] ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُم أمْوَالُهُم وَ لا أولادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً﴾[٥] أي: بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله.

و أنكر قوم مجيء «مِنْ» للبدل؛ فقالوا: التقدير في ﴿أ رَضِيتُمْ بالحَيَاةِ الدُّنيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[٦]: أ رضيتم بالحياة الدنيا بدلاً منها؛ فالمفيد للبدليّة متعلّقها المحذوف، و أمّا هي فللابتداء، و كذا الباقي.

السادس: مرادفة «عن»، نحو: ﴿فَوَيلٌ لِلقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ﴾[٧] و قيل: هي للابتداء، أو للتعليل، أي: من أجل ذكر الله؛ لأنّه إذا ذكر قست قلوبهم.

السابع: مرادفة الباء، نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[٨] قاله يونس. و الظاهر

---

(١) الكهف: ٣١.

(٢) نوح: ٢٥.

(٣) شرح شواهد المغني: ٧٣٢/٢.

(٤) التوبة: ٣٨.

(٥) آل عمران: ١٠.

(٦) التوبة: ٣٨.

(٧) الزمر: ٢٢.

(٨) الشورى: ٤٥.

أنّها للابتداء.

الثامن: مرادفة «في»، نحو: ﴿أرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأرضِ﴾[1] ﴿إذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إلَى ذِكْرِ اللهِ﴾[2] و الظاهر أنّها في الأُولى لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أوْ مِثْلِهَا﴾[3].

التاسع: موافقة «عند»، نحو: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُم أمْوَالُهُم وَ لا أوْلادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً﴾[4] قاله أبوعبيدة. و قد مضى القول بأنّها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة «ربما» و ذلك إذا اتّصلت بـ«ما» كقول أبي حيّة النميريّ:

٢٩٠ـ و إنّا لمِن ما نَضربُ الكَبشَ ضَربةً على رأسه تُلقي اللسانَ من الفَم[5]

قاله السيرافيّ و ابن خروف و ابن طاهر و الأعلم، و الظاهر أنّ «مِنْ» فيها ابتدائيّة و «ما» مصدريّة، و أنّهم جُعلوا كأنّهم خلقوا من الضرب، مثل: ﴿خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[6].

الحادي عشر: مرادفة «على»، نحو: ﴿وَ نَصَرنَاهُ مِنَ القَومِ الّذِينَ كَذَّبُوا بآيَاتِنَا﴾[7] و قيل: على التضمين، أي: منعناه منهم بالنصر.

الثاني عشر: الفصل، و هي الداخلة على ثاني المتضادّين، نحو: ﴿وَ اللهُ يَعْلَمُ

---

(١) فاطر: ٤٠. الأحقاف: ٤.

(٢) الجمعة: ٩.

(٣) البقرة: ١٠٦.

(٤) آل عمران: ١٠.

(٥) تقدّم برقم ٢٦٩.

(٦) الأنبياء: ٣٧.

(٧) الأنبياء: ٧٧.

المُفسِدَ مِنَ المُصلِحِ﴾[١] ﴿حتَّى يَمِيزَ الخَبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[٢] قاله ابن مالك، و فيه نظر؛ لأنّ الفصل مستفاد من العامل، فإنّ «مازَ» و «ميّز» بمعنى «فصلَ» و العلم صفة توجب التمييز، و الظاهر أنّ «مِن» في الآيتين للابتداء، أو بمعنى «عن».

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه: و تقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك، أي: محلاًّ للابتداء و الانتهاء، قال: و كذا «أخذته من زيد» و زعم ابن مالك أنّها في هذه للمجاوزة، و الظاهر أنّها للابتداء؛ لأنّ الأخذ ابتدأ من عنده و انتهى إليك.

الرابع عشر: التنصيص على العموم، و هي الزائدة في نحو: «ما جاءني منْ رجُل» فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس و نفي الوحدة و لهذا يصحّ أن يقال: «بل رجلان» و يمتنع ذلك بعد دخول «مِن».

الخامس عشر: توكيد العموم، و هي الزائدة في نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فوَ الّذي وَسِعَ سمعُه الأصواتَ ما من أحد أودع قلباً سروراً إلاّ و خلق الله له من ذلك السرور لطفاً»[٣] و قولك: «ما جاءني من أحد أو من ديّار» فإنّ «أحداً و ديّاراً» صيغتا عموم.

و شرط زيادتها في النوعين ثلاثة أُمور:

أحدها: تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بـ«هل»، نحو: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾[٤] ﴿فَارْجِعِ البَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾[٥] و تقول: «لا يقُم

---

(١) البقرة: ٢٢٠.

(٢) ﴿مَا كانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الخَبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾. آل عمران: ١٧٩.

(٣) نهج البلاغة: ح ٢٤٩/١٢٠٠.

(٤) الملك: ٣.

(٥) الملك: ٣.

من أحد» و زاد الفارسيّ الشرط كقول زهير بن أبي سلمى:

٢٩١ـ و مهما تكنْ عندَ امرئ منْ خليقة   و إنْ خالَها تَخْفى على الناسِ تُعلَـم[١]

و **الثاني**: تنكير مجرورها.

و **الثالث**: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

تنبيهات

أحدها: تقييد المفعول بقولنا: «به» هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، و كأنّ وجه منع زيادتها في المفعول معه و المفعول لأجله و المفعول فيه أنهنّ في المعنى بمنزلة المجرور بـ«مع» و باللام و بـ«في» و لا تجامعهنّ «من» و لكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، و قد خرّج عليه أبوالبقاء ﴿**مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيءٍ**﴾[٢] فقال: «من» زائدة، و «شيء» في موضع المصدر، أي: تفريطاً، مثل: ﴿**لا يَضُرُّكُمْ كَيدُهُم شَيئاً**﴾[٣] و المعنى: تفريطاً و ضرّاً، قال: و لا يكون مفعولاً به؛ لأنّ «فرّط» إنّما يتعدّى إليه بـ«في» و قد عدّي بها إلى «الكتاب» قال: و على هذا فلا حجّة في الآية لمن ظنّ أنّ «الكتاب» يحتوي على ذكر كلّ شيء صريحاً، قلت: و كذا لا حجّة فيها لو كان «شيء» مفعولاً به؛ لأنّ المراد بـ«الكتاب» اللوح المحفوظ؛ كما في قوله ﷻ: ﴿**وَ لا رَطْبٍ وَ لا يَابسٍ إلاّ فِي كِتَابٍ مُبينٍ**﴾[٤] و هو رأي الزمخشريّ و السياق يقتضيه.

الثاني: القياسُ أنها لا تزاد في ثاني مفعولي «ظنّ» و لا ثالث مفعولات

---

(١) شرح شواهد المغني: ٧٤٣/٢.

(٢) الأنعام: ٣٨.

(٣) آل عمران: ١٢٠.

(٤) الأنعام: ٥٩.

«أعلم»؛ لأنّهما في الأصل خبر، و شذّت قراءة بعضهم: ﴿مَا كانَ يَنْبَغِي لَنَا أنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أولِيَاءَ﴾[1] ببناء «نتّخذ» للمفعول.

الثالث: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو: «ما زيد قائماً» و التمييز في نحو: «ما طاب زيد نفساً» و الحال في نحو: «ما جاء أحد راكباً» و هم لا يجيزون ذلك.

و لم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأوّلين و استدلّ بنحو: ﴿وَ لَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرسَلِينَ﴾[2] و لم يشترط الكوفيّون الأوّل، و استدلّوا بقولهم: «قد كان من مطر».

و جوّز الزمخشريّ في ﴿وَ مَا أنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَ مَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾[3] كون المعنى: و من الّذي كنّا منزلين، فجوّز زيادتها مع المعرفة و قال الفارسيّ في ﴿وَ يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾[4]: يجوز كون «مِن» و «مِن» الأخيرتين زائدتين؛ فجوّز الزيادة في الإيجاب.

و قال المخالفون: التقدير: قد كان هو أي: كائن من جنس المطر، و «لقد جاءك هو» أي: جاءٍ من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو و لقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثمّ حذف الموصوف، و هذا ضعيف في العربيّة؛ لأنّ الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

و اختلف في «مِن» الداخلة على «قبل و بعد» كقول النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم

---

(١) الفرقان: ١٨.

(٢) الأنعام: ٣٤.

(٣) يس: ٢٨.

(٤) النور: ٤٣.

لعليّ عليه السلام: «أنت أخي و وصيّي و خليفتي من بعدي»[١] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «عباد الله زِنوا أنفسكم مِن قبل أن توزَنوا»[٢] فقال الجمهور: لابتداء الغاية، و ردّ بأنّها لا تدخل عندهم على الزمان كما مرّ، و أُجيب بأنّهما غير متأصّلين في الظرفية و إنّما هما في الأصل صفتان للزمان؛ إذ معنى «جئت قبلك»: جئت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما، و زعم ابن مالك أنّها زائدة، و ذلك مبنيّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

مسألتان

الأُولى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَ لا الْمُشْرِكِينَ أنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[٣] فيها «من» ثلاث مرّات: الأُولى للتبيين؛ لأنّ الكافرين نوعان: كتابيّون و مشركون، و الثانية زائدة، و الثالثة لابتداء الغاية.

الثانية: ﴿لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ﴾[٤] ﴿وَ يَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً مِن مَنْ يُكذِّبُ﴾[٥] الأُولى منهما للابتداء، و الثانية للتبيين.

(مهما)

اسم؛ لعود الضمير إليها في قوله ﷻ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٦] و قال الزمخشريّ و غيره: عاد عليها ضمير «به» و ضمير

---

(١) الغدير: ١١٧/٣.

(٢) نهج البلاغة: ط ٢٢٥/٨٩.

(٣) البقرة: ١٠٥.

(٤) الواقعة: ٥٢.

(٥) النمل: ٨٣.

(٦) الأعراف: ١٣٢.

«بها» حملاً على اللفظ و على المعنى، انتهى. و الأولى أن يعود ضمير «بها» إلى «آية» و مثله قول أمير المؤمنين عليه السلام: **«إنّ للخير و الشرّ أهلاً فمهما تركتموه منهما كفاكُموهُ أهلُه»**[1] فيعود ضمير «تركتموه» و «كفاكموه» و «أهله» إليها. و زعم السهيليّ أنّها تأتي حرفاً؛ بدليل قول زهير:

٢٩٢ـ و مهما تكنْ عندَ امرئ مِن خَلِيقة ‌‌‌ ‌ ‌ و لو خالَها تَخْفَى على الناس تُعلَم[2]

قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إنْ»؛ بدليل أنّها لا محلّ لها.

و الجواب: أنّها إمّا خبر «تكن» و «خليقة» اسمها، و «من» زائدة؛ لأنّ الشرط غير موجب عند أبي‌عليّ، و إمّا مبتدأ، و اسم «تكن» ضمير راجع إليها، و الظرف خبر، و أُنّث ضميرها؛ لأنّها الخليقة في المعنى، و «من خليقة» تفسير للضمير.

و لها ثلاثة معانٍ:

أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمّن معنى الشرط، و منه الآية و لهذا فسّرت بقوله تعالى: «مِنْ آية» و هي فيها إمّا مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدّر لها عامل متعدٍّ كما في «زيداً مررتُ به» متأخّراً عنها؛ لأنّ لها الصدر، أي: مهما تحضرنا تأتنا به.

الثاني: الزمان و الشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، و زعم أنّ النحويّين أهملوه، و أنشد لحاتم:

٢٩٣ـ و إنّك مهما تُعْطِ بَطنَكَ سُؤلَهُ ‌ ‌ ‌ و فَرْجَكَ نالا مُنتَهى الذمِّ أجمعا[3]

---

(١) نهج البلاغة: ح ١٢٨٤/٤١٤.

(٢) تقدّم برقم ٢٩١.

(٣) شرح شواهد المغني: ٧٤٤/٢.

و أبياتاً أُخر، و لا دليل في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر بمعنى أيّ إعطاء كثيراً أو قليلاً.

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك و استدلّوا عليه بقول عمرو بن ملقط:

٢٩٤ـ مهما لي الليلة مهما لِيَهْ   أوْدَى بنعليَّ و سِرباليَهْ[1]

فزعموا أنّ «مهما» مبتدأ، و «لي» الخبر، و أُعيدت الجملة توكيداً، و «أودى» بمعنى «هلك» و «نعليّ» فاعل، و الباء زائدة، و لا دليل في البيت؛ لاحتمال أنّ التقدير: «مَهْ» اسم فعل بمعنى «اكفف» ثم استأنف استفهاماً بـ«ما» وحدها.

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٣٣٠.

حرف النون

(ن)

النون المفردة: تأتي على أربعة أوجه:

أحدها: نون التأكيد و هي خفيفة، كقول أبي طالبعليه السلام:

٢٩٥ـ اصبِرَنْ يا بنيّ فالصبر أحجى كـــلّ حـــيّ مصـــيره لَشـــعوب[١]

و ثقيلة كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**و الّذي بعثه بالحقّ لَتُبَلْبَلُنّ بَلْبَلة و لَتُغَـرْبَلُنّ غَرْبَلة و لَتُساطُنّ سَوْطَ القِدر**»[٢] و قد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿**وَ لَئِنْ لَمْ يَفْعَـلْ مَـا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَ لَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ**﴾[٣] و معناهما التوكيد، قال الخليل: و التوكيد بالثقيلة أبلغ. و يختصّان بالفعل، و يؤكّد بهما صيغ الأمر مطلقاً، و لو كان دعائيّاً كقوله:

٢٩٦ـــ و أنـــزلنْ ســـكينةً عَلينـــا ....[٤]

إلاّ «أفعِل» في التعجّب؛ لأنّ معناه كمعنى الفعل الماضي. و لا يؤكّد بهمـا

---

(١) أعيان الشيعة: ٢١٩/١.

(٢) نهج البلاغة: ط ٦٦/١٦ و٦٧.

(٣) يوسف: ٣٢.

(٤) نقل عن عامر بن الأكوع و عبدالله بن رواحة. شرح شواهد المغني: ٢٨٦/١ و٢٨٧.

الماضي مطلقاً. و أمّا المضارع فإن كان حالاً لم يؤكّد بهما، و إن كان مستقبلاً أُكّد بهما وجوباً في نحو قوله ﷻ: ﴿وَ تَاللهِ لأكِيدَنَّ أصنَامَكُمْ﴾[١] و قريباً من الوجوب بعد «إمّا» في نحو: ﴿وَ إمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾[٢] و جوازاً كثيراً بعد الطلب، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ لا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً﴾[٣] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تظنّنّ بكلمة خَرَجَتْ مِنْ أحد سوءً و أنت تجد لها في الخير مُحْتَملاً»[٤] و قليلاً في مواضع كقولهم:

٢٩٧ـ إذا مات منهم سيّد سرق ابنه و مِن عِضَة ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها[٥]

الثاني: التنوين، و هو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد؛ فخرج نون «حسن»؛ لأنّها أصل، و نون «ضيْفن» للطفيليّ؛ لأنّها متحرّكة، و نون «منكسر» و «انكسر»؛ لأنّها غير آخر، و نون ﴿لَنسفَعاً﴾ في قوله ﷻ: ﴿كَلاّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ﴾[٦]؛ لأنّها للتوكيد.

و أقسامه خمسة:

تنوين التمكين: و هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله، و أنّه لم يشبه الحرفَ فيبنى، و لا الفعلَ فيمنع الصرف، و يسمّى تنوين الأمكنيّة أيضاً و تنوين الصرف، و ذلك كـ«زيد و رجُل و رجال».

---

(١) الأنبياء: ٥٧.

(٢) الأنفال: ٥٨.

(٣) ابراهيم: ٤٢.

(٤) نهج البلاغة: ح ٣٥٢ و ١٢٥٤.

(٥) المصراع الثاني مثل. شرح أبيات مغني اللبيب: ٤٤/٦، شرح شواهد المغني: ٧٦١/٢. و لم يسمّ قائل البيت.

(٦) العلق: ١٥.

و تنوين التـنكير: و هو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقاً بين معرفتها و نكرتها، و يقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ«صهٍ و مَـهٍ و إيـهٍ»، و في العَلـم المختـوم بـ«وَيهٍ» بقياس، نحو: «جاءني سيبويه و سيبويهٍ آخر».

و أمّا تنوين «رجل» و نحوه من المعربات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير، كما قد يتوهّم بعض الطلبة، و لهذا لو سمّيت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

و تنوين المقابلة: و هو اللاحق لنحو: «مسلمات»، جُعل في مقابلة النون في «مسلمين».

و تنوين العوض: و هو اللاحق عوضاً من حرف أصليّ، أو زائد، أو مضاف إليه مفرداً، أو جملة.

فالأوّل: كـ«جوارٍ و غواشٍ»؛ فإنّه عوض من الياء وفاقاً لسيبويه و الجمهور، لا عوض من ضمّة الياء و فتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرّد؛ إذ لو صـحّ لعُوّض عن حركات نحو: «حُبلى» و لا هو تنوين الـتمكين و الاسـمُ منصـرف خلافاً للأخفش، و قوله: لمّا حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ«سـلام و كلام» فصرف، مردود؛ لأنّ حذفها عارض للتخفيف و هي منويّة؛ بـدليل أنّ الحرف الّذي بقي أخيراً لم يحرّك بحسب العوامل.

الثاني: كـ«جَنَدِل»؛ فإنّ تنوينه عوض من ألف «جَنادِل» قاله ابن مالك. و الّذي يظهر، خلافه، و أنّه تنوين الصرف، و لهذا يجرّ بالكسرة، و ليس ذهاب الألف الّتي هي علم الجمعيّة كذهاب الياء من نحو: «جوارٍ و غواشٍ».

الثالث: تنوين «كُلّ و بعض» إذا قُطعتا عن الإضـافة، نحـو قولـه ﷻ: ﴿وَ كُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾[١] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و دكّ بعضُها بعضاً مِـن

---

(١) الفرقان: ٣٩.

هَيْبَةِ جَلالته و مَخوف سَطْوَته»[١] و قيل: هو تنوين التمكين، رجع؛ لزوال الإضافة الّتي كانت تعارضه.

الرابع: اللاحق لـ«إذ» في نحو: ﴿وَ انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[٢] و الأصل: فهي يومَ إذ انشقّت واهية، ثمّ حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها، و جيء بالتنوين عوضاً عنها، و كسرت الذال للساكنين. و قال الأخفش: التنوين تنوين التمكين، و الكسرة إعراب المضاف إليه.

و تنوين الترنّم: و هو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، و هو الألف و الواو و الياء، و ذلك في إنشاد بني تميم، و ظاهر قولهم: إنّه تنوينٌ مُحصّل للترنّم. و قد صرّح بذلك ابن يعيش، و الّذي صرّح به سيبويه و غيره من المحقّقين أنّه جيء به لقطع الترنّم، و أنّ الترنّم و هو التغنّي يحصل بأحرف الإطلاق؛ لقبولها لمدّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا و لم يترنّموا جاؤوا بالنون في مكانها. و لا يختصّ هذا التنوين بالاسم بدليل قول جرير:

٢٩٨ـ أقلّي اللوم عاذل و العتابن و قولي إن أصبت لقد أصابن[٣]

و زاد الأخفش و العروضيّون تنويناً سادساً، و سمّوه الغالي، و هو اللاحق لآخر القوافي المقيّدة، كقول رؤبة:

٢٩٩ـ و قاتِمِ الأعماقِ خاوِي الْمخترَقنْ مشتَبَهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخفق[٤]

و سمّي غالياً؛ لتجاوزه حدّ الوزن، و يسمّي الأخفش الحركة الّتي قبله غلوّاً و فائدته الفرق بين الوقف و الوصل و جعله ابن يعيش من نوع تنوين

---

(١) نهج البلاغة: ط ٣٣٤/١٠٨.

(٢) الحاقّة: ١٦.

(٣) شرح شواهد المغني: ٧٦٣/٢.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: ٤٧/٦.

التّرنمّ زاعماً أنّ التّرنمّ يحصل بالنون نفسها؛ لأنّها حرف أغنّ. قال: و إنّما سمّي المغنّي مغنّياً؛ لأنّه يغنّن صوته، أي: يجعل فيه غنّة، و الأصل عنده مغنّن بثلاث نونات فأُبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً، و أنكر الزجّاج و السيرافيّ ثبوت هذا التنوين البتّة؛ لأنّه يكسر الوزن، و قالا: لعلّ الشاعر كان يزيد «إن» في آخر كلّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهّم السامع أنّ النون تنوين و اختار هذا القول ابن مالك. و زعم أبوالحجّاج بن معزوز أنّ ظاهر كلام سيبويه في المسمّى تنوين الترنمّ أنّه نون عوض من المدّة و ليس بتنوين. و زعم ابن مالك في التحفة أنّ تسمية اللاحق للقوافي المطلقة و القوافي المقيّدة تنويناً مجاز، و إنّما هو نون أُخرى زائدة، و لهذا لا يختصّ بالاسم، و يجامع الألف و اللام، و يثبت في الوقف.

و زاد بعضهم تنويناً سابعاً، و هو تنوين الضرورة، و هو اللاحق لما لا ينصرف كقول امرئ القيس:

٣٠٠ـ تَبَصَّرْ خَلِيلي هل ترى من ظعائن　　سوالك نَقْباً بين حَزْمي شَعَبْعَب[١]

و للمنادى المضموم كقول الأحوض:

٣٠١ ـ سلامُ الله يا مطرٌ عَلَيَها　　و ليس عليك يا مطرُ السلامُ[٢]

و كلامه صحيح في الثاني دون الأوّل؛ لأنّ الأوّل تنوين التمكين؛ لأنّ الضرورة أباحت الصرف، و أمّا الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأنّ الاسم مبنيّ على الضمّ.

و ثامناً، و هو التنوين الشاذّ، كقول بعضهم: «هؤلاءٍ قومُكَ» حكاه أبوزيد، و فائدته مجرّد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف «قَبعثَرى».

---

(١) شرح شواهد للعينيّ، باب «ما لا ينصرف».

(٢) شرح شواهد المغني: ٧٦٧/٢.

و ذكر ابن الخبّاز في شرح الجزوليّة أنّ أقسام التنوين عشرة، و جعل كلاًّ من تنوين المنادى و تنوين صرف ما لا ينصرف قسماً برأسه، قال: و العاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمّي رجلاً بـ«عاقلة لبيبة» فإنّك تحكي اللفظ المسمّى به، و هذا اعتراف منه بأنّه تنوينُ الصرف؛ لأنّ الّذي كان قبل التسمية حُكي بعدها.

الثالث: نون الإناث، و هي اسم في نحو: «النسوةُ يذهبنَ» و حرف في نحو: «يذهبنَ النسوةُ» في لغة من قال: «أكلوني البراغيثُ».

الرابع: نون الوقاية، و تسمّى نون العِماد أيضاً، و تلحق قبل ياء المتكلّم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل، متصرّفاً كان كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «غداً تَرَوْنَ أيّامي، و يُكشَفُ لكم عن سرائري، و تعرفونَني بعد خلوّ مكاني و قيام غيري مقامي»[1]. أو جامداً كقولهم: «عليه رجلاً ليسني». و أمّا قوله:

٣٠٢ ـ عَدَدتُ قَومي كَعديد الطيسِ إذ ذهبَ القومُ الكِرامُ لَيسي[2]

فضرورة.

الثاني: اسم الفعل، نحو: «دَراكِني و تَراكِني و عَليكَني» بمعنى «أدركني و اتركني و الزمني».

الثالث: الحرف، نحو: «إنّني» و هي جائزة الحذف مع «إنّ و أنّ و لكنّ و كأنّ» و غالبة الحذف مع «لعلّ» و قليلة مع «ليت».

و تلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ«من و عن» إلاّ في الضرورة، و قبل

---

(١) نهج البلاغة: ط ١٤٩/٤٥٤ و ٤٥٥.

(٢) قال السيوطيّ: عزي لرؤبة. شرح شواهد المغني: ٤٨٨/١.

المضاف إليها «لدُن» أو «قد» أو «قط» إلاّ في قليل من الكلام، و قد تلحق في غير ذلك شذوذاً كقولهم: «بَجلني» بمعنى «حسبي».

(نعم)

بفتح العين، و كنانة تكسرها، و بها قرأ الكسائيّ، و بعضهم يبدلها حاء، و بها قرأ ابن مسعود، و بعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: «نِعِمَ» و «شِهِدَ» بكسرتين، كما نزّلت «بلى» منزلة الفعل في الإمالة.

و هي حرف تصديق و وعد و إعلام؛ فالأوّل بعد الخبر كـ«قام زيدٌ» و «ما قام زيدٌ» و الثاني بعد «إفْعلْ و لا تفْعلْ» و ما في معناهما، نحو: «هلاّ تفعل و هلاّ لم تفعل» و بعد الاستفهام في نحو: «هل تعطيني؟» و يحتمل أن تفسّر في هذا بالمعنى الثالث. و الثالث بعد الاستفهام في نحو: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً﴾[1] ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أ إنَّ لَنَا لأجراً إنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِينَ﴾[2] قال النبيّ ﷺ: «نعم إنّ التوبة تغسل الحُوبة»[3] بعد قول رجل من بني عامر: «فهل ينفع البرّ بعد الفجور؟».

قيل: و تأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً، نحو: «نَعَمْ هذهِ أطلالُهمْ». و الحقّ أنّها في ذلك حرف إعلام، و أنّها جواب لسؤال مُقدّر.

و اعلم أنّه إذا قيل: «قام زيد» فتصديقُه «نَعَمْ» و تكذيبه «لا» و يمتنع دخول «بلى»؛ لعدم النفي. و إذا قيل: «ما قام زيد» فتصديقه «نعم»، و تكذيبه

---

(١) الأعراف: ٤٤.

(٢) الشعراء: ٤١.

(٣) كنز العمّال: ٣٥٥٥٩/١٢.

«بلى»، و منه: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَ رَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[١] و يمتنع دخول «لا»؛ لأنّها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. و إذا قيل: «أ قامَ زيد؟» فهو مثل: «قام زيد» فتقول إن أثبتّ القيام: «نعم» و إن نفيته: «لا» و يمتنع دخول «بلى». و إذا قيل: «أ لم يقمْ زيْد؟» فهو مثل: «لم يقم زيد» فتقول إذا أثبتّ القيام: «بلى»، و يمتنع دخول «لا»، و إن نفيته قلت: «نعم».

و قال سيبويه في باب النعت، في مناظرة جرت بينه و بين بعض النحويّين: فيقال له: أ لست تقول كذا و كذا؟ فإنّه لا يجد بدّاً من أن يقول: «نعم» فيقال له: أ فلست تفعل كذا؟ فإنّه قائل: «نعم» فزعم ابن الطراوة أنّ ذلك لحن.

و قال جماعة من المتقدّمين و المتأخّرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرّد، و إن كان مُراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعياً للفظه، و يجوز عند أمْن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رَعياً لمعناه، أ لا ترى أنّه لا يجوز بعده دخولُ «أحد» و لا الاستثناء المفرّغ؟ لا يقال: «أ ليس أحد في الدار؟» و لا «أ ليس في الدار إلاّ زيد؟».

---

(١) التغابن: ٧.

حرف الهاء

(هـ)

الهاء المفردة: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، و تستعمل في موضعي الجرّ و النصب، نحو قوله ﷻ: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَ هُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[1] و قول الفرزدق في الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام:

٣٠٣ ـ هذا الّذي تَعرِف البطحاء وَطأتَهُ و البيت يعرفه و الحلّ و الحرم[2]

و الثاني: أن تكون حرفاً للغيبة، و هي الهاء في «إيّاه». فالتحقيق: أنّها حرف لمجرّد معنى الغيبة، و أنّ الضمير «إيّا» وحدها.

و الثالث: هاء السكت، و هي اللاحقة لبيان حركة أو حرف، نحو: ﴿وَ مَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[3] و نحو: «هاهُناه، و وا زيداه» و أصلها أن يوقف عليها، و ربما وُصلت بنيّة الوقف.

---

(١) الكهف: ٣٧.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٧٣٢.

(٣) القارعة: ١٠.

(ها)

على ثلاثة أوجه:

أحـدها: أن تكون اسماً لفعل، و هو «خُذ» و يجوز مدّ ألفها، و يستعملان بكاف الخطاب و بدونها، و يجوز في الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال: «هاء» للمذكّر بالفتح و «هاء» للمؤنّث بالكسر، و «هاؤما» و «هاؤنّ» و «هاؤم» و منه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ﴾[1].

و الثاني: أن تكون ضميراً للمؤنّث، فتستعمل مجرورة الموضع و منصوبته، نحو: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَ تَقْوَاهَا﴾[2].

و الثالث: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة:

أحـدها: الإشارة غير المختصّة بالبعيد، نحو: «هذا» بخلاف «ثمّ» و «هنّا» بالتشديد و «هنالك».

و الثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة، نحو: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَ لا يُحِبُّونَكُمْ﴾[3] و قيل: إنّما كانت داخلة على الإشارة فقدّمت، فردّ بنحو: ﴿هَا أَنتُمْ هؤُلاءِ﴾[4] فأُجيب بأنّها أُعيدت توكيداً.

و الثالث: نعتُ «أيّ» في النداء، نحو: «يا أيّها الرجل» و هي في هذا واجبة للتنبيه على أنّه المقصود بالنداء، قيل: و للتعويض عن ما تضاف إليه «أيّ».

---

(١) الحاقّة: ١٩.

(٢) الشمس: ٨.

(٣) آل عمران: ١١٩.

(٤) آل عمران: ٦٦. النساء: ١٠٩.

و الرابع: اسم الله ﷻ في القسم عند حذف الحرف، يقال: «ها الله» بقطع الهمزة و وصلها، و كلاهما مع إثبات ألف «ها» و حذفها.

(هل)

حرفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابيّ، دون التصوّر، و دون التصديق السلبيّ فيمتنع نحو: «هلْ زيداً ضربت؟»؛ لأنّ تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، و نحو: «هل زيدٌ قائم أم عمرو؟» إذا أُريد بـ«أم» المتّصلة، و «هل لم يقم زيد؟». و نظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعة، و عكسهما «أم» المتّصلة، و جميع أسماء الاستفهام؛ فإنّهنّ لطلب التصوّر لا غير، و أعمُّ من الجميع الهمزة فإنّها مشتركة بين الطلبين.

و تفترق «هل» من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: اختصاصها بالتصديق كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**فَهَل دَفَعَتِ الأقارِبُ؟ أو نفعتِ النَواحِبُ؟ و قد غُودِرَ في مَحَلّةِ الأمواتِ رَهيناً و في ضيق المَضْجَعِ وَحيداً**»[1].

و **الثاني:** اختصاصها بالإيجاب، تقول: «هل زيد قائم؟» و يمتنع «هل لم يقم؟» بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَ لَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾[2].

و **الثالث:** تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: «هل تسافر؟» بخلاف الهمزة، نحو: «أ تظنّه قائماً؟».

و **الرابع و الخامس و السادس:** أنّها لا تدخل على الشرط، و لا على

---

(١) نهج البلاغة: ط ١٨٩/٨٢.

(٢) الشرح: ١.

«إنّ» و لا على اسم بعده فعل في الاختيار، بخلاف الهمزة؛ بدليل: ﴿وَ مَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الخُلْدَ أ فَإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾[1] ﴿أ إنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾[2] ﴿قَالُوا أ إنَّكَ لأنْتَ يُوسُفُ﴾[3] ﴿فَقَالُوا أ بَشَرٌ مِنَّا وَاحِدٌ نَتَّبِعُهُ﴾[4].

و السابع و الثامن: أنّها تقع بعد العاطف، لا قبله، و بعد «أم»، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلاّ القَوْمُ الفَاسِقُوْنَ﴾[5] ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأعمَى وَ البَصِيرُ أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَ النُّورُ﴾[6].

و التاسع: أنّه يراد بالاستفهام بها النفي؛ و لذلك دخلت على الخبر بعدها «إلاّ» في نحو قوله ﷻ: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإحسَانِ إلاّ الإحسَانُ﴾[7].

فإن قلت: قد مرّ في صدر الكتاب أنّ الهمزة تأتي لمثل ذلك، مثل: ﴿أ فَأصْفَاكُمْ ربُّكُمْ بالبَنِينَ﴾[8] أ لا ترى أنّ الواقع أنّه ﷻ لم يُصْفهم بذلك؟.

قلنا: إنّما مرّ أنّها للإنكار على مدّعي ذلك، و يلزم من ذلك الانتفاء، لا أنّها للنفي ابتداء، و لهذا لا يجوز «أ قام إلاّ زيد؟» كما يجوز «هل قام إلاّ زيد؟»، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إلاّ السَّاعَةَ﴾[9] و قد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل، على العكس

---

(١) الأنبياء: ٣٤.

(٢) يس: ١٩.

(٣) يوسف: ٩٠.

(٤) القمر: ٢٤.

(٥) الأحقاف: ٣٥.

(٦) الرعد: ١٦.

(٧) الرحمن: ٦٠.

(٨) الإسراء: ٤٠.

(٩) الزخرف: ٦٦.

من هذا، و ذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو: «أ تضربُ زيداً و هو أخوك؟».

و يتلخّص أنّ الإنكار على ثلاثة أوجه:

أحدها: إنكارٌ على من ادّعى وقوع الشيء، و يلزم من هذا النفي.

الثاني: إنكارٌ على من أوقع الشيء، و يختصّان بالهمزة.

الثالث: إنكارٌ لوقوع الشيء، و هذا هو معنى النفي، و هو الّذي تنفرد به «هل» عن الهمزة.

و **العاشر:** أنها تأتي بمعنى «قد» و ذلك مع الفعل، و بذلك فسّر قوله ﷻ: **﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾**[1] جماعة منهم ابن عبّاس، و بالغ الزمخشريّ فزعم أنّها أبداً بمعنى «قد» و أنّ الاستفهام إنّما هو مستفاد من همزة مقدّرة معها، و نقله في المفصّل عن سيبويه، فقال: و عند سيبويه أنّ «هل» بمعنى «قد»، إلاّ أنّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنّها لا تقع إلاّ في الاستفهام، و قد جاء دخولها عليها في قول زيد الخيل:

٣٠٤ـ سائل فَوارِسَ يَرْبُوع بشَدَّتِنا أ هَلْ رَأَوْنا بسَفحِ القاعِ ذي الأكَمِ[2]

انتهى. و لو كان كما زعم لم تدخل إلاّ على الفعل كـ«قد» و ثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه، ذكره في باب «أم» المتّصلة، و لكن فيه أيضاً ما قد يخالفه فإنّه قال في باب «عدّة ما يكون عليه الكلم» ما نصّه: و «هل» هي للاستفهام. و لم يزد على ذلك، و قال الزمخشريّ في كشّافه: ﴿هَلْ أَتَى﴾ أي: أ قد أتى، على معنى التقرير و التقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب

(١) الإنسان: ١.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٧٧٢.

طائفة من الزمان الطويل الممتدّ لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسيّاً نطفة في الأصلاب، و المراد بالإنسان الجنسُ بدليل: ﴿إنَّا خَلَقْنَا الإنسَانَ مِنْ نُطفَةٍ﴾[1]. انتهى. و فسّرها غيره بـ«قد» خاصّة، و لم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق، و قال بعضهم: معناها التوقّع، و كأنّه قيل لقوم يتوقّعون الخبر عن ما أتى على الإنسان و هو آدم ـ على نبيّنا و آله و عليه السلام ـ ، قال: و الحين زمنُ كونه طيناً و قد عكس قومٌ ما قال الزمخشريّ، فزعموا أنّ «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلاً. و هذا هو الصواب؛ إذ لا متمسّك لمن أثبت ذلك إلاّ أحد ثلاثة أُمور:

أحدها: تفسير ابن عبّاس، و لعلّه إنّما أراد أنّ الاستفهام في الآية للتقرير، و ليس باستفهام حقيقيّ.

الثاني: قول سيبويه الّذي شافَه العرب و فهم مقاصدهم، و قد مضى أنّ سيبويه لم يقل ذلك.

و **الثالث**: دخول الهمزة عليها في البيت، و الحرف لا يدخل على مثله في المعنى و قال السيرافيّ: إنّ الرواية الصحيحة «أم هَلْ» و «أم» هذه منقطعة بمعنى «بل» فلا دليل، و بتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذّ، فيمكن تخريجه على أنّه من الجمع بين حرفين لمعنىً واحد على سبيل التوكيد كقول مسلم بن معبد:

٣٠٥ـ فَلا و اللهِ لا يُلفى لما بي و لا لِلِما بهم أبداً دواء[2]

---

(١) الإنسان: ٢.

(٢) نقل السيوطيّ: أنّ صاحب منتهى الطلب أورد المصراع الثاني هكذا: «و ما بهم من البلوى دواء» و على هذا فلا شاهد فيه. شرح شواهد المغني: ٥٠٥/١ و٥٠٦.

(هو)

و فروعه: تكـون أسمـاء و هـو الغالـب، و أحرفـاً في نحـو قـول أمـير المؤمنين عليه السلام: «اتّقوا مَعاصيَ الله في الخَلَـوات، فـإنّ الشـاهدَ هـو الحـاكمُ»[١] إذا أُعرب فصلاً و قلنا: لا موضع له من الإعراب، و قيل: هـي مـع القـول بـذلك أسماء كما قال الأخفش في نحو: «صَهْ و نَـزالِ»: أسمـاء لا محـلّ لهـا. و كمـا في الألف و اللام في نحو: «الضارب» إذا قدّرناهما اسماً.

---

(١) نهج البلاغة: ح ١٢٤٠/٣١٦.

حرف الواو

(و)

الواو المفردة: انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر[1]:

الأوّل: العاطفة، و معناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مُصاحبه، نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَ أَصحَابَ السَّفِينَةِ﴾[2] و على سابقه، نحو: ﴿وَ لَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً وَ إبرَاهِيمَ﴾[3] و على لاحقه، نحو: ﴿كَذلِكَ يُوحِي إلَيك وَ إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾[4] فعلى هذا إذا قيل: «قام زيد و عمرو» احتمل ثلاثة معانٍ، قال ابن مالك: و كونها للمعيّة راجح، و للترتيب كثير، و لعكسه قليل، انتهى. و يجوز أن يكون

---

(١) كذا في بعض النسخ، و الّذي في حاشيتي الأمير و الدسّوقيّ هو: «إلى أحد عشر» قال الأمير: «في الدمامينيّ إن أراد جميع ما ذكر فقط ذكر هنا خمسة عشر، و إن أراد ما ذكره صواباً فهو ثمانية؛ لأنّه أبطل من الخمسة عشر سبعة، فما وجه قوله: أحد عشر؟ و في الشمنيّ: غرضه عدّ غير الواو الّتي ينتصب المضارع بعدها؛ لأنّه؛ قال الحقّ أنّها للعطف و الواو الّتي للإنكار و الواو الّتي للتذكّر و الواو المبدلة من همزة الاستفهام؛ لأنّه قال: الصواب: أن لا تعدّ هذه الثلاثة من أقسام الواو، و ما عدا هذه الأربعة هو أحد عشر فلا إشكال». حاشية الأمير: ٢/٣٠. و راجع حاشية الدسّوقيّ: ٢/١٧.

(٢) العنكبوت: ١٥.

(٣) الحديد: ٢٦.

(٤) الشورى: ٣.

بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخٍ، نحو: ﴿إنَّا رَادُّوهُ إلَيكِ وَ جَاعِلُوهُ مِنَ المُرسَلِينَ﴾[1] فإنّ الردّ بُعَيدَ إلقائه في اليمّ و الإرسال على رأس أربعين سنة، و قولُ بعضهم: «إنّ معناها الجمع المطلق» غيرُ سديد[2]؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، و إنّما هي للجمع لا بقيد.

و تنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

أحدها: احتمالُ معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

و الثاني: اقترانها بـ«إمّا» نحو: ﴿إنَّا هَدَينَاهُ السَّبيلَ إمَّا شَاكِراً وَ إمَّا كَفُوراً﴾[3].

و الثالث: اقترانها بـ«لا» إن سبقت بنفي و لم تقصد المعيّة، نحو: «ما قام زيدٌ و لا عمرو»؛ لتفيد أنّ الفعل منفيّ عنهما في حالتي الاجتماع و الافتراق، و منه: ﴿وَ مَا أموالُكُمْ وَ لا أولادُكُمْ بالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾[4] و العطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل، و المشهور أنّه من عطف المفردات، و إذا فقد أحدُ الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو: «قام زيدٌ و لا عمرو» و إنّما جاز ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ * صِراطَ الَّذِينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ لا الضَّالِّينَ﴾[5]؛ لأنّ في «غير» معنى النفي و لا يجوز «ما اختصم زيد و لا عمرو»؛ لأنّه للمعيّة لا غير، و أمّا ﴿وَ مَا يَسْتَوِي الأعمَى وَ البَصِيرُ * وَ لا الظُّلُمَاتُ

---

(١) القصص: ٧.

(٢) تقدّم في المعنى الخامس من معاني «أو» تعبيره بـ«الجمع المطلق» فما استشكله هنا على البعض، واردٌ عليه.

(٣) الإنسان: ٣.

(٤) سبأ: ٣٧.

(٥) الفاتحة: ٦ ـ ٧.

وَ لا النُّورُ * وَ لا الظِّلُّ وَ لا الحَرُورُ * وَ مَا يَسْتَوِي الأحيَـاءُ وَ لا الأمـوَاتُ﴾[١]

فـ«لا» الثانية و الرابعة و الخامسة زوائد؛ لأمن اللبس.

و الرابع: اقترانها بـ«لكن»، نحو قوله ﷻ: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَ لكِنْ رَسُولَ اللهِ وَ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[٢] و قول الكميت في آل البيت عليهم السلام:

٣٠٦ـ و لكنْ إلى أهل الفضائل و النُّهـى و خير بـني حَـوّاء و الخـير يُطلَـبُ[٣]

و الخامس: عطف المفرد السببيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الربط كـ«مررتُ برجُل قائمٍ زيدٌ و أخوه»، و قولك في باب الاشتغال: «زيداً ضربتُ عمراً و أخاه».

و السادس: عطف العقد على النيّف، نحو: «أحدٌ و عشرون».

و السابع: عطف الصفات المفرّقة مع اجتماع منعوتها كقول ابن ميادة:

٣٠٧ـ بَكيتُ، و ما بُكا رجلٍ حزينٍ علـى رَبْعَـينِ مَسـلُوبٍ و بـالِ[٤]

و الثامن: عطف ما حقُّه التثنية أو الجمع، نحو قول جحدر بن مالك:

٣٠٨ـ لَيْثٌ و لَيْثٌ في مَحَلّ ضَـنْك كلاهمـا ذو أشَـر و مَحْـك[٥]

و قول أبي نواس:

٣٠٩ـ أقمنا بها يوماً و يوماً و ثالثاً و يوماً لـهُ يـومُ الترحُّـلِ خـامس[٦]

---

(١) فاطر: ١٩ـ٢٢.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

(٣) بعده: إلى النفر البيض الّذين بحبّهم إلى الله في ما نالني اتقرّب

شرح الهاشميّات: ٣٧.

(٤) شرح شواهد المغني: ٧٧٤/٢.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب: ٨٣/٦.

(٦) شرح أبيات مغني اللبيب : ٨٣/٦، و أهمله السيوطيّ؛ لتأخّر قائله عن زمن الاستشهاد.

و هذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟ و الجواب: ثمانية؛ لأنّ يوماً الأخير رابع، و قد وصف بأنّ يوم الترحّلِ خامس له، و حينئذٍ فيكون يوم الترحّل هو الثامن بالنسبة إلى أوّل يوم.

و التاسع: عطف ما لا يستغنى عنه كـ«اختصم زيدٌ و عمرو» و «اشترك زيدٌ و عمرو» و منه قول النبيّ ﷺ: **«لولا أنّ الذنب خير من العُجب ما خلّى الله بين عبده المؤمن و بين ذنب أبداً»**[1] و هذا من أقوى الأدلّة على عدم إفادتها الترتيب.

و تشاركها في هذا الحكم «أم» المتّصلة في نحو: «سواءٌ عليّ أ قُمتَ أم قعدتَ» فإنّها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

و العاشر و الحادي عشر: عطف العامّ على الخاصّ و بالعكس، فالأوّل نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِوَالِدَيَّ وَ لِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤمِناً وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤمِنَاتِ﴾[2] و الثاني نحو: ﴿وَ إذ أخَذنَا مِنَ النَّبيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَ مِنْكَ وَ مِنْ نُوحٍ﴾[3] الآية.

و تشاركها في هذا الحكم الأخير «حتّى» كـ«مات الناسُ حتّى الأنبياء» فإنّها عاطفة خاصّاً على عامّ.

و الثاني عشر: عطف عامل حذف و بقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنىً واحد كقوله ﷻ: ﴿وَ الَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَ الإيمَانَ مِنْ قَبلِهِم يُحِبُّونَ مَنْ هاجَرَ إلَيْهِمْ﴾[4] أي: و اعتقدوا الإيمان، و الجامع بينهما: الإيثار.

و لولا هذا التقييد لَورد «اشترَيتُه بدرهم فصاعداً»؛ إذ التقدير: فذَهب

---

(١) وسائل الشيعة: أبواب مقدّمة العبادات، باب ٢٣/ ح ١٩.

(٢) نوح: ٢٨.

(٣) الأحزاب: ٧.

(٤) الحشر: ٩.

الثمن صاعداً.

و الثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا أشكُو بَثِّي وَ حُزْنِي إلَى اللهِ﴾[١] و زعم ابن مالك أنّ ذلك قد يأتي في «أو» و أنّ منه: ﴿وَ مَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أو إثْماً ثُمَّ يَرْمِ بهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَ إثْماً مُبيناً﴾[٢].

و الرابع عشر: عطف المقدّم على متبوعه؛ للضرورة كقوله:

٣١٠ـ جمعت و فحشاً غيبة و نميمة　　　خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوى[٣]

و الخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار كقوله ﷻ: ﴿وَ حُورٍ عِينٍ﴾[٤] في مَن جرّهما، فإنّ العطف على ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ لا على ﴿أكوَابٍ وَ أبَارِيقَ﴾؛ إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحور. و الّذي عليه المحقّقون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً و في التوكيد نادراً و لا يكون في النسق؛ لأنّ العاطف يمنع من التجاور.

تنبيه

قد تخرج الواو عن إفادة مطلق الجمع، فتستعمل بمعنى باء الجرّ كقولهم: «أنت أعلم و مالُكَ» و «بعتُ الشاء شاة و درهماً».

الثاني و الثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما.

---

(١) يوسف: ٨٦.

(٢) النساء: ١١٢.

(٣) التصريح على التوضيح: ١٣٧/٢. و لم يسمّ قائله.

(٤) ﴿يطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ * بأكْوَابٍ وَ أبَارِيقَ وَ كَأسٍ مِنْ مَعِينٍ * لا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَ لا يُنْزِفُونَ * وَ فَاكِهَةٍ مِن مَا يَتَخَيَّرُونَ * وَ لَحْمِ طَيْرٍ مِن مَا يَشْتَهُونَ * وَ حُورٍ عِينٍ﴾. الواقعة: ١٧ـ٢٢.

إحداهما: واو الاستئناف، نحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَ يَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِم يَعمَهُونَ﴾[١] و نحو: ﴿وَ اتَّقُوا اللهَ وَ يُعَلِّمُكُمُ اللهُ﴾[٢]؛ إذ لو كانت واو العطف، لجزم «يذر» كما قرأ الآخرون، و للزم عطف الخبر على الأمر، و قال أبواللحّام التغلبيّ:

٣١١ ـ على الحَكمِ المأتي يوماً إذا قَضى قَضِيَّتهُ أنْ لا يجورَ و يقصِدُ[٣]

و هذا متعيّن للاستئناف؛ لأنّ العطف يجعله شريكاً في النفي؛ فيلزم التناقض.

و الثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسميّة، كقول أُمّ لقمان:

٣١٢ـ ماذا تقولون إن قال النبيّ لكم ماذا فعلتم و أنتم آخرُ الأُمم[٤]

و تسمّى واو الابتداء، و يقدّرها سيبويه و الأقدمون بـ«إذ» و لا يريدون أنّها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ، بل إنّها و ما بعدها قيد للفعل السابق كما أنّ «إذ» كذلك، و لم يقدّروها بـ«إذا»؛ لأنّها لا تدخل على الجمل الاسميّة.

و من أمثلتها داخلةً على الجملة الفعليّة قول الفرزدق:

٣١٣ـ بأيدي رجالٍ لَمْ يَشِيموا سيوفَهُمْ و لَمْ تكثُرِ القَتْلَى بها حين سُلّت[٥]

و لو قدّرتها عاطفة لانقلب المدح ذمّاً.

و إذا سُبقت بجملة حاليّة احتملت ـ عند مَنْ يجيز تعدّد الحال ـ العاطفة و الابتدائيّة، نحو: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدوٌّ وَ لَكُمْ فِي

---

(١) الأعراف: ١٨٦.

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٦/٦.

(٤) أدب الطف: ٦٧/١.

(٥) شرح شواهد المغني: ٧٧٨/٢.

الأرضِ مُسْتَقرٌّ﴾[1].

الرابع و الخامس: واوان ينتصب ما بعدهما، و هما:

واو المفعول معه كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**لا تأخذون حقّاً، و لا تَمْنَعُون ضَيْماً قد خُلّيتُم و الطريق فالنجاة للمُقتَحِم و الهَلكةُ لِلمُتَلَوّم**»[2] و ليس النصب بها خلافاً للجرجانيّ.

و الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤوّل فالأوّل كقول ميسون:

٣١٤ـ و لُبسُ عباءةٍ و تقرَّ عيني أحبُّ إلَيّ مِنْ لُبسِ الشفوفِ[3]

و الثاني شرطه أن يتقدّم الواو نفي أو طلب، و يسمّي الكوفيّون هذه واو الصرف، و ليس النصب بها خلافاً لهم، و مثالُها: ﴿**وَ لَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَ يَعْلَمَ الصَّابرِينَ**﴾[4] و الحقُّ: أنّ هذه واو العطف عطفت مصدراً مقدّراً على مصدر متوهّم.

السادس و السابع: واوان ينجرّ ما بعدهما.

إحداهما: واو القسم، و لا تدخل إلاّ على مُظهر، و لا تتعلّق إلاّ بمحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿**وَ القُرآنِ الحَكِيمِ**﴾[5] و قول الرسول صلى الله عليه و آله و سلم لعليّ عليه السلام: «**و الّذي بعَثَني بالحقّ، ما أخَّرتُك إلاّ لنفسي، و أنت منّي بمنزلة هارون من موسى**»[6]

---

(١) الأعراف: ٢٤. البقرة: ٣٦.

(٢) نهج البلاغة: ط ٣٨١/١٢٣.

(٣) تقدّم برقم ٢٢٢.

(٤) آل عمران: ١٤٢.

(٥) يس: ٢.

(٦) كنز العمّال: ١٣/ ح ٣٦٣٤٥.

فإن تلتها واو أُخرى، نحو: ﴿وَ التِّينِ وَ الزَّيْتُونِ﴾[١] فالتالية واو العطف، و إلاّ احتاج كلّ من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو «رُبّ» كقول امرئ القيس:

٣١٥ـ و ليلٍ كموج البحر أرخى سُدُولهُ　　　عليّ بأنواعِ الهُمُوم لِيَبْتَلي[٢]

و لا تدخل إلاّ على مُنكّر و لا تتعلّق إلاّ بمؤخّر و الصحيح: أنّها واو العطف و أنّ الجرّ بـ«رُبّ» محذوفة خلافاً للكوفيّين و المبرّد.

الثامن: الزائدة، أثبتها الكوفيّون و الأخفش و جماعةٌ، و حُمل على ذلك: ﴿وَ سِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَ فُتِحَتْ أَبوَابُهَا﴾[٣]؛ بدليل الآية الأُخرى[٤] و قيل: هي عاطفة، و الزائدة الواو في ﴿وَ قَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾[٥] و قيل: هما عاطفتان، و الجواب محذوف أي: كان كيت و كيت، و الزيادةُ ظاهرة في قوله:

٣١٦ـ فَما بالُ منْ أسعى لأجبر عظمَهُ　　　حِفاظاً و ينوي مِنْ سَفاهَتِهِ كَسري[٦]

و قول أبي العيال الهذليّ:

٣١٧ـ و لَقَد رَمَقتُكَ في المجالِسِ كُلّها　　　فإذا و أنتَ تَعِينُ مَنْ يَبْغيني[٧]

---

(١) التين: ١.

(٢) شرح شواهد المغني: ٧٨٢/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١١٤/٦.

(٣) الزمر: ٧٣.

(٤) و هي ﴿وَ سِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا فُتِحَتْ أَبْوابُهَا﴾. الزمر: ٧١.

(٥) الزمر: ٧٣.

(٦) نسب البيت إلى الحارث بن وعلة الشيباني و ابن الذئبة و كنانة بن عبدد يا ليل و... شرح شواهد المغني: ٧٨١/٢ و٧٨٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٢٢/٦ و١٢٣.

(٧) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٢٦/٦.

التاسع: واو الثمانية، ذكرها جماعة من النحويّين الضعفاء و الأُدباء و المفسّرين، و زعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستّة، سبعة و ثمانية، إيذاناً بأنّ السبعة عدد تامّ، و أنّ ما بعدها عددٌ مستأنف و جعلوا من ذلك: ﴿**سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَ يَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالغَيْبِ وَ يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلاّ قَلِيلٌ**﴾[١].

و قيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة، ثمّ قيل: الجميع كلامهم، و قيل: العطف من كلام الله ﷻ، و المعنى: نعم هم سبعة و ثامنهم كلبهم، و إنّ هذا تصديق لهذه المقالة كما أنّ ﴿**رَجْماً بِالغَيْبِ**﴾ تكذيب لتلك المقالة و يؤيّده قول ابن عبّاس: حين جاءت الواو انقطعت العدّةُ، أي: لم تبق عدة عادّ يلتفت إليها.

فإن قلت: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء: ﴿**قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلاّ قَلِيلٌ**﴾؟

قلنا: وجه الجملة الأُولى توكيد صحّة التصديق بإثبات علم المصدّق، و وجه الثانية الإشارة إلى أنّ القائلين تلك المقالة الصادقة قليل، أو أنّ الّذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لمّا كان التصديق في الآية خفيفاً لا يستخرجه إلاّ مثل ابن عبّاس قيل ذلك و لهذا كان يقول: أنا من ذلك القليل، هم سبعة و ثامنهم كلبهم.

العاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوقها بموصوفها و إفادتها أنّ اتّصافه بها أمرٌ ثابت، و هذا الواو أثبتها الزمخشريّ و من قلّده و حملوا على ذلك مواضع، الواوُ فيها كلّها واوُ الحال، نحو: ﴿**وَ عَسَى أَنْ**

---

(١) الكهف: ٢٢.

تَكْرَهُوا شَيئاً وَ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[١] الآية ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَ هِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[٢] ﴿وَ مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَ لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[٣] و المسوّغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران:

أحدهما: خاصّ بها، و هو تقدّم النفي.

و الثاني: عامّ و هو امتناع الوصفيّة؛ إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئها من النكرة، و لهذا جاءت منها عند تقدّمها عليها، نحو: «في الدار قائماً رجُلٌ» و عند جمودها، نحو: «هذا خاتمٌ حديداً» و مانع الوصفيّة في هذه الآية أمران:

أحدهما: خاصّ بها، و هو اقتران الجملة بـ«إلاّ»؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحدٍ إلاّ قائمٍ» نصّ على ذلك أبوعليّ و غيره.

و الثاني: عامّ و هو اقترانها بالواو.

الحادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو: «الرجالُ قامُوا» و قد تستعمل لغير العقلاء إذ نُزّلوا منزلتهم، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[٤] و ذلك لتوجيه الخطاب إليهم.

الثاني عشر: واو علامة المذكّرين في لغة طيّئ أو أزد شنوءة أو بَلْحارث: و منه الحديث النبويّ ﷺ: «يَتَعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليلِ و ملائكةٌ بالنهار»[٥] و هي عند سيبويه حرف دالّ على الجماعة كما أنّ التاء في «قالت» حرفٌ دالّ على التأنيث، و قيل: هي اسم مرفوع على الفاعليّة، ثمّ قيل: إنّ ما بعدها بدل

---

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) الحجر: ٤.

(٤) النمل: ١٨.

(٥) المؤطا: ١/١٧٠.

منها، و قيل: مبتدأ و الجملة خبر مقدّم.

و قد تستعمل لغير العقلاء إذا نزّلوا منزلتهم. قال أبوسعيد: نحو: «أكلوني البراغيث»؛ إذ وصفت بالأكل لا بالقرص. و هذا سهو منه؛ فإنّ الأكل من صفات الحيوانات عاقلة و غير عاقلة، و قال ابن الشجريّ: عندي أنّ الأكل هنا بمعنى العُدوان و الظلم، و شبّه الأكل المعنويّ بالحقيقيّ.

و قد حمل بعضهم على هذه اللغة: ﴿وَ أسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَل هذَا إلاّ بَشَرٌ مِثلُكُم﴾[1] و حملها على غير هذه اللغة أولى؛ لضعفها، و قد جُوّز في ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿أسَرُّوا﴾ أو مبتدأ، خبره إمّا ﴿أسَرُّوا﴾ أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي: يقولون: ﴿هَل هذَا﴾؟ و أن يكون خبراً لمحذوف، أي: هم ﴿الَّذِينَ﴾، أو فاعلاً بـ﴿أسَرُّوا﴾ و الواو علامة كما قدّمنا، أو بـ«يقول» محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿استَمَعُوهُ﴾[2] و أن يكون منصوباً على البدل من مفعول ﴿مَا يَأتِيهم﴾ أو على إضمار «أذمّ» أو «أعني» و أن يكون مجروراً على البدل من ﴿النَّاسِ﴾ في ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ أو من الهاء و الميم في ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾؛ فهذه أحد عشر وجهاً.

الثالث عشر: واو الإنكار، نحو: «آلرجُلوه» بعد قول القائل: قام الرجل، و الصواب: أن لا تعدّ هذه؛ لأنّها إشباع للحركة، بدليل: «آلرجُلاه» في النصب، و «الرجُليه» في الجرّ، و نظيرها: الواو في «مَنُو» في الحكاية، و واو القوافي كقول جرير:

---

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَ هُمْ في غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ * مَا يَأتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إلاّ استَمَعُوهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ * لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَ أسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هذَا إلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أ فَتَأتُونَ السِّحْرَ وَ أنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾. (الأنبياء: ١ـ٣).

٣١٨ ـ مَتى كان الخيامُ بذي طُلُوحٍ   سُقِيتِ الغَيثَ أيّتها الخِيامُو[١]

الرابع عشر: واو التذكّر كقول مَن أراد أن يقول: «يقوم زيد» فنسيَ «زيد»، فأراد مدَّ الصوت ليتذكّر؛ إذ لم يرد قطع الكلام: «يقُومُو» و الصواب: أنّ هذه كالّتي قبلها.

الخامس عشر: الواو المُبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل: ﴿وَ أمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أنْ يَخْسِفَ بكُمُ الأرْضَ فَإذَا هِيَ تَمُورُ﴾[٢] ﴿قَالَ فِرعَوْنُ وَ آمَنْتُمْ بهِ﴾[٣] و الصوابُ: أن لا تعدّ هذه أيضاً؛ لأنّها مُبدلة، و لو صحّ عدُّها لصحّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

(وا)

على وجهين:

أحدها: أن تكون حرف نداء مختصّاً بباب النُّدبة، كقول الرباب زوجة الإمام الحسين عليه السلام:

٣١٩ـ وا حسيناً فلا نسيتُ حسينا   أقصدتْه أسِنّةُ الأعداء[٤]

و أجاز بعضُهم استعماله في النداء الحقيقيّ.

و الثاني: أن تكون اسماً لـ«أعجب» و قد يقال: «واهاً» كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «واهاً واهاً و الصبرُ أيمن»[٥] و «وَي» كقوله:

(١) شرح شواهد المغني: ٣١١/١.

(٢) الملك: ١٦.

(٣) الأعراف: ١٢٣.

(٤) أدب الطف: ٦١/١.

(٥) عوالم العلوم: ٢٨٦/١١.

٣٢٠ـ وَيْ كأنْ مَن يكن له نَشَبٌ يُحْـــ ـــبَبْ و منْ يَفتَقِرْ يَعِشْ عَيشَ ضُــرّ[١]

و قد تلحق هذه كاف الخطاب كقول عنترة بن شداد:

٣٢١ـ و لقد شَفَى نفسي و أبرأ سُقمَها قيلُ الفوارس وَيــكَ عَنتَــرُ أقــدِمِ[٢]

و قال الكسائيّ: أصل «ويك»: «ويلك»؛ فالكاف ضــمير مجــرور، و أمّــا ﴿وَ أصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بالأمْسِ يَقُولُونَ وَيْ كَأنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَــنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[٣] فقال أبوالحسن: «وَيْ» اسم فعل، و الكاف حرف خطاب، و «أنّ» على إضمار اللام، و المعــنى: أعجــب لأنّ الله، و قــال الخليــل: «وَيْ» وحدها كما قال:

٣٢٢ـ وَيْ كأنْ مَن يكن له نشب يُحْـــ ـــبَبْ و منْ يفتقِرْ يعــشْ عــيش ضُــرّ[٤]

و «كأنّ» للتحقيق.

---

(١) نسبه السيوطيّ إلى سعيد بن زيد الصحابيّ، و نُسِب أيضاً إلى أنبية بن الحجّاج و زيد بــن عمــرو بن نفيل. شرح شواهد المغني: ٧٨٦/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٤٤/٦.

(٢) شرح شواهد المغني: ٤٨١/١.

(٣) القصص: ٨٢.

(٤) تقدّم برقم ٣٢٠.

حرف الألف

(ا)

ذكر لها تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون للإنكار، نحو: «أ عمراه» لمن قال: لقيت عمراً.

الثاني: أن تكون للتذكّر كـ«رأيت الرجُلا» و قد مضى أنّ التحقيق أن لا يُعدّ هذان.

الثالث: أن تكون ضمير الاثنين، نحو: «الزيدان قاما».

الرابع: أن تكون علامة الاثنين كقول عمرو بن ملقط:

٣٢٣ـ أُلْفِيَتا عَيْناكَ عندَ القَفا أوْلى فأوْلى لك ذا واقِيَهْ[1]

الخامس: الألف الكافّة كقول حُرْقة بنت النعمان:

٣٢٤ـ فَبَينا نَسوسُ الناسَ و الأمر أمرُنا إذا نحنُ فيهمْ سوقةٌ ليس تُنصفُ[2]

و قيل: الألف بعضُ «ما» الكافّة. و قيل: إشباع، و «بين» مضافة إلى الجملة، و يؤيّده، أنّها قد أُضيفت إلى المفرد في قول أبي ذؤيب:

٣٢٥ـ بينا تعانُقِهِ الكُماةَ و رَوْغِهِ يوماً أُتيحَ لَهُ جَريءٌ سَلْفَعُ[3]

---

(١) شرح شواهد المغني: ٣٣١/١.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٣/٥.

(٣) شرح شواهد المغني: ٧٩١/٢.

السادس: أن تكون فاصلة بين الهمزتين، نحو: ﴿وَ سَواءٌ عَلَيْهِمْ آ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[١] و دخولها جائز لا واجب، و لا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهّلة أو محقّقة.

السابع: أن تكون فاصلة بين النونين: نون النسوة و نون التوكيد، نحو: «إضربنانّ» و هذه واجبة.

الثامن: أن تكون لمدّ الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجّب منه، أو المندوب، كقوله:

٣٢٦ـ يا يزيدا لآمل نَيْلَ عِزّ   و غِنىً بَعْدَ فاقة و هَوان[٢]

و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فَيا عجبا للدهر؛ إذ صِرتُ يُقْرَنُ بي مَنْ لَمْ يَسْعَ بقَدَمي، و لم تكن لَه كسابقتي»[٣] و قول زينب الكبرى عليها السلام: «يا حسيناه، يا حبيب رسول الله يا ابن مكةَ و منى»[٤].

التاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة و هي إمّا نون التوكيد أو تنوين المنصوب.

فالأوّل: نحو: ﴿كَلاّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعا بالنّاصِيَةِ﴾[٥] ﴿وَ لَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَ لَيَكُونا مِنَ الصّاغِرِينَ﴾[٦].

---

(١) يس: ١٠. البقرة: ٦.

(٢) شرح شواهد المغني: ٧٩١/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٨/٦. لم يسمّ قائله.

(٣) نهج البلاغة: ك ٨٤٦/٩.

(٤) الاحتجاج: ج ١-٣٠٧/٢.

(٥) العلق: ١٥.

(٦) يوسف: ٣٢

و الثاني: كـ«رأيت زيدا» في لغة غير ربيعة.

و لا يجوز أن تعدّ الألف المبدلة من نون «إذنْ» و لا ألف التكثير كـألف «قبعثَرى» و لا ألف التأنيث كألف «حُبلى» و لا ألف الإلحاق كألف «أرْطـى» و لا ألف الإطـلاق كـالألف في قـول خالـد بـن معـدان لمّـا شـاهد رأس الإمـام الحسين عليه‌السلام :

٣٢٧ـ و يكبّرون بأن قُتِلتَ و إنّمـا   قَتَلُـوا بـك التكـبير و التَهلـيلا[1]

و لا ألف التثنية كـ«الزيدان» و لا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية، نحو: «مَنا» أو في غيرها في الضرورة كقوله:

٣٢٨ـ أعـوذُ بـالله مـنَ العقـرابِ   الشـائلات عُقَـد الأذنـابِ[2]

و لا الألف الّتي تبيّن بهـا الحركـة في الوقـف و هـي ألـف «أنـا» عنـد البصريّين، و لا ألف التصغير، نحو: «ذيّا و اللّذَيّا»؛ لأنهّـنّ أجـزاء الكلمـات لا كلمات.

(١) البداية و النهاية: ٥-٢٣٣/٦.

(٢) شرح شواهد المغني: ٧٩٥/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٦٨/٦.لم يسمّ قائله.

حرف الياء

(يــ)

الياء المفردة: تأتي على ثلاثة أوجه؛ و ذلك أنّها تكون ضميراً للمؤنّثة، نحو: «تقومين و قومي»، و حرفَ إنكار، نحو: «أ زيدنيهْ» و حرفَ تذكار، نحو: «قدي».

و قد تقدّم البحث فيهما و الصوابُ: أن لا يُعدّا كما لا تعدّ ياء التصغير، و ياء المضارعة، و ياء الإطلاق و ياء الإشباع، و نحوهُنّ؛ لأنّهنّ أجزاء للكلمات، لا كلمات.

(يا)

حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، و قد ينادى بها القريب توكيداً. و قيل: هي مشتركة بين القريب و البعيد. و قيل: بينهما و بين المتوسّط، و هي أكثر أحرف النداء استعمالاً، و لهذا لا يقدّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾[1] و لا ينادى اسم الله ﷻ و الاسمُ المستغاثُ و «أيّها و أيّتها» إلاّ بها، و لا المندوب إلاّ بها أو بـ«وا» و ليس نصب المنادى بها، و لا بأخواتها

---

(١) يوسف: ٢٩.

أحرفاً، و لا بهنّ أسماء لـ«أدعو» متحمّلة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك بل بـ«أدعو» محذوفاً لزوماً، و قول ابن الطراوة: النداء إنشاء، و «أدعو» خبر، سهوٌ منه، بل «أدعو» المقدّر إنشاء كـ«بعتُ و أقسمتُ».

و إذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿أَلا يَا اسْجُدُوا لله﴾[1] و الحرف في نحو قوله ﷻ: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[2] و قول الرسول ﷺ: «يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»[3] و الجملة الاسميّة كقوله:

٣٢٩ـ يا لعنةُ الله و الأقوام كلّهم و الصالحين على سِمعانَ من جار[4]

فقيل: هي للنداء و المنادى محذوف، و قيل: هي لمجرّد التنبيه؛ لأن لا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها. و قال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو: ﴿أَلا يَا اسْجُدُوا لله﴾[5] فهي للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو: ﴿وَ قُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[6] ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهبطْ بسَلامٍ مِنَّا﴾[7] و نحو: ﴿وَ نَادَوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَينَا رَبُّكَ﴾[8] و إلاّ فهي للتنبيه. و الله ﷻ أعلم.

---

(١) النمل: ٢٥.

(٢) النساء: ٧٣.

(٣) صحيح البخاريّ: ٦٢/٢.

(٤) شرح شواهد المغني: ٧٩٦/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٧١/٦. لم يسمّ قائله.

(٥) النمل: ٢٥.

(٦) البقرة: ٣٥.

(٧) هود: ٤٨.

(٨) الزخرف: ٧٧.

الباب الثاني

في تفسير الجملة
و ذكر أقسامها و أحكامها

شرح الجملة و بيان أنّ الكلام أخصّ منها لا مرادف لها

الكلام: هو القول المفيد بالقصد. و المراد بالمفيد ما دلّ على معنىً يحسن السكوت عليه.

و الجملة: عبارة عن الفعل و فاعله، كـ«قام زيد» و المبتدأ و خبره، كـ«زيد قائم»، و ما كان بمنزلة أحدهما، نحو: «ضُرب اللصّ» و «أ قائم الزيدان».

و بهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، و هو ظاهر قول صاحب المفصّل؛ فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: و يسمّى جملة. و الصواب: أنّها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، و لهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، و كلّ ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً.

انقسام الجملة إلى اسميّة و فعليّة و ظرفيّة

فالاسميّة: هي الّتي صدرها اسم، كـ«زيد قائم، و هيهات العقيق[1]، و قائم

---

(١) قال المحقّق الرضي رحمه الله ثمّ اعلم: أنّ بعضهم يدّعي أنّ أسماء الأفعال مرفوعة المحلّ، على أنّها مبتدأة لا خبر لها، كما في «أ قائم الزيدان؟»، و ليس بشيء؛ لأنّ معنى «قائم» معنى الاسم و إن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فصحّ أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فإنّه لا معنى للاسميّة فيه و لا اعتبار باللفظ. فاسم الفعل كان له في الأصل محلّ من الإعراب فلمّا انتقل إلى معنى الفعليّة و الفعل لا محلّ له من الإعراب في الأصل، لم يبق له أيضاً محلّ من الإعراب. انتهى ملخصّاً، شرح الكافية: ٦٧/٢.

الزيدان» عند من جوّزه و هو الأخفش و الكوفيّون.

و **الفعليّة**: هي الّتي صدرها فعل، كـ«قام زيد، و كان زيد قائماً».

و **الظرفيّة**: هي المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: «أ عندك زيد» و «أ في الدار زيد» إذا قدّرت «زيداً» فاعلاً بالظرف و الجارّ و المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، و لا مبتدأ مخبراً عنه بهما، و مثّل الزمخشريّ لذلك بـ«في الدار» من قولك: «زيد في الدار» و هو مبنيّ على أنّ الاستقرار المقدّر فعل لا اسم، و على أنّه حذف وحده و انتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

و زاد الزمخشريّ و غيره الجملة الشرطيّة، و الصواب: أنها من قبيل الفعليّة؛ لما سيأتي.

تنبيه

مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: «أ قائم الزيدان، و لعلّ أباك منطلق» اسميّة، و من نحو: «أ قام زيد، و إن قام زيد» فعليّة.

و المعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو قوله ﷻ: ﴿**خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**﴾[1] و قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «**كيف يسأل محتاج محتاجاً؟و أنّى يرغب مُعدم إلى معدم؟!**»[2]، فعليّة؛ لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير، و كذا الجملة في نحو: «يا عبد الله» و نحو قوله ﷻ: ﴿**وَ الأَنْعَامَ خَلَقَهَا**﴾[3]

---

(١) القمر: ٧.

(٢) الصحيفة الكامله السجّاديّة، الدعاء الثالث عشر: ١٠٢.

(٣) النحل: ٥.

و نحو قول خزيمة بن ثابت:

٣٣٠ـ إذا نحن بايعنا عليّا فحسبنا   أبو حسن من ما نخاف من الفتن[1]

؛ لأنّ صدورها في الأصل أفعال، و التقدير: أدعو عبد الله، و خلق الأنعام، و إذا بايعنا.

ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصّل فيه؛ لاحتماله الاسميّة و الفعليّة؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويّين

و لذلك أمثلة:

منها: نحو: ﴿أَ بَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[2]؛ فالأرجح تقدير «بشر» فاعلاً بـ«يهدي» محذوفاً و الجملة فعليّة، و يجوز تقديره مبتدأ.

و منها: قولهم: «ما جاءت حاجتك؟» فإنّه يروى برفع «حاجتك» فالجملة فعليّة، و بنصبها فالجلمة اسميّة، و ذلك لأنّ «جاء» بمعنى «صار» فعلى الأوّل «ما» خبرها و «حاجتك» اسمها. و على الثاني «ما» مبتدأ و اسمها ضمير «ما» و أُنّث حملاً على معنى «ما»، و «حاجتك» خبرها.

و منها: نحو: «يومان» في نحو: «ما رأيته منذ يومان»، فإنّ تقديره عند الأخفش و الزجّاج: بيني و بين لقائه يومان، و عند أبي‌بكر و أبي‌عليّ: أمَد انتفاء الرؤية يومان، و عليهما فالجملة اسميّة لا محلّ لها، و «منذ» خبر على الأوّل و مبتدأ على الثاني، و قال الكسائيّ و جماعة: المعنى منذ كان يومان،

---

(١) تقدّم برقم ١٣.

(٢) التغابن: ٦.

فـ«منذ» ظرف لما قبلها، و ما بعدها جملة فعليّة فعلها ماضٍ حذف فعلها، و هي في محلّ خفض، و قال آخرون: المعنى من الزمن الّذي هو يومان، و «منذ» مركّبة من حرف الابتداء و «ذو» الطائيّة واقعة على الزمن، و ما بعدها جملة اسميّة حذف مبتدؤها، و لا محلّ لها؛ لأنّها صلة.

و منها: جملة البسملة، فإن قدّر: ابتدائي باسم الله فاسميّة و هو قول البصريّين، أو أبدأ باسم الله ففعليّة و هو قول الكوفيّين و هو المشهور في التفاسير و الأعاريب، و لم يذكر الزمخشريّ غيره، إلاّ أنّه يقدّر الفعل مؤخّراً و مناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له، فيقدّر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحلّ، باسم الله أرتحل، و يؤيّده الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام: «**باسم الله وضعت جنبي لله**»[1].

انقسام الجملة إلى صغرى و كبرى

الكبرى: هي الاسميّة الّتي خبرها جملة، نحو قول الرسول صلى الله عليه و آله و سلم في عليّ عليه السلام: «**و إنّه لهو الصدّيق الأكبر**»[2] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**الدنيا تغرّ و تضرّ و تمرّ**»[3].

و **الصغرى**: هي المبنيّة على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

و قد تكون الجملة صغرى و كبرى باعتبارين، نحو: «زيد أبوه غلامه منطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و «غلامه منطلق» صغرى لا غير؛ لأنّها خبر، و «أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق»، صغرى باعتبار جملة الكلام، و مثله: ﴿**لكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي**﴾[4]؛ إذ الأصل: لكن أنا هو الله

---

(١) المصباح: ٤٦.

(٢) معاني الأخبار: ٤٠٢.

(٣) نهج البلاغة: ح ١٢٧٩/٤٠٧.

(٤) الكهف: ٣٨.

ربّي، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدّر «هو» ضميراً لهﷻ و لفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدّر ضمير الشأن و هو الظاهر، ثمّ حذفت همزة «أنا» حذفاً اعتباطيّاً.

تنبيهان

الأوّل: ما فسّرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، و قد يقال: كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل، نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الثاني: إنّما قلنا: صغرى و كبرى موافقة لهم، و إنّما الوجه استعمال «فُعلى أفعل» بـ«أل» أو بالإضافة، و لكن ربما استعمل «أفعل» التفضيل الّذي لم يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرّداً.

و قد يحتمل الكلام الكبرى و غيرها. و لهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾[1]؛ إذ يحتمل «آتيك» أن يكون فعلاً مضارعاً و مفعولاً، و أن يكون اسم فاعل و مضافاً إليه مثل: ﴿وَ إِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ﴾[2] ﴿وَ كُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً﴾[3] و يؤيّده أنّ أصل الخبر الإفراد، و أنّ حمزة يميل الألف من «آتيكَ» و ذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني: نحو قول الرسولﷺ لعليّ عليه السلام: «أنت في الجنّة»[4]؛ إذ يحتمل تقدير «تستقرّ» و تقدير «مستقرّ».

الثالث: نحو: «إنّما أنت سيراً»؛ إذ يحتمل تقدير «تسير» و تقدير «سائر»

---

(١) النمل: ٤٠.

(٢) هود: ٧٦.

(٣) مريم: ٩٥.

(٤) تذكرة الخواصّ: ٤٩٨.

و ينبغي أن يجري هنا الخلاف الّذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه»؛ إذ يحتمل أن يقدّر «أبوه» مبتدأ، و أن يقدّر فاعلاً بـ«قائم».

انقسام الكبرى إلى ذات وجه، و ذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسميّة الصدر فعليّة العجز، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «العلم يحرسك و أنت تحرس المال»[1] كذا قالوا، و ينبغي أن يزاد عكس ذلك في نحو: «ظننت زيداً أبوه قائم» بناء على ما قدّمنا.

و ذات الوجه: نحو: «زيد أبوه قائم» و مثله على ما قدّمنا: نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب

و هي سبع، و بدأنا بها؛ لأنّها لم تحلّ محلّ مفرد، و ذلك هو الأصل في الجمل.

فالأُولى: المستأنفة، و هي نوعان:

أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم» و منه الجمل المفتتح بها السور.

و الثاني: الجملة المنقطعة عن ما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُو عَلَيكُم مِنْهُ ذِكْراً * إنّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأرْضِ﴾[2] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «تجهّزوا، رحمكم الله فقد نودي فيكم بالرحيل»[3] و منه جملة العامل الملغى؛ لتأخّره، نحو:

---

(١) نهج البلاغة: ح ١١٥٥/١٣٩.

(٢) الكهف: ٨٣ـ٨٤.

(٣) نهج البلاغة: ط ٦٥٤/١٩٥.

«زيد قائم أظنّ» فأمّا العامل الملغى؛ لتوسّطه نحو: «زيد أظنّ قائم» فجملته أيضاً لا محلّ لها، إلاّ أنّها من باب جمل الاعتراض.

و يخصّ البيانيّون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدّر نحو قوله ﷻ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾[1] فإنّ جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدّر تقديره: فماذا قال لهم؟ و لهذا فصلت عن الاُولى فلم تعطف عليها.

تنبيهات

الأوّل: من الاستئناف ما قد يخفى، و له أمثلة كثيرة:

منها: «لا يسّمّعون﴾ من قوله ﷻ: ﴿وَ حِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ * لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى﴾[2] فإنّ الّذي يتبادر إلى الذهن أنّه صفة لـ«كلّ شيطان» أو حال منه، و كلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسّمّع، و إنّما هي للاستئناف النحويّ، و لا يكون استئنافاً بيانيّاً؛ لفساد المعنى أيضاً.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدّرة، أي: و حفظاً من كلّ شيطان مارد مقدّراً عدم سماعه، أي: بعد الحفظ.

قلنا: الّذي يقدّر وجود معنى الحال هو صاحبها، كالممرور به في قولك: «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أي: مقدّراً حال المرور به أن يصيد به غداً، و الشياطين لا يقدرون عدم السماع و لا يريدونه.

و منها: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَ مَا يُعْلِنُونَ﴾[3] بعد قوله ﷻ: ﴿فَلا يَحْزُنْكَ

---

(١) الذاريات: ٢٤ـ٢٥.

(٢) الصافّات: ٧ـ٨.

(٣) يس: ٧٦.

قَوْلُهُمْ﴾[1] فإنّه ربما يتبادر إلى الذهن أنّه محكيّ بالقول و ليس كذلك؛ لأنّ ذلك ليس مقولاً لهم.

و منها: ﴿إنَّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾[2] بعد قوله ﷻ: ﴿وَ لا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾[3] و هي كالّتي قبلها.

الثاني: قد يحتمل اللفظ الاستئناف و غيره، و هو نوعان:

أحدهما: ما إذا حمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً، نحو: «الله» من قول أمير المؤمنين عليه السلام: «نِعمَ الحَكَم الله»[4].

و الثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملة تامّة، و ذلك كثير جداً، نحو: الجملة المنفيّة و ما بعدها في قوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ، لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً، وَدُّو مَا عَنِتُّمْ، قَدْ بَدَتِ البَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَ مَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[5] قال الزمخشريّ: الأحسن و الأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتّخاذهم بطانة من دون المسلمين، و يجوز أن يكون «لا يألونكم» و «قد بدت» صفتين، أي: بطانة غير مانعتكم فساداً بادية بغضاؤهم.

الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، أ مستأنف أم لا؟و له أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إن قام زيد أقوم» و ذلك لأنّ المبرّد يرى أنّه على إضمار الفاء، و سيبويه يرى أنّه مؤخّر من تقديم، و أنّ الأصل: أقوم

---

(١) يس: ٧٦.

(٢) يونس: ٦٥.

(٣) يونس: ٦٥.

(٤) نهج البلاغة: ک ٤٥/٩٦٧.

(٥) آل عمران: ١١٨.

إن قام زيد، و أنّ جواب الشرط محذوف، و يؤيّده التزامهم في مثل ذلك، كون الشرط ماضياً.

و يبتنى على هذا مسألتان:

إحداهما: أنّه هل يجوز «زيداً إن أتاني أُكرمه» بنصب «زيداً»؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زيداً أكرمه إن أتاني» و القياس أنّ المبرّد يمنعه؛ لأنّه في سياق أداة الشرط فلا يعمل في ما تقدّم على الشرط، فلا يفسّر عاملاً فيه.

و الثانية: أنّه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يجزم أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، و على قول المبرّد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل و الجزم بالعطف على محلّ الفاء المقدّرة و ما بعدها.

الثاني: «مذ» و «منذ» و ما بعدهما في نحو: «ما رأيته مذ يومان» فقال السيرافيّ: في موضع نصب على الحال، و ليس بشيء؛ لعدم الرابط، و قال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند من قدّر «مذ» مبتدأ: ما أمد ذلك؟و عند من قدّرها خبراً: ما بينك و بين لقائه؟

الثالث: جملة أفعال الاستثناء «ليس و لا يكون و خلا و عدا و حاشا» فقال السيرافيّ: حال؛ إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد، و جوّز الاستئناف، و أوجبه ابن عصفور، فإن قلت: «جاءني رجالٌ ليسوا زيداً» فالجملة صفة، و لا يمتنع أن يقال: «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال.

الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين؛ لإفادة الكلام تقوية و تسديداً أو تحسيناً، و قد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل و مرفوعه كقوله:

٣٣١ـ شجاك ـ أظنّ ـ ربعُ الظاعنينا   و لم تَعبأ بعذل العاذلينا[1]

---

(١) قال البغداديّ: «لم أقف على قائل الشعر». شرح أبيات مغني اللبيب: ١٨٣/٦.

و روي بنصب «ربع» على أنّه مفعول أوّل، و «شجاك» مفعوله الثاني، و فيه ضمير مستتر راجع إليه، و قوله:

٣٣٢ـ فقد أدركتني ـ و الحوادث جَمَّة ـ أسِنَّةُ قوم لا ضِعاف و لا عُزل[1]

و الثاني: بينه و بين مفعوله كقول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «**بل ملكت ـ يا إلهي ـ أمرهم قبل أن يملكوا عبادتك**»[2] و قول أبي النجم العجليّ:

٣٣٣ـ و بُدِّلت ـ و الدهر ذو تبدّل ـ هيفاً دبوراً بالصبا و الشَّمأل[3]

و الثالث: بين المبتدأ و خبره كقول مَعْن بن أوس:

٣٣٤ ـ و فيهنّ ـ و الأيّام يعثرن بالفتى ـ نوادب لا يمللنه و نوائح[4]

و منه: الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو: «زيدٌ ـ أظنّ ـ قائم» و بجملة الاختصاص في نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**و عندنا ـ أهل البيت ـ أبواب الحكم و ضياء الأمر**»[5].

و الرابع: بين ما أصله المبتدأ و الخبر كقول محمّد بن بشير الخارجيّ:

٣٣٥ـ لعلّك ـ و الموعود حقّ لقاؤه ـ بدا لك في تلك القَلوص بداء[6]

و قوله:

٣٣٦ـ يا ليت شعري ـ و المنى لا تنفع ـ هل أغْدُوَنْ يوماً و أمري مُجمَع[7]

---

(١) قال السيوطيّ: «و قال ابن حبيب أسر حنظلة بن العجليّ، جويرية بن زيد فأنشأ، يتغنى و ذكر أبياتاً أربعة، (منها البيت) فأطلقوه». شرح شواهد المغني: ٨٠٧/٢.

(٢) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء السابع و الثلاثون: ٢٤٦.

(٣) شرح شواهد المغني: ٤٥٠/١.

(٤) شرح شواهد المغني: ٨٠٨/٢.

(٥) نهج البلاغة: ط ٣٧٠/١١٩.

(٦) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٩٣/٦.

(٧) شرح شواهد المغني: ٨١١/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٩٦/٦، لم يسمّ قائله.

إذا قيل بأنّ جملة الاستفهام خبر، على تأويل «شعري» بـ«مشعوري» لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، و أمّا إذا قيل: بأنّ الخبر محذوف أي: موجود، أو أنّ «ليت» لا خبر لها هنا؛ إذ المعنى: ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر و معموله الّذي علّق عنه بالاستفهام. و مثله: قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و ليت شعري ـ يا سيّدي و إلهي و مولاي ـ أ تسلّط النار على وجوه خرّت لعظمتك ساجدة؟»[1].

مسألة

كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليّة، و يميّزها منها أُمور:

أحدها: أنّها تكون غير خبريّة كالدعائيّة في قول عوف بن مُحَلِّم:

٣٣٧ـ إنّ الثمانين ـ و بُلِّغْتَها ـ قد أحوجت سمعي إلى ترجمان[2]

و الحاليّة لا تكون إلاّ خبريّة، و ذلك بالإجماع.

و الثاني: أنّه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قول زهير بن أبي سلمى:

٣٣٨ـ و ما أدري ـ و سوف إخال أدري ـ أ قوم آل حصن أم نساء؟[3]

و أمّا قول الحوفيّ في ﴿إنّي ذَاهِبٌ إلَى ربِّي سَيَهْدِينِ﴾[4]: إنّ الجملة حاليّة فمردود، و كـ«لن» في ﴿فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[5]، و كالشرط

---

(١) المصباح: ٥٥٧.

(٢) شرح شواهد المغني: ٨٢١/٢.

(٣) تقدّم برقم ١١٣.

(٤) الصافّات: ٩٩.

(٥) البقرة: ٢٤.

في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾[١]، و إنّما جاز «لأضربنّه إن ذهب و إن مكث»؛ لأنّ المعنى لأضربنّه على كلّ حال؛ إذ لا يصحّ أن يشترط وجود الشيء و عدمه لشيء واحد.

و الثالث: أنّه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:

٣٣٩ ـ و اعلم ـ فعلم المرء ينفعه ـ أن سوف يأتي كلّ ما قدرا[٢]

و كجملة ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[٣] الفاصلة بين ﴿فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾[٤] و بين الجواب و هو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَ لا جانٌّ﴾[٥].

الجملة الثالثة: التفسيريّة، و هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه و لها أمثلة توضحها:

أحدها: ﴿وَ أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[٦] فجملة الاستفهام مفسّرة لـ«النجوى» و «هل» هنا للنفي، و يجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إنّ ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، و هو قول الكوفيّين، و أن تكون معمولة لقول محذوف هو حال مثل: ﴿وَ الْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِن كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ﴾[٧].

---

(١) محمّد: ٢٢.

(٢) قال السيوطيّ: «قال العينيّ: لم يسمّ قائله». شرح شواهد المغني: ٨٢٨/٢.

(٣) الرحمن: ٣٨.

(٤) الرحمن: ٣٧.

(٥) الرحمن: ٣٩.

(٦) الأنبياء: ٣.

(٧) الرعد: ٢٣ـ٢٤.

و الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[١] فـ«خلقه» و ما بعده تفسير لـ«مثل آدم» لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدِّر جسداً من طين ثمّ كوِّن، بل باعتبار المعنى، أي: إنّ شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرّ العادة و هو التولّد بين أبوين.

و الثالث: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[٢] فجملة «ليسجننّه» قيل: هي مفسّرة للضمير في «بدا» الراجع إلى البداء المفهوم منه، و التحقيق أنّها جواب لقسم مقدّر، و أنّ المفسّر مجموع الجملتين، و لا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ لأنّ المفسّر هنا إنّما هو المعنى المتحصّل من الجواب، و هو خبريّ لا إنشائيّ، و ذلك المعنى هو سجنه ـ على نبيّنا و آله و عليه السلام ـ فهذا هو البداء الّذي بدا لهم.

ثمّ اعلم أنّه لا يمتنع كون الجملة الإنشائيّة مفسّرة بنفسها، و يقع ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون المفسَّر إنشاء أيضاً، نحو: «أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار».

و الثاني: أن يكون مفرداً مؤدّياً معنى جملة، نحو: ﴿وَ أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٣].

و إنّما قلنا في ما مضى: إنّ الاستفهام مراد به النفي، تفسيراً لما اقتضاه المعنى و أوجبته الصناعة؛ لأجل الاستثناء المفرّغ، لا أنّ التفسير أوجب ذلك و يجوز أن يكون «ليسجننّه» جواباً لـ«بدا»؛ لأنّ أفعال القلوب؛ لإفادتها

---

(١) آل عمران: ٥٩.

(٢) يوسف: ٣٥.

(٣) الأنبياء: ٣.

التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، قال الشاعر:

٣٤٠ ـ و لقد علمت لتـأتينّ مَنـيَّتي   إنّ المنايـــا لا تطـــيش ســـهامها[1]

و قال الكوفيّون: الجملة فاعل، ثمّ قال هشام و ثعلـب و جماعـة: يجـوز ذلك في كلّ جملة، نحو: «يعجبني تقوم» و قال الفرّاء و جماعة: جـوازه مشـروط بكون المسند إليها قلبيّاً، و باقترانها بأداة معلّقة، نحو: «ظهر لي أقام زيد، و عُلِم هل قعد عمرو»، و فيه نظر؛ لأنّ أداة التعليق بأن تكـون مانعـة أشـبه مـن أن تكون مجوّزة، و كيف تعلّق الفعل عن ما هو منـه كـالجزء؟! و بعـدُ فـالحقّ: أنّ المسألة صحيحة، و لكن مع الاستفهام خاصّة دون سائر المعلّقـات، و علـى أنّ الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة، أ لا ترى أنّ المعنى: ظهر لي جواب أ قام زيد؟ أي: جواب قول القائل ذلك. و كذلك في «علم أ قعد عمـرو» و ذلـك لا بدّ من تقديره دفعاً للتناقض؛ إذ ظهور الشيء و العلم به منافيـان للاسـتفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا من ما تصحّ فيه الإضافة إلى الجمل.

قلنا: إنّ الجملة الّتي يراد بها اللفظ يحكـم لهـا بحكـم المفـردات. و قيـد «الفضلة» في الضابط احتراز عن الجملة المفسّرة لضـمير الشـأن، فإنّهـا كاشـفة لحقيقة المعنى المراد به، و لها موضع بالإجماع؛ لأنّها خبر في الحال أو في الأصل، و عن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال فقد قيل: إنّهـا تكـون ذات محـلّ كمـا سيأتي، و هذا القيد أهملوه و لا بدّ منه.

---

(١) قال السيوطيّ: «قال ابن هشام في شواهده، هذا البيت نسب للبيد، و لم أجـده في ديوانـه». شـرح شواهد المغني: ٨٢٨/٢. و اختلف في نقله صدراً و عجزاً. راجع نفس المصدر و شرح أبيات مغـني اللبيب: ٢٣٢/٦.

مسألة

قولنا: إنّ الجملة المفسّرة لا محلّ لها، خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسّره، فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محلّ لها، و في نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1] و نحو: «زيد الخبزَ يأكله» بنصب «الخبز» في محلّ رفع، و لهذا يظهر الرفع إذا قلت: آكله، و قال هشام المريّ:

٣٤١ـ فمن نحن نؤمنه يَبِت و هو آمن و من لا نُجِره يُمسِ منّا مروّعا[2]

فظهر الجزم، و كأنّ الجملة المفسّرة عنده عطف بيان أو بدل و لم يثبت الجمهور وقوع البيان و البدل جملة، و قد تقدّم أنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل الّتي تسمّى في الاصطلاح جملة مفسّرة و إن حصل فيها تفسير، و لم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، و اختلف في المبدل منه، و في البغداديّات لأبي‌عليّ أنّ الجزم في ذلك بأداة شرط مقدّرة، فإنّه قال ما ملخّصه: إنّ الفعل المحذوف و الفعل المذكور في نحو قول النمر بن تولب:

٣٤٢ـ لا تجزعي إن مُنفِساً أهلكته و إذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[3]

مجزومان في التقدير، و إنّ انجزام الثاني ليس على البدليّة؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير «إن» أي: إن أهلكت منفساً إن أهلكته، و ساغ إضمار «إن» و إن لم يجز إضمار لام الأمر إلاّ ضرورة[4]؛ لاتّساعهم فيها، بدليل إيلائهم إيّاها الاسم و لأنّ تقدّمها مُقوٍّ للدلالة عليها.

---

(١) القمر: ٤٩.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٣٣/٦.

(٣) شرح شواهد المغني: ٤٧٣/١.

(٤) أي: ضرورة الشعر. قال ابن هشام في بحث اللام العاملة للجزم: و قد تحذف اللام في الشعر و يبقى عملها. و في بعض نسخ مغني اللبيب: للضرورة بدون «إلاّ» و عليه فالمراد بها الحاجة إليه لا ضرورة الشعر.

تنبيـه

المفسّرة ثلاثة أقسام:

مجرّدة من حرف التفسير، كما في الأمثلة السابقة.

و مقرونة بـ«أي» كقولك: أُريق رفده، أي: مات.

و مقرونة بـ«أن» نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ﴾[١] و قولك: «كتبت إليه أن افعل» إن لم تقدّر الباء قبل «أن».

الجملة الرابعة: المجاب بها القسم نحو: قول أمير المؤمنين عليه السلام: خطاباً للدنيا: «و الله لو كنت شخصاً مرئيّاً، و قالَباً حسّيّاً، لأقمت عليك حدود الله في عباد غررتهم بالأمانيّ»[٢] و منه ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الحُطَمَةِ﴾[٣] يقدّر لذلك و لما أشبهه القسم.

تنبيـه

من أمثلة جواب القسم ما يخفى، نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾[٤]، ﴿وَ إِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاّ اللهَ﴾[٥] و ذلك لأنّ أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجّاج، و يوضحه ﴿وَ إِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾[٦] و قال الكسائيّ

---

(١) المؤمنون: ٢٧.

(٢) نهج البلاغة: ک ٩٧٣/٤٥.

(٣) الهمزة: ٤.

(٤) القلم: ٣٩.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) آل عمران: ١٨٧.

و الفرّاء و من وافقهما: التقدير: بأن لا تعبدوا إلاّ الله، ثمّ حذف الجارّ، ثمّ «أن» فارتفع الفعل، و جوّز الفرّاء أن يكون الأصل النهي، ثمّ أُخرج مخرج الخبر، و يؤيّده أنّ بعده ﴿وَ قُولُوا﴾، ﴿وَ أَقِيمُوا﴾ ﴿وَ آتُوا﴾.

مسألة

قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقيل في تعليله: لأنّ نحو: «لأفعلنّ» لا محلّ له، فإذا بني على مبتدأ فقيل: «زيد ليفعلنّ» صار له موضع، و ليس بشيء؛ لأنّه إنّما منع وقوع الخبر جملة قسميّة، لا جملة هي جواب القسم، و مراده أنّ القسم و جوابه لا يكونان خبراً؛ إذ لاتنفكّ إحداهما عن الأُخرى، و جملتا القسم و الجواب يمكن أن يكون لهما محلّ من الإعراب كقولك: «قال زيد: أُقسم لأفعلنّ» و إنّما المانع عنده إمّا كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً؛ لأنّ الجملتين هاهنا ليستا كجملتي الشرط و الجزاء؛ لأنّ الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأُولى، و لهذا منع بعضهم وقوعها صلة، و إمّا كون جملة القسم إنشائيّة، و الجملة الواقعة خبراً لا بدّ من احتمالها للصدق و الكذب، و لهذا منع قوم من الكوفيّين منهم ابن الأنباريّ أن يقال: «زيد اضربه، و زيد هل جاءك؟».

و بعدُ فالصواب: أنّ كلاًّ من التعليلين ملغىً.

أمّا الأوّل: فلأنّ الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة و إن لم يكن بينهما عمل، و زعم ابن عصفور أنّ السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسميّة و جوابها، و ذلك قوله ﷻ: ﴿وَ إِنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[1] قال: فـ«ما» موصولة لا زائدة، و إلاّ لزم دخول اللام على اللام،

---

(١) هود: ١١١.

انتهى. و ليس بشيء؛ لأنّ امتناع دخول اللام على اللام إنّما هو لأمر لفظيّ و هو ثقل التكرار، و الفاصل يزيله و لو كان زائداً، و لهذا اكتفى بالألف فاصلة بين النونات في «اذهبنانّ» و بين الهمزتين في ﴿ءا أَنْذَرْتَهُمْ﴾[1] و إن كانت زائدة، و كان الجيّد أن يستدلّ بقوله ﷻ: ﴿وَ إِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾[2].

فإن قيل: تحتمل «مَن» الموصوفيّة، أي: لفريقاً ليبطّئنّ.

قلنا: و كذا «ما» في الآية، أي: لقوم ليوفّينّهم.

ثمّ إنّه لا يقع صفة إلاّ ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت و إن قدّرت صفة.

و وجهه ـ مع كون الجملة الاُولى إنشائيّة ـ أنها ليست مقصودة، و إنّما المقصود جملة الجواب، و هي خبريّة، و لم يؤت بجملة القسم إلاّ لمجرّد التوكيد لا للتأسيس.

و أمّا الثاني: فلأنّ الخبر الّذي شرطه احتمال الصدق و الكذب، الخبر الّذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ؛ للاتّفاق على أنّ أصله الإفراد، و احتمال الصدق و الكذب إنّما هو من صفات الكلام، و على جواز «أين زيد؟ و كيف عمرو؟».

الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم و لم تقترن بالفاء و لا بـ«إذا» الفجائيّة.

فالأوّل: جواب «لو و لولا و لمّا و كيف» قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لو لم يتوعّد الله على معصيته لكان يجب أن لا يعصى شكراً لنعمه»[3].

و الثاني: نحو: «إن تقم أقم، و إن قمت قمت».

---

(١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾. البقرة: ٦.

(٢) النساء: ٧٢.

(٣) نهج البلاغة: ح ١٢٢٧/٢٨٢.

أمّا الأوّل: فلظهور الجزم في لفظ الفعل.

و **أمّا الثاني:** فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم، الفعل لا الجملة بأسرها.

الجملة السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف.

فالأوّل: نحو: قول حسّان في عليّ عليه السلام:

٣٤٣ـ فأنت الّذي أعطيت إذ أنت راكع فدتك نفوس القوم يا خير راكع[١]

فـ«الّذي» في موضع رفع، و الصلة لا محلّ لها و حكي عن بعضهم: أنّ الموصول و صلته في موضع كذا، محتجّاً بأنّهما ككلمة واحدة، و الحقّ ما تقدّم بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾[٢].

و **الثاني:** نحو: «أعجبني أن قمت، أو ما قمت» إذا قلنا بحرفيّة «ما» المصدريّة، و في هذا النوع يقال: الموصول و صلته في موضع كذا؛ لأنّ الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً و لا محلاًّ.

الجملة السابعة: التابعة لما لا محلّ له، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: **«الحمد لله الّذي لا يبلغ مدحته القائلون و لا يحصي نعماءه العادون»**[٣].

الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب

و هي أيضاً سبع:

الجملة الأُولى: الواقعة خبراً، و موضعها رفع في بابي المبتدأ و «إنّ» و نصب في بابي «كان و كاد» و اختلف في نحو: «زيد اضربه، و عمرو هل جاءك»، فقيل:

---

(١) الغدير: ٥٨/٢.

(٢) ﴿وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا مِنَ الجِنِّ وَ الإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الأَسْفَلِينَ﴾. فصّلت: ٢٩.

(٣) نهج البلاغة: ط ٢٢/١.

محلّ الجملة الّتي بعد المبتدأ رفع على الخبريّة، و هو الصحيح، و قيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أنّ الجملة الإنشائيّة لا تكون خبراً و قد مرّ إبطاله.

الجملة الثانية: الواقعة حالاً، و موضعها نصب، نحو قوله: ﴿وَ لا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[1] و قول حسّان في عليّ عليه السلام:

٣٤٤ـ من كان بات على فراش محمّد؟ و محمّد أسرى يؤمّ الغارا[2]

و منه: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاّ اسْتَمَعُوهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[3] فجملة «استمعوه» حال من مفعول «يأتيهم» أو من فاعله، و قرئ «محدثاً»؛ لأنّ الذكر مختصّ بصفته مع أنّه قد سبق بالنفي، و أمّا «وهم يلعبون» فحال من فاعل «استمعوه» فالحالان متداخلتان، و «لاهية» حال من فاعل «يلعبون» و هذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل «استمعوه» فيكون من التعدّد لا من التداخل.

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، كقول حسّان:

٣٤٥ـ فقال له: قم يا عليّ، فإنّني رضيتك من بعدي إماماً و هادياً[4]

و محلّها النصب إن لم تنب عن فاعل، و هذه النيابة مختصّة بباب القول، نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[5]؛ لما قدّمناه من أنّ الجملة الّتي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة، قيل: و تقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّق،

---

(١) المدّثّر: ٦.

(٢) الغدير: ٢/٤٧.

(٣) الأنبياء: ٢ـ٣.

(٤) الغدير: ٢/٣٤.

(٥) المطفّفين: ١٧.

نحو: «علم أ قام زيد» و أجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، و حملوا عليه: ﴿وَ تَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[١] ﴿أَ وَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٢] ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[٣] و الصواب: خلاف ذلك، و على قول هؤلاء فيزاد في الجمل الّتي لها محلّ الجملة الواقعة فاعلاً.

و تقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها: باب الحكاية بالقول أو مرادفه.

فالأوّل: نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[٤].

الثاني: نوعان: ما معه حرف التفسير، كقولك: «كتبت إليه أن افعل» إذا لم تقدّر باء الجرّ، و الجملة في هذا النوع مفسّرة للفعل فلا موضع لها، و ما ليس معه حرف التفسير، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ وَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَ يَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾[٥] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فإنّه ينادي منادٍ يوم القيامة: ألا إنّ كلّ حارث مبتلىً في حرثه و عاقبة عمله غير حرثة القرآن»[٦] فالجملة في محلّ نصب اتّفاقاً، ثمّ قال البصريّون: النصب، بقول مقدّر، و قال الكوفيّون: بالفعل المذكور، و يشهد للبصريّين التصريح بالقول في نحو: ﴿وَ نَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[٧].

---

(١) إبراهيم: ٤٥.

(٢) السجدة: ٢٦.

(٣) يوسف: ٣٥.

(٤) مريم: ٣٠.

(٥) البقرة: ١٣٢.

(٦) نهج البلاغة: ط ٥٦٧/١٧٥.

(٧) هود: ٤٥.

تنبيهات

الأوّل: من الجمل المحكيّة ما قد يخفى، فمن ذلك في المحكيّة بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾[1]. و الأصل: إنّكم لذائقون عذابي، ثمّ عدل إلى التكلّم؛ لأنّهم تكلّموا بذلك عن أنفسهم.

الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية و غيرها، نحو: «أ تقول موسى في الدار؟» فلك أن تقدّر «موسى» مفعولاً أوّل و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظنّ و لك أن تقدّرهما مبتدأ و خبراً على الحكاية كما في قوله ﷺ: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ وَ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ وَ الأَسْبَاطَ كَانُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾[2] الآية، أ لا ترى أنّ القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظنّ و مع هذا جيء بالجملة بعده محكيّة؟

الثالث: قد يقع بعد القول جملة محكيّة و لا عمل للقول فيها، و ذلك نحو: «أوّل قولي: إنّي أحمد الله» إذا كسرت «انّ»؛ لأنّ المعنى: أوّل قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي‌عليّ، زعم أنّها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدّر «موجود» أو «ثابت» و هذا المقدّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأنّ «أوّل قولي: إنّي أحمد الله» باعتبار الكلمات «إنّ» و باعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأنّ ذلك الأوّل ثابت، و يقتضي بمفهومه أنّ بقية الكلام غير ثابت، اللّهمّ إلاّ أن يقدّر «أوّل» زائداً، و البصريّون لا يجيزونه، و تبع الزمخشريّ أباعليّ في التقدير المذكور و الصواب: خلاف قولهما، فإن فتحت فالمعنى: حمد الله، يعني: بأيّ عبارة كانت.

---

(١) الصافّات: ٣١.

(٢) البقرة: ١٤٠.

الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكيّة به، و هي نوعان:

محكيّة بقول آخر محذوف كقوله ﷺ: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ بعد ﴿قَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾[١]؛ لأنّ قولهم تمّ عند قوله: «من أرضكم» ثمّ التقدير: فقال فرعون؛ بدليل «قالوا أرجه و أخاه».

و غير محكيّة، و هي نوعان:

دالّة على المحكيّة، كقولك: «قال زيد لعمرو في حاتم، أ تظنّ حاتماً بخيلاً؟» فحذف المقول، و هو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار الّتي هي من كلامك دونه.

وغير دالّة عليه، نحو: ﴿وَ لا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾[٢] و قد مرّ البحث فيها.

الخامس: قد يوصل بالمحكيّة غير محكيّ، و هو الّذي يسمّيه المحدّثون مدرجاً، و منه: ﴿وَ كَذلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[٣] بعد حكاية قولها، و هذه الجملة مستأنفة لا يقدّر لها قول.

الباب الثاني: من الأبواب الّتي تقع فيه الجملة مفعولاً باب «ظنّ و أعلم» فإنّها تقع مفعولاً ثانياً لـ«ظنّ» و ثالثاً لـ«أعلم» و ذلك لأنّ أصلهما الخبر و وقوعه جملة سائغ، كما في قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «و أرى نفسي تخاتلني»[٤].

---

(١) ﴿قَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوا أَرْجِهْ وَ أَخَاهُ وَ أَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾. الأعراف: ١٠٩ـ١١١.

(٢) يونس: ٦٥.

(٣) ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَ جَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَ كَذلِكَ يَفْعَلُونَ﴾. النمل: ٣٤.

(٤) الصحيفة السجّاديّة الجامعة: ٤٢٨.

الباب الثالث: باب التعليق، و ذلك غير مختصّ بباب «ظنّ» بل هو جائز في كلّ فعل قلبيّ، و لهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيّد بالجارّ، نحو: **﴿أَ وَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾**[1] **﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾**[2] **﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾**[3]؛ لأنّه يقال: تفكّرت فيه و نظرت فيه و سألت عنه، و لكن علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، و هي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف. و زعم ابن عصفور أنّه لا يعلّق فعل غير «علم و ظنّ» حتّى يضمّن معناهما، و على هذا فتكون هذه الجملة سادّة مسدّ المفعولين.

و **الثاني**: أن تكون في موضع المفعول المسرح، نحو: «عرفت من أبوك» و ذلك لأنّك تقول: «عرفت زيداً»، و كذا «علمت من أبوك» إذا أردت «علم» بمعنى «عرف».

و منه قول بعضهم: «أما ترى أيّ برق هاهنا»؛ لأنّ «رأى» البصريّة و سائر أفعال الحواسّ إنّما تتعدّى لواحد بلا خلاف، إلاّ «سمع» المعلّقة باسم عين، نحو قول أمير المؤمنينعليه السلام: «**و إنّي سمعت رسول الله** صلى الله عليه و آله **يقول: يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر و ليس معه نصير و لا عاذر**»[4].

فقيل: متعدّية لاثنين ثانيهما الجملة، و قيل: إلى واحد و الجملة حال، فإن علّقت بمسموع فمتعدّية لواحد اتّفاقاً، نحو قوله تعالى: **﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ**

---

(۱) الأعراف: ۱۸٤.

(۲) الكهف: ۱۹.

(۳) الذاريات: ۱۲.

(٤) نهج البلاغة: ط ۵۲۵/۱٦۳.

بالحَقِّ﴾[١] و قول الرسولﷺ لعليّعليه السلام: «إنّك تسمع ما أسمع و ترى ما أرى إلاّ أنّك لست بنبيّ»[٢].

و ليس من الباب: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيّاً﴾[٣] خلافاً ليونس؛ لأنّ «ننزع» ليس بفعل قلبيّ، بل «أيّ» موصولة لا استفهاميّة، و هي المفعول، و ضمّتها بناء لا إعراب، و «أشدّ» خبر لـ«هو» محذوفاً، و الجملة صلة.

و الثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو قولهﷻ: ﴿وَ لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً﴾[٤] و قول أمير المؤمنينعليه السلام: «أ تدري ما الاستغفار؟ إنّ الاستغفار درجة العلّيّين»[٥]، و منه: ﴿وَ سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٦]؛ لأنّ «أيّاً» مفعول مطلق لـ«ينقلبون»، لا مفعول به لـ«يعلم»؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، و مجموع الجملة الفعليّة في محلّ نصب بفعل العلم.

و اختلف في نحو: «عرفت زيداً من هو» فقيل: جملة الاستفهام حال، و ردّ بأنّ الجمل الإنشائيّة لا تكون حالاً، و قيل: مفعول ثانٍ على تضمين «عرف» معنى «علم»، و ردّ بأنّ التضمين لا ينقاس، و هذا التركيب مقيس، و قيل: بدل من المنصوب، ثمّ اختلف، فقيل: بدل اشتمال، و قيل: بدل كلّ، و الأصل: عرفت شأن زيد.

---

(١) ق: ٤٢.

(٢) نهج البلاغة: ط ٨١٢/٢٣٤.

(٣) مريم: ٦٩.

(٤) طه: ٧١.

(٥) نهج البلاغة: ح ١٢٨١/٤٠٩.

(٦) الشعراء: ٢٢٧.

و على القول بأنّ «عرف» بمعنى «علم» فهل يقال: إنّ الفعل معلّق أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمت زيداً لأبوه قائم» أو «ما أبـوه قـائم» فالعامل معلّق عن الجملة، و هو عامل في محلّها النصب على أنّها مفعـول ثـانٍ، و خالف في ذلك بعضهم؛ لأنّ الجملة حكمها في مثل هذا أن تكـون في موضـع نصب، و أن لا يؤثّر العامل في لفظها و إن لم يوجد معلّق، و ذلك نحو: «علمـت زيداً أبوه قائم».

تنبيـه

فائدة الحكم على محلّ الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع، فتقول: «عرفت من زيد و غير ذلك من أُموره».

الجملة الرابعة: المضاف إليها، و محلّها الجرّ، و لا يضاف إلى الجملة إلاّ ثمانية:

أحدها: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماء، نحو قول الكميت خطاباً للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم:

٣٤٦ـ يا صاحب الحوض يوم لا شرب لِلْـ ـوارد إلاّ مـا كـان يضـطرب[1]

و نحـو قولـه تعالى: ﴿هـذَا يَـوْمُ لا يَنْطِقُـونَ﴾[2] أ لا تـرى أنّ اليـوم ظرف في الأُولى، و خبر في الثانية؟

و من أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: «إذ» باتّفـاق، و «إذا» عند الجمهور، و «لمّا» عند من قال باسميّتها.

---

(١) شرح الهاشميّات: ٦١.

(٢) المرسلات: ٣٥.

و زعم سيبويه أنّ اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كـ«إذا» في اختصاصه بالجمل الفعليّة، و إن كان ماضياً فهو كـ«إذ» في الإضافة إلى الجملتين فتقول: «آتيك زمنَ يقدم الحاجّ» و لا يجوز «زمن الحاجّ قادم» و تقول: «أتيتك زمن قدم الحاجُّ و زمن الحاجّ قادم» و ردّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعليّة بقوله ﷺ: ﴿يَوْمَ هُم بارِزُونَ﴾[١] و بقول سواد بن قارب:

٣٤٧ـ و كن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ... بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب[٢]

و الجواب: أنّ يوم القيامة لمّا كان محقّق الوقوع جعل كالماضي، فحمل على «إذ» لا على «إذا» على حدّ: ﴿وَ نُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[٣].

الثاني: «حيث» نحو: قول الرسول ﷺ: «**يا فاطمة من صلّى عليك غفر الله له، و ألحقه بي حيث كنت في الجنة**»[٤] و تختصّ بذلك عن سائر أسماء المكان، و إضافتها إلى الجملة لازمة، و لا يشترط لذلك كونها ظرفاً. و زعم المهدويّ أنّ «حيث» في قول ابن دُرَيد:

٣٤٨ـ ثُمَّت راح في المُلَبِّين إلى ... حيث تَحَجّى المأزِمان و منى[٥]

لما خرجت عن الظرفيّة بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل و صارت الجملة بعدها صفة لها و تكلّف تقدير رابط لها و هو «فيه» و ليس بشيء؛ لما تقدّم في أسماء الزمان.

الثالث: «آية» بمعنى «علامة» فإنّها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعليّة

---

(١) غافر: ١٦.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٢٧١.

(٣) الكهف: ٩٩.

(٤) كشف الغمة: ٢/١٠٠.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٢٧٤.

المتصرّف فعلها مثبتاً أو منفيّاً بـ«ما» كقول الأعشى:

٣٤٩ـ بآيـة يقـدمون الخيـل شُـعثاً ‏ ‏ ‏ كـأنّ علـى سَـنابكِها مُـداما[1]

و قول عمرو بن شأس بن عبيد:

٣٥٠ـ ألِكْني إلى قومي السلام رسالة ‏ ‏ ‏ بآية ما كانوا ضعافاً و لا عـزلا[2]

هذا قول سيبويه، و زعم أبوالفتح أنها إنّما تضاف إلى المفرد نحو: ﴿إنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾[3] و قال: الأصل: بآية ما يقدمون، أي: بآية إقدامهم. انتهى.

و فيه حذف موصول حرفيّ غير «أن» و بقاء صلته، ثمّ هو غير متأتٍ في قول عمرو بن شأس بن عبيد.

الرابع: «ذو» في قولهم: «إذهب بذي تسلم» و الباء في ذلك ظرفيّة، و «ذي» صفة لـ«زمن» محذوف، ثمّ قال الأكثرون: هي بمعنى «صاحب» فالموصوف نكرة، أي: اذهب في وقت صاحب سلامة أي: في وقت هو مظنّة السلامة، و قيل: بمعنى «الّذي» فالموصوف معرفة، و الجملة صلة فلا محلّ لها، و الأصل: اذهب في الوقت الّذي تسلم فيه، و يضعّفه أنّ استعمال «ذي» موصولة مختصّ بطيّئ، و لم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، و أنّ الغالب عليها في لغتهم البناء و لم يسمع هنا إلاّ الإعراب و أنّ حذف العائد المجرور هو و الموصول بحرف متّحد المعنى مشروط باتّحاد المتعلّق، نحو: ﴿وَ يَشْرَبُ مِنْ مَا تَشْرَبُونَ﴾[4] و المتعلّق هنا مختلف، و أنّ هذا العائد لم يذكر في وقت.

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٧/٦.

(٢) شرح شواهد المغني: ٨٣٥/٢.

(٣) البقرة: ٢٤٨.

(٤) المؤمنون: ٣٣.

الخامس و السادس: «لدن و رَيثَ» فإنّهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعليّة الّتي فعلها متصرّف، و يشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع «آية». فأمّا «لدن» فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانيّة كانت أو مكانيّة، و من شواهدها قوله:

٣٥١ـ لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يكُ منكم للخلاف جُنوح[١]

و أمّا «ريثَ» فهي مصدر «راث» إذا أبطأ، و عوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: «جئتك صلاة العصر» قال:

٣٥٢ـ خليليَّ رِفقاً رَيثَ أقضي لُبانةً من العَرَصات المذْكرات عهوداً[٢]

و زعم ابن مالك في كافيته و شرحها أنّ الفعل بعدهما على إضمار «أن» و الأوّل قوله في التسهيل و شرحه، و قد يعذّر في «ريث»؛ لأنّها ليست زماناً، بخلاف «لدن» و قد يجاب بأنّها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلّص للوقت.

السابع و الثامن: «قول و قائل» كقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«من ترك قول لا أدري أُصيبت مَقاتلُه»**[٣] و قوله:

٣٥٣ـ و أجبتُ قائل «كيف أنت؟» بـ«صالح» حتّى مَلِلتُ و مَلَّني عُوّادي[٤]

الجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم؛ لأنّها لم تصدّر بمفرد يقبل الجزم، لفظاً كما في قول أمير المؤمنين عليه السلام: **«من يُعطِ باليد**

---

(١) شرح شواهد المغني: ٨٣٦/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٦/٦، لم يسمّ قائله.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٧/٦، وفي شرح شواهد المغني «الذاكرات» بدل «المذكرات» ٨٣٦/٢، لم يسمّ قائله.

(٣) نهج البلاغة: ح ١١٢٤/٨٢.

(٤) لم يسمّ قائله، شرح شواهد المغني: ٨٣٧/٢.

القصيرة يُعطَ باليد الطويلة»[١] أو محلاًّ كما في قول الفرزدق:

٣٥٤ـ إن عدّ أهل التقى كانوا أئمّتهم   أو قيل من خير أهل الأرض؟ قيل هم[٢]

مثال المقرونة بالفاء: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَ يَذَرْهُمْ﴾[٣] و لهذا قرئ بجزم «يذر» عطفاً على المحلّ.

و مثال المقرونة بـ«إذا»: ﴿وَ إنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٤] و الفاء المقدّرة كالموجودة كقول عبدالرحمن بن حسّان:

٣٥٥ـ من يفعل الحسنات الله يشكرها   و الشرّ بالشرّ عند الله مثلان[٥]

الجملة السادسة: التابعة لمفرد، و هي ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها، فهي في موضع رفع في نحو: قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ﴾[٦] و نصب في نحو: قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «لك الحمد حمداً يدوم بدوامك»[٧] و جرّ في نحو: قول الكميت في النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم:

٣٥٦ـ خيرَ مسترضع و خير فطيم   و جنين أقرّ في الأرحام[٨]

الثاني: المعطوفة بالحرف، نحو: «زيد منطلق و أبوه ذاهب» إن قدّرت

---

(١) نهج البلاغة: ح ١١٨٩/٢٢٤.

(٢) البيت في قصيدة يمدح بها الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام و يذكر فيها فضل الرسول صلى الله عليه و آله و سلم و آله عليهم السلام. كشف الغمة: ٣٠٥/٢.

(٣) الأعراف: ١٨٦.

(٤) الروم: ٣٦.

(٥) تقدّم برقم ١٤٦ و١١٧.

(٦) البقرة: ٢٥٤.

(٧) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء السابع و الأربعون: ٣٣٠.

(٨) شرح الهاشميّات: ٢٨.

الواو عاطفة على الخبر، فلو قدّرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدّرت الواو واو الحال فلا تبعيّة و المحلّ نصب.

الثالث: المبدلة، كقوله‌ﷺ: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إلاّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إنَّ ربَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَ ذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[1] فـ«إنّ» و ما عملت فيه، بدل من «ما» و صلتها، و جاز إسناد «يقال» إلى الجملة كما جاز في ﴿وَ إذَا قِيلَ إنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَ السَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا﴾[2] هذا كلّه إن كان المعنى: ما يقول الله لك إلاّ ما قد قيل، فأمّا إن كان المعنى: ما يقول لك كفّار قومك من الكلمات المؤذية إلاّ مثل ما قد قال الكفّار الماضون لأنبيائهم، فالجملة استئناف.

و قال ابن جنّيّ في قوله:

٣٥٧ـ إلى الله أشكو بالمدينة حاجة و بالشام أُخرى كيف يلتقيان؟[3]

: جملة الاستفهام بدل من «حاجة و أُخرى» أي: إلى الله أشكو حاجتين تعذّر التقائهما.

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محلّ. و يقع ذلك في بابي النسق و البدل خاصّة.

فالأوّل: نحو قول أمير المؤمنين‌عليه‌السلام: **«أنا وضعت في الصغر بكلاكل العرب و كسرت نواجمَ قرونِ ربيعة و مُضَر»**[4]، إذا لم تقدّر الواو للحال، و لا قدّرت العطف على الجملة الكبرى.

---

(١) فصّلت: ٤٣.

(٢) الجاثية: ٣٢.

(٣) تقدّم برقم ١٨٤.

(٤) نهج البلاغة: ط ٨١١/٢٣٤.

و الثاني: شرطه كون الثانية أوفى من الاُولى بتأدية المعنى المراد، نحو: قوله:

٣٥٨ـ أقول له: ارْحَلْ لا تُقِيمَنّ عندنا   و إلاّ فكن في السرّ والجهر مُسلِماً[١]

فإنّ دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهيّة لإقامته بالمطابقة بخلاف الاُولى.

تنبيه

ما تقدّم من انحصار الجمل الّتي لها محلّ في سبع، جارٍ على ما قرّروا، و الحقّ أنّها تسع، و الّذي أهملوه: الجملة المستثناة، و الجملة المسند إليها.

أمّا الاُولى: فنحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إلاّ مَن تَوَلّى وَ كَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللهُ﴾[٢] قال ابن خروف: «من» مبتدأ و «يعذّبه الله» الخبر، و الجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

و أمّا الثانية: فنحو: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أ أنْذَرْتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤمِنُونَ﴾[٣] إذا اُعرب «سواء» خبراً، و «أنذرتهم» مبتدأ، و نحو: «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه» إذا لم يقدّر الأصل أن تسمع، بل يقدّر «تسمع» قائماً مقام السماع، كما أنّ الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَ يَوْمَ نُسَيِّرُ الجِبَالَ﴾[٤] و في نحو: «أ أنذرتهم» في تأويل المصدر، و إن لم يكن معهما حرف سابك.

---

(١) قال السيوطيّ: «قال العينيّ: لم يسمّ قائله». شرح شواهد المغني: ٨٣٩/٢.

(٢) الغاشية: ٢٢ـ٢٤.

(٣) البقرة: ٦.

(٤) الكهف: ٤٧.

حكم الجمل بعد المعارف و بعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، و بعد المعارف أحوال، و شرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبريّة الّتي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة، فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، و كلّ ذلك بشرط وجود المقتضي و انتفاء المانع.

مثال الأوّل ـ و هو الواقع صفة لا غير؛ لوقوعه بعد النكرات المحضة ـ قوله ﷻ: ﴿وَ لَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ﴾[1] و قول الرباب زوجة الإمام الحسين عليه السلام في رثائه:

٣٥٩ـ إنّ الّذي كان نوراً يستضاء به   في كربلاء قتيل غير مدفون[2]

و **مثال الثاني** ـ و هو الواقع حالاً لا غير؛ لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ قوله ﷻ: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى﴾[3] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: **«و إيّاك أن ينزل بك الموت و أنت آبق من ربّك في طلب الدنيا»**[4].

و **مثال الثالث** ـ و هو المحتمل لهما بعد النكرة ـ قوله ﷻ: ﴿وَ هٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾[5] فلك أن تقدّر الجملة صفة للنكرة و هو الظاهر، و لك أن تقدّرها حالاً عنها؛ لأنّها قد تخصّصت بالوصف و ذلك يقربها من المعرفة، و أن تقدّرها حالاً من المعرفة و هو الضمير في «مبارك» إلاّ أنّه قد يضعف من حيث

---

(١) الإسراء: ٩٣.

(٢) أدب الطف: ١/٦١.

(٣) النساء: ٤٣.

(٤) نهج البلاغة: ك ٦٩/١٠٧٠.

(٥) الأنبياء: ٥٠.

المعنى وجها الحال، أمّا الأوّل: فلأنّ الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿وَ هذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[1] و أمّا الثاني: فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، و تقول: «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

و مثال الرابع ـ و هو المحتمل لهما بعد المعرفة ـ قوله ﷻ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾[2] فإنّ المعرّف الجنسيّ يقرب في المعنى من النكرة، فيصحّ تقدير «يحمل» حالاً أو وصفاً و مثله قوله:

٣٦٠ـ و لقد أمُرُّ على اللئيم يسُبّني فَمَضَيتُ ثُمَّت قلتُ لا يَعنيني[3]

و قد اشتمل الضابط المذكور على قيود:

أحدها: كون الجملة خبريّة، و احترز بذلك من نحو: «هذا عبد بعتكه» تريد بالجملة، الإنشاء و «هذا عبدي بعتكه» كذلك، فإنّ الجملتين مستأنفتان؛ لأنّ الإنشاء لا يكون نعتاً و لا حالاً، و يجوز أن يكونا خبرين آخرين إلاّ عند من منع تعدّد الخبر مطلقاً، و هو اختيار ابن عصفور، و عند من منع تعدّده مختلفاً بالإفراد و الجملة و هو أبوعليّ، و عند من منع وقوع الإنشاء خبراً، و هم طائفة من الكوفيّين.

الثاني: صلاحيتها للاستغناء عنها، و خرّج بذلك جملة الصلة و جملة الخبر و الجملة المحكيّة بالقول، فإنّها لا يستغنى عنها، بمعنى أنّ معقوليّة القول متوقّفة عليها و أشباه ذلك.

الثالث: وجود المقتضي، و احترز بذلك من نحو: «فعلوه» من قوله ﷻ:

---

(١) هود: ٧٢.

(٢) الجمعة: ٥.

(٣) قال السيوطيّ: «قاله رجل من بني سلول»، شرح شواهد المغني: ١/ ٣١٠.

﴿وَ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[١]، فإنّه صفة لـ«كلّ» أو لـ«شيء» و لا يصحّ أن يكون حالاً من «كلّ» مع جواز الوجهين في نحو: «أكرم كلّ رجل جاءك»؛ لعدم ما يعمل في الحال، و لا يكون خبراً؛ لأنّهم لم يفعلوا كلّ شيء.

الرابع: انتفاء المانع، و المانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حاليّة، كانت متعيّنة لولا وجوده، و يتعيّن حينئذٍ الاستئناف نحو: «زارني زيد، سأُكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإنّ الجملة بعد المعرفة المحضة حال، و لكن السين و «لن» مانعان؛ لأنّ الحاليّة لاتصدّر بدليل استقبال.

ثانيها: ما يمنع وصفيّة، كانت متعيّنة لولا وجود المانع، و يمتنع فيه الاستئناف؛ لأنّ المعنى على تقييد المتقدّم، فيتعيّن الحاليّة بعد أن كانت ممتنعة، و ذلك نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَ هِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[٢] و المعارض فيه الواو، فإنّها لا تعترض بين الموصوف و صفته، خلافاً للزمخشريّ و من وافقه.

ثالثها: ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَ حِفْظاً مِن كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ * لا يَسَّمَّعُونَ﴾[٣] و قد مضى البحث فيها.

رابعها: ما يمنع أحدهما دون الآخر و لولا المانع لكانا جائزين، و ذلك نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «ما أضمر أحد شيئاً إلاّ ظهر في فَلَتاتِ لسانه و صفحات وجهه»[٤] فإنّ الجملة الّتي بعد «إلاّ» كانت قبل وجودها محتملة للوصفيّة و الحاليّة، و لما جاءت «إلاّ» امتنعت الوصفيّة. و مثله: ﴿وَ مَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إلاّ لَهَا مُنذِرُونَ﴾[٥].

---

(١) القمر: ٥٢.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) الصافّات: ٧ـ ٨.

(٤) نهج البلاغة: ح ١٠٩٨/٢٥.

(٥) الشعراء: ٢٠٨.

الباب الثالث

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة،
و هو الظرف و الجارّ و المجرور

ذكر حكمهما في التعلّق

لا بدّ من تعلّقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أُوِّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر، كما سيأتي.

مثال التعلّق بالفعل و شبهه: قوله ﷻ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و أُرعدَت الأسماع لزَبْرة الداعي إلى فصل الخطاب»[2].

و مثال التعلّق بما أُوِّل بمشبه الفعل: قوله ﷻ: ﴿وَ هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَ فِي الأرضِ إلهٌ﴾[3] أي: و هو الّذي هو إله في السماء، فـ«في» متعلّقة بـ«إلـه» و هو اسم غير صفة؛ بدليل أنّه يوصف فتقول: «إله واحد» و لا يوصف بـه لا يقال: «شيء إله» و إنّما صحّ التعلّق به؛ لتأوّله بـ«معبود» و «إله» خبر لـ«هـو» محذوفاً، و لا يجوز تقدير «إله» مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بـالظرف؛ لأنّ الصلة حينئذٍ خالية من العائد.

و مثال التعلّق بما فيه رائحته: قول أبي المُنهال:

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) نهج البلاغة: ط ١٨٤/٨٢.

(٣) الزخرف: ٨٤.

٣٦١ـ أنا أبو المنهال بعض الأحيان   لــيس علــيّ حســبي بضُــؤلان[١]

و قوله:

٣٦٢ـ أنا ابن ماويّة إذ جَـدَّ النَقُـر   و جــاءت الخيــل أثــابيَّ زُمَــر[٢]

فتعلّق «بعض» و «إذ» بالاسمين العلمين، لا لتأوّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد. و تقول: «فلان حاتم في قومه» فتعلّق الظرف بما في «حاتم» من معنى الجود.

و قد أُجيز في قولهﷻ: ﴿وَ هُـوَ اللهُ فِـي السَّـمَاوَاتِ وَ فِـي الأَرْضِ يَعْلَـمُ سِرَّكُمْ وَ جَهْرَكُمْ وَ يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾[٣] تعلّقه باسم اللهﷻ و إن كان علماً، علـى معنى و هو المعبود أو و هو المسمّى بهذا الاسم، و أُجيز تعلّقه بـ«يعلم» و بـ«سرّكم) و «جهركم». و ردّ الثاني بأنّ فيه تقديم معمول المصـدر و تنـازع عاملين في متقدّم، و ليس بشيء؛ لأنّ المصدر هنا ليس مقدّراً بحـرف مصـدريّ و صلته، و لأنّه قد جاء نحو: ﴿بِالْمُؤمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٤] و الظرف متعلّق بأحد الوصفين قطعاً، فكذا هنا.

و مثال التعلّق بالمحذوف: قولـهﷻ: ﴿وَ إِلَـى ثَمُـودَ أَخَـاهُمْ صَـالِحاً﴾[٥] بتقدير: و أرسلنا، و لم يتقدّم ذكر الإرسال، و لكن ذكر النبيّ و المرسل إلـيهم يدلّ على ذلك.

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣١٩/٦.

(٢) قال سيوطيّ: «نسب في الإيضاح لبعض السعديّين. و قال في العباب: قائله فدكي بن أعبد المنقريّ و قال الجواهريّ: هو لعبيدالله بن ماوية الطائيّ». شرح شواهد المغني: ٨٤٣/٢ و٨٤٤.

(٣) الأنعام: ٣.

(٤) ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَـيْكُمْ بِـالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾. التوبة: ١٢٨.

(٥) هود: ٦١.

هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟

من زعم أنّه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك، و هـم المـبرّد فالفارسـيّ فابن جنّيّ فالجرجانيّ فابن برهان ثمّ الشلوبين، و الصحيح: أنّها كلّها دالّة عليـه إلاّ «ليس».

و استدلّ لمثبتي ذلك التعلّق بقولهﷻ: ﴿أَ كَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَـا﴾[١]؛ فإنّ اللام لا تتعلّق بـ«عجباً»؛ لأنّه مصدر مؤخّر، و لا بـ«أوحينا»؛ لفساد المعـنى، و لأنّه صلة لـ«أن». و قد مضى عن قريب أنّ المصـدر الّـذي لـيس في تقـدير حرف موصول و لا صلته لا يمتنع التقديم عليه، و يجوز أيضاً أن تكون متعلّقـة بمحذوف هو حال من «عجباً».

هل يتعلّقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسيّ في قوله:

٣٦٣ ـ و نعم مَزكأً مَن ضاقت مَذاهبـه   و نعم مَن هـو في سـرّ و إعـلان[٢]

أنّ «من» نكرة تامّة تمييز لفاعل «نعم» مستتراً، كما قال هـو و طائفـة في «ما» من نحو: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٣]، و أنّ الظرف متعلّق بـ«نعـم» و زعم ابن مالك أنّها موصولة فاعل، و أنّ «هو» مبتـدأ، خـبره «هـو» أُخـرى مقدّرة على حدّ قول أبي النجم العجليّ:

٣٦٤ـ أنا أبو النجم و شعري شعري   لله دَرّي مـا أجـنّ صـدري[٤]

---

(١) يونس: ٢.

(٢) تقدّم برقم ٢٨٥.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: ٥/ ٣٤٠.

و أنّ الظرف متعلّق بـ«هو» المحذوفة؛ لتضمّنها معنى الفعل، أي: و نعم الّذي هو باقٍ على ودّه في سرّه و إعلانه، و أنّ المخصوص محذوف، أي: بشر بن مروان.

و الصحيح: أن يقدّر المخصوص «هو»؛ لتقدّم ذكر «بشر» في البيت قبله، و هو:

و كيف أرهب أمراً أو أُراع به   و قد زكأتُ إلى بشر بن مروان[1]

فيبقى التقدير حينئذٍ: هو هو هو.

هل يتعلّقان بأحرف المعاني؟

المشهور منع ذلك مطلقاً، و قال جماعة منهم ابن الحاجب بجوازه مطلقاً و فصّل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حذف، جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة، و إلاّ فلا، و هو قول أبيعليّ و أبيالفتح، زعما في نحو «يا لزيد» أنّ اللام متعلّقة بـ«يا» بل قالا في «يا عبدَ الله»: إنّ النصب بـ«يا».

و قال ابن الحاجب في ﴿وَ لَن يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾[2]: «إذ» بدل من «اليوم» و «اليوم» إمّا ظرف للنفع المنفيّ، و إمّا لما في «لن» من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفيّ نفع مطلق، و على الأوّل نفع مقيّد باليوم.

و قال أيضاً: إذا قلت: «ما ضربته للتأديب» فإن قصدت نفي ضرب معلّل بالتأديب فاللام متعلّقة بالفعل، و المنفيّ ضرب مخصوص، و «للتأديب» تعليل للضرب المنفيّ، و إن قصدت نفي الضرب على كلّ حال، فاللام متعلّقة بالنفي و التعليل له، أي: إنّ انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنّه قد يؤدّب

---

(١) قال البغداديّ: «و لم أقف على قائل الشعر». شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٠/٥.

(٢) الزخرف: ٣٩.

بعض الناس بترك الضرب.

و من ذلك: قولهﷻ: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[١] الباء متعلّقة بالنفي؛ إذ لو علّقت بـ«مجنون» لأفاد نفي جنون خاصّ، و هو الجنون الّذي يكون من نعمة اللهﷻ، و ليس في الوجود جنون هو نعمة، و لا المراد نفي جنون خاصّ، انتهى ملخّصاً. و هو كلام بديع، إلاّ أنّ جمهور النحويّين لا يوافقون على صحّة التعلّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدّر أنّ التعلّق بفعل دلّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمة ربّك.

ذكر ما لا يتعلّق من حروف الجرّ

يستثنى من قولنا: «لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق» ستّة أُمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء في قول الرسولﷺ: «كفى بالموت واعظاً و كفى بالتقى غنىً»[٢] الحديث. و «من» في قولهﷻ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[٣] و ذلك لأنّ معنى التعلّق: الارتباط المعنويّ، و الأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعينت على ذلك بحروف الجرّ، و الزائد إنّما دخل في الكلام تقوية له و توكيداً، و لم يدخل للربط.

نعم يصحّ في اللام المقوّية أن يقال: إنّها متعلّقة بالعامل المقوّى، نحو: ﴿وَ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾[٤]؛ لأنّ التحقيق أنّها ليست زائدة محضة؛ لما تخيّل في العامل من الضعف الّذي نزّله منزلة القاصر، و لا معدّية محضة؛ لاطّراد صحّة

---

(١) القلم: ٢.

(٢) تحف العقول: ٣٠.

(٣) فاطر: ٣.

(٤) البقرة: ٩١.

إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثاني: «لعلّ» في لغة عقيل؛ لأنّها بمنزلة الحرف الزائد، أ لا ترى أنّ مجرورها في موضع رفع بالابتداء؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبريّة، قال كعب بن سعد الغنويّ:

٣٦٥ـ فقلتُ ادعُ أُخرى و ارفع الصوت دعوةً　　لعلّ أبي المغوار منك قريب[١]

و لأنّها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقّع، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمنّي.

الثالث: «لولا» في من قال: «لولاي، و لولاك، و لولاه» على قول سيبويه: إنّ «لولا» جارّة للضمير، فإنّها أيضاً بمنزلة «لعلّ» في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء، فإنّ «لولا» الامتناعيّة تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. و زعم أبوالحسن أنّ «لولا» غير جارّة، و أنّ الضمير بعدها مرفوع، و لكنّهم استعاروا ضمير الجرّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: «ما أنا كأنت» و هذا كقوله: في «عساي» و يردّهما أنّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنّما ثبتت في المنفصل، و إنّما جاءت النيابة في المتّصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب و كون ذلك في الضرورة.

الرابع: «رُبّ» في نحو: «ربّ رجل صالح لقيته، أو لقيت»؛ لأنّ مجرورها مفعول في الثاني، و مبتدأ في الأوّل، أو مفعول على حدّ «زيداً ضربته» و يقدّر الناصب بعد المجرور لا قبل الجارّ؛ لأنّ «ربّ» لها الصدر من بين حروف الجرّ، و إنّما دخلت في المثالين؛ لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرمّانيّ و ابن طاهر. و قال الجمهور: هي فيهما حرف جرّ معدّ، فإن قالوا: إنها

---

(١) تقدّم برقم ٢١٨.

عدّت العامل المذكور فخطأ؛ لأنّه يتعدّى بنفسه، و لاستيفائه معموله في المثال الأوّل، و إن قالوا: عدّت محذوفاً تقديره: «حصل» أو نحوه كما صرّح به جماعة، ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه و لم يلفظ به في وقت.

الخامس: كاف التشبيه، قاله الأخفش و ابن عصفور، مستدلّين بأنّه إذا قيل: «زيد كعمرو» فإن كان المتعلّق «إستقرّ» فالكاف لا تدلّ عليه، بخلاف نحو: «في» من «زيد في الدار» و إن كان فعلاً مناسباً للكاف ـ و هو أشبه ـ فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

و الحقّ: أنّ جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر و نحوه تدلّ على الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، و هو «خلا و عدا و حاشا» إذا خفضن، فإنّهن لتنحية الفعل عن ما دخلن عليه، كما أنّ «إلاّ» كذلك، و ذلك عكس معنى التعدية الّذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، و لو صحّ أن يقال: إنّها متعلّقة، لصحّ ذلك في «إلاّ» و إنّما خفض بهنّ المستثنى و لم ينصب كالمستثنى بـ«إلاّ»؛ لأن لا يزول الفرق بينهنّ أفعالاً و أحرفاً.

حكمهما بعد المعارف و النكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل، فهما صفتان في نحو: «رأيت طائراً فوق غُصن، أو على غُصن»؛ لأنهّما بعد نكرة محضة، و حالان في نحو: «رأيت الهلال بين السحاب، أو في الأُفق»؛ لأنهّما بعد معرفة محضة، و محتملان لهما في نحو: «يعجبني الزَّهْرُ في أكمامه، و الثمر على أغصانه»؛ لأنّ المعرّف الجنسيّ كالنكرة، و في نحو: «هذا ثمر يانع على أغصانه»؛ لأنّ النكرة الموصوفة كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع، فإن تقدّمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو: «ما في الدار أحد» و «أ في الدار زيد؟» و «مررت برجل معه صقر» و «جاء الّذي في الدار أبوه» و «زيد عندك أخوه» و «مررت بزيد عليه جبّة»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّ الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، و يجوز كونه فاعلاً.

و **الثاني**: أنّ الأرجح كونه فاعلاً، و اختاره ابن مالك، و توجيهه أنّ الأصل: عدم التقديم و التأخير.

و **الثالث**: أنّه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين. و حيث أُعرب فاعلاً فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور؛ لنيابتهما عن «إستقرّ» و قربهما من الفعل؛ لاعتمادهما؟ فيه خلاف، و المذهب المختار، الثاني؛ بدليل امتناع تقديم الحال في نحو: «زيد في الدار جالساً» و لو كان العامل الفعل لم يمتنع.

و إن لم يعتمد الظرف أو المجرور، نحو: «في الدار ـ أو عندك ـ زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء، و الأخفش و الكوفيّون يجيزون الوجهين؛ لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط، و لذا يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و «زيد» فاعلاً، و غيرهم يوجب كونهما على التقديم و التأخير.

تنبيه

لا خلاف في تعيّن الابتداء في نحو: «في داره زيد»؛ لأن لا يعود الضمير على متأخّر لفظاً و رتبة.

فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيّون البتّة، أمّا على الفاعليّة فلما قدّمنا، و أمّا على الابتدائيّة فلأنّ الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أُضيف إليه المبتدأ، و المستحقّ للتقديم إنّما هو المبتدأ، و أجازه البصريّون على أن يكون المرفوع مبتدأ، لا فاعلاً؛ لقولهم: «في أكفانه درج الميّت». و إذا كان الاسم في نيّة التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

ما يجب فيه تعلّقهما بمحذوف

و هو ثمانية:

أحدها: أن يقعا صفة، نحو قوله ﷻ: ﴿أوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[1] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يرجُوَنَّ أحد منكم إلاّ ربَّه»[2].

الثاني: أن يقعا حالاً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[3] و أمّا قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ قَالَ هذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾[4] فزعم ابن عطية أنّ «مستقرّاً» هو المتعلّق الّذي يقدّر في أمثاله قد ظهر، و الصواب ما قاله أبوالبقاء و غيره: من أنّ هذا الاستقرار معناه عدم التحرّك لا مطلق الوجود و الحصول، فهو كون خاصّ.

الثالث: أن يقعا صلة، نحو قوله ﷻ: ﴿وَ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ وَ مَنْ عِندَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[5].

---

(١) البقرة: ١٩.

(٢) نهج البلاغة: ح ١١٢٣/٧٩.

(٣) القصص: ٧٩.

(٤) النمل: ٤٠.

(٥) الأنبياء: ١٩.

الرابع: أن يقعا خبراً، نحو: «زيد عندك، أو في الدار» و ربما ظهر في الضرورة كقوله:

٣٦٦ـ لك العزُّ إن مولاك عَزَّ و إن يهن ... فأنت لدى بُحبُوحة الهُون كائن[١]

الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر، نحو: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾[٢] و نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾[٣] و نحو: «أ عندك زيد؟».

السادس: أن يستعمل المتعلّق محذوفاً في مَثَل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده «حينئذٍ الآن» أصله: كان ذلك حينئذٍ و اسمع الآن، و قولهم للمعرس: بالرفاء و البنين بإضمار «أعرست».

السابع: أن يكون المتعلّق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو: «أ يوم الجمعة صمت فيه؟»، و نحو: «بزيد مررت به» عند من أجازه مستدلاًّ بقراءة بعضهم: ﴿وَ لِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾[٤] و الأكثرون يوجبون في ذلك إسقاط الجارّ، و أن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار «جاوزت» أو نحوه، و بالوجهين قرئ في الآية، و النصب قراءة الجماعة، و يرجّحها العطف على الجملة الفعليّة، و هل الأولى أن يقدّر المحذوف مضارعاً، أي: و يعذّب؛ لمناسبة «يدخل» أو ماضياً، أي: و عذّب؛ لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر.

و أمّا القراءة بالجرّ فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكَّد، مثل: «إنّ زيداً إنّه فاضل» و لا يكون الجارّ و المجرور توكيداً للجارّ و المجرور؛ لأنّ الضمير لا يؤكّد الظاهر؛ لأنّ الظاهر أقوى، و لا

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٨٤٧/٢.

(٢) إبراهيم: ١٠.

(٣) البقرة: ١٩.

(٤) الإنسان: ٣١.

يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجارّ؛ لأنّ العرب لم تبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو» و إنّما جوّز ذلك بعض النحويّين بالقياس.

الثامن: القسم بغير الباء، نحو: ﴿وَ اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[1]، ﴿وَ تَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[2] و قولهم: «للهِ لا يؤخّر الأجل» و لو صرّح في ذلك بالفعل لوجبت الباء.

هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لا خلاف في تعيّن الفعل في بابي القسم و الصلة؛ لأنّ القسم و الصلة لا يكونان إلاّ جملتين. قال ابن يعيش: و إنّما لم يجز في الصلة أن يقال: إنّ نحو: «جاء الّذي في الدار» بتقدير «مستقرّ» على أنّه خبر لمحذوف على حدّ قراءة بعضهم: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[3] بالرفع؛ لقلّة ذاك و اطّراد هذا، انتهى.

و كذلك يجب في الصفة في نحو: «رجل في الدار فله درهم»؛ لأنّ الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيني فله درهم» و تمتنع في نحو: «رجل صالح فله درهم» فأمّا قوله:

٣٦٧ـ كلُّ أمر مباعد أو مدانٍ ... فمنوط بحكمة المتعالي[4]

فنادرٌ.

و اختلف في الخبر و الصفة و الحال، فمن قدّر الفعل ـ و هم الأكثرون ـ

(١) الليل: ١.

(٢) الأنبياء: ٥٧.

(٣) الأنعام: ١٥٤.

(٤) شرح شواهد المغني: ٨٤٧/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٣/٦، لم يسمّ قائله.

فلأنّه الأصل في العمل، و من قدّر الوصف فلأنّ الأصل في الخبر و الحال و النعت، الإفراد، و لأنّ الفعل في ذلك لا بدّ من تقديره بالوصف، قالوا: و لأنّ تقليل المقدّر أولى، و ليس بشيء؛ لأنّ الحقّ أنا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، و كلاهما مفرد. و أمّا في الاشتغال فيقدّر بحسب المفسّر فيقدّر الفعل في نحو: «أ يوم الجمعة تعتكف فيه» و الوصف في نحو: «أ يوم الجمعة أنت معتكف فيه» و الحقّ أنّه لا يترجّح تقديره اسماً و لا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سيأتي.

كيفيّة تقديره باعتبار المعنى

أمّا في القسم فتقديره: «أُقسم»، و أمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

و اعلم: أنّهم ذكروا في باب الاشتغال أنّه يجب أن لا يقدّر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعيّ كما في «زيداً مررت به» أو معنويّ كما في «زيداً ضربت أخاه»؛ إذ تقدير المذكور يقتضي في الأوّل تعدّي القاصر بنفسه، و في الثاني خلاف الواقع؛ إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدّر «جاوزت» في الأوّل، و «أهنت» في الثاني، و ليس المانعان مع كلّ متعدٍّ بالحرف، و لا مع كلّ سببيّ، أ لا ترى أنّه لا مانع في نحو: «زيداً شكرت له»؛ لأنّ «شكر» يتعدّى بالجارّ و بنفسه، و كذلك الظرف، نحو: «يوم الجمعة صمت فيه»؛ لأنّ العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنّه يتعدّى إلى ظاهره بنفسه، و كذلك لا مانع في نحو: «زيداً أهنت أخاه»؛ لأنّ إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

و أمّا في المثل فيقدّر بحسب المعنى، و أمّا في البواقي نحو: «زيد في الدار»

فيقدّر كوناً مطلقاً و هو «كـائن أو مسـتقرّ» أو مضـارعهما إن أُريـد الحـال أو الاستقبال نحو: «الصوم اليوم» أو «في اليوم» و «الجزاء غداً» أو «في الغد» و يقـدّر «كان أو إستقرّ» أو وصفهما إن أُريد المضيّ، هذا هو الصواب. و قد أغفلوه مـع قولهم في نحو: «ضربي زيداً قائماً»: إنّ التقدير: إذ كان، إن أُريـد المضـيّ أو إذا كان، إن أُريد به المستقبل، و لا فرق.

و إذا جهلت المعنى فقدّر الوصف؛ فإنّه صالح في الأزمنـة كلّهـا و إن كانت حقيقته الحال. و لا يجوز تقدير الكون الخاصّ كـ«قائم وجالس» إلاّ لدليل، نحو: ﴿الحُرُّ بالحُرِّ وَ العَبْـدُ بالعَبـدِ﴾[١]، التقـدير: مقتـول أو يقتـل لا «كائن» و يكون الحذف حينئذٍ جـائزاً لا واجبـاً، و لا ينتقـل ضـمير مـن المحذوف إلى الظرف و المجرور.

تعيين موضع التقدير

الأصل: أن يقدّر مقدّماً عليهما كسـائر العوامـل مـع معمولاتهـا، و قـد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً، و ما يقتضي إيجابه.

فالأوّل: نحو: «في الدار زيد»؛ لأنّ المحذوف هو الخبر، و أصله: أن يتأخّر عن المبتدأ[٢].

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِصَاصُ فِـي القَتْلَـى الحُـرُّ بـالحُرِّ وَ العَبْـدُ بالعَبْـدِ وَ الأُنْثَـى بالأُنْثَى﴾. البقرة: ١٧٨.

(٢) قال ابن هشام في الباب الخامس من المغني، مبحث بيان مكان المقدّر: و كنّا قـدّمنا في نحـو: «في الـدار زيد» أنّ متعلّق الظرف يقدّر مؤخّراً عن «زيد»؛ لأنّه في الحقيقة، الخبر، و أصل الخبر أن يتـأخّر عـن المبتدأ، ثمّ ظهر لنا أنّه يحتمل تقديره مقدّماً؛ لمعارضة أصل آخر و هو أنّـه عامـل في الظـرف و أصـل العامل أن يتقدّم على المعمول، اللّهمّ إلاّ أن يقدّر المتعلّق فعلاً فيجـب التـأخير؛ لأنّ الخـبر الفعلـيّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا.

و الثاني: نحو: «إنّ في الدار زيداً»؛ لأنّ «إنّ» لا يليها مرفوعها و يلزم من قدّر المتعلّق فعلاً أن يقدّره مؤخّراً في جميع المسائل؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً، لا يتقدّم على المبتدأ.

تنبيـه

ردّ جماعة منهم ابن مالك على من قدّر الفعل بنحو قولهﷻ: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾[1] و قولك: «أمّا في الدار فزيد»؛ لأنّ «إذا» الفجائيّة لا يليها الفعل، و «أمّـا» لا يقع بعدها فعل إلاّ مقروناً بحرف الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَـرَّبِينَ * فَرَوْحٌ﴾[2] و هذا على ما بيّنّاه غير وارد؛ لأنّ الفعل يقدّر مؤخّراً.

---

(١) ﴿وَ إِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَـا قُـلِ اللهُ أَسْـرَعُ مَكْـراً﴾. يونس: ٢١.

(٢) الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩.

الباب الرابع

في ذكر أحكام يكثر دورها، و يقبح بالمعرب جهلها، و عدم معرفتها على وجهها

ما يعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بابتدائيّة المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما، نحو: ﴿اللهُ ربُّنا﴾[1] أو اختلفت، نحو: «زيد الفاضل، و الفاضل زيد»، هذا هو المشهور، و قيل: يجوز تقدير كلّ منهما مبتدأ و خبراً مطلقاً، و قيل: المشتقّ خبر و إن تقدّم، نحو: «القائم زيد».

و التحقيق: أنّ المبتدأ ما كان أعرف كـ«زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول: «زيد القائم» فإن علمهما و جهل النسبة فالمقدّم المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: «أفضل منك أفضل منّي».

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً و تنكيراً و الأوّل هو المعرفة كـ«زيد قائم»، و أمّا إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوّغ الابتداء به فهو خبر اتّفاقاً، نحو: «ذهب خاتمك» و إن كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور و أمّا سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو: «كم مالك» و «خير منك زيد» و وجهه: أنّ الأصل

---

(١) الشورى: ١٥.

عدم التقديم و التأخير، و أنّهما شبيهان بمعرفتين تـأخّر الأخـصّ منـهما، نحـو: «الفاضل أنت» و يتّجه جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، و يشهد لابتدائيّة النكرة قوله: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ﴾[١] و قولهم: «بحسبك زيد» و الباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب، و لخبريّتها قولهم: «ما جاءت حاجتُك؟» بالرفع، و الأصل: ما حاجتُـك، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، و لولا هذا التقدير لم يدخل؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، و أمّا من نصب فالأصل: مـا هـي حاجتـك؟، بمعـنى أيّ حاجة هي حاجتك؟ ثمّ دخل الناسخ على الضـمير فاسـتتر فيـه، و نظـيره أن تقول: «زيد هو الفاضل» و تقدّر «هو» مبتدأ ثانياً لا فصلاً و لا تابعـاً، فيجـوز لك حينئذٍ أن تدخل عليه «كان» فتقول: «زيد كان الفاضلَ».

و يجب الحكم بابتدائيّة المؤخّر في قوله:

٣٦٨ـ بنونـا بنـو أبنائنـا و بناتُنـا   بنـوهنّ أبنـاء الرجـال الأباعـد[٢]

رعياً للمعنى، و يضعف أن تقدّر الأوّل مبتدأ بناء على أنّـه مـن التشـبيه المعكوس للمبالغة؛ لأنّ ذلك نـادر الوقـوع، و مخـالف للأُصـول، اللّهـمّ إلاّ أن يقتضي المقام المبالغة، و الله ﷻ أعلم.

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أنّ لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخـر

---

(١) الأنفال: ٦٢.

(٢) قال البغداديّ: وهذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاة وغيرهم، قال العـينيّ: «و لم أر أحداً منهم عزاه إلى قائله» ورأيت في شرح الكرمانيّ في شواهد شرح الكافية للخبيصيّ أنّه قـال: «هذا البيت قائله أبوفراس همام الفرزدق بن غالب ». خزانة الأدب: ٤٤٥/١.

فالمعلوم الاسم و المجهول الخبر، فيقال: «كان زيد أخا عمرو» لمن علم زيداً و جهل أُخوّته لعمرو، و «كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخا عمرو و يجهل أنّ اسمه زيد، و إن كان يعلمهما و يجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم، فتقول: «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيد و سمع برجل قائم، فعرف كلاًّ منهما بقلبه، و لم يعلم أنّ أحدهما هو الآخر، و يجوز قليلاً «كان القائم زيداً» و إن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخيّر، نحو: «كان زيد أخا عمرو، و كان أخو عمرو زيداً» و يستثنى من مختلفي الرتبة نحو: «هذا» فإنّه يتعيّن للاسميّة لمكان التنبيه المتّصل به، فيقال: «كان هذا أخاك، و كان هذا زيداً» إلاّ مع الضمير، فإنّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ و تدخل التنبيه عليه، فتقول: «ها أنا ذا» و لا يتأتّى ذلك في باب الناسخ؛ لأنّ الضمير متّصل بالعامل، فلا يتأتّى دخول التنبيه عليه، على أنّه سمع قليلاً في باب المبتدأ: «هذا أنا».

و اعلم أنّهم حكموا لـ«أن و أنّ» المقدّرتين بمصدر معرّف بحكم الضمير؛ لأنّه لا يوصف كما أنّ الضمير كذلك؛ فلهذا قرأت السبعة: ﴿مَا كانَ حُجَّتَهُمْ إلاّ أنْ قَالُوا ائْتُوا بآبَائِنَا﴾[1] ﴿فَمَا كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلاّ أنْ قَالُوا أخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾[2] و الرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عن ما دونه في التعريف.

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكلّ منهما مسوّغ للإخبار عنها فأنت مخيّر في ما تجعله منهما الاسم و ما تجعله الخبر، فتقول: «كان خير من زيد شرّاً من عمرو» أو تعكس، و إن كان المسوّغ لإحداهما فقط جعلتها

---

(١) الجاثية: ٢٥.

(٢) النمل: ٥٦.

الاسم، نحو: «كان خير من زيد امرأة».

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم و النكرة الخبر، كقول صفيّة بنت عبدالمطلب في رثاء النبي صلى الله عليه و آله و سلم:

٣٦٩ـ و كنت رحيماً، هادياً و معلّماً   ليبك عليك اليوم من كان باكياً[١]

و لا يعكس إلاّ في الضرورة، كقول حسّان:

٣٧٠ـ كأنّ خبيئة من بيت رأس   يكون مزاجَها عسلٌ و ماء[٢]

و أمّا تجويز الزجّاج في قراءة ابن عامر ﴿أَ وَ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾[٣]، بتأنيث «تكن» و رفع «آية»، كون «آية» اسمها و «أن يعلمه» خبرها؛ فردّوه؛ لما ذكرنا، و اعتذر له بأنّ النكرة قد تخصّصت بـ«هم».

ما يعرف به الفاعل من المفعول

و أكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً و الآخر اسماً تامّاً و طريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التامّ إن كان مرفوعاً ضمير المتكلّم المرفوع، و إن كان منصوباً ضميره المنصوب، و تبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل و عدمه، فإن صحّت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله، و إلاّ فهي فاسدة؛ فلا يجوز «أعجب زيد ما كره عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنّه لا يجوز «أعجبت الثوب» و يجوز النصب؛ لأنّه يجوز «أعجبني الثوب» فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز؛ لأنّه يجوز «أعجبت النساء» و إن كان الاسم الناقص «من» أو «الّذين» جاز الوجهان أيضاً.

---

(١) أعيان الشيعة: ٢٩٦/١.

(٢) شرح شواهد المغني: ٨٤٩/٢.

(٣) الشعراء: ١٩٧.

فـرعـان

تقول: «أمكن المسافرَ السفر» بنصب المسافر؛ لأنّك تقول: «أمكنني السفر».

و لا تقول: «أمكنت السفر» و تقول: «زيدَ في رزق عمرو عشرون ديناراً» برفع العشرين لا غير، فإن قدّمت «عمراً» فقلت «عمرو زيدَ في رزقه عشرون» جاز رفع العشرين و نصبه، و على الرفع فالفعل خالٍ من الضمير، فيجب توحيده مع المثنّى و المجموع، و يجب ذكر الجارّ و المجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، و على النصب فالفعل متحمّل للضمير، فيبرز في التثنية و الجمع، و لا يجب ذكر الجارّ و المجرور.

ما افترق فيه عطف البيان و البدل

و ذلك ثمانية أُمور:

أحدها: أنّ العطف لا يكون مضمراً و لا تابعاً لمضمر؛ لأنّه في الجوامد نظير النعت في المشتقّ، و لهذا لا تصحّ إجازة الزمخشريّ في ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاّ مَا أمَرْتَنِي بِهِ أنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾[1] أن يكون «أن اعبدوا الله» بياناً للهاء من قوله ﷺ: «إلاّ ما أمرتني به» نعم أجاز الكسائيّ أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذمّ أو ترحّم، فالأوّل، نحو: ﴿لا إلهَ إلاّ هُوَ الرَّحْمنُ الرَّحِيمُ﴾[2] و الثاني، نحو: «مررت به الخبيث» و الثالث، نحو قوله:

٣٧١ـ قد أصبحت بقَرْقَرى كوانِسا فـلا تَلُمـه أن يَنـام البائسـا[3]

---

(١) المائدة: ١١٧.

(٢) البقرة: ١٦٣.

(٣) لم يعرف قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٣/٦.

و قال الزمخشريّ في ﴿جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ﴾[١]: إنّ «ألْبَيْتَ الحَرَامَ» عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائيّ.

و أمّا البدل فيكون تابعاً للمضمر بالاتّفاق، نحو: ﴿وَ مَا أَنْسَانِيهُ إلاّ الشَّيْطَانُ أنْ أذْكُرَهُ﴾[٢] و إنّما امتنع الزمخشريّ من تجويز كون ﴿أنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾[٣] بدلاً من الهاء في «به» توهّماً منه أنّ ذلك يخلّ بعائد الموصول، و هو مردود بأنّ العائد موجود حسّاً.

و أجاز النحويّون أن يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمر كـ«رأيته إيّاه» أو الظاهر كـ«رأيت زيداً إيّاه» و خالفهم ابن مالك فقال: إنّ الثاني لم يسمع، و إنّ الصواب في الأوّل: قول الكوفيّين: إنّه توكيد كما في «قمت أنت».

الثاني: أنّ البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه و تنكيره و أمّا قول الزمخشريّ في ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إبْرَاهِيمَ﴾: إنّ «مقام إبراهيم» عطف[٤] على «آيات بيّنات» فسهو. و لا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو: ﴿وَ إنَّكَ لَتَهْدِي إلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللهِ﴾[٥] و نحو: ﴿كَلاّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[٦].

---

(١) المائدة: ٩٧.

(٢) الكهف: ٦٣.

(٣) المائدة: ١١٧.

(٤) قال ابن هشام: «و قد يكون عبّر عن البدل بعطف البيان لتأخّيهما». مغني اللبيب، الباب الخامس، النوع الثاني من الجهة السادسة.

(٥) الشورى: ٥٢ ـ٥٣.

(٦) العلق: ١٥ـ ١٦.

الثالث: أنّه لا يكون جملة، بخلاف البدل، نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إلاّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَ ذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[1].

الرابع: أنّه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو: ﴿اتَّبِعُوا المُرسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أجْراً﴾[2] و قوله:

٣٧٢ـ أقول له: ارحل لا تقيمنّ عندنا و إلاّ فكن في السرّ و الجهر مُسلِما[3]

الخامس: أنّه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله ﷺ: ﴿وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ﴾[4].

السادس: أنّه لا يكون بلفظ الأوّل، و يجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب: ﴿وَ تَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إلَى كِتَابِهَا﴾[5] بنصب «كلّ» الثانية، فإنّها قد اتّصل بها ذكر سبب الجثو و هذا الفرق إنّما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أنّ عطف البيان لا يكون من لفظ الأوّل، و تبعه على ذلك ابن مالك و ابنه، و حجّتهم: أنّ الشيء لا يبيّن نفسه، و فيه نظر من أوجه:

أحدها: أنّه يقتضي أنّ البدل ليس مبيناً للمبدل منه، و ليس كذلك، و لهذا منع سيبويه «مررت بي المسكين و بك المسكين» دون «به المسكين» و إنّما يفارق البدل عطف البيان في أنّه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين و العطف تبيين

---

(١) فصّلت: ٤٣.

(٢) يس: ٢٠ـ ٢١.

(٣) تقدّم برقم: ٣٥٨.

(٤) الفرقان: ٦٨ـ ٦٩.

(٥) الجاثية: ٢٨.

بالمفرد المحض.

و الثاني: أنّ اللفظ المكرّر إذا اتّصل به ما لم يتّصل بالأوّل كما قدّمناه اتّجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، و على ذلك أجازوا الوجهين في نحو قول عبدالله بن رواحة:

٣٧٣ـ يا زيدُ زيد اليعملات الذُّبَّل   تطاول الليل هُدِيتَ فانزِل[1]

إذا ضممت المنادى فيه.

و الثالث: أنّ البيان يتصوّر مع كون المكرّر مجرّداً، و ذلك في مثل قولك: «يا زيدُ زيدٌ» إذا قلته و بحضرتك اثنان اسم كلّ منهما «زيد» فإنّك حين تذكر الأوّل يتوهّم كلّ منهما أنّه المقصود، فإذا كرّرته تكرّر خطابك لأحدهما و إقبالك عليه فظهر المراد.

السابع: أنّه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأوّل، بخلاف البدل، و لهذا امتنع البدل و تعيّن البيان في نحو: «يا زيد الحارث» و في نحو: «يا سعيد كرزٌ» بالرفع أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كرزُ» بالضمّ فإنّه بالعكس.

الثامن: أنّه ليس في التقدير من جملة أُخرى، بخلاف البدل، و لهذا امتنع أيضاً البدل و تعيّن البيان في نحو قولك: «هند قام عمرو أخوها» و نحو: «مررت برجل قام عمرو أخوه».

ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المُشبهة

و ذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: أنّه يصاغ من المتعدّي و القاصر كـ«ضارب و قائم و مستخرج و

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢/٨٥٤.

مستكبر» و هي لا تصاغ إلاّ من القاصر[1]، كـ«حسَن و جميل».

الثاني: أنّه يكون للأزمنة الثلاثة، و هي لا تكون إلاّ للحاضر[2]، أي: الماضي المتّصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنّه لا يكون إلاّ مجارياً للمضارع في حركاته و سكناته كـ«ضارب و يضرب و منطلق و ينطلق» و منه: «يقوم و قائم»؛ لأنّ الأصل: «يقوم» بسكون القاف و ضمّ الواو، ثمّ نقلوا، و أمّا توافق أعيان الحركات فغير معتبر؛ بدليل «ذاهب و يذهب» و لهذا قال ابن الخشّاب: هو وزن عروضيّ لا تصريفيّ و هي تكون مجارية له كـ«منطلق اللسان و مطمئنّ النفس و طاهر العِرض» و غير مجارية و هو الغالب، نحو: «ظريف و جميل».

الرابع: أنّ منصوبه يجوز أن يتقدّم عليه، نحو: «زيد عمراً ضارب» و لا يجوز «زيد وجهَه حسن».

الخامس: أنّ معموله يكون سببيّاً و أجنبيّاً، نحو: «زيد ضارب غلامَه و عمراً»

---

(١) قال الشمنيّ: «فإن قيل: قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدّي، نحو: «رحمن و رحيم»، فإنّهما مصوغان من «رحم» و هو متعدٍّ. أُجيب بأنّ الصفة إنّما تصاغ من غير القاصر بعد تزيله منزلة القاصر، فصحّ أنّ الصفة المشبهة لا تصاغ إلاّ من القاصر». المنصف: ١٦١/٢.

(٢) قال المحقّق الرضيّ‌ﷺ و الّذي أرى أنّ الصفة المشبهة كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأنّ الحدوث و الاستمرار، قيدان في الصفة و لا دليل فيها عليهما، فليس معنى «حسن» في الوضع إلاّ ذا حسن، سواء كان في بعض الأزمنة أم جميع الأزمنة و لا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما و هو الانصاف بالحسن لكن لمّا أُطلق ذلك و لم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض و لم يجز نفيه في جميع الأزمنة؛ لأنّك حكمت بثبوته؛ فلا بدّ من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصّصه ببعضها، كما تقول: «كان هذا حسناً فقبح أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط؛ فظهوره في الاستمرار ليس وضعيّاً». شرح الكافية: ٢٠٥/٢.

و لا يكون معمولها إلاّ سببيّاً تقول: «زيد حسن وجهَه أو الوجه» و يمتنع «زيد حسن عمراً».

السادس: أنّه لا يخالف فعله في العمل، و هي تخالفه، فإنّها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زيد حسن وجهه» و يمتنع «زيد حسُن وجهه» بالنصب، خلافاً لبعضهم.

السابع: أنّه يجوز حذفه و بقاء معموله، و لهذا أجازوا «أنا زيداً ضاربه» و «هذا ضارب زيدٍ و عمراً» بخفض «زيد» و نصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منوّن، و أمّا العطف على محلّ المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي[1]، و لا يجوز «مررت برجل حسن الوجهِ و الفعلَ» بخفض «الوجه» و نصب «الفعل» و لا «مررت برجل وجهَه حسنِه» بنصب «الوجه» و خفض الصفة؛ لأنّها لا تعمل محذوفة، و لأنّ معمولها لا يتقدّمها، و ما لا يعمل لا يفسّر عاملاً.

الثامن: أنّه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل و إضافته إلى مضاف إلى ضميره، نحو: «مررت بقاتل أبيه» و يقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع: أنّه يفصل مرفوعه و منصوبه، كـ«زيد ضارب في الدار أبوه عمراً»، و يمتنع عند الجمهور «زيد حسن في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر: أنّه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، و لا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجّاج و متأخّرو المغاربة، و يشكل عليهم الحديث في صفة الدجّال «أعور عينه اليمنى»[2].

---

(۱) سيأتي في أقسام العطف.

(۲) صحيح البخاريّ: ۴/۲۰۳.

الحادي عشر: أنّه يجوز إتباع مجروره على المحلّ عند من لا يشترط المحرز، و يحتمل أن يكون منه: ﴿وَ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَ الشَّمْسَ وَ القَمَرَ حُسبَاناً﴾[1] و لا يجوز «هو حسن الوجهِ و البدنَ» بجرّ «الوجه» و نصب «البدن» خلافاً للفرّاء أجاز «هو قويّ الرجلِ و اليدُ» برفع المعطوف.

و أجاز البغداديّون إتباع المنصوب بمجرور في البابين، كقول امرئ القيس:

٣٧٤ـ فظلَّ طُهاة اللحم ما بين مُنْضِجٍ صَفيفَ شِواء أو قديرٍ مُعَجّل[2]

«القدير» المطبوخ في القِدر، و هو عندهم عطف على «صفيف» و خرّج على أنّ الأصل: «أو طابخ قدير» ثمّ حذف المضاف و أُبقي جرّ المضاف إليه، كقراءة بعضهم: ﴿وَ اللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[3] بالخفض، أو أنّه عطف على «صفيف» و لكن خفض على الجوار أو على توهّم أنّ «الصفيف» مجرور بالإضافة كما قال زهير:

٣٧٥ـ بدا لي أنّي لست مدركَ ما مضى و لا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[4]

ما افترق فيه الحال و التمييز، و ما اجتمعا فيه

اعلم أنّهما اجتمعا في خمسة أُمور، و افترقا في سبعة.

فأوجه الاتّفاق أنّهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

و أمّا أوجه الافتراق:

فأحدها: أنّ الحال تكون جملة كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «بعثه و الناس

---

(١) الأنعام: ٩٦.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٨٥٧.

(٣) الأنفال: ٦٧.

(٤) تقدّم برقم ٢٢١.

ضُلّال في حيرة»[١] و ظرفاً، نحو: «رأيت الهلال بين السحاب» و جارّاً و مجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[٢] و التمييز لا يكون إلاّ اسماً.

و الثاني: أنّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها، كقوله ﷻ: ﴿وَ لا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾[٣] بخلاف التمييز.

و الثالث: أنّ الحال مبينة للهيئات، و التمييز مبين للذوات.

و الرابع: أنّ الحال تتعدّد كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «و أستهديه قريباً هادياً، و أستعينه قاهراً قادراً، و أتوكّل عليه كافياً ناصراً»[٤] بخلاف التمييز.

و الخامس: أنّ الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرّفاً، أو وصفاً يشبهه، نحو: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[٥] و قول يزيد بن زياد:

٣٧٦ـ عَدَسْ ما لعبّاد عليكِ إمارة نجوتِ و هذا تحملين طليق[٦]

أي: و هذا طليق محمولاً لك، و لا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأمّا استدلال ابن مالك على الجواز بقوله:

٣٧٧ـ إذَا المرء عيناً قرّ بالعيش مُثريا و لم يُعنَ بالإحسان كان مذمَّما[٧]

فسهو؛ لأنّ «المرء» مرفوع بمحذوف يفسّره المذكور، و الناصب للتمييز هو المحذوف، و أمّا قوله:

---

(١) نهج البلاغة: ط ٢٨٢/٩٤.

(٢) القصص: ٧٩.

(٣) الإسراء: ٣٧.

(٤) نهج البلاغة: ط ١٨٢/٨٢.

(٥) القمر: ٧.

(٦) شرح شواهد المغني: ٨٥٩/٢.

(٧) قال البغداديّ: البيت لحسّان بن ثابت. شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥/٧. و لم نجده في ديوانه.

٣٧٨ـ أ نفساً تطيب بنيل المنى و داعي المنون ينادي جهاراً[١]

فضرورة.

و السادس: أنّ حقّ الحال الاشتقاق، و حقّ التمييز الجمود، و قد يتعاكسان فتقع الحال جامدة، نحو: «هذا مالك ذهباً» ﴿وَ تَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتاً﴾[٢] و يقع التمييز مشتقّاً، نحو: «لله درّه فارساً» و اختلف في المنصوب بعد «حبّذا» فقال الأخفش و الفارسيّ و الربعيّ: حال مطلقاً، و أبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، و قيل: الجامد تمييز و المشتقّ حال، و قيل: الجامد تمييز و المشتقّ إن أُريد تقييد المدح به كقوله:

٣٧٩ـ يا حبّذا المال مبذولاً بلاسرف في أوجه البرّ إسراراً و إعلاناً[٣]

فحال، و إلاّ فتمييز، نحو: «حبّذا راكباً زيد».

و السابع: أنّ الحال تكون مؤكّدة لعاملها، نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾[٤] و لا يقع التمييز كذلك.

أقسام الحال

تنقسم باعتبارات:

الأوّل: انقسامها باعتبار انتقال معناها و لزومه إلى قسمين:

منتقلة و هو الغالب.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٨٦٢/٢ و شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٦/٧. لم يسمّ قائله.

(٢) الأعراف: ٧٤.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٦/٧. لم يسمّ قائله.

(٤) النمل: ١٩.

و ملازمة، و ذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤوّلة بالمشتقّ، نحو: «هذا مالك ذهباً» بخلاف نحو: «بعته يداً بيد» فإنّه بمعنى متقابضين، و هو وصف منتقل، و إنّما لم يؤوّل في الأوّل؛ لأنّها مستعملة في معناها الوضعيّ، بخلافها في الثاني، و كثير يتوهّم أنّ الحال الجامدة لا تكون إلاّ مؤوّلة بالمشتقّ، و ليس كذلك.

الثانية: المؤكّدة، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[١].

الثالثة: الّتي دلّ عاملها على تجدّد صاحبها، نحو: ﴿وَ خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾[٢] و تقع الملازمة في غير ذلك بالسماع، و منه: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾[٣] إذا أُعرب حالاً، و قول جماعة: إنّها مؤكّدة، وهم؛ لأنّ معناها غير مستفاد من ما قبلها.

الثاني: انقسامها بحسب قصدها لذاتها و للتوطئة بها إلى قسمين:

مقصودة و هو الغالب.

و موطّئة و هي الجامدة الموصوفة، نحو: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾[٤] فإنّما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويّاً» و تقول: «جاءني زيد رجلاً محسناً».

الثالث: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة:

مقارنة و هو الغالب، نحو: ﴿هذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[٥].

و مقدّرة و هي المستقبلة كـ«مررت برجل معه صقر صائداً به غداً»، أي:

---

(١) ﴿وَ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً﴾. النمل: ١٠.

(٢) النساء: ٢٨.

(٣) ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاّ هُوَ وَ المَلائِكَةُ وَ أُولُوا العِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾. آل عمران: ١٨.

(٤) مريم: ١٧.

(٥) هود: ٧٢.

مقدّراً ذلك.

و محكيّة و هي الماضية، نحو: «جاء زيد أمس راكباً»[١].

الرابع: انقسامها بحسب التبيين و التوكيد إلى قسمين:

مبيّنة و هو الغالب، و تسمّى مؤسّسة أيضاً.

و **مؤكّدة**، و هي الّتي يستفاد معناها بدونها، و هي ثلاثة:

مؤكّدة لعاملها، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[٢].

و **مؤكّدة لصاحبها،** نحو: «جاء القوم طُرّاً».

و **مؤكّدة لمضمون الجملة،** نحو: «زيد أبوك عطوفاً».

و من ما يشكل، قولهم في نحو: «جاء زيد و الشمس طالعة»: إنّ الجملة الاسميّة حال، مع أنّها لا تنحلّ إلى مفرد، و لا تبيّن هيأة فاعل و لا مفعول، و لا هي حال مؤكّدة، فقال ابن جنّيّ، تأويلها: جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني: فهي كالحال و النعت السببيّين كـ«مررت بالدار قائماً سكّانها، و برجل قائم غلمانه»، و قال ابن عمرون: هي مؤوّلة بقولك: مُبكّراً، و نحوه، و قال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشريّ: إنّما الجملة مفعول معه، و أثبت مجيء المفعول معه جملة، و قال الزمخشريّ في تفسير قوله: ﴿وَ البَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[٣] في قراءة

---

(١) كذا في مغني اللبيب و قيل: أيّ داعٍ إلى ارتكاب كون الحال فيه محكيّة مع إمكان جعلها مقارنة بأن يكون «راكباً» أُريد بزمنه، المضيّ المقارن لزمن عامله. و أُجيب بأنّ ظاهر كلام ابن هشام أنّ الحال المقارنة هي الّتي معناها مقارن للتكلّم، و المقدّرة معناها مستقبل عنه و المحكيّة معناها ماضٍ عنه و على هذا فلا إشكال في كون «راكباً» حالاً محكيّة. راجع المنصف: ١٦٧/٢.

(٢) النمل: ١٠.

(٣) ﴿وَ لَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَ البَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾. لقمان: ٢٧.

من رفع «البحر»: هو كقول امرئ القيس:

٣٨٠ـ و قد أغتدي و الطير في وكناتها بمُنْجَـرِدِ قيـد الأوابـد هيكـل[١]

و «جئت و الجيش مصطفّ» و نحوهما من الأحوال الّتي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال، و يجوز أن يقدّر: و بحرها أي: و بحر الأرض.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنّها إن دخل عليها جارّ أو مضاف فمحلّها الجرّ، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[٢] و نحو: «صبيحة أيّ يوم سفرك؟» و إلاّ فإن وقعت على زمان، نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[٣] أو مكان، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[٤] أو حدث، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: **«تعبّدوا للدنيا أيّ تعبّد، و آثروها أيّ إيثار ثمّ ظعنوا عنها بغير زاد مبلّغ»**[٥] فهي منصوبة مفعولاً فيه و مفعولاً مطلقاً و إلاّ فإن وقع بعدها اسم نكرة، نحو: «من أب لك؟» فهي مبتدأة، أو اسم معرفة، نحو: «من زيد؟» فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، و لا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، و إلاّ فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة، نحو: «من قام؟» و قول أمير المؤمنين عليه السلام:

---

(١) شرح المعلّقات السبع: ٢٩. واستعمل امرؤ القيس المصراع الأوّل في عدّة قصائد منها في اللاميّة، وتمامه: لغيث من الوَسمي رائده خالي ومنها في البائية وتمامه: وماء الندى يجري على كلّ مذنب. راجع شرح أبيات المغني البيب: ٣٥٧/٣ و٣٧٦ وشرح شواهد المغني: ٩٢/١ و٩٦ و٩٧.

(٢) النبأ: ١.

(٣) النحل: ٢١.

(٤) التكوير: ٢٦.

(٥) نهج البلاغة: ط ٣٤٤/١١٠.

«و من تلن حاشيته يستدم من قومه المودّة»[١]، و الأصحّ أنّ الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، و إن وقع بعدها فعل متعدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعولة به، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ﴾[٢] و نحو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[٣] و نحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ﴾[٤] و إن كان واقعاً على ضميرها، نحو: «من رأيته؟» أو متعلّقها، نحو: «من رأيت أخاه؟» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدّر بعدها يفسّره المذكور.

تنبيه

و إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده؛ لأنّه اسم تامّ، و فعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «من يقم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كلّ من الناس يقوم» أو فعل الجواب؛ لأنّ الفائدة به تمت، و لالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصحّ، و لأنّ نظيره هو الخبر في قولك: «الّذي يأتيني فله درهم» أو مجموعهما؛ لأنّ قولك: «من يقم أقم معه» بمنزلة قولك: «كلّ من الناس إن يقم أقم معه» و الصحيح: الأوّل، و إنّما توقّفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط، لا من حيث الخبريّة.

مسوّغات الابتداء بالنكرة

لم يعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلاّ على حصول الفائدة، و رأى

---

(١) نهج البلاغة: ط ٨٤/٢٣.

(٢) غافر: ٨١.

(٣) الإسراء: ١١٠.

(٤) الأعراف: ١٨٦.

المتأخّرون أنّه ليس كلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبّعوها، فمن مقلّ مخلّ، و من مكثر مورد ما لا يصلح أو معدّد لأُمور متداخلة، و الّذي يظهر أنّها منحصرة في عشرة أُمور:

أحدها: «أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنىً».

فالأوّل، نحو: ﴿وَ أَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾[١] و من ذلك قولهم: «ضعيف عاذ بقرملة»؛ إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، و هو موصوف، و النحويّون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف، و الصواب: ما ذكرناه. و ليست كلّ صفة تحصّل الفائدة، فلو قلت: «رجل من الناس جاءني» لم يجز.

و الثاني، نحو قولهم: «السمن منوان بدرهم» أي: منوان منه بدرهم، و قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب»، إذا المعنى: شرّ أيّ شرّ.

و الثالث، نحو: «رجيل جاء ني»؛ لأنّه في معنى رجل صغير، و قولهم: «ما أحسن زيداً»؛ لأنّه في معنى شيء عظيم حسّن زيداً، و ليس في هذين النوعين صفة مقدّرة فيكونا من القسم الثاني.

و الثاني من المسوّغات: أن تكون عاملة: إمّا رفعاً، نحو: «قائم الزيدان» عند من أجازه، أو نصباً، نحو: «أمر بمعروف صدقة»؛ إذ الظرف منصوب المحلّ بالمصدر أو جرّاً، نحو: «غلام امرأة جاءني»، و شرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة، كما مثّلنا، أو معرفة و المضاف من ما لا يتعرّف بالإضافة، نحو: «مثلك لا يبخل» و «غيرك لا يجود» و أمّا ما عدا ذلك فإنّ المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

---

(١) الأنعام: ٢.

و **الثالث**: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه من ما يسوّغ الابتداء به، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ[١]﴾[٢] أي: أمثل من غيرهما، و نحو: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَ مَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أذىً﴾[٣]، و كثير منهم أطلق العطف و أهمل الشرط، منهم ابن مالك.

و **الرابع**: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة، نحو: ﴿وَ لَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٤] و﴿لِكُلِّ أجَلٍ كِتَابٌ﴾[٥] و «قصدك غلامُه رجل» و شرط الخبر فيهنّ الاختصاص، فلو قيل: «في دار رجل» لم يجز؛ لأنّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: و التقديم، فلا يجوز «رجل في الدار» و الصواب: أن يقال: إنّما وجب التقديم هنا؛ لدفع توهّم الصفة، و اشتراطه هنا يوهم أنّ له مدخلاً في التخصيص، و قد ذكروا المسألة في ما يجب فيه تقديم الخبر و ذاك موضعها.

و **الخامس**: أن تكون عامّة: إمّا بذاتها كأسماء الشرط و أسماء الاستفهام، أو بغيرها، نحو: «ما رجل في الدار» و «هل رجل في الدار؟» و﴿أ إلهٌ مَعَ اللهِ﴾[٦].

و **السادس**: أن تكون مراداً بها الحقيقة من حيث هي، نحو: «رجل خير

---

(١) ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ * طَاعَةٌ وَ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾. محمّد: ٢١.

(٢) قال الصبّان: مثال من غير القرآن. أمّا «طاعة و قول معروف» الّذي في قوله ﷺ: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ * طَاعَةٌ وَ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ فليس خبره مقدّراً بل مذكور قبله و هو «أولى» أو هو خبر و «أولى» مبتدأ. حاشية الصبّان: ٢٠٥/١. فتأمّل، راجع مغني اللبيب، الباب الخامس، ذكر أماكن الحذف، ما يحتمل النوعين.

(٣) البقرة: ٢٦٣.

(٤) ق: ٣٥.

(٥) الرعد: ٣٨.

(٦) النمل: ٦٠.

من امرأة».

و السابع: أن تكون في معنى الفعل، و هذا شامل لنحو: «عجب لزيد» و ضبطوه بأن يراد بها التعجّب، و لنحو: ﴿سَلامٌ عَلَى إلْ يَاسِينَ﴾[1] و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[2] و ضبطوه بأن يراد بها الدعاء، و لنحو: «قائم الزيدان» عند من جوّزها، و على هذا ففي نحو: «ما قائم الزيدان» مسوّغان، و أمّا منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدان» فليس لأنّه لا مسوّغ فيه للابتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل و هو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر و هو تقدّم النفي أو الاستفهام، و هذا أظهر؛ لوجهين:

أحدهما: أنّه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: «زيد قائم أبوه» كون «قائم» مبتدأ و إن وجد الاعتماد على المخبر عنه.

و الثاني: أنّ اشتراط الاعتماد و كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنّما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل؛ بدليلين:

أحدهما: أنّه يصحّ «زيد قائم أبوه أمس».

و الثاني: أنهّم لم يشترطوا لصحّة نحو: «أ قائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

و الثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو: «شجرة سجدت»؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو: «رجل مات» و نحوه.

و التاسع: أن تقع بعد «إذا» الفجائيّة، نحو: «خرجت فإذا أسد أو رجل

---

(١) الصافّات: ١٣٠.

(٢) المطفّفين: ١.

بالباب»؛ إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

و العاشر: أن تقع في أوّل جملة حاليّة، نحو قولك: «قطعت الصحراء و دليل يهديني». و علّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، و من ذلك قوله:

٣٨١ـ الذئب يطرقها في الدهر واحدة و كلّ يوم تراني مُدية بيدي[١]

و بهذا يعلم أنّ اشتراط النحويّين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم. و من روى «مدية» بالنصب فمفعول لحال محذوفة، أي: حاملاً أو ممسكاً، و لا يحسن أن يكون بدلاً من الياء.

و من ما ذكروا من المسوّغات: أن تكون النكرة محصورة، نحو: «إنّما في الدار رجل» أو للتفصيل، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**و الدهر يومان: يوم لك و يوم عليك، فإذا كان لك فلا تبطر و إذا كان عليك فاصبر**»[٢]، أو بعد فاء الجزاء، نحو: «إن مضى عير فعير في الرباط».

و فيهنّ نظر، أمّا الأُولى فلأنّ الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء «إنّما» و أمّا الثانية فلاحتمال «يوم» الأوّل للبدليّة و الثاني عطف عليه و يسمّى بدل التفصيل، و أمّا الثالثة فلأنّ المعنى: فعير آخر، ثمّ حذفت الصفة.

أقسام العطف

و هي ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ، و هو الأصل، نحو: «ليس زيد بقائم و لا

---

(١) قال البغداديّ: لم يصرّح أحد من شراح الحماسة قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥/٧.

(٢) نهج البلاغة: ح ١٢٧٣/٣٦٠.

قاعدٍ» بالخفض، و شرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: «ما جاءني من امرأة و لا زيد» إلاّ الرفع عطفاً على الموضع؛ لأنّ «من» الزائدة لا تعمل في المعارف. و قد يمتنع العطف على اللفظ و على المحلّ جميعاً، نحو: «ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد»؛ لأنّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجب، و في العطف على المحلّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، و الصواب: الرفع على إضمار مبتدأ.

و الثاني: العطف على المحلّ، نحو: «ليس زيد بقائم و لا قاعداً» بالنصب، و له عند المحقّقين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، أ لا ترى أنّه يجوز في «ليس زيد بقائم» و «ما جاءني من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب، و «مِن» فترفع، و على هذا فلا يجوز «مررت بزيد و عمراً» خلافاً لابن جنّيّ؛ لأنّه لا يجوز «مررت زيداً» و أمّا قول جرير:

٣٨٢ ـ تمرّون الديارَ و لم تعوجوا ... كلامكم عليّ إذن حرام[١]

فضرورة، و لا تختصّ مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثّلنا؛ بدليل قول لبيد:

٣٨٣ ـ فإن لم تجد من دون عدنان والداً ... و دون مَعَدٍّ فلتزعْك العواذل[٢]

و الثاني: أن يكون الموضع بحقّ الأصالة، فلا يجوز «هذا ضارب زيداً و أخيه»؛ لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصل: إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٣١١/١.

(٢) شرح شواهد المغني: ١٥١/١.

و **الثالث**: وجود المحرز، أي: الطالب لذلك المحلّ، و ابتني على هذا امتناع مسائل:

إحداها: «إنّ زيداً و عمرو قائمان» و ذلك لأنّ الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء و الابتداء هو التجرّد، و التجرّد قد زال بدخول «إنّ».

الثانية: «إنّ زيداً قائم و عمرو» إذا قدّرت «عمراً» معطوفاً على المحلّ، لا مبتدأ، و أجاز هذه بعض البصريّين؛ لأنّهم لم يشترطوا المحرز، و إنّما منعوا الأُولى؛ لمانع آخر، و هو توارد عاملين: «إنّ» و الابتداء، على معمول واحد و هو الخبر، و أجازهما الكوفيّون؛ لأنّهم لا يشترطون المحرز، و لأنّ «إنّ» لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، و لكن شرط الفرّاء لصحّة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم؛ لأن لا يتنافر اللفظ، و لم يشترطه الكسائيّ كما أنّه ليس بشرط بالاتّفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ. و حجّتهما قولهﷺ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ**﴾[1] الآية، و قولهم: «إنّك و زيد ذاهبان».

و أُجيب عن الآية بأمرين:

أحدهما: أنّ خبر «إنّ» محذوف، أي: مأجورون أو آمنون أو فرحون، و «الصابئون» مبتدأ و ما بعده الخبر. و يضعّفه أنّه حذف من الأوّل لدلالة الثاني عليه و إنّما الكثير العكس.

و **الثاني**: أنّ الخبر المذكور لـ«إنّ» و خبر «الصابئون» محذوف، أي: كذلك. و يضعّفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

---

(١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ وَ النَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الآخِرِ وَ عَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. المائدة: ٦٩.

و أُجيب عن المثال بأمرين:

أحدهما: أنّه عطف على توهّم عدم ذكر «إنّ».

و **الثاني**: أنّه تابع لمبتدأ محذوف، أي: إنّك أنت و زيد ذاهبان.

و عليهما خرّج قولهم: «إنهّم أجمعون ذاهبون».

المسألة الثالثة: «هذا ضارب زيد و عمراً» بالنصب.

المسألة الرابعة: «أعجبني ضربُ زيد و عمرو» بالرفع أو «و عمراً» بالنصب.

منعهما الحذّاق؛ لأنّ الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتّى يكون بـ«أل» أو منوّناً أو مضافاً، و أجازهما قوم تمسّكاً بظاهر قوله ﷺ: ﴿وَ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَ الشَّمْسَ وَ القَمَرَ حُسْبَاناً﴾[1] و قول الشاعر:

٣٨٤ـ هَوِيتَ ثناء مستطاباً مُجدَّدا فلم تخلُ من تمهيد مجد و سوددا[2]

و أُجيب بأنّ ذلك على إضمار عامل يدلّ عليه المذكور، أي: و جعل الشمس، و مهّدت سودداً، أو يكون «سوددا» مفعولاً معه، و يشهد للتقدير في الآية أنّ الوصف فيها بمعنى الماضي، و الماضي المجرّد من «أل» لا يعمل النصب و يوضح لك مضيّه قوله ﷺ: ﴿وَ مِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[3] و جوّز الزمخشريّ كون «الشمس» معطوفاً على محلّ «الليل» و زعم مع ذلك أنّ الجعل مراد منه فعل مستمرّ في الأزمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصّه في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[4]

---

(١) الأنعام: ٩٦.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٤٦/٧.

(٣) القصص: ٧٣.

(٤) الفاتحة: ٤.

على أنّه إذا حمل على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حمل على الماضي في أنّ إضافته محضة.

و الثالث: العطف على التوهّم، نحو: «ليس زيد قائماً و لا قاعدٍ» بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر، و شرط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهّم، و شرط حسنه كثرة دخوله هناك، و لهذا حسن قول زهير:

٣٨٥ ـ بدا لي أنّي لست مدركَ ما مضى   و لا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[1]

و لم يحسن قول الآخر:

٣٨٦ ـ و ما كنت ذا نيرب فيهم   و لا مُنمِش فيهم مُنمِل[2]

؛ لقلّة دخول الباء على خبر «كان» بخلاف خبري «ليس و ما» و النيرب: النميمة، و المنمل: الكثير النميمة، و المنمش: المفسد ذات البين.

و كما وقع هذا العطف في المجرور، وقع في أخيه المجزوم، و وقع أيضاً في المرفوع اسماً، و في المنصوب اسماً و فعلاً، و في المركّبات.

فأمّا المجزوم فقال به الخليل و سيبويه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَ أَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[3] فإنّ معنى لولا أخّرتني فأصّدّق و معنى إن أخّرتني أصّدّق واحد، و قال السيرافيّ و الفارسيّ: هو عطف على محلّ «فأصّدّق» كقول الجميع في قراءة الأخوين: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَ يَذَرْهُمْ﴾[4] بالجزم، و يردّه أنهما يسلّمان أنّ الجزم في نحو: «ائتني

---

(١) تقدّم برقم ٣٧٥ و ٢٢١.

(٢) شرح شواهد المغني: ٨٦٩/٢. لم يسمّ قائله.

(٣) المنافقون: ١٠.

(٤) الأعراف: ١٨٦.

أُكرِمْك» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا و ما بعدها في موضع جزم؛ لأنّ ما بعد الفاء منصوب بـ«أنْ» مضمرة، و «أنْ» و الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم من ما تقدّم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟و ليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدّر.

و أمّا المرفوع فقال سيبويه[١]: و اعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنّهم أجمعون ذاهبون، و إنّك و زيد ذاهبان» و ذلك على أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال: «هم» كما قال:

٣٨٧ـ بدا لي أنّي لست مدركَ ما مضى   و لا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[٢]

انتهى.

و مراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهّم، و ذلك ظاهر من كلامه، و يوضحه إنشاده البيت، و توهّم ابن مالك أنّه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنّا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، و امتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كلّ نادر: إنّ قائله غلط.

و أمّا المنصوب اسماً، فقال بعضهم في قولهﷻ: ﴿وَ حِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾[٣]: إنّه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الكَوَاكِبِ﴾[٤] و هو إنّا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء، و يحتمل أن يكون مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقاً، و عليهما فالعامل محذوف، أي: و حفظاً من كلّ شيطان

---

(١) الكتاب: ٣٣٩/١.

(٢) تقدّم برقم ٣٨٥ و٣٧٥ و ٢٢١.

(٣) الصافّات: ٧.

(٤) الصافّات: ٦.

زيّناها بالكواكب، أو و حفظناها حفظاً.

و أمّا المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[١] حملاً على معنى ودّوا أن تدهن.

و أمّا في المركّبات فقد قيل في قولهﷻ: ﴿وَ مِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَ لِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ بِأَمْرِهِ وَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[٢]: إنّه على تقدير ليبشّركم و ليذيقكم، و يحتمل أنّ التقدير: و ليذيقكم و ليكون كذا و كذا أرسلها، و هو أولى؛ لأنّ إضمار الفعل؛ لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى.

تنبيه

من العطف على المعنى على قول البصريّين نحو: «لألزمنّك أو تقضيني حقّي»؛ إذ النصب عندهم بإضمار «أن»، و «أن» و الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم، أي: ليكوننّ لزوم منّي أو قضاء منك لحقّي، و منه: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾[٣] في قراءة أُبيّ بحذف النون، و أمّا قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ «تقاتلونهم» أو على القطع بتقدير: أو هم يسلمون، و مثله: «ما تأتينا فتحدّثَنا» بالنصب، أي: ما يكون منك إتيان فحديث، و معنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي: ما تأتينا فكيف تحدّثنا، أو نفي الحديث فقط حتّى كأنّه قيل: «ما تأتينا محدّثاً» أي: بل غير محدّث.

---

(١) القلم: ٩.

(٢) الروم: ٤٦.

(٣) الفتح: ١٦.

و يجوز رفعه فيكون إمّا عطفاً على «تأتينا» فيكون كلّ منهما داخلاً عليه حرف النفي، أو على القطع فيكون موجباً، و ذلك واضح في نحو: «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى»؛ لأنّ المراد إثبات جهله و نسيانه، و لأنّه لو عطف لجزم «تنسى». و أمّا إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة؛ لأنّ الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، و قد يوجّه قولهم بأن يكون معناه: ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدّثنا الآن عوضاً عن ذلك.

و للاستئناف وجه آخر، و هو أن يكون على معنى السببيّة و انتفاء الثاني لانتفاء الأوّل، و هو أحد وجهي النصب، و هو قليل، و عليه قول مويلك المزموم:

٣٨٨ـ فلقد تركت صبيّة مرحومة لم تدرِ ما جزعٌ عليك فتجزع[١]

أي: لو عرفت الجزع لجزعت، و لكنّها لم تعرفه فلم تجزع.

تنبيه

«لا تأكلْ سمكاً و تشرب لبناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ، و النهي عن كلّ منهما، و إن نصبت فالعطف عند البصريّين على المعنى، و النهي عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، و إن رفعت فالمشهور أنّه نهي عن الأوّل و إباحة للثاني، و أنّ المعنى: و لك شرب اللبن، و توجيهه أنّه مستأنف، فلم يتوجّه إليه حرف النهي.

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٥٩/٧.

عطف الخبر على الإنشاء، و بالعكس

منعه البيانيّون، و ابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، و ابن عصفور في شرح الإيضاح، و نقله عن الأكثرين، و أجازه الصفّار تلميذ ابن عصفور و جماعة مستدلّين بنحو قوله ﷻ: ﴿وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١] قال الزمخشريّ في جوابهم: إنّ العطف على «تؤمنون»؛ لأنّه بمعنى «آمنوا» و لا يقدح في ذلك أنّ المخاطب بـ«تؤمنون» المؤمنون و بـ«بشّر» النبيّ ﷺ، و لا أن يقال في «تؤمنون»: إنّه تفسير للتجارة لا طلب، و إنّ «يغفرْ لكم» جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب ـ و هو الدلالة ـ منزلة السبب ـ و هو الإيمان ـ؛ لأنّ تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا و اقعد يا زيد»، و لأنّ «تؤمنون» لا يتعيّن للتفسير، سلّمنا، و لكن يحتمل أنّه تفسير مع كونه أمراً، و ذلك بأن يكون معنى الكلام السابق: اتّجِروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[٢] في معنى «انتهوا» أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة؛ لأنّ الأمر قد يساق لإفادة المعنى الّذي يتحصّل من المفسّرة، تقول: «هل أدلّك على سبب نجاتك؟ آمِن بالله» كما تقول: «هو أن تؤمن بالله»، و حينئذٍ فيمتنع العطف؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَ رَسُولِهِ وَ تُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَ يُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَ مَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَ أُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللهِ وَ فَتْحٌ قَرِيبٌ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾. الصفّ: ١٠ـ ١٣.

(٢) المائدة: ٩١.

عطف الاسميّة على الفعليّة، و بالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، و هو المفهوم من قول النحويّين في باب الاشتغال في مثل «قام زيد و عمراً أكرمته»: إنّ نصب «عمراً» أرجح؛ لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

و الثاني: المنع مطلقاً، حكي عن ابن جنّيّ أنّه قال في قوله:

٣٨٩ـ عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداغُ و الضرْسُ نَقِد[1]

: إنّ «الضرس» فاعل بمحذوف يفسّره المذكور، و ليس بمبتدأ، و يلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلاّ أن قال: أُقدّر الواو للاستئناف.

و الثالث: لأبي‌عليّ، أنّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبوالفتح في «سرّ الصناعة»، و بنى عليه منع كون الفاء في «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفة.

و أضعف الثلاثة: القول الثاني.

العطف على معمولي عاملين

و قولهم: «على عاملين» فيه تجوّز. أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: «إنّ زيداً ذاهب و عمراً جالس» و على معمولات عامل، نحو: «أعلم زيد عمراً بكراً جالساً و أبوالحسن خالداً سعيداً منطلقاً» و على منع العطف على معمول أكثر من عاملين، نحو: «إنّ زيداً ضارب أبوه لعمرو، و أخاك غلامه بكر» و أمّا معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارّاً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً، نحو: «كان آكلاً طعامك عمرو و تمرك بكر»

---

(١) قال البغداديّ: لم أقف على قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ٦٧/٧.

و ليس كذلك، بل نقل الفارسيّ الجواز مطلقاً عن جماعة، و قيل: إنّ منهم الأخفش، و إن كان أحدهما جارّاً فإن كان الجارّ مؤخّراً نحو: «زيد في الدار و الحجرة عمرو، أو و عمرو الحجرةِ» فنقل المهدويّ أنّه ممتنع إجماعاً، و ليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، و إن كان الجارّ مقدّماً، نحو: «في الدار زيد و الحجرةِ عمرو» فالمشهور عن سيبويه: المنع، و به قال المبرّد و ابن السرّاج و هشام، و عن الأخفش: الإجازة، و به قال الكسائيّ و الفرّاء و الزجّاج، و فصّل قوم ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز؛ لأنّه كذا سمع، و لأنّ فيه تعادل المتعاطفات، و إلاّ امتنع، نحو: «في الدار زيد و عمرو الحجرةِ».

المواضع الّتي يعود الضمير فيها على متأخّر لفظاً و رتبة

و هي سبعة:

أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بـ«نعم أو بئس»، و لا يفسّر إلاّ بالتميز، نحو: «نعم رجلاً زيد، و بئس رجلاً عمرو»، و يلتحق بهما «فعُل» الّذي يراد به المدح و الذمّ، نحو: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ﴾[1]، و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[2]، و «ظرُف رجلاً زيد»، و عن الفرّاء و الكسائيّ: أنّ المخصوص هو الفاعل، و لا ضمير في الفعل، و يردّه «نعم رجلاً كان زيد» و لا يدخل الناسخ على الفاعل، و أنّه قد يحذف، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[3].

الثاني: أن يكون مرفوعاً بأوّل المتنازعين المعمل ثانيهما، نحو قوله:

---

(١) الأعراف: ١٧٧.

(٢) الكهف: ٥.

(٣) الكهف: ٥٠.

٣٩٠ـ جفوني و لم أجف الأخلاّء، إنّني   لغير جميل من خليلي مهمل[١]

و الكوفيّون يمنعون من ذلك، فقال الكسائيّ: يحذف الفاعل، و قال الفرّاء: يضمر و يؤخّر عن المفسّر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع و كان العطف بالواو نحو: «قام و قعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسّره خبره، نحو: ﴿إنْ هِيَ إلاّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[٢].

الرابع: ضمير الشأن و القصّة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ﴾[٣] و نحو: ﴿فَإذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٤]، و الكوفيّ يسمّيه: ضمير المجهول.

و هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً؛ إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدّم هي و لا شيء منها عليه.

و الثاني: أن مفسّره لا يكون إلاّ جملة، و لا يشاركه في هذا ضمير. و أجاز الكوفيّون و الأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو: «كان قائماً زيد و ظننته قائماً عمرو» و هذا إن سمع خرّج على أنّ المرفوع مبتدأ و اسم «كان» و ضمير «ظننته» راجعان إليه؛ لأنّه في نيّة التقديم و يجوز كون المرفوع بعد «كان» اسماً لها.

و الثالث: أنّه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكّد، و لا يعطف عليه، و لا يبدل منه.

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٨٧٤/٢.

(٢) الأنعام: ٢٩.

(٣) الإخلاص: ١.

(٤) الأنبياء: ٩٧.

و الرابع: أنّه لا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو أحد نواسخه.

و الخامس: أنّه ملازم للإفراد، فلا يثنّى و لا يجمع، و إن فسّر بحديثين أو أحاديث.

و إذا تقرّر هذا، علم: أنّه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، و من ثمّ، ضعف قول كثير من النحويّين: إنّ اسم «أن» المفتوحة المخفّفة ضمير شأن، و الأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، و يؤيّده قول سيبويه في ﴿وَ نَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾[1]: إنّ تقديره: أنّك.

الخامس: أن يجرّ بـ«ربّ» مفسّراً بتمييز، و حكمه حكم ضمير «نعم و بئس» في وجوب كون مفسّره تمييزاً و كونه هو مفرداً، قال:

٣٩١ــ رُبَّه فِتيةً دعوتُ إلى ما   يُورث المجدَ دائباً فأجابوا[2]

و لكنّه يلزم أيضاً التذكير، فيقال: «ربّه امرأة» لا ربّها، و يقال: «نعمت امرأةً هند» و أجاز الكوفيّون مطابقته للتمييز في التأنيث و التثنية و الجمع، و ليس بمسموع.

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسّر له، كـ«ضربته زيداً» قال ابن عصفور: أجازه الأخفش و منعه سيبويه، و قال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك.

السابع: أن يكون متّصلاً بفاعل مقدّم، و مفسّره مفعول مؤخّر كـ«ضرب غلامه زيداً»، أجازه الأخفش و أبوالفتح و أبو عبدالله الطُوال من الكوفيّين، و من شواهده قوله:

---

(١) الصافّات: ١٠٤ـ١٠٥.

(٢) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٢/٨٧٤.

٣٩٢ ـ كسا حلمه ذا الحلم أثوابَ سُؤدد   و رقّى نداه ذا الندى في ذُرا المجد[١]

و الجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو: ﴿وَ إِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[٢]، و يمتنع بالإجماع، نحو: «صاحبها في الدار»؛ لاتّصال الضمير بغير الفاعل، و نحو: «ضرب غلامُها عبدَ هند»؛ لتفسيره بغير المفعول و الواجب فيهما: تقديم الخبر و المفعول.

شرح حال الضمير المسمّى فصلاً و عماداً

و الكلام فيه في أربع مسائل:

الأُولى: في شروطه، و هي ستّة و ذلك أنّه يشترط في ما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو قوله ﷺ: ﴿أُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٣] و قوله ﷺ: ﴿تَجِدُوه عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً﴾[٤] و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و اعلموا أنّ هذا القرآن هو الناصح الّذي لا يغشّ»[٥] و أجاز الأخفش وقوعه بين الحال و صاحبها كـ«جاء زيد هو ضاحكاً»، و جعل منه: ﴿هٰؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[٦]، في من نصب «أطهر»، و لحّن أبوعمرو من قرأ بذلك، و قد خرّجت على أنّ «هؤلاء بناتي» جملة، و «هنّ» إمّا توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ و «لكم» الخبر، و عليهما فـ«أطهر» حال، و فيهما نظر، أمّا الأوّل: فلأنّ «بناتي» جامد

---

(١) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٨٧٥/٢.

(٢) البقرة: ١٢٤.

(٣) الأعراف: ١٥٧.

(٤) المزّمّل: ٢٠.

(٥) نهج البلاغة: ط ٥٦٦/١٧٥.

(٦) هود: ٧٨.

غير مؤوّل بالمشتقّ، فلا يتحمّل ضميراً عند البصريّين، و أمّا الثاني فلأنّ الحال لا تتقدّم على عاملها الظرفيّ عند أكثرهم.

و الثاني: كونه معرفة كما مثّلنا، و أجاز الفرّاء و هشام و من تابعهما من الكوفيّين كونه نكرة، نحو: «ما ظننت أحداً هو القائم».

و يشترط في ما بعده أمران:

أحدهما: كونه خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل.

و الثاني: كونه معرفة أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل «أل» كما تقدّم في «خيراً»، و شرط الّذي كالمعرفة أن يكون اسماً كما مثّلنا، و خالف في ذلك الجرجانيّ فألحق المضارع بالاسم؛ لتشابههما، و جعل منه: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَ يُعِيدُ﴾[1]، و هو عند غيره توكيد، أو مبتدأ.

و قد يستدلّ له بقوله ﷻ: ﴿وَ يَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَ يَهْدِي﴾[2]، فعطف «يهدي» على «الحقّ» الواقع خبراً بعد الفصل.

و يشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيد إيّاه الفاضل».

و الثاني: أن يطابق ما قبله، فلا يجوز: «كنت هو الفاضل».

المسألة الثانية: في فائدته، و هي ثلاثة أُمور:

أحدها: لفظيّ، و هو الإعلام من أوّل الأمر بأنّ ما بعده خبر لا تابع، و لهذا سمّي فصلاً؛ لأنّه فصل بين الخبر و التابع، و عماداً؛ لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام، و أكثر النحويّين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، و ذكر التابع أولى من

---

(١) البروج: ١٣.

(٢) سبأ: ٦.

ذكر أكثرهم الصفة؛ لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[١]، و الضمائر لا توصف.

و الثاني: معنويّ، و هو التوكيد، ذكره جماعة، و بنوا عليه أنّه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»، و على ذلك سمّاه بعض الكوفيّين: دعامة؛ لأنّه يدعم به الكلام، أي: يقوّى و يؤكّد.

و الثالث: معنويّ أيضاً، و هو الاختصاص، و كثير من البيانيّين يقتصر عليه، و ذكر الزمخشريّ الثلاثة في تفسير ﴿وَ أُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٢]، فقال: فائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، و التوكيد، و إيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[٣].

المسألة الثالثة: في محلّه.

زعم البصريّون: أنّه لا محلّ له، ثمّ قال أكثرهم: إنّه حرف، فلا إشكال، و قال الخليل: اسم، و نظيره على هذا القول أسماء الأفعال في من يراها غير معمولة لشيء، و «أل» الموصولة، و قال الكوفيّون: له محلّ، ثمّ قال الكسائيّ: محلّه بحسب ما بعده، و قال الفرّاء: بحسب ما قبله، فمحلّه بين المبتدأ و الخبر رفع، و بين معمولي «ظنّ» نصب، و بين معمولي «كان» رفع عند الفرّاء، و نصب عند الكسائيّ، و بين معمولي «إنّ» بالعكس.

المسألة الرابعة: في ما يحتمل من الأوجه.

يحتمل في نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[٤]، الفصليّة و التوكيد، دون

---

(١) المائدة: ١١٧.

(٢) البقرة: ٥.

(٣) الكشّاف: ١/٤٦.

(٤) المائدة: ١١٧.

الابتداء؛ لانتصاب ما بعده، و في نحو: ﴿وَ إِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾[١]، الفصليّة و الابتداء، دون التوكيد؛ لدخول اللام، و يحتمل الثلاثة في نحو: «أنت أنت الفاضل» و نحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلاّمُ الغُيُوبِ﴾[٢]، و من أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو: «إنّ زيداً هو الفاضل» البدليّة.

روابط الجملة بما هي خبر عنه

و هي عشرة:

أحدها: الضمير، و هو الأصل، و لهذا يربط به مذكوراً كـ«زيد ضربته» و محذوفاً، نحو: «السمن منوان بدرهم» أي: منه.

و الثاني: الإشارة، نحو: ﴿وَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَ اسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[٣].

و الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، و أكثر وقوع ذلك في مقام التهويل و التفخيم، نحو: ﴿الحَاقَّةُ * مَا الحَاقَّةُ﴾[٤]، ﴿وَ أَصْحَابُ اليَمِينِ مَا أَصْحَابُ اليَمِينِ﴾[٥]، و قال عدي بن زيد:

٣٩٣ـ لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغّص الموت ذا الغنى و الفقيرا[٦]

و الرابع: إعادته بمعناه، نحو: «زيد جاءني أبو عبدالله» إذا كان «أبو

---

(١) الصافّات: ١٦٥.

(٢) المائدة: ١٠٩.

(٣) الأعراف: ٣٦.

(٤) الحاقّة: ١ـ٢.

(٥) الواقعة: ٢٧.

(٦) شرح أبيات مغني اللبيب: ٧/٧٧.

عبدالله» كنية له، أجازه أبوالحسن مستدلاً بنحو قوله ﷻ: ﴿وَ الَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بالكِتَابِ وَ أَقَامُوا الصَّلاةَ إنَّا لا نُضِيعُ أجْرَ المُصْلِحِينَ﴾[١]، و أُجيب بمنع كون «الّذين» مبتدأ، بل مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[٢] و لئن سلّم فالرابط العموم؛ لأنّ «المصلحين» أعمّ من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي: منهم، و قال الحوفيّ: الخبر محذوف، أي: مأجورون، و الجملة دليله.

و الخامس: عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زيد نعم الرجل» كذا قالوا، و يلزمهم أن يجيزوا: «زيد مات الناس، و عمرو كلّ الناس يموتون». أمّا المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي‌الحسن في صحّة تلك المسألة، و على القول بأنّ «أل» في فاعلي «نعم و بئس» للعهد لا للجنس.

و السادس: أن يعطف بفاء السببيّة جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو: ﴿أَ لَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٣]، و قول ذي الرمة:

٣٩٤ـ و إنسان عيني يحسر الماء تارة   فيبدو، و تارات يجُمّ فيغرق[٤]

كذا قالوا، و البيت محتمل؛ لأن يكون أصله: يحسر الماء عنه، أي: ينكشف عنه.

و في المسالة تحقيق، و ذلك لأنّ الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة و لهذا اكتفى فيهما بضمير واحد و حينئذٍ فالخبر مجموعهما، كما في

---

(١) الأعراف: ١٧٠.

(٢) الأعراف: ١٦٩.

(٣) الحجّ: ٦٣.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: ٧٩/٧.

جملتي الشرط و الجزاء الواقعتين خبراً.

و **السابع**: العطف بالواو، أجازه هشام وحده نحو: «زيد قامت هند و أكرمها» و نحو: «زيد قام و قعدت هند» بناء على أنّ الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، و إنّما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل؛ بدليل جواز «هذان قائم و قاعد» دون «هذان يقوم و يقعد».

و **الثامن**: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: «زيد يقوم عمرو إن قام».

و **التاسع**: «أل» النائبة عن الضمير، و هو قول الكوفيّين و طائفة من البصريّين و منه: ﴿وَ أَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَ نَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾[1]، الأصل: مأواه، و قال المانعون: إنّ التقدير: هي المأوى له.

و **العاشر**: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو: قولي: «لا إله إلاّ الله» و من هذا أخبار ضمير الشأن و القصّة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[2]، و نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3].

الأشياء الّتي تحتاج إلى الرابط

و هي أحد عشر:

أحدها: الجملة المخبر بها، و قد مضت، و من ثمّ كان مردوداً قول ابن الطراوة في «لولا زيد لأكرمتك»: إنّ «لأكرمتك» هو الخبر، بل الخبر محذوف

---

(١) النازعات: ٤٠ـ٤١.

(٢) الإخلاص: ١.

(٣) الأنبياء: ٩٧.

أي: لولا زيد موجود.

الثاني: الجملة الموصوف بها، و لا يربطها إلاّ الضمير، إمّا مذكوراً، نحو قوله ﷺ: ﴿وَ لَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ﴾[1]، أو مقدّراً، نحو قوله ﷺ: ﴿وَ اتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَ لا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَ لا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَ لا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾[2] فإنّه على تقدير «فيه» أربع مرّات. و قرأ الأعمش ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِيناً تُمْسُونَ وَ حِيناً تُصْبِحُونَ﴾[3] على تقدير «فيه» مرّتين. و هل حذف الجارّ و المجرور معاً أو حذف الجارّ وحده فانتصب الضمير و اتّصل بالفعل ثمّ حذف منصوباً؟، قولان: الأوّل: عن سيبويه و الثاني: عن أبي الحسن. و في أمالي ابن الشجريّ: قال الكسائيّ: لا يجوز أن يكون المحذوف إلاّ الهاء، أي: إنّ الجارّ حذف ـ أوّلاً ـ ثمّ حذف الضمير. و قال آخر: لا يكون المحذوف إلاّ «فيه» و قال أكثر النحويّين منهم سيبويه و الأخفش: يجوز الأمران، و الأقيس عندي الأوّل. انتهى. و هو مخالف لما نقل غيره.

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، و لا يربطها غالباً إلاّ الضمير، إمّا مذكوراً، نحو: ﴿ذلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[4]، و إمّا مقدّراً، نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيّاً﴾[5]، و الحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، و من الصفة أقوى منه من الخبر.

و الربط بضمير الخطاب، نحو قول عليّ بن الحسين عليهما السلام: «أنت الّذي

---

(١) الإسراء: ٩٣.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) الروم: ١٧.

(٤) البقرة: ٣.

(٥) مريم: ٦٩.

وسعت كلّ شيء رحمة وعلماً، وأنت الّذي جعلتَ لكلّ مخلوق في نعمك سهماً»[١]، قليل، و لكنّه مع هذا مقيس، و أمّا الربط باسم الظاهر، نحو: «أنت الّذي قام زيد» فقليل غير مقيس.

الرابع: الواقعة حالاً، و رابطها إمّا الواو و الضمير، نحو: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أنْتُمْ سُكَارَى﴾[٢]، أو الواو فقط، نحو: ﴿لَئِنْ أكَلَهُ الذِّئْبُ وَ نَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٣]، أو الضمير فقط، نحو: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[٤]، و قد يخلو منهما لفظاً، فيقدّر الضمير، نحو: «مررت بالبرّ قفيز بدرهم» أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار و هو غائص و صاحبه لا يدري ما حاله:

٣٩٥ـ نصفَ النهارُ الماءُ غامره   و رفيقه بالغيب لا يدري[٥]

الخامس: المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه، نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً و أخاه، أو عمراً أخاه» إذا قدّرت الأخ بياناً، فإن قدّرته بدلاً لم يصحّ نصب الاسم على الاشتغال، و لا رفعه على الابتداء، و كذا لو عطفت بغير الواو.

---

(١) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء السادس عشر: ١١٥.

(٢) النساء: ٤٣.

(٣) يوسف: ١٤.

(٤) الزمر: ٦٠.

(٥) قال السيوطيّ: هو من قصيدة للمسيب بن علس بن مالك الضبعيّ. شرح شواهد المغني: ٨٧٨/٢.
و قال البغداديّ: البيت من قصيدة للأعشى ميمون البكريّ... و أمّا الأصمعيّ فقد أثبتها للمسيب بن علس الخماعيّ. شرح أبيات مغني اللبيب: ٩٠/٧.

و قوله ﷺ: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾[١]، إن قدّرت «من» زائدة فـ«كم» مبتدأ أو مفعول لـ«آتينا» مقدّراً بعده، و إن قدّرتها بياناً لـ«كم» لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الراجع حينئذٍ إلى «كم» و إنّما هي مفعول ثانٍ مقدّم، و جوّز الزمخشريّ في «كم»، الخبريّة و الاستفهاميّة، و لم يذكر النحويّون أنّ «كم» الخبريّة تعلّق العامل عن العمل، و جوّز بعضهم زيادة «من» كما قدّمنا، و إنّما تزاد بعد الاستفهام بـ«هل» خاصّة، و قد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز، و يرى أنّها في «رطل من زيت» زائدة لا مبيّنة للجنس.

السادس و السابع: بدلا البعض و الاشتمال، و لا يربطهما إلاّ الضمير، ملفوظاً، نحو: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَ صَمُّواْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[٢]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٣]، أو مقدّراً، نحو: ﴿لله عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[٤]، أي: منهم، و نحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ﴾[٥]، أي: فيه، و قيل: إنّ «أل» خلف عن الضمير، أي: ناره.

تنبيه

إنّما لم يحتج بدل الكلّ إلى رابط؛ لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة الّتي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

---

(١) البقرة: ٢١١.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) البقرة: ٢١٧.

(٤) آل عمران: ٩٧.

(٥) البروج: ٤ـ٥.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، و لا يربطه أيضاً إلاّ الضمير، إمّا ملفوظاً به، نحو: «زيد حسن وجهَه»، أو مقدّراً، نحو: «زيد حسن وجهاً» أي: منه، و اختلف في نحو: «زيد حسن الوجه» بالرفع، فقيل: التقدير: منه، و قيل: «أل» خلف عن الضمير.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، و لا يربطه أيضاً إلاّ الضمير، إمّا مذكوراً، نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾[١]، أو مقدّراً أو منوباً عنه، نحو: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الحَجَّ فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدَالَ فِي الحَجِّ﴾[٢]، أي: منه، أو الأصل: في حجّه.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدّ من ارتباطهما، إمّا بعاطف كما في: «قاما و قعد أخواك»، أو عمل أوّلهما في ثانيهما، نحو: ﴿وَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللهِ شَطَطاً﴾[٣]، أو كون ثانيهما جواباً للأوّل، إمّا جوابيّة الشرط، نحو: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ﴾[٤]، أو جوابيّة السؤال، نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلالَةِ﴾[٥]، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، و لا يجوز «قام قعد زيد».

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأُول، و إنّما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو: «جاء زيد نفسه، و الزيدان كلاهما، و القوم كلّهم»، و من ثمّ كان مردوداً قول

---

(١) المائدة: ١١٥.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) الجنّ: ٤.

(٤) المنافقون: ٥.

(٥) النساء: ١٧٦.

من قال في قوله ﷻ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾[١]: إنّ «جميعاً» توكيد لـ«ما»، و لو كان كذا لقيل: جميعه، ثمّ التوكيد بـ«جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، و الصواب: أنّه حال.

و احترز بذكر «الأُول» عن «أجمع» و أخواته، فإنّها إنّما تؤكّد بعد «كلّ»، نحو: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٢].

الأُمور الّتي يكتسبها الاسم بالإضافة

و هي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو: غلام زيد.

الثاني: التخصيص، نحو: «غلام امرأة» و المراد بالتخصيص، الّذي لم يبلغ درجة التعريف، فإنّ «غلام رجل» أخصّ من «غلام»، و لكنّه لم يتميّز بعينه كما يتميّز «غلام زيد».

الثالث: التخفيف، كـ«ضارب زيد، و ضاربا عمرو، و ضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال؛ فإنّ الأصل فيهنّ: أن يعملن النصب، و لكن الخفض أخفّ منه؛ إذ لا تنوين معه و لا نون، و يدلّ على أنّ هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضاربا زيد و الضاربو زيد» و لا يجتمع في الاسم تعريفان، و قوله ﷻ: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[٣]، و لا توصف النكرة بالمعرفة، و قوله ﷻ: ﴿ثَانِيَ

---

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) الحجر: ٣٠.

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾. المائدة: ٩٥.

عِطْفِهِ﴾[1] و لا تنصب المعرفة على الحال، و قول جرير:

٣٩٦ ـ يا رُبَّ غابطِنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم و حرمانا[2]

و لا تدخل «ربّ» على المعارف.

و في «التحفة»: أنّ ابن مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله: «و لا تفيد إلاّ تخفيفاً» فقال: بل تفيد أيضاً التخصيص، فإنّ «ضارب زيد» أخصّ من «ضارب». و هذا سهو؛ فإنّ «ضارب زيد» أصله «ضارب زيداً» بالنصب، و ليس أصله «ضارباً» فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال و الاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف و التخصيص؛ لأنّها ليست في تقدير الانفصال. و على هذا صحّ وصف اسم الله ﷻ بـ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[3].

الرابع: إزالة القبح أو التجوّز، كـ«مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ»؛ فإنّ «الوجه» إن رفع قبح الكلام، بخلوّ الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، و إن نصب حصل التجوّز؛ بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدّي.

الخامس: تذكير المؤنّث كقوله:

٣٩٧ ـ إنارة العقل مكسوف بطَوع هوىً و عقل عاصي الهوى يزداد تنويرا[4]

السادس: تأنيث المذكّر، كقولهم: «قُطعتْ بعضُ أصابعه»، و قرئ:

---

(١) ﴿وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بغَيْرِ عِلْمٍ وَ لا هُدىً وَ لا كِتابٍ مُنيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾. الحجّ: ٨ـ٩.

(٢) شرح شواهد المغني: ٧١٢/٢.

(٣) الفاتحة: ٤.

(٤) قال السيوطيّ: «قال العينيّ: إنّ قائله من المولّدين». شرح شواهد المغني: ٨٨١/٢.

﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[١].

و شرط هذه المسألة و الّتي قبلها صلاحيّة المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز «أمة زيد جاء» و لا «غلام هند ذهبت».

السابع: الظرفيّة، نحو: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[٢].

الثامن: المصدريّة، نحو: ﴿وَ سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[٣]، فـ«أيّ» مفعول مطلق، ناصبه «ينقلبون» و «يعلم» معلّقة عن العمل بالاستفهام.

التاسع: وجوب التصدير، و لهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غلام من عندك؟»، و الخبر في نحو: «صبيحة أيّ يوم سفرك؟»، و المفعول في نحو: «غلام أيّهم أكرمت؟»، و «من» و مجرورها في نحو: «من غلام أيّهم أنت أفضل؟» و وجب الرفع في نحو: «علمت أبو من زيد؟».

العاشر: الإعراب، نحو: «هذه خمسةَ عشرُ زيدٍ» في من أعربه، و الأكثر البناء.

الحادي عشر: البناء، و ذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ«غير و مثل و دون»، و قد استدلّ على ذلك بأُمور:

منها: قولهﷻ: ﴿وَ حِيلَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[٤]، ﴿وَ أنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَ مِنَّا دُونَ ذلِكَ﴾[٥]، قاله الأخفش، و خولف، و أُجيب عن الأوّل:

---

(١) ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنهُمْ لا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَ أَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾. يوسف: ١٠.

(٢) إبراهيم: ٢٥.

(٣) الشعراء: ٢٢٧.

(٤) سبأ: ٥٤.

(٥) الجنّ: ١١.

بأنّ نائب الفاعل ضمير المصدر، أي: و حيل هو، أي: الحول، و عن الثاني: بأنّه على حذف الموصوف، أي: و منّا قوم دون ذلك.

و منها: قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[1]، في من فتح «مثلاً».

و زعم ابن مالك أنّ ذلك لا يكون في «مثل»؛ لمخالفتها للمبهمات، فإنّها تثنّى و تجمع كقوله ﷻ: ﴿إلاّ أُمَمٌ أمْثَالُكُم﴾[2]، و قول الشاعر:

٣٩٨ ـ من يفعل الحسنات الله يشكرها ... و الشرّ بالشرّ عند الله مثلان[3]

و زعم أنّ «حقّاً» اسم فاعل من «حقّ يحقّ» و أصله: حاقّ فقصر، كما قيل: «برٌّ و سرٌّ و نمٌّ» ففيه ضمير مستتر، و «مثل» حال منه، و منها قول أبي قيس بن رفاعة:

٣٩٩ ـ لم يمنع الشرب منها غيرَ أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أوقال[4]

فـ«غير» فاعل لـ«يمنع» و قد جاء مفتوحاً، و لا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأنّ قولهم: «غيران و أغيار» ليس بعربيّ.

و لو كان المضاف غير مبهم لم يبن، و أمّا قول الجرجانيّ و موافقيه: إنّ «غلامي» و نحوه مبنيّ فمردود، و يلزمهم بناء «غلامك و غلامه» و لا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، و المضاف إليه «إذ» نحو: ﴿وَ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[5]، يقرأ بجرّ «يوم» و فتحه.

---

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) ﴿وَ مَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأرْضِ وَ لا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إلاّ أُمَمٌ أمْثَالُكُمْ﴾. الأنعام: ٣٨.

(٣) تقدّم برقم ٣٥٥ و١٤٦ و١١٧

تقدّم برقم ١٦١

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً و المضاف إليه فعل مبنيّ، كقول النابغة الذبيانيّ:

٤٠٠ـ على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا و قلتُ: أ لـمّا أصحُ و الشـيبُ وازع [1]

روي بالفتح، و هو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، و مرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسميّة، فقال البصريّون: يجب الإعراب، و الصحيح: جواز البناء، و منه قراءة نافع: ﴿**هذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾ [2] بفتح «يوم».

الأُمور الّتي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصراً

و هي عشرون:

أحدها: كونه على «فعُل» بالضمّ كـ«ظرُف و شرُف»؛ لأنّه وقف على أفعال السجايا و ما أشبهها من ما يقوم بفاعله و لا يتجاوزه، و لهذا يتحوّل المتعدّي قاصراً إذا حوّل وزنه إلى «فعُل»؛ لغرض المبالغة و التعجّب، نحو: «ضرُب الرجل و فهُم»، بمعنى ما أضربه و أفهمه!، و سمع: «رحُبتكم الطاعة» و «إنّ بشراً طلُع اليمن» و لا ثالث لهما، و وجههما أنهّما ضمّنا معنى «وسِع و بلَغ».

الثاني و الثالث: كونه على «فعَل» بالفتح أو «فعِل» بالكسر و وصفهما على «فعيل»، نحو: «ذَلَّ و قَوِيَ».

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢/٨١٦.

(٢) المائدة: ١١٩.

الرابع: كونه على «أفعَلَ» بمعنى صار ذا كذا، نحو: «أغدّ البعير، و أحصد الزرع» إذا صارا ذوَي غدّة و حصاد.

الخامس: كونه على «افعللَّ» كـ«اقشعرّ و اشمأزّ».

السادس: كونه على «افوعلَّ» كـ«اكوهدّ الفرخ» إذا ارتعد.

السابع: كونه على «افعنلل» بأصالة اللامين كـ«احرنجم» بمعنى «اجتمع».

الثامن: كونه على «افعنلل» بزيادة أحد اللامين كـ«اقعنسس الجمل» إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على «افعنلى» كـ«احرنبئ الديك» إذا انتفش، و شذّ قوله:

٤٠١ ـ قد جعلَ النُّعاسُ يَغْرَندِيني أطرُده عنّي و يَسْرَنديني[1]

و لا ثالث لهما، و «يغرنديني» ـ بالغين المعجمة ـ : يعلُوني و يغلبني، و بمعناه: «يسرنديني».

العاشر: كونه على «استفعل» و هو دالّ على التحوّل كـ«استحجر الطين».

الحادي عشر: كونه على وزن «انفعل»، نحو: «انطلق و انكسر».

الثاني عشر: كونه مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد، نحو: «كسرته فانكسر و أزعجتُه فانزعج».

فإن قلت: قد مضى عدّ «انفعل».

قلنا: نعم، لكن تلك علامة لفظيّة و هذه معنويّة، و أيضاً فالمطاوع لا يلزم وزن «انفعل»، تقول: ضاعفت الحسنات فتضاعفت، و علّمته فتعلّم، و ثلمته فتثلم، و أصله: أنّ المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجة كـ«ألبسته الثوبَ فلبسه، و أقمته فقام».

---

(١) شرح شواهد المغني: ٨٨٥/٢. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٣١/٧. لم يسمّ قائله.

و زعم ابن برّيّ: أنّ الفعل و مطاوعه قد يتّفقان في التعدّي لاثنين، نحـو: «استخبرته الخبرَ فـأخبرني الخـبرَ، و اسـتفهمته الحـديثَ فـأفهمني الحـديثَ، و استعطيته درهماً فأعطاني درهماً»، و في التعدّي لواحد، نحو: «استفتيته فأفتاني، و استنصحته فنصحني» و الصواب: ما تقدّم، و هو قول النحويّين، و ما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب و الإجابة، و إنّما حقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير، و يدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكون رباعيّاً مزيداً فيه، نحو: «تدحرج و احرنجم».

الرابع عشر: أن يضمّن معنى فعل قاصر، نحو قوله‍ﷺ: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾[1]، ﴿وَ أَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[2]، و قولهم: «سمع الله لمن حمده» و قول ذي الرمة:

٤٠٢ ـ و إن تعتذر بالمحْل من ذي ضروعها إلى الضيف يجـرح في عراقيبـها نَصـلي[3]

فإنّها ضمّنت معنى: «تحدثوا، و بارك، و استجاب، و يعث أو يفسد».

و الستّة الباقية: أن تدلّ على سجيّة، كـ«لؤُم و جبُن».

أو على عَرض، كـ«فرِح و بطِر».

أو على نظافة، كـ«طهُر و وضُؤ».

أو دنس، كـ«نجس و رجس».

أو على لون، كـ«أدِم و اخضَرّ».

أو حلية، كـ«دعِج و كحِل».

---

(١) ﴿وَ إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾. النساء: ٨٣.

(٢) الأحقاف: ١٥.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٣٣/٧.

الأُمور الّتي يتعدّى بها الفعل القاصر

و هي سبعة:

أحدها: همزة «أفعَلَ»، نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾[١]، و قد ينقل المتعدّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدّي إلى اثنين، نحو: «ألبست زيداً ثوباً»، و لم ينقل متعدٍّ إلى اثنين بالهمزة إلى ثلاثة إلاّ في «رأى»، و «علم» و قاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبيّة، نحو: «ظنّ و حسب و زعم»، و قيل: النقل بالهمزة كلّه سماعيّ، و قيل: قياسيّ في القاصر و المتعدّي إلى واحد، و الحقّ: أنّه قياسيّ في القاصر، سماعيّ في غيره، و هو ظاهر مذهب سيبويه.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في «جلس زيد»: جالست زيداً.

الثالث: صوغه على «فعَلت» بالفتح «أفعُل» بالضمّ؛ لإفادة الغلبة، تقول: «كرَمت زيداً» بالفتح أي: غلبته في الكرم.

الرابع: صوغه على «استفعل» للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ«استخرجت المال، و استقبحت الظلم»، و قد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «استكتبته الكتاب».

الخامس: تضعيف العين، تقول في «فرِح زيد»: «فرّحته».

و النقل به سماعيّ في القاصر كالمثال، و في المتعدّي لواحد، نحو: «علّمته الحساب» و لم يسمع في المتعدّي لاثنين، و زعم الحريريّ: أنّه يجوز في «علم» المتعدّية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، و لا يشهد له سماع و لا قياس، و ظاهر قول سيبويه: أنّه سماعيّ مطلقاً، و قيل: قياسيّ في القاصر و المتعدّي إلى واحد.

---

(١) ﴿وَ يَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَ اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾. الأحقاف: ٢٠.

السادس: التضمين، فلذلك عدّي «رحُب و طلُع» إلى مفعول لما تضمّنا معنى «وسِع و بلَغ».

و يختصّ التضمين عن غيره من المعدّيات بأنّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، و لذلك عدّي «ألوت» بقصر الهمزة بمعنى «قصُرت» إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، و ذلك في قولهم: «لا آلوك نصحاً و لا آلوك جهداً»، لما ضمّن معنى «لا أمنعك» و منه قوله ﷻ: ﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾[1]، و عدّي «أخبر و خبّر و حدّث و أنبأ و نبّأ» إلى ثلاثة؛ لما ضمّنت معنى «أعلم و أرى» بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها و إلى آخر بالجارّ، نحو: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾[2]، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾[3].

السابع: إسقاط الجارّ توسّعاً، نحو: ﴿وَ لكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾[4]، أي: على سرّ، أي: نكاح، ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[5]، أي: عن أمره.

و لا يحذف الجارّ قياساً إلاّ مع «أن و أنّ»، و أهمل النحويّون هنا ذكر «كي» مع تجويزهم في نحو: «جئت كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدريّة و اللام مقدّرة، و المعنى: لكي تكرمني، و أجازوا أيضاً كونها تعليليّة و «أن» مضمرة بعدها، و لا يحذف مع «كي» إلاّ لام العلّة؛ لأنّها لا يدخل عليها جارّ غيرها، بخلاف أُختيها، قال الله ﷻ: ﴿وَ بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ

---

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾. آل عمران: ١١٨.

(٢) ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَ لَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ وَ أَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾. البقرة: ٣٣.

(٣) الأنعام: ١٤٣.

(٤) البقرة: ٢٣٥.

(٥) الأعراف: ١٥٠.

لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾[1]، أي: بأنّ لهم.

و محلّ «أن» و «أنّ» و صلتهما بعد حذف الجارّ نصب عند الخليل و أكثر النحويّين؛ حملاً على الغالب في ما ظهر فيه الإعراب من ما حذف منه، و جوّز سيبويه أن يكون المحلّ جرّاً، فقال بعد ما حكى قول الخليل: و لو قال إنسان إنّه جرّ، لكان قولاً قويّاً، و له نظائر، نحو قولهم: «لاهِ أبوك»، و أمّا نقل جماعة منهم ابن مالك: أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرّ، و أنّ سيبويه يرى أنّه نصب، فسهو.

و من ما يشهد لمدّعي الجرّ قوله ﷺ: **﴿وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلّٰهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللّٰهِ أَحَداً﴾**[2]، أصله: لا تدعوا مع الله أحداً؛ لأنّ المساجد لله ﷺ. و لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أنّ» و صلتها، لا تقول: «أنّك فاضل عرفت».

و هنا مُعَدٍّ ثامن ذكره الكوفيّون، و هو تحويل حركة العين، يقال: كَسِيَ زيد، بوزن «فرِح» فيكون قاصراً، فإذا فتحت السين صار بمعنى «ستَر و غطّى» و تعدّى إلى واحد، كقول امرئ القيس:

٤٠٣ ـ و أركبُ في الروع خيفانة كسا وجهها سَعَفٌ منتشر[3]

أو بمعنى «أعطى كسوة» و هو الغالب، فيتعدّى إلى اثنين، نحو: «كسوت زيداً جبّة»، قالوا: و كذلك «شتِرت عينُه»، بكسر التاء قاصر بمعنى «انقلب جَفنها»، و «شتَر الله عينَه» بفتحها متعدٍّ بمعنى «قلبها»، و هذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: شتَره فشتِر، كما يقال: ثرَمه فثرِم، و ثلَمه فثلِم، و منه: كسوته الثوب فكسيه.

---

(١) البقرة: ٢٥.

(٢) الجنّ: ١٨.

(٣) شرح شواهد المغني: ٢/٦٣٦.

الباب الخامس

في ذكر الجهات الّتي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

و هي عشرة:

الجهة الأُولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة و لا يراعي المعنى، و كثيراً ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك.

و أوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركّباً، و لهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنّها من المتشابه.

فلنذكر هنا أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ و لم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، و بعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، و سترى ذلك معيناً.

فأحدها: قوله ﷻ: ﴿وَ إِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾[1]؛ فإنّ المتبادر تعلّق «من» بـ«خفت»، و هو فاسد في المعنى، و الصواب: تعلّقه بـ«الموالي»؛ لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايتهم من بعدي و سوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من «الموالي»، أو مضاف إليهم، أي: كائنين من ورائي، أو فعل الموالي من ورائي، و أمّا من قرأ ﴿خَفَّتِ﴾ بفتح الخاء و تشديد الفاء و كسر التاء فـ«من» متعلّقة بالفعل المذكور.

---

(١) مريم: ٥.

الثاني: قوله ﷺ: ﴿وَ لا تَسْأَمُوا أنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أوْ كَبِيراً إلَى أجَلِهِ﴾[١]؛ فإنّ المتبادر تعلّق «إلى» بـ«تكتبوه»، و هو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، و إنّما هو حال، أي: مستقرّاً في الذمّة إلى أجله. و نظيره قوله ﷺ: ﴿فَأمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ﴾[٢]؛ فإنّ المتبادر انتصاب «مائة» بـ«أماته»، و ذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعيّ؛ لأنّ الإماتة سلب الحياة و هي لا تمتدّ، و الصواب: أن يضمّن «أماته» معنى «ألبثه» فكأنّه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، و حينئذٍ يتعلّق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي: معنى اللبث لا معنى الإلباث؛ لأنّه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صحّ ذلك لعلّقناه بما فيه من معناه الوضعيّ، و يصير هذا التعلّق بمنزلته في قوله ﷺ: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾[٣].

و فائدة التضمين: أن يدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلّك على ذلك أسماء الشرط و الاستفهام.

الثالث: قوله ﷺ: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَ مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإنَّهُ مِنِّي إلاّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[٤]؛ فإنّ المتبادر تعلّق الاستثناء بالجملة الثانية، و ذلك فاسد؛ لاقتضائه أنّ من اغترف غرفة بيده ليس منه، و ليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، و إنّما هو مستثنى من الأُولى، و وهم أبوالبقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية، و إنّما سهل الفصل بالجملة الثانية؛ لأنّها مفهومة من الأُولى المفصولة؛

---

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) البقرة: ٢٥٩.

(٤) البقرة: ٢٤٩.

لأنّه إذا ذكر أنّ الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أنّ «من لم يطعمه» منه، فكان الفصل به كلا فصل.

الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنىً صحيحاً، و لا ينظر في صحّته في الصناعة، فلنذكر أمثلة من ذلك:

أحدها: قول بعضهم في ﴿وَ أَنَّهُ أَهْلَكَ عاداً الأُولَى * وَ ثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾[1]: إنّ «ثموداً» مفعول مقدّم، و هذا ممتنع؛ لأنّ لـ«ما» النافية الصدر؛ فلا يعمل ما بعدها في ما قبلها، و إنّما هو معطوف على «عاداً»، أو هو بتقدير: و أهلك ثموداً.

الثاني: تعليق بعضهم الظرف من قوله ﷻ: ﴿وَ لَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إلاّ قَلِيلاً﴾[2]، بمحذوف، أي: كائن عليكم، و ذلك ممتنع عند الجمهور، و إنّما هو متعلّق بالمذكور و هو الفضل؛ لأنّ خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف.

الثالث: قول بعضهم في ﴿وَ مَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذَابِ أنْ يُعَمَّرَ﴾[3]: إنّ «هو» ضمير الشأن، و «أن يعمّر» مبتدأ و «بمزحزحه» خبر، و لو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر.

الجهة الثالثة: أن يخرّج على ما لم يثبت في العربيّة، و ذلك إنّما يقع عن جهل أو غفلة، نحو قول بعضهم في ﴿وَ مَا لَنَا أنْ لا نُقَاتِلَ فِي سَبيلِ اللهِ﴾[4]: إنّ الأصل: و ما لنا و أن لا نقاتل أي: ما لنا و ترك القتال كما تقول: «ما لك و زيداً»، و لم

---

(١) النجم: ٥٠ـ٥١.

(٢) النساء: ٨٣.

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) البقرة: ٢٤٦.

يثبت في العربيّة حذف واو المفعول معه.

الجهة الرابعة: أن يخرّج على الأُمور البعيدة و الأوجه الضعيفة، و يترك الوجه القريب و القويّ، نحو قول جماعة في ﴿وَ قِيلِهِ﴾[١]: إنّه عطف على لفظ ﴿السَّاعَةِ﴾[٢]، في من خفض، و على محلّها في من نصب، مع ما بينهما من التباعد.

و أبعد منه قول أبيعمرو في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾[٣]: إنّ خبره ﴿أُولئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[٤].

و أبعد من هذا قول الكوفيّين و الزجّاج في قوله ﴿ص وَ الْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[٥]: إنّ جوابه ﴿إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ﴾[٦].

و الصواب: خلاف ذلك كلّه.

فأمّا ﴿وَ قِيلِهِ﴾[٧]، في من خفض، فقيل: الواو للقسم و ما بعده الجواب، و اختاره الزمخشريّ، و أمّا من نصب، فقيل: عطف على ﴿سِرَّهُمْ﴾[٨]، أو على مفعول محذوف معمول لـ﴿يَكْتُبُونَ﴾[٩]، أو لـ﴿يَعْلَمُونَ﴾[١٠]، أي: يكتبون ذلك، أو يعلمون الحقّ، أو أنّه

---

(١) ﴿وَ تَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ وَ مَا بَيْنَهُمَا وَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ... وَ قِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هؤُلاءِ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ﴾. الزخرف: ٨٥ـ٨٨.

(٢) الزخرف: ٨٥

(٣) فصّلت: ٤١.

(٤) فصّلت: ٤٤.

(٥) ص: ١.

(٦) ص: ٦٤.

(٧) الزخرف: ٨٨.

(٨) ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾. الزخرف: ٨٠.

(٩) ﴿بَلَى وَ رُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾. الزخرف: ٨٠.

(١٠) ﴿وَ لا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ﴾. الزخرف: ٨٦.

مصدر لـ«قال» محذوفاً، أو نصب على إسقاط حرف القسم، و اختاره الزمخشريّ.

و أمّا ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بالذِّكْرِ﴾[1]، فقيل: «الّذين» بدل من «الّذين» في ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾[2]، و الخبر «لا يخفون»، و اختاره الزمخشريّ، و قيل: مبتدأ، خبره مذكور، و لكن حذف رابطه، ثمّ اختلف في تعيينه، فقيل: هو ﴿مَا يُقَالُ لَكَ﴾[3]، أي: في شأنهم، و قيل: هو ﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾[4]، أي: كفروا به، و قيل: ﴿لا يَأْتِيهِ البَاطِلُ﴾[5]، أي: لا يأتيه منهم، و هو بعيد؛ لأنّ الظاهر أنّ «لا يأتيه» من جملة خبر ﴿إِنَّهُ﴾[6].

و أمّا ﴿ص وَ القُرْآنِ﴾[7] الآية، فقيل: الجواب محذوف، أي: إنّه لمعجز؛ بدليل الثناء عليه بقوله: ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾[8]، أو «إنّك لمن المرسلين» بدليل: ﴿وَ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾[9]، أو «ما الأمر كما زعموا» بدليل: ﴿وَ قَالَ الكَافِرُونَ هذَا سَاحِرٌ كَذّابٌ﴾[10]، و قيل: مذكور، فقال الأخفش: ﴿إِنْ كُلٌّ إِلاّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾[11]، و قال الفرّاء و ثعلب: ﴿ص﴾[12]؛ لأنّ معناها: صدق الله ﷻ،

---

(١) فصّلت: ٤١.

(٢) فصّلت: ٤٠.

(٣) فصّلت: ٤٣.

(٤) فصّلت: ٤١.

(٥) فصّلت: ٤٢.

(٦) فصّلت: ٤١.

(٧) ص: ١.

(٨) ص: ١.

(٩) ص: ٤.

(١٠) ص: ٤.

(١١) ص: ١٤.

(١٢) ص: ١.

و يردّه أنّ الجواب لا يتقدّم، فإن أُريد أنّه دليل الجواب فقريب، و قيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[١] الآية، و حذفت اللام للطول.

الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، فلنورد مسائل من ذلك ليتمرّن بها الطالب، مرتبة الأبواب ليسهل كشفها.

باب المبتدأ

مسائل

الأُولى: يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قولك: «هذا أكرمته» الابتداء و المفعوليّة، و مثله: «كم رجل لقيته»، لكن في هذا يقدّر الفعل مؤخّراً.

الثانية: يجوز في المرفوع من نحو: ﴿أَ فِي اللهِ شَكٌّ﴾[٢]، و: «ما في الدار زيد» الابتدائيّة و الفاعليّة، و هي أرجح؛ لأنّ الأصل عدم التقديم و التأخير.

و مثله: الاسم التالي للوصف في نحو: «زيد قائم أبوه» و «أ قائم زيد»؛ لما ذكرنا و لأنّ الأب إذا قدّر فاعلاً كان خبر «زيد» مفرداً، و هو الأصل في الخبر، فإن قلت: «أ قائم أنت» فكذلك عند البصريّين، و أوجب الكوفيّون في ذلك الابتدائيّة، و حجّتهم أنّ المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه، لا يقال: «قام أنا»، و الجواب: أنّه إنّما انفصل مع الوصف؛ لأن لا يجهل معناه؛ لأنّه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل، فإنّه يكون بارزاً كـ«قمتُ أو قمتَ»، و لأنّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل، و لأنّ المرفوع بالوصف سدّ في اللفظ مسدّ واجب الفصل و هو الخبر، بخلاف فاعل الفعل.

---

(١) ص: ٣.

(٢) إبراهيم: ١٠.

و من ما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله ﷺ: ﴿قَالَ أَ رَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبرَاهِيمُ﴾[١]، و قول الشاعر:

٤٠٤ـ خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أُقاطع[٢]

فإنّ القول بأنّ الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشريّ في الآية مؤدٍّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبيّ، و القول بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، و يجوز في نحو: «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور، و نقله عن أكثر البصريّين، و هو أن يكون المرفوع اسماً لـ«ما» الحجازيّة، و الظرف في موضع نصب على الخبريّة، و المشهور وجوب بطلان العمل عند تقدّم الخبر و لو ظرفاً.

الثالثة: يجوز في نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٣]، ابتدائيّة كلّ من المقدّر و المذكور و خبريّة الآخر، أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره.

باب «كان» و ما جرى مجراها

مسائل

الأُولى: يجوز في «كان» من نحو: ﴿وَ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[٤]، نقصان «كان» و تمامها و زيادتها، و هو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها الشعر، فعلى الناقصة: الخبر إمّا «لبشر»

---

(١) مريم: ٤٦.

(٢) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٨٩٨/٢.

(٣) يوسف: ١٨.

(٤) الشورى: ٥١.

و «وحياً» استثناء مفرّغ من الأحوال، فمعناه: موحياً أو موحىً. «أو من وراء حجاب» بتقدير: أو موصلاً ذلك من وراء حجاب، و «أو يرسل» بتقدير: أو إرسالاً، أي: أو ذا إرسال.

و إمّا «وحياً» و التفريغ في الأخبار، أي: ما كان تكليمهم إلاّ إيحاء أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، و جعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، و «لبشر» على هذا تبيين، و على التمام و الزيادة فالتفريغ في الأحوال المقدّرة في الضمير المستتر في «لبشر».

الثانية: يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصان «عسى» فاسمها مستتر، و تمامها فـ«أن» و الفعل مرفوع المحلّ بها.

الثالثة: يجوز الوجهان في: «عسى أن يقوم زيد» فعلى النقصان «زيد» اسمها و في «يقوم» ضميره، و على التمام لا إضمار، و كلّ شيء في محلّه، و يتعيّن التمام في نحو: «عسى أن يقوم زيد في الدار»، و ﴿**عَسَى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**﴾[1]؛ لأن لا يلزم فصل صلة «أن» من معمولها بالأجنبيّ و هو اسم «عسى».

الرابعة: ﴿**وَ مَا رَبُّكَ بغَافِلٍ عَن مَا يَعْمَلُونَ**﴾[2]، تحتمل «ما» الحجازيّة و التميميّة، و أوجب الفارسيّ و الزمخشريّ، الحجازيّة ظنّاً أنّ المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، و إنّما المقتضي نفيه؛ لامتناع الباء في قول الكميت في مدح أمير المؤمنين عليه السلام:

٤٠٥ـ كان أهل العفاف و المجد و الخيـــ ـــر و نقض الأُمور و الإبرام[3]

و جوازها في قول الشنفريّ الأزديّ:

---

(١) الإسراء: ٧٩.

(٢) الأنعام: ١٣٢.

(٣) شرح الهاشميّات: ٣٠.

٤٠٦ـ و إن مدّت الأيدي إلى الـزاد لم أكن بأعجلهم؛ إذ أجشع القوم أعجل[1]

و في: «ما إن زيد بقائم».

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدريّة و المفعوليّة

من ذلك، نحو: ﴿وَ لا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾[2]، ﴿وَ لا يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾[3]، أي: ظلماً ما أو خيراً ما، أي: لا ينقصونه مثل: ﴿وَ لم تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾[4]، أي: نقصاً أو خيراً، و أمّا ﴿وَ لا تَضُرُّوهُ شَيْئاً﴾[5]، فمصدر؛ لاستيفاء «ضرّ» مفعوله.

ما يحتمل المصدريّة و الظرفيّة و الحاليّة

من ذلك: «سرت طويلاً»، أي: سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً، أو سرته طويلاً.

ما يحتمل المصدريّة و الحاليّة

نحو: «جاء زيد ركضاً»، أي: يركض ركضاً، أو عامله «جاء» على حدّ «قعدت جلوساً»، أو التقدير: جاء راكضاً، و هو قول سيبويه، و يؤيّده قوله ﷻ: ﴿فَقَالَ لَهَا[6] وَ لِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[7]، فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٨٩٩/٢.

(٢) النساء: ٤٩.

(٣) النساء: ١٢٤.

(٤) الكهف: ٣٣.

(٥) التوبة: ٣٩.

(٦) أي: السماء.

(٧) فصّلت: ١١.

ما يحتمل المصدريّة و الحاليّة و المفعول لأجله

من ذلك: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وَ طَمَعاً﴾[1]، أي: فتخافون خوفاً و تطمعون طمعاً، و ابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكّد إلاّ في ما استثنى، أو خائفين و طامعين، أو لأجل الخوف و الطمع، فإن قلنا: لا يشترط اتّحاد فاعلي الفعل و المصدر المعلّل ـ و هو اختيار ابن خروف ـ فواضح، و إن قيل: باشتراطه فوجهه أنّ «يريكم» بمعنى: «يجعلكم ترون» و التعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل: إخافة و إطماعاً، و حذفت الزوائد.

ما يحتمل المفعول به و المفعول معه

نحو: «أكرمتك و زيداً»، يجوز كونه عطفاً على المفعول به و كونه مفعولاً معه، و نحو: «أكرمتك و هذا» يحتملهما و كونه معطوفاً على الفاعل؛ لحصول الفصل بالمفعول.

باب الاستثناء

يجوز في نحو: «ما ضربت أحداً إلاّ زيداً» كون «زيد» بدلاً من المستثنى منه، و هو أرجحها، و كونه منصوباً على الاستثناء، و كون «إلاّ» و ما بعدها نعتاً، و هو أضعفها.

مسألتان

الأُولى: يجوز في نحو: «قام القوم حاشاك، و حاشاه» كون الضمير منصوباً، و كونه مجروراً، فإن قلت: «حاشاي» تعيّن الجرّ، أو: «حاشاني» تعيّن

---

(١) الرعد: ١٢.

النصب، و كذا القول في: «خلا و عدا».

الثانية: يجوز في نحو: «ما أحد يقول ذلك إلاّ زيد» كون «زيد» بدلاً من «أحد»، و هو المختار، و كونه بدلاً من ضميره، و أن ينصب على الاستثناء؛ فارتفاعه من وجهين، و انتصابه من وجه، فإن قلت: «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلاّ زيد» فبالعكس.

ما يحتمل الحاليّة و التمييز

من ذلك: «كرم زيد ضيفاً» إن قدّرت أنّ الضيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «من»، و إن قدّر نفسه احتمل الحال و التمييز، و عند قصد التمييز فالأحسن إدخال «من».

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل و كونه من المفعول

نحو: «ضربت زيداً ضاحكاً»، و نحو: ﴿وَ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كافَّـةً﴾[1]، و تجويز الزمخشريّ الوجهين في: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كافَّـةً﴾[2] وهـم؛ لأنّ «كافّة» مختصّ بمن يعقل.

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين

نحو: ﴿وَ هذا بَعْلِي شَـيْخاً﴾[3]، يحتمـل أنّ عاملـه معـنى التنبيـه أو معـنى

---

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) البقرة: ٢٠٨.

(٣) هود: ٧٢.

الإشارة، و على الأوّل: فيجوز «ها قائماً ذا زيد»، و على الثاني: يمتنع، و أمّا التقديم عليهما معاً: فيمتنع على كلّ تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدّد و التداخل

نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، فالتعدّد على أن يكون عاملهما «جاء» و صاحبهما «زيد»، و التداخل على أنّ الأُولى من «زيد» و عاملها «جاء»، و الثانية من ضمير الأُولى و هي العامل، و ذلك واجب عند من منع تعدّد الحال، و أمّا «لقيته مصعداً منحدراً» فمن التعدّد، لكن مع اختلاف الصاحب، و يستحيل التداخل، و يجب كون الأُولى من المفعول و الثانية من الفاعل تقليلاً للفصل، و لا يحمل على العكس إلاّ بدليل.

باب إعراب الفعل

مسألتان

الأُولى: «ما تأتينا فتحدّثنا» لك رفع «تحدّث» على العطف، فيكون شريكاً في النفي، أو الاستئناف فتكون مثبتاً، أي: فأنت تحدّثنا الآن بدلاً عن ذلك، و نصبه بإضمار «أن»، و له معنيان: نفي السبب فينتفي المسبّب، و نفي الثاني فقط، فإن جئت بـ«لن» مكان «ما» فللنصب وجهان: إضمار «أن» و العطف، و للرفع وجه و هو القطع، و إن جئت بـ«لم» فللنصب وجه و هو إضمار «أن»، و للرفع وجه و هو الاستئناف، و لك الجزم بالعطف، فإن قلت: «ما أنت آتٍ فتحدّثنا» فلا جزم و لا رفع بالعطف؛ لعدم تقدّم الفعل، و إنّما هو على القطع.

الثانية: نحو: ﴿أَ فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ

مِنْ قَبْلِهِمْ﴾[١] يحتمل الجزم بالعطف، و النصب على الإضمار، مثل: ﴿أ فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾[٢] و نحو: ﴿وَ إِنْ تُؤْمِنُوا وَ تَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[٣] يحتمل «تَتَّقُوا»: الجزم بالعطف و هو الراجح و النصب بإضمار «أن» على حدّ قوله:

٤٠٧ ـ و من يقترب منّا و يخضع نؤوه ... و لا يخش ظلماً ما أقام و لا هضما[٤]

باب الموصول

مسألتان

الأُولى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[٥] «ما» مصدريّة، أي: بالأمر، أو موصول اسميّ، أي: بالّذي تؤمره، على حدّ قوله:

٤٠٨ـ أمرتك الخير فافعل ما أُمرت به ... فقد تركتك ذا مال و ذا نشب[٦]

و أمّا من قال: «أمرتك بكذا» و هو الأكثر فيشكل؛ لأنّ شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنىً و متعلّقاً، نحو: ﴿وَ يَشْرَبُ مِن مَا تَشْرَبُونَ﴾[٧] أي: منه، و قد يقال: إنّ «إصدع» بمعنى:

---

(١) يوسف: ١٠٩.

(٢) الحجّ: ٤٦.

(٣) محمّد: ٣٦.

(٤) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٩٠١/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٩٦/٧.

(٥) الحجر: ٩٤.

(٦) نسبه ابن هشام في مغني اللبيب، مبحث «ما» إلى عمرو بن معديكرب، و عزيّ إلى غيره أيضاً.
راجع شرح شواهد المغني: ٧٢٧/٢ و٧٢٨ و شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٠/٥.

(٧) المؤمنون: ٣٣.

«اومر»، و أمّا ﴿فَمَا كانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾[1] فيحتمل أن يكون الأصل: بما كذّبوه، فلا إشكال، أو: بما كذّبوا به، و يؤيّده التصريح به في ﴿فَمَا كانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾[2]، و إنّما جاز مع اختلاف المتعلّق؛ لأنّ «ما كانوا ليؤمنوا» بمنزلة: «كذّبوا» في المعنى، و أمّا ﴿ذٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ﴾[3] فقيل: «الّذي» مصدريّة، أي: ذلك تبشير اللهﷻ، و قيل: الأصل: يبشّر به، ثمّ حذف الجارّ توسّعاً فانتصب الضمير ثمّ حذف.

الثانية: يجوز في نحو: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[4] كون «الّذي» موصولاً اسميّاً، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي: زيادة على العلم الّذي أحسنه، و كونه موصولاً حرفيّاً، فلا يحتاج إلى عائد، أي: تماماً على إحسانه، و كونه نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، و يكون «أحسَنَ» حينئذٍ اسم تفضيل، لا فعلاً ماضياً، و فتحته إعراب لا بناء، و هي علامة الجرّ، و هذان الوجهان كوفيّان، و بعض البصريّين يوافق الثاني.

باب التوابع

مسألتان

الأُولى: نحو: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ العَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَ هٰرُونَ﴾[5] يحتمل بدل الكلّ من الكلّ، و عطف البيان، و مثله: ﴿نَعْبُدُ إِلٰهَكَ وَ إِلٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ

(١) الأعراف: ١٠١.

(٢) يونس: ٧٤.

(٣) الشورى: ٢٣.

(٤) الأنعام: ١٥٤.

(٥) الأعراف: ١٢١ـ١٢٢.

وَ إسْمَاعِيلَ وَ إسْحٰقَ﴾[1].

الثانية: نحو: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعْلَى﴾[2] يجوز فيه كون «الأعلى» صفة للاسم أو صفة للربّ، و أمّا نحو: «جاءني غلام زيد الظريف» فالصفة للمضاف، و لا تكون للمضاف إليه إلاّ بدليل؛ لأنّ المضاف إليه إنّما جيء به لغرض التخصيص و لم يؤت به لذاته، و عكسه:

٤٠٩ـ و كلّ فتىً يتّقي فائز ....

فالصفة للمضاف إليه؛ لأنّ المضاف إنّما جيء به لقصد التعميم، لا للحكم عليه، و لذلك ضعف قوله:

٤١٠ـ و كلّ أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلاّ الفرقدان[3]

باب حروف الجرّ

مسألتان

الأُولى: نحو: «زيد كعمرو» تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيّة فتتعلّق باستقرار، و قيل: لا تتعلّق، و الاسميّة فتكون مرفوعة المحلّ و ما بعدها جرّ بالإضافة و لا تقدير بالاتّفاق.

و نحو: «جاء الّذي كزيد» يتعيّن الحرفيّة؛ لأنّ الوصل بالمتضايفين ممتنع.

الثانية: «زيد على السطح» يحتمل «على» الوجهين، و عليهما فهي متعلّقة باستقرار محذوف.

---

(١) البقرة: ١٣٣.

(٢) الأعلى: ١.

(٣) تقدّم برقم ٢٧ و٢٦.

الجهة السادسة: أن لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنّ العرب يشترطون في باب شيئاً و يشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم و صحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب و الشرائط.

فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأوّل: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، و الاشتقاق للنعت.

و من الوهم في الأوّل: قول الزمخشريّ في ﴿مَلِكِ النَّاسِ * إلهِ النَّاسِ﴾[1]: إنّهما عطفا بيان، و الصواب: أنّهما نعتان، و قد يجاب بأنّهما أُجريا مجرى الجوامد؛ إذ يستعملان غير جاريين على موصوف و تجري عليهما الصفات، نحو قولنا: «إله واحد و ملك عظيم».

و من الخطأ في الثاني قول كثير من النحويّين في نحو: «مررت بهذا الرجل»: إنّ «الرجل» نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخّرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، و الحامل لهم عليه توهّمهم أنّ عطف البيان لا يكون إلاّ أخصّ من متبوعه، و ليس كذلك؛ فإنّه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، و لا يمتنع كون المنعوت أخصّ من النعت.

النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان و لنعت المعرفة، و التنكير للحال و التمييز، و أفعل من، و نعت النكرة[2].

و من الوهم في الأوّل: قولُ جماعة في «صديد» من ﴿مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَ يُسْقَى

---

(١) الناس: ٢ـ٣.

(٢) قال الشمنيّ: يعني: أنهّم اشترطوا التعريف لأُمور، منها عطف البيان و نعت المعرفة، و اشترطوا التنكير لأُمور، منها الحال و التمييز و نعت النكرة و أفعل من. المنصف: ٢/٢٢٨.

مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾[١] و في «طعام مساكين» من ﴿كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[٢] في من نوّن كفّارة: إنهما عطفا بيان، و هذا إنّما هو معترض على قول البصريّين و من وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً و أمّا الكوفيّون فيرون أنّ عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقّات، فيكون في المعارف و النكرات، و قولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة:

٤١١ـ فبتّ كأنّي ساورتني ضئيلة   منَ الرُّقشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ[٣]

:إنّه نعت لـ«السمّ»، و الصواب: أنّه خبر لـ«السمّ»، و الظرف متعلّق به، أو خبر ثانٍ.

و ليس من ذلك: قولُ الزمخشريّ في ﴿شَدِيدِ العِقَابِ﴾[٤]، «إنّه يجوز كونه صفة لاسم الله ﷻ في أوائل سورة غافر، و إن كان من باب الصفة المشبهة، و إضافتها لا تكون إلاّ في تقدير الانفصال، أ لا ترى أنّ «شديد العقاب» معناه: شديد عقابُه، و لهذا قالوا: كلّ شيء إضافته غيرُ محضة فإنّه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلاّ الصفة المشبهة»؛ لأنّه جعَله على تقدير «أل»، و جعل سبب حذفها إرادة الازدواج، و أجاز وصفيّته أيضاً أبوالبقاء، لكن على أنّ «شديداً» بمعنى مشدّد كما أنّ «الأذين» في معنى المؤذّن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب

---

(١) إبراهيم: ١٦.

(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾. المائدة: ٩٥.

(٣) شرح شواهد المغني: ٨١٦/٢.

(٤) ﴿تَنْزِيلُ الكِتَابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَ قَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لا إلٰهَ إلاّ هُوَ إلَيْهِ المَصِيرُ﴾. غافر: ٢ـ٣.

اسم الفاعل، و الّذي قدّمه الزمخشريّ أنّه و جميع ما قبله أبدال، أمّا أنّه بدل فلتنكيره، و كذا المضافان قبله و إن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأنّ المراد بهما المستقبل و أمّا البواقي فللتناسب، و ردّ على الزجّاج في جعله «شديد العقاب» بدلاً و ما قبله صفات، و قال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نُبوٌّ ظاهر.

و من الوهم في الثاني: قولُ الجاحظ في بيت الأعشى:

٤١٢ـ و لستَ بالأكثر منهُمْ حصىً و إنّما العزّة للكاثر [1]

: إنّه يبطل قول النحويّين: لا تجتمع «أل» و «من» في اسم التفضيل، فجعل كلاًّ من «أل» و «من» معتداً به جارياً على ظاهره، و الصواب: أن تقدّر «أل» زائدة، أو معرفة و «من» متعلّقة بـ«أكثر» منكّراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك: «أنت منهم الفارس البطل» أي: أنت من بينهم، و قول بعضهم: إنّها متعلّقة بـ«ليس» قد يردّ بأنها لا تدلّ على الحدث عند من قال في أخواتها: إنّها تدلّ عليه، و لأنّ فيه فصلاً بين «أفعل» و تمييزه بالأجنبيّ، و قد يجاب بأنّ الظرف يتعلّق بالوهم، و في «ليس» رائحة قولك: «انتفى»، و بأنّ فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قول العبّاس بن مرداس:

٤١٣ـ على أنّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا [2]

و «أفعل» أقوى في العمل من «ثلاثون».

و من ذلك: قولُ الزمخشريّ في ﴿**قُلْ إنَّمَا أعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أنْ تَقُومُوا لِلّهِ مَثْنَى وَ فُرَادَى**﴾ [3]: إنّ «أنْ تقوموا» عطف بيان على «واحدة»، و في ﴿**فِيهِ آيَاتٌ**

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢/٩٠٢.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٩٠٨.

(٣) سبأ: ٤٦.

بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[١]: إنّ «مقام إبراهيم» عطفُ بيان على «آيات بيّنات» مع اتّفاق النحويّين على أنّ البيان و المبين لا يتخالفان تعريفاً و تنكيراً و قد يكون عبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما، و يؤيّده قوله ﷺ في **﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾**[٢]: إنّ «من وجدِكم» عطفُ بيان لقوله ﷺ «من حيث سكنتم» و تفسير له، قال: و «من»: تبعيضيّة حذف مبعضها، أي: أسكنوهنّ مكاناً من مَساكنكم من ما تطيقون، انتهى. و إنّما يريد البدل؛ لأنّ الخافض لا يُعاد إلاّ معه، و هذا سيبويه يسمّي التوكيد صفة و عطف البيان صفة.

النوع الثالث: اشتراطُهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفاً خاصّاً، كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلميّة أو شبهه كما في «أجْمع» و كنعت الإشارة و«أيّ» في النداء، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسيّة، و كذا تعريف فاعلي «نعم و بئس» لكنّها تكون مباشرة له أو لما أُضيف إليه، بخلاف ما تقدّم فشرطها المباشرة له.

و من الوهم في ذلك: قولُ الزمخشريّ في قراءة ابن أبيعبلة **﴿إِنَّ ذٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمَ أَهْلِ النَّارِ﴾**[٣]، بنصب «تخاصم»: إنّه صفة للإشارة، و قد اشترط جماعة من المحقّقين في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت، و لا يكون «التخاصمُ» أيضاً عطف بيان؛ لأنّ البيان يشبه الصفة، فكما لا توصف الإشارة إلاّ بما فيه «أل» كذلك ما يُعطف عليها.

النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، و الاختصاص في بعضها كالمبتدآت و أصحاب الأحوال.

---

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) الطلاق: ٦.

(٣) ص: ٦٤.

و من الوهم في الأوّل: قولُ الزمخشريّ في ﴿وَ لَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأنَّى يُبْصِرُونَ﴾[1]، و في ﴿قَالَ خُذْهَا وَ لا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى﴾[2]، و قول جماعة في «دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق»: إنّ هذه المنصوبات ظروف، و إنّما يكون ظرفاً مكانيّاً ما كان مُبهماً، و يعرف بكونه صالحاً لكلّ بقعة كـ«مكان و ناحية و جهة و جانب و أمام و خلف».

و الصواب: أنّ هذه المواضع على إسقاط الجارّ توسّعاً، وَ الجارّ المقدّر «إلى» في «سنُعيدها سيرَتها الأُولى» و «في» أو «إلى» في الباقي، و يحتمل أنّ «استبقوا» ضُمّن معنى: «تبادروا»، و يحتمل «سيرتها» أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي: سنعيدها طريقتها.

و من الوهم في الثاني: قولُ الحوفيّ في ﴿أوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إذَا أخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[3]: إنّ «بعضُها فوقَ بعضٍ» جملة مخبر بها عن «ظلمات»، و «ظلمات» غير مختصّ. فالصواب: قول الجماعة: إنّه خبر لمحذوف، أي: تلك ظلمات، نعم إن قدّر أنّ المعنى: ظلمات أيّ ظلمات، بمعنى: ظلمات عظام أو متكاثفة، و تركت الصفة لدلالة المقام عليها، صحّ.

النوع الخامس: اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات، و الإظهار في بعض، فمن الأوّل: مجرور «لولا» و مجرور «وحد»، و لا يختصّان بضمير خطاب و لا غيره، تقول: «لولاي و لولاك، و لولاه، و وحدي، و وحدك، و وحده» و مجرور «لبَّيْ و سعْدَيْ و حنّاني» و يشترط لهنّ ضمير الخطاب.

---

(١) يس: ٦٦.

(٢) طه: ٢١.

(٣) النور: ٤٠.

و من ذلك: مرفوع خبر «كاد» و أخواتها إلاّ «عسى» فتقول: «كاد زيدٌ يموت» و لا تقول: «يموت أبوه» و يجوز: «عسى زيدٌ أن يقوم، أو يقومَ أبوه» فيرفع السببيّ، و لا يجوز رفعه الأجنبيّ، نحو: «عسى زيدٌ أن يقوم عمرو عنده».

و من ذلك: مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة «الكُحل»، و هذا شرطه ـ مع الإضمار ـ الاستتار، و كذا مرفوع نحو: «قُم و أقوم و تقوم و نقوم».

و من الثاني: تأكيد الاسم المظهر، و النعت و المنعوت، و عطف البيان و المبين.

و من الوهم في الأوّل: قولُ بعضهم في «لولاي و موسى»: إنّ «موسى» يحتمل الجرّ، و هذا خطأ؛ لأنّه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجارّ، و لأنّ «لولا» لا تجرّ الظاهر، فلو أُعيدت لم تعمل الجرّ فكيف و لم تُعد؟ و هذه مسألة يُحاجى بها، فيقال: ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسمٌ مجرور أعدت الجارّ أم لم تعده، و قولنا: «مجرور»؛ لأنّه يصحّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأنّ «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة و الزائد لا يقدح في كون الاسم مجرّداً من العوامل اللفظيّة، فكذا ما أشبه الزائد.

و من الوهم في الثاني: قولُ الزمخشريّ في قوله ﷻ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاّ مَا أمَرْتَنِي بهِ أنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾[1] ـ إذا قدّرت «أنْ» مصدريّة ـ و إنّها و صلتها عطف بيان على الهاء.

النوع السادس: اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات، و الجملة في بعض.

فمن الأوّل: الفاعل و نائبه.

و من الثاني: خبر «أنّ» المفتوحة إذا خفّفت، و خبر القول المحكيّ، نحو: «قولي لا إله إلاّ الله»، و خرّج بذكر المحكيّ قولك: «قولي حقٌّ»، و كذلك خبر

---

(١) المائدة: ١١٧.

ضمير الشأن، و على هذا فقوله ﷺ: ﴿وَ لا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَ مَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[١] إذا قدّر ضمير «إنّه» للشأن، لزم كونُ «آثم» خبراً مقدّماً و «قلبه» مبتدأ مؤخّراً، و إذا قدّر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، و أن يكون «آثم» الخبر و «قلبه» فاعل به، و خبر أفعال المقاربة و جواب الشرط، و جواب القسم، و من الوهم قولُ بعضهم في: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ وَ الأعْنَاقِ﴾[٢]: إنّ «مسحاً» خبر «طفق»، و الصواب: أنّه مصدر لخبر محذوف، أي: يمسح مسحاً.

النوع السابع: اشتراط الجملة الفعليّة في بعض المواضع، و الاسميّة في بعض.

و من الأوّل: جملة الشرط غير «لولا» و جملة جواب «لو و لولا و لوما»، و الجملتان بعد «لمّا»، و الجمل التالية أحرف التحضيض، و جملة أخبار أفعال المقاربة، و خبر «أن» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشريّ و متابعيه، نحو: ﴿وَ لَوْ أنَّهُمْ آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾[٣].

و من الثاني: الجملة بعد «إذا» الفجائيّة، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

و من الوهم في الأوّل: أن يقول مَن لا يذهب إلى قول الأخفش و الكوفيّين في نحو: ﴿وَ إنِ امْرَأةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أوْ إعْرَاضاً فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُما صُلْحاً﴾[٤]، ﴿وَ إنْ أحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ﴾[٥] و ﴿إذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[٦]: إنّ المرفوع مبتدأ، و ذلك

---

(١) البقرة: ٢٨٣.

(٢) ص: ٣٣.

(٣) البقرة: ١٠٣.

(٤) النساء: ١٢٨.

(٥) التوبة: ٦.

(٦) الانشقاق: ١.

خطأ؛ لأنّه خلاف قول من اعتمد عليهم، و إنّما قالوا سهواً، و أمّا إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفيّ فلا يُعدّ ذلك الإعراب خطأ؛ لأنّ هذا مذهب ذهبوا إليه و لم يقولوه سهواً عن قاعدة. نعم، الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، و أجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، و أجاز الكوفيّون وجهاً ثالثاً، و هو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم و التأخير، مستدلّين على جواز ذلك بنحو قول الزباء:

٤١٤ـ ما للجمالِ مَشيُها وئيداً　　　أ جندلاً يحملن أم حديداً[1]

في من رفع «مشيها»، و ذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره و بقي معمول الخبر، أي: مشيُها يكون وئيداً أو يوجد وئيداً، و لا يكون بدل بعضٍ من الضمير المستتر في الظرف كما كان في من جرّه بدل اشتمالٍ من «الجمال»؛ لأنّه عائد على «ما» الاستفهاميّة، و متى أُبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، و لأنّه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

و من الوهم في الثاني: تجويز كثير من النحويّين الاشتغال في نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» و من العجب أنّ ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف: و قد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها.

النوع الثامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبريّة، و في بعضها الإنشائيّة.

فالأوّل كثير، كالصلة و الصفة و الحال و الجملة الواقعة خبراً لـ«كان» أو خبراً لـ«إنّ» أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطافيّ.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٩١٢/٢.

و من الثاني: جواب القسم الاستعطافيّ.

و ما ورد على خلاف ما ذكر مؤوّل، كقوله:

٤١٥ـ حتّى إذا كاد الظلام يختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط[1]

و تخريجه على إضمار القول، أي: بمذق مقول عند رؤيته ذلك.

و ينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري «إنّ» و ضمير الشأن خبر «أنّ» المفتوحة إذا خُفّفت، فإنّه يجوز أن يكون جملة دعائيّة كقولهﷻ: ﴿وَ الخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا إنْ كانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[2] في قراءة من قرأ «أنْ» بالتخفيف و «غضِب» بالفعل و «أللهُ» فاعل، و إذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم «أنْ» هذه ضمير شأنٍ فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن؛ إذ يمكن أن يقدّر «و الخامسة أنها».

و من الوهم في هذا الباب: قول بعضهم في قولهﷻ: ﴿وَ انْظُرْ إلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾[3]: إنّ جملة الاستفهام حال من «العظام»، و الصواب: أنّ «كيف» وحدها حال من مفعول «ننشز»، و أنّ الجملة بدل من «العظام»، و لا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة؛ لأنّ الحال كالخبر و قد جاز بالاتّفاق نحو: «كيف زيد؟» و اختلف في نحو: «زيد كيف هو؟».

النوع التاسع: اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف، و لبعضها أن لا يوصف، فمن الأوّل: مجرور «رُبّ» إذا كان ظاهراً، و «أيّ» في النداء، و «الجمّاء» في قولهم: «جاؤوا الجمّاء الغفير»، و ما وُطّئ به من خبر أو صفة أو حال، نحو:

---

(١) قال البغداديّ: «و هذا قيل للعاج». شرح أبيات مغني اللبيب: ٧/٥.

(٢) النور: ٩.

(٣) البقرة: ٢٥٩.

«زيد رجل صالح»، و «مررت بزيد الرجل الصالح» ﴿وَ لَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْآناً عَرَبِيًّا﴾[١].

و من ثمّ أبطل أبوعليّ كون الظرف من قول الأعشى:

٤١٦ ـ رُبَّ رفدٍ هرقته ذلك اليَوْ مَ و أسرى من معشر أقيالِ[٢]

متعلّقاً بـ«أسرى»؛ لأن لا يخلو ما عطف على مجرور «ربّ» من صفة.

و من الثاني: فاعلا «نعم و بئس»، و الأسماء المتوغّلة في شبه الحرف إلاّ «مَن و ما» النكرتين؛ فإنّهما يوصفان، نحو: «مررت بمن معجب لك، و بما معجب لك»، و ألحق بهما الأخفش «أيّاً»، نحو: «مررت بأيّ معجب لك» و هو قويّ في القياس؛ لأنّها معربة، و من ذلك الضمير، و جوّز الكسائيّ نعته إن كان لغائب و النعت لغير التوضيح، نحو: ﴿قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾[٣] فقدّر «علاّم» نعتاً للضمير المستتر في «يقذف بالحقّ»، و أجاز غير الفارسيّ و ابن السرّاج نعت فاعلي «نعم و بئس» تمسّكاً بقول زهير بن أبي سُلمى:

٤١٧ ـ نعم الفتى المُرّيّ أنت إذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد[٤]

و حمله الفارسيّ و ابن السرّاج على البدل. و قال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأنّ تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد، فأمّا إذا تؤوّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ؛ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت، و على هذا يحمل البيت. انتهى.

---

(١) الزمر: ٢٧ـ ٢٨.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٧/٢٣٣.

(٣) سبأ: ٤٨.

(٤) شرح شواهد المغني: ٢/٩١٥.

و قال الزمخشريّ و أبوالبقاء في ﴿وَ كَمْ أهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أحْسَنُ أثَاثاً وَ رِءْياً﴾[١]: إنّ الجملة بعد «كم» صفة لها، و الصواب أنّها صفة لـ«قرن» و جمع الضمير حملاً على معناه كما جمع وصف «جميع» في ﴿وَ إنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ﴾[٢].

النوع العاشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف و مصدر، فإنّه لا يوصف قبل العمل و يوصف بعده و كالموصول؛ فإنّه لا يوصف قبل تمام صلته و يوصف بعد تمامها، و تعميمهم الجواز في البعض، و ذلك هو الغالب.

و من الوهم في الأوّل: قول بعضهم في قول الحطيئة:

٤١٨ـ أزمعتُ يأساً مبيناً من نوالكم   و لن ترى طارداً للحرّ كاليأس[٣]

: إنّ «من» متعلّقة بـ«يأساً»، و الصواب: أنّ تعلّقها بـ«يئست» محذوفاً؛ لأنّ المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

و قال أبوالبقاء في ﴿وَ لا آمِّينَ البَيْتَ الحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَ رِضْوَاناً﴾[٤]:

لا يكون «يبتغون» نعتاً لـ«آمّين»؛ لأنّ اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من «آمّين»، انتهى. و هذا قول ضعيف، و الصحيح: جواز الوصف بعد العمل.

---

(١) مريم: ٧٤.

(٢) يس: ٣٢.

(٣) شرح شواهد المغني: ٩١٦/٢.

(٤) ﴿يَا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللهِ وَ لا الشَّهْرَ الحَرَامَ وَ لا الهَدْيَ وَ لا القَلائِدَ وَ لا آمِّينَ البَيْتَ الحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَ رِضْوَاناً﴾. المائدة: ٢.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتّصل بالناسخ، نحو قول الفضل بن العبّاس:

٤١٩ـ و كان وليّ العهد بعد محمّد علـيّ و في كـلّ المـواطن صـاحبه[١]

و منع ذلك في البعض، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**فإنّ تقوى الله دواء داء قلوبكم**»[٢].

و من الوهم في هذا قول المبرّد في قولهم: «إنّ من أفضلهم كان زيداً»: إنّه لا يجب أن يُحمل على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدّر «كان» ناقصة، و اسمها ضمير «زيد»؛ لأنّـه متقـدّم رتبـة؛ إذ هـو اسـم «إنّ» و «مـن أفضلهم» خبر «كان» و «كان» و معمولاها خبر «إنّ» فلزمه تقديم خـبر «إنّ» على اسمها مع أنّه ليس ظرفاً و لا مجروراً، و هذا لا يجيزه أحد.

النوع الثاني عشر: إيجابهم لبعض معمـولات الفعـل و شـبهه أن يتقـدّم كالاستفهام و الشرط و «كم» الخبريّة، نحو: **﴿وَ يُرِيكُـمْ آيَاتِـهِ فَـأَيَّ آيَـاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ﴾**[٣] **﴿قَالَ ذٰلِـكَ بَيْنِـي وَ بَيْنَـكَ أَيَّمَـا الأَجَلَـيْنِ قَضَـيْتُ فَـلا عُـدْوَانَ﴾**[٤] و لبعضها أن يتأخّر، إمّا لذاتـه كالفاعـل و نائبـه و مشـبهه، أو لضـعف الفعـل كمفعول التعجّب، نحو قول الإمام عليّ بن الحسـين عليهما السلام: «**سـبحانك مـا أجـلّ شأنك**»[٥]، أو لعارضٍ معنويّ أو لفظيّ و ذلك كالمفعول في نحو: «ضـرَب موسـى عيسى»؛ فإنّ تقديمه يوهم أنّه مبتدأ و أنّ الفعل مسند إلى ضـميره، و كـالمفعول

---

(١) أدب الطف: ١٢٩/١.

(٢) نهج البلاغة: ط ٦٣٥/١٨٩.

(٣) غافر: ٨١.

(٤) القصص: ٢٨.

(٥) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء السابع و الأربعون: ٣٢٨.

الّذي هو «أيّ» الموصولة، نحو: «سأُكرم أيّهم جاءني»، كأنّهم قصدوا الفرق بينها و بين «أيّ» الشرطيّة و الاستفهاميّة، و المفعول الّذي هو «أنّ» و صلتها، نحو: «عرَفت أنّك فاضل»، كرهوا الابتداء بـ«أنّ» المفتوحة؛ لأن لا يلتبس بـ«أنّ» الّتي بمعنى «لعلّ» و إذا كان المبتدأ الّذي أصله التقديم يجب تأخّره إذا كان «أنّ» و صلتها، نحو: ﴿وَ آيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾[1] فأن يجب تأخّر المفعول الّذي أصله التأخير، نحو: ﴿وَ لا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ﴾[2] أحقّ و أولى. و كمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم، أو حرف الاستثناء، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

و من الوهم في الأوّل: قول ابن عصفور في ﴿أَ وَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾[3]: إنّ «كم» فاعل «يهدِ».

فإن قلت: خرّجه على لغة حكاها الأخفش و هي أنّ بعض العرب لا يلتزم صدريّة «كم» الخبريّة.

قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة.

و الصواب: أنّ الفاعل مستتر راجع إلى «أللّه»ﷻ، أي: أ و لم يبيّن الله ﷻ لهم، أو إلى «الهدى»، و الأوّل قول أبي‌البقاء، و الثاني قول الزجّاج، و قال الزمخشريّ: الفاعل جملة، و قد مرّ أنّ الفاعل لا يكون جملة، و «كم» مفعول «أهلكنا» و الجملة مفعول «يهدِ» و هو معلّق عنها، و «كم» الخبريّة تعلّق خلافاً لأكثرهم.

و من الوهم في الثاني: قول بعضهم في قولهﷻ: ﴿وَ لا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ

---

(١) يس: ٤١.

(٢) الأنعام: ٨١.

(٣) السجدة: ٢٦.

به عِلْمٌ إنَّ السَّمْعَ وَ البَصَرَ وَ الفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْـؤُولاً﴾[١]: إنّ «عنه» مرفوع المحلّ بـ«مسؤولاً»، و الصواب: أنّ اسم «كـان» ضـمير المكلّـف و إن لم يجر له ذكر، و أنّ المرفوع بـ«مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً، و أنّ «عنه» في موضع نصب.

النوع الثالث عشر: منعهم من حذف بعض الكلمات، و إيجـابهم حـذف بعضها.

فمن الأوّل: الفاعل، و نائبه، و الجارّ الباقي عملـه، إلاّ في مواضـع نحـو قولهم: «اللهِ لأفعلنّ» و «بكم درهمٍ اشتريت» أي: و الله، و بكم من درهم.

و من الثاني: أحد معمـولي «لات»، كقـول أمـير المـؤمنينعليه‌السلام: «و قـد **أدبرت الحيلة و أقبلت الغيلة و لات حين مناص**»[٢].

و من الوهم في هذا النوع: قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو: «قاموا ليس زيداً، و لا يكون زيداً، و ما خلا زيداً»: إنّ مرفوعهنّ محذوف، و هو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير من تقدّم.

و الصواب: أنّه مضمر عائدٌ إمّا على البعض المفهوم من الجمـع السـابق، و إمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: لا يكون هو ـ أي: القائم ـ زيداً، و إمّا على المصدر المفهوم من الفعل، و ذلـك في غـير «لـيس» و «لا يكـون»، تقول: «قاموا خلا زيداً» أي: جانبَ هو ـ أي: قيامُهم ـ زيداً.

النوع الرابع عشر: تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، و ذلك كثير، و قد أُفرد بالتصنيف، و عكسه، و هو غريب جدّاً، و ذلك بـدلا الغلـطِ و النسـيان،

---

(١) الإسراء: ٣٦.

(٢) نهج البلاغة: ط ٧٧١/٢٣٣.

زعم بعض القدماء أنّه لا يجوز في الشعر؛ لأنّه يقع غالباً عن تروٍّ و فكر.

النوع الخامس عشر: اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع، و فقده في بعض، فالأوّل: قد مضى مشروحاً.

و الثاني: الجملة المضاف إليها، نحو قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «و لا تخزني يوم تبعثني للقائك»[1]. فأمّا قول النابغة الجعديّ:

٤٢٠ ـ مضت سنةٌ لعام وُلدتُ فيه — وعشرٌ بعدَ ذاك وحِجّتان[2]

فنادر، و هذا الحكم خفي على أكثر النحويّين، و الصواب في مثل قولك: «أعجبني يوم ولدت فيه»: تنوين اليوم، و جعل الجملة بعده صفة له، و كذلك «أجمع» و ما يتصرّف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكّد، و أمّا قولهم: «جاء القوم بأجمعهم» فهو بضمّ الميم لا بفتحها، و هو جمع لقولك: «جمع» على حدّ قولهم: «فلس و أفلس» و المعنى: جاؤوا بجماعتهم، و لو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة؛ فكان يصحّ إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة كـ«قبل و بعد و غير»، و لبناء بعضها أن تكون مضافة، و ذلك «أيّ» الموصولة؛ فإنّها لا تبنى إلاّ إذا أُضيفت و كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[3].

و من الوهم في ذلك: قول ابن الطراوة: «هم أشدّ» مبتدأ و خبر، و «أيّ» مبنيّة مقطوعة عن الإضافة، و هذا مخالف لرسم المصحف و لإجماع النحويّين.

---

(١) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء السابع و الأربعون: ٣٥١.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٩٢٠.

(٣) مريم: ٦٩.

الجهة السابعة: أن يحمل كلاماً على شيء، و يشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، و له أمثلة:

الأوّل: قولهم في ﴿وَ يَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[١]: إنّ التقدير: تزعمونهم شركاء، و الأولى أن يقدّر: تزعمون أنّهم شركاء؛ بدليل: ﴿وَ مَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾[٢] و لأنّ الغالب على «زعم» أن لا يقع على المفعولين صريحاً، بل على «أنّ» و صلتها، و لم يقع في التنزيل إلاّ كذلك.

و مثله في هذا الحكم: «تعلّم»، قال أنس بن زنيم:

٤٢١ـ تعلّم رسول الله أنّك مدركي و أنّ وعيداً منك كالأخذ باليد[٣]

و عكسهما في ذلك «هب» بمعنى «ظنّ» فالغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين كقول ابن همّام السلوليّ:

٤٢٢ ـ فقلت: أجرني أبا خالد و إلاّ فهبني امرأ هالكاً[٤]

و وقوعه على «أنّ» و صلتها نادر.

الثاني: قولهم في ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[٥]: إنّ «لا يؤمنون» مستأنف، أو خبر لـ«إنّ»، و ما بينهما اعتراض، و الأولى الأوّل؛ بدليل: ﴿وَ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[٦].

---

(١) القصص: ٦٢.

(٢) الأنعام: ٩٤.

(٣) السيرة النبويّة: ٤/٦٦.

(٤) شرح شواهد المغني: ٢/٩٢٣.

(٥) البقرة: ٦.

(٦) يس: ١٠.

الثالث: قولهم في نحو: ﴿وَ مَا رَبُّكَ بظَلاَّمٍ﴾[١]، ﴿وَ مَا اللهُ بغَافِلٍ﴾[٢]: إنّ المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازيّة و التميميّة، و الصواب: الأوّل؛ لأنّ الخبر بعد «ما» لم يجئ في التنزيل مجرّداً من الباء إلاّ و هو منصوب، نحو: ﴿مَا هذَا بَشَراً﴾[٣]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٤].

تنبيه

و قد يحتمل الموضع أكثر من وجه، و يوجد ما يرجّح كلاًّ منها، فينظر في أولاها، كقوله ﷺ: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَ بَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَ لا أنْتَ مَكَاناً سُوىً﴾[٥] فإنّ «الموعد» محتمل للمصدر، و يشهد له: «لا نخلفه نحن و لا أنت» و للزمان و يشهد له: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾[٦] و للمكان و يشهد له «مكاناً سوىً» و إذا أُعرب «مكاناً» بدلاً منه لا ظرفاً لـ«نخلفه» تعيّن ذلك.

الجهة الثامنة: أن يحمل المعرب على شيء، و في ذلك الموضع ما يدفعه. و هذا أصعب من الّذي قبله، و له أمثلة:

أحدها: قول الأخفش و تبعه أبوالبقاء في ﴿وَ لا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَ هُمْ

---

(١) فصّلت: ٤٦.

(٢) البقرة: ٧٤.

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) المجادلة: ٢.

(٥) طه: ٥٨.

(٦) طه: ٥٩.

كُفَّارٌ﴾[١]: إنّ اللام للابتداء، و «الّذين» مبتدأ، و الجملة بعده خبره، و يدفعه أنّ الرسم «و لا»، و ذلك يقتضي أنّه مجرور بالعطف على «الّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ» لا مرفوع بالابتداء، و الّذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أنّ من الواضح أنّ الميّت على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف. و يمكن أن يدّعى لهما أنّ الألف في «لا» زائدة كالألف في ﴿لَأَ أَذْبَحَنَّهُ﴾[٢]؛ فإنها زائدة في الرسم، و كذا في ﴿لَأَ أَوْضَعُوا﴾[٣]، و الجواب: أنّ هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرّده بل ليسوى بينها و بين ما قبلها، أي: إنّه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخّرها إلى حضور الموت و بين من مات على الكفر، و حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

الثاني: قول بعضهم في ﴿وَ إذا كالُوهُمْ أوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[٤]: إنّ «هم» الأُولى ضمير رفع مؤكّد للواو و الثانية كذلك، أو مبتدأ و ما بعده خبره، و الصواب: أنّ «هم» مفعول فيهما؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها، و لأنّ الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، و إذا أعطوهم أخسروا، و إذا جعلت الضمير لـ«المطفّفين» صار معناه: إذا أخذوا استوفوا و إذا تولّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، و هو كلام متنافر؛ لأنّ الحديث في الفعل لا في المباشر.

---

(١) ﴿إنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولئِكَ يَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً * وَ لَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إذَا حَضَرَ أحَدَهُمُ المَوْتُ قَالَ إنِّي تُبْتُ الآنَ وَ لا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَ هُمْ كُفَّارٌ أُولئِكَ أعْتَدنَا لَهُمْ عَذَاباً أليماً﴾. النساء: ١٧ـ١٨.

(٢) ﴿لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً أوْ لأَذْبَحَنَّهُ أوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾. النمل: ٢١.

(٣) ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إلاّ خَبَالاً وَ لأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ﴾. التوبة: ٤٧.

(٤) ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَ إذا كَالُوهُمْ أوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾. المطفّفين: ١ـ٣.

الثالث: قول كثير من النحويّين في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ﴾[١]: إنّه دليل على جواز استثناء الأكثر، و الصواب: أنّ المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، و أنّ الاستثناء منقطع؛ بدليل سقوطه في آية سبحان: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَ كَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلاً﴾[٢].

الجهة التاسعة: أن لا يتأمّل عند وجود المشتبهات، و لذلك أمثله:

أحدها: نحو: «زيد أحصى ذهناً، و عمرو أحصى مالاً» فإنّ الأوّل على أنّ «أحصى» اسم تفضيل، و المنصوب تمييز، مثل: «أحسن وجهاً»، و الثاني على أنّ «أحصى» فعل ماضٍ، و المنصوب مفعول، مثل: ﴿وَ أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾[٣].

و من الوهم: قول بعضهم في ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾[٤]: إنّه من الأوّل؛ فإنّ الأمد ليس محصياً بل محصىً، و شرط التمييز المنصوب بعد «أفعل» كونه فاعلاً في المعنى كـ«زيد أكثر مالاً»، بخلاف «مال زيد أكثر مال».

الثاني: نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و الناس منقوصون مدخولون إلاّ مَن عصم الله»[٥]؛ فإنّ الثاني خبر أو صفة للخبر، و نحو قولك: «زيد رجل صالح» فإنّ الثاني صفة لا غير؛ لأنّ الأوّل لا يكون خبراً على انفراده؛ لعدم الفائدة، و مثلهما: «زيد عالم يفعل الخير» و «زيد رجل يفعل الخير».

---

(١) الحجر: ٤٢.

(٢) الإسراء: ٦٥.

(٣) الجنّ: ٢٨.

(٤) الكهف: ١٢.

(٥) نهج البلاغة: ح ١٢٤٧/٣٣٥.

و زعم الفارسيّ أنّ الخبر لا يتعدّد مختلفاً بالإفراد و الجملة، فيتعيّن عنده كون الجملة الفعليّة صفة فيهما، و المشهور فيهما الجواز. كما أنّ ذلك جائز في الصفات، و عليه قول بعضهم في ﴿وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً أَنِ اعْبُدُوا اللهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾[١]: إنّ «يختصمون» خبر ثانٍ أو صفة، و يحتمل الحاليّة أيضاً، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين، و أوجب الفارسيّ في ﴿وَ لَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[٢] كون «خاسئين» خبراً ثانياً؛ لأنّ جمع المذكّر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

الثالث: «رأيتُ زيداً فقيهاً» و «رأيتُ الهلال طالعاً» فإنّ «رأى» في الأوّل علميّة، و «فقيهاً» مفعول ثانٍ، و في الثاني بصريّة، و «طالعاً» حال، و تقول: «تركت زيداً عالماً» فإن فسّرت «تركت» بـ«صيّرت» فـ«عالماً» مفعول ثانٍ، أو بـ«خلّفت» فحال.

الرابع: ﴿اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[٣] إن فتحت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به، و مثلهما: «حسوتُ حَسوة، و حُسوة».

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ كقول مكّيّ في ﴿لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَ الأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَ لا يُؤْمِنُ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الآخِرِ﴾[٤]: إنّ الكاف نعت لمصدر محذوف، أي: إبطالاً كالّذي، و يلزمه أن يقدّر: إبطالاً كإبطال إنفاق الّذي ينفق، و الوجه: أن يكون «كالّذي» حالاً من

---

(١) النمل: ٤٥.

(٢) البقرة: ٦٥.

(٣) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَ مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾. البقرة: ٢٤٩.

(٤) البقرة: ٢٦٤.

الواو، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الّذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه.

و قول بعضهم في قول ابن الحاجب: «الكلمة لفظ» أصله: الكلمة هي لفظ، و مثله: قول ابن عصفور في شرح الجمل: إنّه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يحذف «هو»، مع قوله و قول غيره: إنّه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الّذي هو في الدار»؛ لأنّه لا دليل حينئذٍ على المحذوف، و ردّه على من قال في بيت الفرزدق:

٤٢٣ ـ فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم — إذ هم قريش و إذ ما مثلهم بشر[1]

إنّ «بشر» مبتدأ، و «مثلهم» نعت لمكان محذوف، خبره، أي: و إذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأنّ «مثلاً» لا يختصّ بالمكان، فلا دليل حينئذٍ.

خاتمة

و إذ قد انجرّ بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه؛ فإنّه من المهمّات فنقول:

ذكر شروطه، و هي ثمانية:

أحدها: وجود دليل حاليّ كقولك لمن رفع سوطاً: «زيداً» بإضمار «إضرب»، أو مقاليّ كقولك لمن قال: من أضرب؟: «زيداً»، و إنّما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثّلنا، أو أحد ركنيها، نحو: **﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ**[2] **فَقَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾**[3]، أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الاُولى و مبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنىً فيها هي مبنيّة

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢٣٧/١.

(٢) أي: إبراهيم عليه السلام.

(٣) الذاريات: ٢٥.

عليه، نحو: ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُا تَـذْكُرُ يُوسُـفَ﴾[١]، أي: لا تفتـؤا، و أمّـا إذا كـان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، و لكن يشـترط أن لا يكـون في حذفه ضرر معنويّ كما في قولك: «ما ضربت إلاّ زيداً» أو صـناعيّ كمـا في قولك: «زيد ضربته».

و لاشتراط الدليل في ما تقدّم امتنع حذف الموصوف في نحـو قـول أمـير المؤمنين عليه السلام: «**الفقر الموت الأكبر**»[٢] بخلاف نحو قوله عليه السلام: «**و لكنّه إلـه واحـد كما وصف نفسـه**»[٣] و حذف المضاف في نحو: «جاءني غلام زيد» بخلاف نحـو: ﴿وَ جَاءَ رَبُّكَ وَ المَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٤]، و حذف المبتدأ إذا كان ضمير الشـأن؛ لأنّ ما بعده جملة تامّة مستغنية عنه، و من ثمّ جاز حذفه في بـاب «إنّ» نحـو: «إنّ بك زيد مأخوذ»؛ لأنّ عدم المنصوب دليل عليه.

و قال الجمهور: لا يجوز «لا تدن من الأسد يأكلك» بالجزم؛ لأنّ الشرط المقدّر إن قدّر مثبتاً ـ أي: فإن تدن ـ لم يناسب فعل النهي الّذي جعل دليلاً عليه، و إن قدّر منفيّاً ـ أي: فإن لا تدن ـ فسد المعنى، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم»؛ فإنّ الشرط المقدّر منفيّ، و ذلك صحيح في المعنى و الصناعة.

و لك أن تجيب عن الكسائيّ في إجازته الجزم بأنّه يقدّر الشرط مثبتاً مـدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ؛ ترجيحاً للقرينة المعنويّة على القرينة اللفظيّة و هذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

---

(١) يوسف: ٨٥.

(٢) نهج البلاغة: ح ١١٦٦/١٥٤.

(٣) تحف العقول: ٥٥.

(٤) الفجر: ٢٢.

تنبيهـان

أحدهما: أنّ دليل الحذف نوعان:

الأوّل: غير صناعيّ، و ينقسم إلى حاليّ و مقاليّ كما تقدّم.

و الثاني: صناعيّ، و هذا يختصّ بمعرفته النحويّون؛ لأنّه إنّما عـرف مـن جهة الصناعة، و ذلك كقولهم في «قمت و أصكّ عينه»: إنّ التقدير: و أنا أصكّ؛ لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من «قد»، و في ﴿مَـا كَـانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَـالِكُمْ وَ لكِـنْ رَسُـولَ اللهِ﴾[1]: إنّ التقـدير: و لكـن كـان رسول الله؛ لأنّ ما بعد «لكن» ليس معطوفـاً بهـا؛ لـدخول الـواو عليهـا، و لا بالواو؛ لأنّه مثبت و ما قبلها منفيّ، و لا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلاّ و هو شريكه في النفي و الإثبات، فإذا قدّر ما بعد الواو جملة صحّ تخالفهما كما تقول: «ما قام زيد و قام عمرو».

التنبيه الثـاني: شرط الدليل اللفظيّ أن يكون طبق المحـذوف؛ فـلا يجـوز «زيد ضارب و عمرو» أي: ضارب، و تريد بـ«ضارب» المحذوف معنىً يخـالف المذكور بأن يقدّر أحدهما بمعنى السفر من قوله ﷻ: ﴿وَ إِذَا ضَـرَبْتُمْ فِـي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ﴾ و الآخر بمعنى الإيلام المعروف، و مـن ثمّ أجمعوا على جواز «زيدٌ قائم و عمرو»، و إنّ زيداً قـائم و عمـرو» و علـى منع[2] «ليت زيداً قائم و عمرو» و كـذا في «لعـلّ و كـأنّ»؛ لأنّ الخـبر المـذكور مُتمنّى أو مترجّى أو مشبه به، و الخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنّه خبر المبتدأ.

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) قال الشمنيّ: و في الشرح: حكاية الإجماع على منع ذلك في «ليت و لعلّ و كـأنّ» أمـر غريـب لا يحتمل مثله من المصنّف ـ ابن هشام ـ فإنّ الخلاف في المسألة مشهور، مذكور في التسهيل و غيره. المنصف: ٢/٢٤٤.

فإن قلت: فكيـف تصـنع بقولـهﷻ: ﴿إِنَّ اللهَ وَ مَلائِكَتُـهُ يُصَـلُّونَ عَلَـى النَّبِيِّ﴾[١] في قراءة مَنْ رفع، و ذلك محمول عند البصريّين على الحذف مـن الأوّل؛ لدلالة الثاني، أي: إنّ اللهﷻ يصـلّي و ملائكتُـه يصـلّون. و لـيس عطفـاً علـى الموضع و «يصلّون» خبراً عنهما؛ لأن لا يتوارد عاملان علـى معمـول واحـد، و الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، و المحذوفة بمعنى الرحمة.

قلنا: الصواب: أنّ الصلاة لغـة بمعـنى واحـد، و هـو العطـف، ثمّ العطـف بالنسبة إلى اللهﷻ الرحمة و إلى الملائكة الاستغفار و إلى الآدميّين دعاء بعضـهم لبعض.

و أمّا قول الجماعة فبعيد من جهات:

إحداها: اقتضاؤه الاشتراك و الأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس، حتّى إنّ قوماً نفَوْهُ، ثمّ المثبتون له يقولون: متى عارضـه غـيره مـن مـا يخـالف الأصـل كالمجاز، قُدِّم عليه.

و الثانية: أنّا لا نعرف في العربيّة فعـلاً واحـداً يختلـف معنـاه بـاختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيّاً.

و الثالثة: أنّ الرحمة فعلها مُتعدّ و الصلاة فعلها قاصر، و لا يحسن تفسير القاصر بالمتعدّي.

و الرابعة: أنّه لو قيل مكان «صلّى عليه»: «دعا عليه» انعكس المعنى، و حقّ المترادفين صحة حلول كلّ منهما محلّ الآخر.

الشرط الثاني: أن لا يكون ما يحذف كـالجزء، فـلا يحـذف الفاعـل و لا نائبه و لا مُشبهه، و قد مضى الردّ على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء.

---

١) الأحزاب: ٥٦.

الثالث: أن لا يكون مؤكّداً، و هذا الشرط أوّل من ذكره الأخفش، منع في نحو: «الّذي رأيت زيد» أن يؤكّد العائد المحذوف بقولك: «نفسه»؛ لأنّ المؤكّد مريد للطول، و الحاذف مريد للاختصار، و تبعه الفارسيّ، فردّ في كتاب «الأغفال» قولَ الزجّاج في ﴿إنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1]: إنّ التقدير: إنّ هذان لهما ساحران، فقال: الحذف و التوكيد باللام متنافيان، و تبع أباعليّ أبوالفتح، فقال في الخصائص: لا يجوز «الّذي ضربت نفسَه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو: «إقْعَنْسَسَ»؛ لما فيهما جميعاً من نقض الغرض، و تبعهم ابن مالك فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ«ضربتُ ضرباً»؛ لأنّ المقصود به تقوية عامله و تقرير معناه، و الحذف منافٍ لذلك. و هؤلاء كلّهم مخالفون للخليل و سيبويه أيضاً، فإنّ سيبويه سأل الخليل عن نحو: «مررتُ بزيدٍ و أتاني أخوه أنفسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنّه يرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، و ينصب بتقدير: أعنيهما أنفسهما، و وافقهما على ذلك جماعة، و استدلّوا بقول العرب:

٤٢٤ ـ إنّ محلاً و إنّ مرتحلاً ... و إنّ في السفر إذ مضوا مهلاً[2]

و «إنّ مالاً و إنّ ولداً» فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكّد بـ«إنّ»، و فيه نظر؛ فإنّ المؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، و قال الصفّار: إنّما فرّ الأخفش من حذف العائد في نحو: «الّذي رأيته نفسه زيد»؛ لأنّ المقتضي للحذف الطول، و لهذا لا يحذف في نحو: «الّذي هو قائم زيد» فإذا فرّوا من الطول فكيف يؤكّدون؟و أمّا حذف الشيء لدليل و توكيده فلا تنافي بينهما؛ لأنّ

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) تقدّم برقم ٢٠٩.

المحذوف لدليل كالثابت.

الرابع: أن لا يؤدّي حذفه إلى اختصار المختصر[1]، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنّه اختصار للفعل، و أمّا قـول سـيبويه في «زيـداً فاقتلـه»: إنّ التقدير: عليك زيداً، فقالوا: إنّما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، و إنّـما التقـدير: ألزم زيداً.

الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجارّ و الجازم و الناصب للفعل، إلاّ في مواضع قويت فيها الدلالة و كثر فيها استعمال تلك العوامل، و لا يجوز القياس عليها.

السادس: أن لا يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف «مـا» في «أمّـا أنـت منطلقاً انطلقت» و لا كلمة «لا» من قولهم: «افعل هذا إمّـا لا» و لا التـاء مـن «عدة و إقامة و استقامة»، فأمّا قوله: ﴿رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَ لا بَيْعٌ عَـنْ ذِكْرِ اللهِ وَ إِقَامِ الصَّلاةِ﴾[2] فمن ما يجب الوقوف عنده.

السابع و الثامن: أن لا يؤدّي حذفه إلى تهيئـة العامـل للعمـل و قطعـه عنه، و لا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القـويّ، و للأمـر الأوّل منع البصريّون حذف المفعول الثاني من نحو: «ضربني و ضربته زيد»؛ لأن لا يتسلّط على «زيد» ثمّ يقطع عنه برفعه بالفعـل الأوّل، و لاجتمـاع الأمـرين امتنع عند البصريّين أيضاً حذف المفعول في نحو: «زيد ضـربته»؛ لأنّ في حذفـه

---

(١) قال المحقّق الرضيّ ﷺ: و أمّا الظرف و الجارّ و المجرور، فلأنّ نحو: «أمامك و دونك زيـداً» بنصـب «زيد» كان في الأصل: أمامك زيد و دونك زيد فخذه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكـلام الطويـل؛ لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة؛ ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنـه زيـد. شـرح الكافية: ٦٨/٢.

(٢) النور: ٣٧.

تسليط «ضربت» على العمل في «زيد» مع قطعه عنه و إعمال الابتداء مع التمكّن من إعمال الفعل، ثمّ حملوا على ذلك: «زيد ما ضربته، أو هل ضربته» فمنعوا الحذف و إن لم يؤدّ إلى ذلك.

تنبيه

ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام.

فالأوّل: كقول الأسود بن يعفر:

٤٢٥ ـ و خالد يحمد ساداتنا بالحقّ لا يحمد بالباطل[1]

و قيل: هو في صيغ العموم أسهل، و منه قراءة ابن عامر: ﴿وَ كُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾[2].

و الثاني: كقول عاتكة بنت عبدالمطلب:

٤٢٦ ـ بعُكاظَ يُعشي الناظرين ـ إذا هم لمحوا ـ شعاعه[3]

فإنّ فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شعاعه» مع قطعه عن ذلك بإعمال «يُعشي» فيه، و ليس فيه إعمال ضعيف دون قويّ.

و ذكر ابن مالك في قوله:

٤٢٧ ـ عممتَهُم بالندى حتّى غُواتهم فكنت مالِكَ ذي غيّ و ذي رَشَد[4]

إنّه يروى «غواتهم» بالأوجه الثلاثة، فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأوّل في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجرّ و النصب، و قد رويا.

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٠/٧.

(٢) الحديد: ١٠.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٣/٧.

(٤) تقدّم برقم ٩٨.

بيان أنّه قد يظنّ أنّ الشيء من باب الحذف، و ليس منه

جرت عادة النحويّين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً، و يريدون بالاختصار الحذف لدليل، و بالاقتصار الحذف لغير دليل و يمثّلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَ اشْرَبُوا﴾[١]، أي: أوقعوا هذين الفعلين، و قول العرب في ما يتعدّى إلى اثنين: «من يسمع يخل» أي: تكن منه خيلة.

و التحقيق أن يقال: إنّه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين مَن أوقعه أو من أُوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عامّ، فيقال: «حصل حريق أو نهب».

و تارة يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، و لا يذكر المفعول، و لا ينوي؛ إذ المنويّ كالثابت، و لا يسمّى محذوفاً؛ لأنّ الفعل ينزّل هذا القصد منزلة ما لا مفعول له، و منه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَ يُمِيتُ﴾[٢]، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[٣]، ﴿وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا وَ لا تُسْرِفُوا﴾[٤]، ﴿وَ إِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَ مُلْكاً كَبِيراً﴾[٥]؛ إذ المعنى: ربّي الّذي يفعل الإحياء و الإماتة، و هل يستوي من يتّصف بالعلم و من ينتفي عنه العلم، و أوقعوا الأكل و الشرب، و ذروا الإسراف، و إذا حصلت منك رؤية هنالك.

---

(١) البقرة: ٦٠.

(٢) البقرة: ٢٥٨.

(٣) الزمر: ٩.

(٤) الأعراف: ٣١.

(٥) الإنسان: ٢٠.

و تارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله و تعليقه بمفعوله، فيذكران نحو قوله ﷻ: ﴿لا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾[١]، ﴿وَ لا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾[٢]، و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و ما أصغرها في نعم الآخرة»[٣]. و هذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ مَا قَلَى﴾[٤]، و قد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿وَ إِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاّ هُزُواً أ هذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾[٥].

بيان مكان المقدّر

القياس أن يقدّر الشيء في مكانه الأصليّ؛ لأن لا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، و وضع الشيء في غير محلّه.

فيجب أن يقدّر المفسّر في نحو: «زيداً رأيته» مقدّماً عليه، و جوّز البيانيّون تقديره مؤخّراً عنه، و قالوا: لأنّه يفيد الاختصاص حينئذٍ، و ليس كما توهّموا، و إنّما يرتكب ذلك عند تعذّر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنويّ لذلك.

فالأوّل: نحو: «أيّهم رأيته؟»؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، و نحو: ﴿وَ أَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٦] في من نصب؛ إذ لا يلي «أمّا» فعل، و قد مضى في نحو: «في الدار زيد» أنّ متعلّق الظرف يقدّر مؤخّراً عن «زيد»؛ لأنّه في الحقيقة

---

(١) آل عمران: ١٣٠.

(٢) الإسراء: ٣٢.

(٣) نهج البلاغة: ط ٣٢٧/١٠٨. و الضمير من «أصغرها» عائد إلى «نعم» من «نعمك».

(٤) الضحى: ٣.

(٥) الفرقان: ٤١.

(٦) فصّلت: ١٧.

الخبر، و أصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ، و لكن يحتمل تقديره مقدّماً؛ لمعارضة أصل آخر، و هو أنّه عامل في الظرف، و أصل العامل أن يتقدّم على المعمول، اللّهمّ إلاّ أن يقدّر المتعلّق فعلاً فيجب التأخير؛ لأنّ الخبر الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا.

و الثاني: نحو: متعلّق باء البسملة الشريفة؛ فإنّ الزمخشريّ قدّره مؤخّراً عنها؛ لأنّ قريشاً كانت تقول: باسم اللات و العزّى نفعل كذا؛ فيؤخّرون أفعالهم عن ذكر ما اتّخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم؛ فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله ﷻ؛ فإنّه الحقيق بذلك، ثمّ اعترض بـ﴿اقْرَأْ باسْمِ ربِّكَ﴾[1] و أجاب بأنّها أوّل سورة نزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهمّ، و أجاب عنه السكّاكيّ بتقديرها متعلّقة بـ«اقرأ» الثاني[2]. و اعترضه بعضهم باستلزامه الفصل بين المؤكّد و تأكيده بمعمول المؤكّد. و هذا سهو منه؛ إذ لا توكيد هنا، بل أُمر أوّلاً بإيجاد القراءة، و ثانياً بقراءة مقيّدة، و نظيره: ﴿الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإنْسَانَ﴾[3] ومثل هذا لا يسمّيه أحد توكيداً، ثمّ هذا الإشكال لازم له على قوله: إنّ الباء متعلّقة بـ«اقرأ» الأوّل؛ لأنّ تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييد الأوّل ثمّ لو سلّم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتّفاق، كـ«مررت برجل عمراً ضارب» فكذا في التوكيد، و قد جاء الفصل بين المؤكِّد و المؤكَّد في ﴿وَ لا يَحْزَنَّ وَ يَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[4] مع أنهما مفردان، و الجمل أحمل للفصل.

---

(١) العلق: ١.

(٢) ﴿اقْرَأْ باسْمِ ربِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَ ربُّكَ الأكْرَمُ﴾. العلق: ١ـ٣.

(٣) العلق: ١ـ٢.

(٤) الأحزاب: ٥١.

تنبيـه

ذكروا أنّه إذا اعترض شرط على آخر نحو: «إن أكلتِ إن شربتِ فأنـتِ طالق» فإنّ الجواب المذكور للسابق منهما، و جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأوّل و جوابه، كما قالوا في الجواب المتأخّر عن القسم و الشرط، و لهـذا قال بعض في المثال المذكور: إنها لا تطلق حتّى تقدّم المؤخّر و تؤخّر المقدّم، و ذلك لأنّ التقدير حينئذٍ: إن شربتِ فإن أكلتِ فأنتِ طالق. و هو حسن.

بيان مقدار المقدّر

ينبغي تقليله ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل، و لذلك كان تقـدير الأخفـش في «ضربي زيداً قائماً»: ضربه قائماً، أولى من تقدير باقي البصريّين: حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً؛ لأنّه قدّر اثنين و قدّروا خمسة، و لأنّ التقدير مـن اللفـظ أولى. و ضعف قول بعضهم في ﴿وَ أُشرِبُوا فِـي قُلُـوبِهِمُ العِجْـلَ﴾[1]: إنّ التقـدير: حبّ عبادة العجل، و الأولى تقدير الحبّ فقط.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدّر في «ضربي زيداً قائماً»: ضربه قائماً، فإنّه من لفظ المبتدأ و أقلّ تقديراً، دون «إذ كان، أو إذا كان» و يقدّر «إضرب» دون «أهن» في «زيداً اضربه».

فإن منع من تقدير المذكور معنىً أو صناعة قدّر ما لا مانع له.

فالأوّل: نحو: «زيداً اضرب أخاه» يقدّر فيه «أهن» دون «إضرب» فإن قلت: «زيداً أهن أخاه» قدّرت «أهن».

---

(١) البقرة: ٩٣.

و الثاني: نحو: «زيداً امرر به» تقدّر فيه: «جاوز» دون «أُمرر»؛ لأنّه لا يتعدّى بنفسه، نعم إن كان العامل من ما يتعدّى تارة بنفسه و تارة بالجارّ نحو: «نصح» في قولك: «زيداً نصحت له» جاز أن يقدّر: «نصحت زيداً» بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ و كونه خبراً فأيّهما أولى؟

قال الواسطيّ: الأولى: كون المحذوف المبتدأ؛ لأنّ الخبر محطّ الفائدة و قال العبديّ: الأولى كونه الخبر؛ لأنّ التجوّز في أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز.

و مثال المسألة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1] أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثَلُ من غيره.

و لو عرض ما يوجب التعيين عُمل به، كما في «نعم الرجل زيد» على القول بأنّهما جملتان؛ إذ لا يحذف الخبر وجوباً إلاّ إذا سدّ شيء مسدّه، و مثله «حبّذا زيدٌ» إذا حمل على الحذف.

و جزم كثير من النحويّين في نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**فلعمري لقد فوّق لكم سهم الوعيد**»[2] و «**و ايم الله لأُنصفنّ المظلوم من ظالمه**»[3] بأنّ المحذوف الخبر، و جوّز ابن عصفور كونه المبتدأ، و لذلك لم يعدّه في ما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعيّنه عنده لذلك، قال: في نحو: «أيْمُن الله لأفعلنّ»:و التقدير إمّا: قسمي أيْمُن الله، أو أيمن الله قسم لي، انتهى.

و لو قدّرت: أيْمُن الله قسمي، لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخّرة عن معرفة يجب كونها الخبر، على الصحيح.

---

(١) يوسف: ١٨.

(٢) نهج البلاغة: ط ٧٨١/٢٣٤. و الضمير من «فوق» عائد إلى «عدو الله».

(٣) نهج البلاغة: ط ٤١٧/١٣٦.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً و الباقي فاعلاً و كونه مبتدأ و الباقي خبراً، فالثاني أولى

؛لأنّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف فأمّا الفعل فإنّه غير الفاعل.

اللّهمّ إلاّ أن يعتضد الأوّل برواية أُخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آتٍ على طريقته.

فالأوّل: كقول نهشل بن حرّيّ:

٤٢٨ ـ لِيُبك يزيد، ضارع لخصومة و مختبط من ما تُطيح الطوائح[١]

في من رواه مبنيّاً للمفعول؛ فإنّ التقدير: يبكيه ضارع، و لا يقدّر المرفوع مبتدأ حذف خبره؛ لأنّه قد ثبتت فاعليّته في رواية من بنى الفعل فيها للفاعل.

و الثاني: كقوله ﷻ: ﴿**وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ**﴾[٢] فلا يقدّر: «ليقولنّ هو الله» بل «خلقهم الله»؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع، و هو: ﴿**وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ**﴾[٣] و في مواضع آتية على طريقته، نحو: ﴿**قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ العَلِيمُ الخَبِيرُ**﴾[٤]، ﴿**قَالَ مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وَ هِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا**﴾[٥].

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٩٦/٧.

(٢) الزخرف: ٨٧.

(٣) الزخرف: ٩.

(٤) التحريم: ٣.

(٥) يس: ٧٨ـ٧٩.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى

و فيه مسائل:

منها: نحو: «مقول و مبيع» و المحذوف منهما واو مفعول، و الباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش.

و منها: نحو: «إقامة و استقامة» و المحذوف منهما ألف الإفعال و الاستفعال، و الباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

و منها: نحو: «زيد و عمرو قائم» و مذهب سيبويه أنّ الحذف فيه من الأوّل؛ لسلامته من الفصل، و لأنّ فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أنّ مذهبه في نحو قول عبدالله بن رواحة:

٤٢٩ ـ يا زيدَ زيدَ اليعملات الذُبَّل تطاول الليل هُديتَ فانزل[١]

أنّ الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: إنّما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين؛ ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً من ما ذهب و أمّا هنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأوّل لوقع في موضعه؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبر يحذف بلا عوض، نحو: «زيد قائم و عمرو» من غير قبح في ذلك، انتهى.

و قيل أيضاً: كلّ من المبتدأين عامل في الخبر، فالأولى إعمال الثاني؛ لقربه، و يلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة.

---

(١) تقدّم: برقم ٣٧٣.

تنبيـه

الخلاف إنّما هو عند التردّد، و إلاّ فلا تردّد في أنّ الحذف من الأوّل في قول عمرو بن امرئ القيس:

٤٣٠ ـ نحن بما عندنا، و أنت بما عنـ ـدك راضٍ، و الـرأي مختلـف[1]

و من الثاني في قوله ﷺ: ﴿قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَ الجِنُّ عَلَى أنْ يَأْتُوا بِـمِثْلِ هذَا القُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِـمِثْلِهِ﴾[2]؛ إذ لو كان الجواب للثاني لجزم، فقلنا بذلك في نحو: ﴿فَأَمَّا إنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ﴾[3].

و جواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هـو الشـرط الأوّل و جوابـه، كما أنّ الجواب من حيث المعنى في «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدّم على الشـرط، بل قال جماعة: إنّه الجواب في الصناعة أيضاً.

و قد تكلّف بعضهم في البيت، فزعم أنّ «نحن» للمعظم نفسه، و أنّ «راضٍ» خبر عنه، و لا يحفظ مثل: «نحن قائم» بل يجب في الخبر المطابقة، نحو: ﴿وَ إنّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ * وَ إنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾[4]، و أمّا ﴿حَتَّى إذَا جَاءَ أحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[5] فأفرد ثمّ جمع؛ فلأنّ غير المبتدأ و الخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٠/٧.

(٢) الإسراء: ٨٨.

(٣) الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩.

(٤) الصافّات: ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٥) المؤمنون: ٩٩.

ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[١] ﴿فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُمْ﴾[٢] أي: أمره؛ لاستحالة الحقيقيّ.

و من ذلك ما نسب فيه حكم شرعيّ إلى ذات؛ لأنّ الطلب لا يتعلّق إلاّ بالأفعال، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[٣] أي: استمتاعهنّ.

و من ذلك: ما علّق فيه الطلب بما قد وقع، نحو: ﴿أَوْفُوا بِالعُقُودِ﴾[٤]، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ﴾[٥] فإنّهما قولان قد وقعا فلا يتصوّر فيهما نقض و لا وفاء، و إنّما المراد الوفاء بمقتضاهما، و منه: ﴿فَذلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[٦]؛ إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم، و التقدير: في حبّه؛ بدليل ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً﴾[٧]، أو في مراودته؛ بدليل: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا﴾[٨]، و هو أولى؛ لأنّه فعلها بخلاف الحبّ.

تنبيه

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أوّل الجزأين و مع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى، نحو: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ﴾[٩] و نحو: ﴿وَلكِنَّ البِرَّ مَنْ

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) النحل: ٢٦.

(٣) النساء: ٢٣.

(٤) المائدة: ١.

(٥) النحل: ٩١.

(٦) يوسف: ٣٢.

(٧) يوسف: ٣٠.

(٨) يوسف: ٣٠.

(٩) البقرة: ١٩٧.

آمَنَ﴾[١] فيكون التقدير: الحجّ حجّ أشهر، و البرّ برّ من آمن، أولى من أن يقـدّر: أشهر الحجّ أشهر، و ذا البرّ من آمن؛ لأنّك في الأوّل قـدّرت عنـد الحاجـة إلى التقدير، و لأنّ الحذف من آخر الجملة أولى.

حذف المضاف إليه

يكثر في ياء المتكلّم مضافاً إليها المنادى، نحـو: ﴿رَبِّ اغْفِـرْ لِـي﴾[٢] و في الغايات، نحو: ﴿لله الأمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾[٣] أي: من قبل الغلب و من بعـده، و في «أيّ و كلّ و بعض» و «غير» بعد «ليس» و ربما جـاء في غيرهـنّ، نحـو: ﴿فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[٤] في من ضمّ و لم ينوّن، أي: فلا خوف شيء عليهم.

حذف اسمين مضافين

﴿ذلِكَ وَ مَنْ يُعَظِّـمْ شَـعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَـا مِـنْ تَقْـوَى القُلُـوبِ﴾[٥] أي: فـإنّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، ﴿قَـالَ بَصُـرْتُ بِـمَا لَـمْ يَبْصُـرُوا بِـهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَ كَذلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِـي﴾[٦] أي: مـن أثر حافر فرس الرسول.

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) الأعراف: ١٥١.

(٣) الروم: ٤.

(٤) المائدة: ٦٩.

(٥) الحجّ: ٣٢.

(٦) طه: ٩٦.

حذف ثلاث متضايفات

﴿فَكانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾[1] أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذفت ثلاثة من اسم «كان» و واحد من خبرها، كذا قدّره الزمخشريّ.

تنبيـه

للقاب معنيان: القدر، و ما بين مقبض القوس و طرفيهـا و علـى تفسـير الّذي في الآية بالثاني فقيل: هي على القلب، و التقدير: قابي قوس، و لـو أُريـد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

حذف الموصول الاسميّ

ذهب الكوفيّون و الأخفش إلى إجازته، و تبعهم ابن مالك، و شرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، و من حجّتهم: ﴿آمَنَّا بالَّذِي أُنْزِلَ إلَيْنَا وَ أُنْزِلَ إلَيْكُمْ﴾[2]، و قول حسّان:

٤٣١ ـ أ من يهجو رسول الله منكم   و يمدحـــه و ينصـــره ســـواء[3]

أي: «و الّذي أُنزل»، «و من يمدحه».

حذف الصلة

يجوز قليلاً؛ لدلالة صلة أُخرى، كقوله:

٤٣٢ ـ و عند الّذي و اللات عُدنَك إحْنَـةٌ   عليـك، فـلا يغـررك كيـد العوائـد

---

(١) النجم: ٩.

(٢) العنكبوت: ٤٦.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٦/٧، السيرة النبويّة: ٦٦/٤.

أي: الّذي عادك، أو دلالة غيرها كقول عبيد بن الأبرص:

٤٣٣ ـ نحن الألى فاجمع جمو عك ثمّ وجّههم إلينا[١]

أي: نحن الألى عرفوا بالشجاعة.

حذف الموصوف

قوله ﷻ: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[٢] أي: حور قاصرات، ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ * أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[٣] أي: دروعاً سابغات.

و اختلف في المقدّر مع الجملة في نحو: «منّا ظعن و منّا أقام» فبعضهم يقدّرون موصوفاً، أي: فريق، و الكوفيّون يقدّرون موصولاً، أي: «الّذي» أو «من» و الأوّل أقيس؛ لأنّ اتّصال الموصول بصلته أشدّ من اتّصال الموصوف بصفته؛ لتلازمهما.

حذف الصفة

﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيءٍ﴾[٤] أي: سلطت عليه؛ بدليل ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيءٍ أتَتْ عَلَيْهِ إلاّ جَعَلَتْهُ كالرَّمِيمِ﴾[٥]، ﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بالحَقِّ﴾[٦] أي: الواضح، و إلاّ كان مفهومه كفراً.

---

(١) شرح شواهد المغني: ١/٢٥٨.

(٢) الصافّات: ٤٨.

(٣) سبأ: ١٠ـ١١.

(٤) ﴿مُمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا استَعْجَلْتُمْ بهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ ألِيمٌ * تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بأمْرِ رَبِّهَا﴾. الأحقاف: ٢٤ـ٢٥.

(٥) الذاريات: ٤٢.

(٦) البقرة: ٧١.

حذف المعطوف

و يجب أن يتبعه العاطف، نحو: ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَ قَاتَلَ﴾[١] أي: و من أنفق من بعده، دليل التقدير: أنّ الاستواء إنّما يكون بين شيئين، و دليل المقدّر: ﴿أُولئِكَ أعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَ قَاتَلُوا﴾[٢] و نحو: ﴿وَ لَهُ مَا سَكَنَ﴾[٣] أي: و ما تحرك، و إذا فسّر «سكن» بـ«إستقر» لم يحتجّ إلى هذا.

حذف المعطوف عليه

﴿اضْرِبْ بعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[٤] أي: «فضرب فانفجرت» و زعم ابن عصفور أنّ الفاء في «فانفجرت» هي فاء «فضرب» و أنّ فاء «فانفجرت» حذفت؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، و ليس بشيء؛ لأنّ لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل؟و جوّز الزمخشريّ و من تبعه أن تكون فاء الجواب، أي: فإن ضربت فقد انفجرت، و يردّه أنّ ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضرب مثل: ﴿إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[٥] إلاّ أن قيل: المراد «فقد حكمنا بترتّب الانفجار على ضربك».

---

(١) الحديد: ١٠.

(٢) الحديد: ١٠.

(٣) الأنعام: ١٣.

(٤) البقرة: ٦٠.

(٥) يوسف: ٧٧.

حذف المبدل منه

قيل في ﴿وَ لا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ﴾[١]، و في ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ﴾[٢]: إنّ «الكذب» بدل من مفعول «تصف» المحذوف، أي: لما تصفه، و كذلك في «رسولاً» بناء على أنّ «ما» في «كما» موصول اسميّ، و يردّه أنّ فيه إطلاق «ما» على الواحد من أُولي العلم، و الظاهر: أنّ «ما» كافّة، و أظهر منه أنّها مصدريّة؛ لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجرّ، و قيل في «الكذب»: إنّه مفعول إمّا لـ«تقولوا» و الجملتان بعده بدل منه، أي: لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحلّ أو الحرمة، و إمّا لمحذوف، أي: فتقولون الكذب، و إمّا لـ«تصف» على أنّ «ما» مصدريّة و الجملتان محكيتا القول، أي: لا تحلّلوا و تحرّموا لمجرّد قول تنطق به ألسنتكم، و قرئ بالجرّ بدلاً من «ما» على أنّها اسم، و بالرفع و ضمّ الكاف و الذال جمعاً لـ«كذوب» صفة للفاعل. و قيل في «لا إله إلاّ الله»: إنّ اسم الله ﷻ بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف حرف العطف

بابه الشعر، كقول الحطيئة:

٤٣٤ ـ إنّ امرأ رهطه بالشام، منزله   بَرمل يَبرين جار شدّ ما اغتربا[٣]

أي: و منزله برمل يبرين، كذا قالوا، و لك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة. و حكى أبو زيد: «أكلت خبزاً لحماً تمراً» فقيل: على حذف الواو، و قيل: على بدل الإضراب، و حكى أبوالحسن: «أعطه درهماً درهمين

---

(١) النحل: ١١٦.

(٢) البقرة: ١٥١.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٢٦/٧.

ثلاثة» و خرّج على إضمار «أو» و يحتمل البدل المذكور، و قد خرّج على ذلك ﴿وَ لا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أجِدُ﴾[1] أي: و قلت، و قيل: بل هو الجواب، و«تَوَلَّوا» جواب سؤال مقدّر، كأنّه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟و قيل: «تولّوا» حال على إضمار «قد» و أجاز الزمخشريّ أن يكون «قلت» استئنافاً، أي: إذا ما أتوك لتحملهم تولّوا، ثمّ قدّر أنّه قيل: لم تولّوا باكين؟ فقيل: «قلت لا أجد ما أحملكم عليه» ثمّ وسط بين الشرط و الجزاء.

حذف «أن» الناصبة

هو مطّرد في مواضع معروفة، و شاذّ في غيرها، نحو: «خذ اللصّ قبل يأخذَك» و «مُرهُ يحفرَها» و «لا بدّ من تتبعَها».

و إذا رفع الفعل بعد إضمار «أن» سهل الأمر، و مع ذلك لا ينقاس، و منه: ﴿قُلْ أ فَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أعْبُدُ﴾[2].

حذف نون التوكيد

يجوز في نحو: «لأفعلنّ» في الضرورة كقول عبدالله بن رواحة:

٤٣٥ ـ فلا و أبي لنأتيها جميعاً   و لو كانت بها عرب و روم[3]

و يجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن، نحو: «اضربَ الغلام» بفتح الباء، و الأصل: اضربن، و قول الأضبط بن قريع:

---

(١) ﴿وَ لا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أجِدُ مَا احْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَ أعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً الاَّ يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾. التوبة: ٩٢.

(٢) الزمر: ٦٤.

(٣) شرح شواهد المغني: ٩٣٢/٢.

٤٣٦ ـ و لا تهين الفقير علّك أن ... تركع يوماً و الدهر قد رفعه[1]

و إذا وقف عليها تالية ضمّة أو كسرة، و يعاد حينئذٍ ما كان حذف لأجلها فيقال في «اضربُن يا قوم»: اضربوا، و في «اضربن يا هند»: اضربي، قيل: و حذفها في غير ذلك ضرورة كقوله:

٤٣٧ ـ اضربَ عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسيف قَونَسَ الفرس[2]

و قيل: ربما جاء في النثر، و خرّج بعضهم عليه قراءة من قرأ ﴿أ لَمْ نَشْرَحَ﴾[3] بالفتح، و قيل: إنّ بعضهم ينصب بـ«لم» و يجزم بـ«لن»، و لك أن تقول: لعلّ المحذوف فيهما الشديدة، فيجاب بأنّ تقليل الحذف و الحمل على ما ثبت حذفه أولى.

حذف نوني التثنية و الجمع

تحذفان للإضافة، نحو قوله ﷻ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَ تَبَّ﴾ و قول حسّان في عليّ عليه السلام:

٤٣٨ ـ فيا ربّ انصر ناصريه لنصرهم ... إمام هدى كالبدر يجلو الدياجيا[4]

و لشبه الإضافة، نحو: «لا غلامي لزيد» و «لا مكرمي لعمرو» إذا لم تقدّر اللام مقحمة، و لتقصير الصلة، نحو: «الضاربا زيداً، و الضاربوا عمراً». و للام الساكنة قليلاً، نحو: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا العَذابَ﴾[5] في من قرأه بالنصب، و للضرورة،

---

(١) تقدّم برقم ١٢٥.

(٢) قال السيوطيّ: «قيل: قاله طرفة بن العبد، و قال ابن برّيّ: إنّه مصنوع عليه». شرح شواهد المغني: ٩٣٣/٢.

(٣) الشرح: ١.

(٤) الغدير: ٣٩/٢.

(٥) الصافّات: ٣٨.

نحو قول تأبّط شرّاً:

٤٣٩ ـ هما خطّتا إمّا إسار و منّة   و إمّا دم، و القتل بالحرّ أجدر[١]

في من رواه برفع «إسار و منّة» و أمّا من خفض فبالإضافة، و فصل بين المتضايفين بـ«إمّا» فلم ينفكّ البيت عن ضرورة.

حذف التنوين

يحذف لزوماً لدخول «أل»، نحو: «الرجل» و للإضافة، نحو: «غلامك» و لشبهها، نحو: «لا مال لزيد» إذا لم تقدّر اللام مقحمة، فإن قدّرت فهو مضاف، و لمانع الصرف، نحو: «فاطمة» و للوقف في غير النصب، و للاتّصال بالضمير، نحو: «ضاربك» في من قال: إنّه غير مضاف، و لكون الاسم علماً موصوفاً بما اتّصل به و أُضيف إلى علم، من «ابن و ابنة» اتّفاقاً، أو «بنت» عند قوم من العرب.

و يحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقول أبي الأسود الدؤليّ:

٤٤٠ ـ و ألفيته غير مستعتب   و لا ذاكر الله إلاّ قليلاً[٢]

و إنّما آثر ذلك على حذفه؛ للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير.

و اختلف لم ترك تنوين «غير» في نحو: «قبضت عشرة ليس غيرُ» فقيل: لأنّه مبنيّ كـ«قبل و بعد» و قيل: لنيّة الإضافة و إنّ الضمة إعراب و غير متعيّنة؛ لأنّها اسم «ليس» لا محتملة لذلك و للخبريّة، و يردّه أنّ هذا التركيب مطّرد، و لا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطّراد، إلاّ إن أشبه في اللفظ المضاف، نحو: «قطع الله يد و رجل من قالها» فإنّ الأوّل مضاف إلى المذكور، و الثاني لمجاورته له مع أنّه المضاف إليه في المعنى كأنّه مضاف إليه لفظاً.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢/٩٧٥.

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/٩٣٤.

حذف «أل»

تحذف للإضافة المعنويّة، و للنداء، نحو: «يا رحمن» إلاّ من اسم الله ﷻ، و الجمل المحكيّة، قيل: و الاسم المشبّه به، نحو: «يا الخليفة هيبة» و سمع: «سلامُ عليكم» بغير تنوين، فقيل: على إضمار «أل» و يحتمل كونه على تقدير المضاف إليه، و الأصل: سلام الله عليكم، و قال الخليل في «ما يحسن بالرجل خيرِ منك أن يفعل كذا»: هو على نيّة «أل» في «خير». و يردّه أنّها لا تجامع «من» الجارّة للمفضول، و قال الأخفش: اللام زائدة، و ليس هذا بقياس، و التركيب قياسيّ، و قال ابن مالك: «خير» بدل و إبدال المشتقّ ضعيف و الأولى أن يخرّج على قوله:

٤٤١ ـ و لقد أمرّ على اللئيم يسبّني فمضيت ثُمَّتَ قلت لايعنيني[1]

حذف لام الجواب

و ذلك ثلاثة:

حذف لام «لو»، نحو قوله ﷻ: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾[2] و قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «و لو دلّ مخلوق مخلوقاً من نفسه على مثل الّذي دللت عليه عبادك منك كان موصوفاً بالإحسان»[3].

و حذف لام «لقد» يحسن مع الطول، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[4].

و حذف لام «لأفعلنّ» يختصّ بالضرورة كقول عامر بن الطفيل:

---

(١) تقدّم برقم ٣٦٠.

(٢) الواقعة: ٧٠.

(٣) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعاء الخامس و الأربعون: ٣٠١.

(٤) الشمس: ٩.

٤٤٢ ـ و قتيل مُرّة أثأرَنّ، فإنّه   فِرغ، و إنّ أخاكم لم يُثأر[١]

حذف جملة القسم

كثير جداً، و هو لازم مع غير الباء من حروف القسم، و حيث قيل: «لأفعلنّ» أو «لقد فعل» أو «لئن فعل» و لم يتقدّم جملة قسم فثمّ جملة قسم مقدّرة، نحو: ﴿لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً﴾[٢] الآية، ﴿وَ لَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ﴾[٣]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[٤] و اختلف في نحو: «لزيد قائم» و نحو: «إنّ زيداً قائم، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا؟

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأوّل نحو: «زيد قائم و الله» و منه: «إن جاءني زيد و الله أكرمته». و الثاني نحو: «زيد و الله قائم»، فإن قلت: «زيد و الله إنّه قائم، أو لقائم» احتمل كون المتأخّر عنه خبراً عن المتقدّم عليه، و احتمل كونه جواباً و جملة القسم و جوابه الخبر.

و يجوز في غير ذلك، نحو: ﴿وَ النَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾[٥] الآيات، أي: لتبعثنّ؛ بدليل ما بعده، و هذا المقدّر هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾[٦] أو عامله «أُذكر» و قيل: الجواب ﴿إِنَّ فِي ذلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٧] و هو بعيد؛ لبعده.

---

(١) شرح شواهد المغني: ٢/٩٣٥.

(٢) النمل: ٢١.

(٣) آل عمران: ١٥٢.

(٤) الحشر: ١٢.

(٥) النازعات: ١.

(٦) النازعات: ٦.

(٧) النازعات: ٢٦.

حذف جملة الشرط

هو مطّرد بعد الطلب، نحو قوله ﷺ: ﴿قُلْ إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[1] أي: فإن تتّبعوني يحببكم الله، وقول أمير المؤمنين عليه السلام: «تكلّموا تُعرفوا فإنّ المرء مخبوء تحت لسانه»[2] و«يا كميل لا تأخذ إلاّ عنّا تكن منّا»[3].

وجاء بدونه، نحو: ﴿إنَّ أرْضِي واسِعَةٌ فَإيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾[4] أي: فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإيّاي فاعبدون في غيرها.

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير كقول الأحوص:

٤٤٣ ـ فطلّقها فلست لها بكفء ... وإلاّ يعلُ مفرِقك الحُسام[5]

أي: وإن لا تطلقها.

حذف جملة جواب الشرط

و ذلك واجب إن تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدلّ على الجواب.

فالأوّل نحو: «هو ظالم إن فعل» و قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في المرائي: «يحرص في العمل لله إذا كان عنده أحد، و يكسل إذا كان وحده»[6].

و الثاني نحو: «هو إن فعل ظالم» ﴿وَ إنَّا إنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ﴾[7] و منه: «و الله إن جاءني زيد لأكرمنه».

---

(١) آل عمران: ٣١.

(٢) نهج البلاغة: ح ١٢٧٢/٣٨٤.

(٣) تحف العقول: ١١٩.

(٤) العنكبوت: ٥٦.

(٥) شرح شواهد المغني: ٧٦٧/٢.

(٦) تحف العقول: ٢٣.

(٧) البقرة: ٧٠.

و يجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِـي نَفَقـاً فِي الأَرْضِ﴾[١] الآية، أي: فافعل. ﴿وَ لَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ﴾[٢] الآيـة، أي: لمـا آمنوا به؛ بدليل: ﴿وَ هُمْ يَكْفُرُونَ بالرَّحْمنِ﴾[٣]، و النحويّون يقدّرون: لكان هذا القـرآن، و ما قدّرناه أظهر. ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾[٤] قال الزمخشـريّ: تقديره أ لستم ظالمين؛ بدليل: ﴿إِنَّ اللهَ لا يَهْدِي القَـوْمَ الظَّـالِمِينَ﴾[٥] و يـردّه أنّ جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلاّ بالفاء مؤخّرة عن الهمزة، نحو: «إن جئتك أ فما تحسن إليّ» و مقدّمة على غيرها، نحو: «فهل تحسن إليّ».

تنبيـه

التحقيق: أنّ من حذف الجواب مثل: ﴿مَنْ كانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ فَـإِنَّ أَجَـلَ اللهِ لآتٍ﴾[٦]؛ لأنّ الجواب مسبّب عن الشرط، و أجل الله آتٍ، سواء أُوجد الرجـاء أم لم يوجد، و إنّما الأصل: فليبادر بالعمل فإنّ أجـل الله لآتٍ. و مثلـه: ﴿وَ إِنْ تَجْهَرْ بالقَولِ﴾[٧] أي: فاعلم أنّه غنيّ عن جهـرك ﴿فَإِنَّـهُ يَعْلَـمُ السِّـرَّ﴾[٨] ﴿وَ إِنْ

---

(١) ﴿وَ إِنْ كانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِـي الأَرْضِ أَوْ سُـلَّماً فِـي السَّـماءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾. الأنعام: ٣٥.

(٢) الرعد: ٣١.

(٣) الرعد: ٣٠.

(٤) الأحقاف: ١٠.

(٥) الأحقاف: ١٠.

(٦) العنكبوت: ٥.

(٧) طه: ٧.

(٨) طه: ٧.

﴿يُكَذِّبُوكَ﴾[1] أي: فتصبر ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[2].

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطّراد في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: «أ قام زيد؟» فتقول: نعم، و «أ لم يقم زيد؟» فتقول: «نعم» إن صدّقت النفي و «بلى» إن أبطلته.

الثاني: بعد «نعم و بئس» إذا حذف المخصوص و قيل: إنّ الكلام جملتان، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[3].

الثالث: بعد حروف النداء في مثل: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾[4] إذا قيل: إنّه على حذف المنادى، أي: يا هؤلاء.

الرابع: بعد «إن» الشرطية كقول ابن الخطّاب ـ لمّا اعترض عليه بأنّ في الدار فاطمة عليها السلام ـ: «و إن»[5]، أي: و إن كانت في الدار فاطمة أحرقنّها على من فيها.

الخامس: في قولهم: «افعل هذا إمّا لا» أي: إن كنت لا تفعل غيره فافعله.

---

(١) فاطر: ٤.

(٢) فاطر: ٤.

(٣) ص: ٤٤.

(٤) يس: ٢٦.

(٥) في الإمامة و السياسة في ص ١٩: إنّ أبابكر تفقّد قوماً تخلفوا عن بيعته عند عليّ فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم و هم في دار عليّ فأبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب و قال: و الّذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأحرقنّها على من فيها فقيل له: يا أباحفص، إن فيها فاطمة فقال: «و إن».

حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر

قالوا في قوله ﷻ: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ المَوْتَى﴾[١]: إنّ التقدير: فضربوه فحيي فقلنا: كذلك يحيي الله ﷻ. و في قوله ﷻ: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾[٢] الآية،: إنّ التقدير: فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه و قال له: يا يوسف. و في قوله ﷻ: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾[٣]: إنّ التقدير: فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذّبوهما فدمّرناهم.

تنبيــه

الحذف الّذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، و ذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾[٤] و نحو: ﴿قَالُوا خَيْراً﴾[٥] و نحو: «خير عافاك الله»، و أمّا قولهم في نحو: ﴿سَرَابيلَ تَقِيكُم الحَرَّ﴾[٦]: إنّ التقدير: و البرد، و نحو: ﴿وَ تِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أنْ عَبَّدْتَ بَنِي إسْرَائِيلَ﴾[٧]: إنّ التقدير: و لم تعبّدني، ففضول في فنّ النحو، و إنّما ذلك للمفسّر،

---

(١) البقرة: ٧٣.

(٢) يوسف: ٤٥.

(٣) الفرقان: ٣٦.

(٤) العنكبوت: ٦١.

(٥) النحل: ٣٠.

(٦) النحل: ٨١.

(٧) الشعراء: ٢٢.

و كذا قولهم: يحذف الفاعل؛ لعظمته و حقارة المفعول أو بالعكس أو للجهـل بـه أو للخوف عليه أو منه و نحو ذلك. فإنّه تطفل منهم على صـناعة البيـان، و لم أذكر بعض ذلك في الكتاب جرياً على عادتهم، بل لأنّ وضعه لإفـادة متعـاطي التفسير و العربيّة جميعاً.

الباب السادس

في التحذير من أُمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها

و هي كثيرة:

منها: قولهم: «بل حرف إضراب» و الصواب: حرف استدراك و إضراب؛ فإنّها بعد النفي و النهي بمنزلة «لكن» سواء.

و منها: قولهم في نحو: ائتني أُكرِمْك: إنّ الفعل مجزوم في جواب الأمر، و الصحيح: أنّه جواب لشرط مقدّر، و قد يكون إنّما أرادوا تقريب المسافة على المتعلّمين.

و منها: قولهم في نحو قوله ﷻ: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلاثَ وَ رُبَاعَ﴾[1]: إنّ الواو نائبة عن «أو» و لا يعرف ذلك في اللغة، و إنّما يقوله بعضُ ضعفاء المعربين و المفسّرين، و أمّا الآية فقال أبوطاهر حمزة بن الحسين الأصفهانيّ في كتابه المسمّى بـ«الرسالة المُعرِبة عن شرف الإعراب»: القول فيها بأنّ الواو بمعنى «أو» عجز عن دَرك الحقّ، فاعلموا أنّ الأعداد الّتي تجمع قسمان:

قسم يؤتى به ليضمّ بعضه إلى بعض و هو الأعداد الأُصول، نحو:

---

(١) النساء: ٣.

﴿فَصِيامُ ثَلاثَةِ أيَّامٍ فِي الحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ﴾[١] و قسم يؤتى به لا ليضمّ بعضُه إلى بعض، و إنّما يراد به الانفراد، لا الاجتماع، و هو الأعداد المعدولة كهذه الآية و آية سورة فاطر[٢]، و قال: أي: منهم ذوو جناحين جناحين و جماعة ذوو ثلاثة ثلاثة و جماعة ذوو أربعة أربعة، فكلّ جنس مفرد بعدد، و قال ساعدة بن جؤيّة:

٤٤٤ ـ و لكنّما أهلي بواد أنيسه ذئاب تَبَغَّى الناس مثنى و موحد[٣]

و لم يقولوا: ثلاث و خماس، و يريدون ثمانية كما قال الله ﷻ: ﴿ثَلاثَةِ أيَّامٍ فِي الحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إذَا رَجَعْتُمْ﴾[٤].

و قال الزمخشريّ: فإن قلت: الّذي أُطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في «مثنى و ثلاث و رباع»؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كلّ ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الّذي أُطلق له، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين و ثلاثة ثلاثة و أربعة أربعة، و لو أفردت لم يكن له معنى.

فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون «أو»؟

قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، و لو جئت فيه بـ«أو» لأعلمْت أنّه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلاّ على أحد أنواع هذه القسمة، و ليس لهم أن

---

(١) ﴿فَإذَا أمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بالْعُمْرَةِ إلَى الحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ فَمَنْ لم يَجِدْ فَصِيامُ ثَلاثَةِ أيَّامٍ فِي الحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ﴾. البقرة: ١٩٦.

(٢) ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَ الأرْضِ جَاعِلِ المَلائِكَةِ رُسُلاً أولِي أجْنِحَةٍ مَثْنَى وَ ثُلاثَ وَ رُبَاعَ يَزِيدُ فِي الخَلْقِ مَا يَشاءُ إنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. فاطر: ١.

(٣) شرح شواهد المغني: ٩٤٢/٢.

(٤) البقرة: ١٩٦.

يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية و بعضها على تثليث و بعضها على تربيع، و ذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الّذي دلّت عليه الواو، و تحريره: أنّ الواو دلّت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد و إن شاؤوا متّفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

و منها: قولهم: «المؤنّث المجازيّ يجوز معه التذكير و التأنيث» و الصواب تقييده بالمسند إلى المؤنّث المجازيّ، و بكون المسند فعلاً أو شبهه، و بكون المؤنّث ظاهراً، و ذلك نحو: «طلع الشمس و يطلع الشمس و أ طالعٌ الشمسُ» و لا يجوز: «هذا الشمس و لا هو الشمس و لا الشمس هذا أو هو» و لا يجوز في غير ضرورة: «الشمسُ طلع» خلافاً لابن كيسان، و احتجّ بقوله:

٤٤٥ـ فلا مُزنة ودقت ودقها و لا أرْضَ أبقل إبقالها[1]

قال: و ليس بضرورة؛ لتمكّنه من أن يقول: «أبقَلت إبقالها» بالنقل، و ردّ بأنّا لا نسلّم أنّ هذا الشاعر مِن مَن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره.

و منها: قولهم: «إنّ النكرة إذا أُعيدت نكرة كانت غير الأُولى، و إذا أُعيدت معرفة أو أُعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأوّل» و حملوا على ذلك ما روي «لَنْ يغلِبَ عُسرٌ يسرين» قال الزجّاج: ذكر العسر مع الألف و اللام ثمّ ثنّى ذكره، فصار المعنى: إنّ مع العسر يسرين. انتهى. و يشهد للصورتين الأُوليين أنّك تقول: «اشتريت فرساً ثمّ بعت فرساً» فيكون الثاني غير الأوّل، و لو قلت: «ثمّ بعت الفرس» لكان الثاني عين الأوّل، و للرابع قول الحماسيّ:

٤٤٦ ـ صفحنا عن بني ذهل و قلنا: القوم إخوان

---

(١) شرح شواهد المغني: ٩٤٣/٢.

عســـى الأيـــام أن يرجعـــ ـــن قومـــاً كالّـــذي كـــانوا[1]

و يشكل على ذلك أنّ في التنزيل آيات تردّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأوّل قوله ﷻ: ﴿وَ هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إلهٌ وَ فِي الأَرْضِ إلهُ﴾[2] و الله ﷻ إله واحد. و على الثاني قوله ﷻ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَ صَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوقَ العَذابِ﴾[3]. و الشيء لا يكون فوق نفسه. و على الثالث قوله ﷻ: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإحْسَانِ إلاّ الإحسَانُ﴾[4] فإنّ الأوّل العمل و الثاني الثواب. و على الرابع ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الكِتَابِ أنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ﴾[5]، فإن ادّعي أنّ القاعدة فيهنّ إنّما هي مستمرّة مع عدم القرينة، فأمّا إن وجدت قرينة فالتعويل عليها، سهل الأمر.

و منها: قولهم: يغلّب المؤنّث المذكّر في مسألتين:

إحداهما: «ضبعان» في تثنية «ضبع» للمؤنّث و «ضِبْعان» للمذكّر؛ إذ لم يقولوا: «ضِبْعانان».

و الثانية: «التأريخ» فإنّهم أرّخوا بالليالي دون الأيّام.

ذكر ذلك الجرجانيّ و جماعة، و هو سهو؛ فإنّ حقيقة التغليب: أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، و لا يجتمع الليل و النهار، و لا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، و إنّما أرّخت العرب بالليالي؛ لسبقها؛ إذ كانت أشهرهم قمريّة و القمر إنّما يطلع ليلاً، و إنّما المسألة الصحيحة قولك: «كتبته

---

(١) و هو هنا الفِند الزمّانيّ، و اسمه شهل بن شيبان.

(٢) الزخرف: ٨٤.

(٣) النحل: ٨٨.

(٤) الرحمن: ٦٠.

(٥) النساء: ١٥٣.

لثلاث بين يوم و ليلة» و ضابطها: أن يكون معنا عدد مميّز بمذكّر و مؤنّث، و كلاهما من ما لا يعقل، و فُصلا من العدد بكلمة «بين» قال النابغة الجعديّ:

٤٤٧ـ فطافت ثلاثاً بين يوم و ليلة — كان النكير و أن تضيف و تَجْأرا[١]

و منها: قولهم في «كاد»: إثباتها نفي، و نفيها إثبات، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه: أنّه لم يفعل، و إذا قيل: «لم يكد يفعل» فمعناه: أنّه فعله، دليل الأوّل: ﴿وَ إِنْ كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[٢] و دليل الثاني: ﴿وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٣].

و الصواب: أنّ حكمها حكم سائر الأفعال في أنّ نفيها نفي و إثباتها إثبات، و بيانه: أنّ معناها المقاربة، و لا شكّ أنّ معنى «كاد يفعل»: قارب الفعل، و أنّ معنى «ما كاد يفعل»: ما قارب الفعل، فخبرها منفيّ دائماً، أمّا إذا كانت منفيّة فواضح؛ لأنّه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، و دليله: ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٤] و لهذا كان أبلغ من أن يقال: «لم يرها»؛ لأنّ من لم يَرَ قد يقارب الرؤية، و أمّا إذا كانت المقاربة مثبتة فلأنّ الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، و إلاّ كان الإخبار حينئذٍ بحصوله لا بمقاربة حصوله؛ إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلّى: «قارب الصلاة» و إن كان ما صلّى حتّى قارب الصلاة، و لا فرق في ما ذكرنا بين «كاد» و «يكاد» فإن أُورد على ذلك ﴿وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٥] مع أنهم قد فعلوا؛

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٨/٢٣.

(٢) الإسراء: ٧٣.

(٣) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَ لا تَسْقِي الحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾البقرة: ٧١.

(٤) النور: ٤٠.

(٥) البقرة: ٧١.

إذ المراد بالفعل: الذبح، و قد قال ﷻ: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[1] فالجواب: أنّه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر؛ فإنّهم كانوا أوّلاً بُعداء من ذبحها؛ بدليل ما يتلى علينا من تعنّتهم و تكرّر سؤالهم، و لما كثر استعمال مثل هذا في من انتفت عنه مقاربة الفعل ـ أوّلاً ـ ثمّ فعله بعد ذلك توهّم من توهّم أنّ مثل هذا الفعل بعينه هو الدالّ على حصول ذلك الفعل بعينه، و ليس كذلك، و إنّما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله ﷻ: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[2].

و منها: قولهم في نحو: «جلست أمام زيد»: إنّ «زيداً» مخفوض بالظرف، و الصواب: أن يقال: مخفوض بالإضافة؛ فإنّه لا مدخل في الخفض لخصوصيّة كون المضاف ظرفاً.

---

(١) البقرة: ٧١.

(٢) البقرة: ٧١.

الباب السابع

في كيفيّة الإعراب

و المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أنّ اللفظ المعبّر عنه إن كان حرفاً واحداً عبّر عنه باسمه الخاصّ به أو المشترك، فيقال في المتّصل بالفعل من نحو: «ضربت»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، و لا يقال: «ت» فاعل؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأمّا الكاف الاسميّة فإنّها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه و لهذا إذا تكلّمت على إعرابها جئت باسمها، فقلت في نحو قول عمرو بن برّاقة:

٤٤٨ ـ و لا هداك إلى أرض كعالمها   و لا أعانك في عزم كعزّام[1]

: الكاف فاعل، و لا تقول: «كـ» فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، و يجوز في نحو: «مُ اللهِ» و «ق نفسك» و «ش الثوب» و «ل هذا الأمر» أن تنطق بلفظها؛ فتقول: «مُ» مبتدأ، و ذلك على القول بأنّها بعض «أيمن»، و تقول: «ق» فعل أمر؛ لأنّ الحذف فيهنّ عارض، فاعتبر فيهنّ الأصل، و تقول: الباء حرف جرّ، و الواو حرف عطف، و لا تنطق بلفظهما.

و إن كان اللفظ على حرفين نطق به، فقيل: «قد» حرف تحقيق، و «هل» حرف استفهام، و «نا» فاعل أو مفعول، و الأحسن: أن تعبّر عنه بقولك: الضمير؛ لأن لا تنطق بالمتّصل مستقلاً، و لا يجوز أن تنطق باسم شيء من

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠/٨.

ذلك؛ كراهيّة الإطالة، و على هذا فقولهم: «أل» أقيس من قولهم: الألف و اللام، و قد استعمل التعبير بهما الخليل و سيبويه.

و إن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً، فقيل: «سوف» حرف استقبال، و «ضرب» فعل ماضٍ، و «ضرب» هذا اسم، و لهذا اُخبر عنها بقولك: فعل ماضٍ، و إنّما فتحت على الحكاية، يدلّك على ما ذكرنا أنّ الفعل ما دلّ على حدث و زمان، و «ضرب» هنا لا تدلّ على ذلك، و أنّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، و هذا لا يصحّ أن يكون له فاعل.

فإن قلت: فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنّه فعل؟

قلنا: هو نظير الإخبار في قولك: «زيد قائم»، أ لا ترى أنّك أخبرت عن «زيد» باعتبار مسمّاه، لا باعتبار لفظه؟و كذلك أخبرت عن «ضرب» باعتبار مسمّاه، و هو «ضرب» الّذي يدلّ على الحدث و الزمان، فهذا في أنّه لفظ مسمّاه لفظ كأسماء السور و أسماء حروف المعجم، و من هنا قلت: حرف التعريف «أل»، فقطعت الهمزة، و ذلك لأنّك لما نقلت اللفظ من الحرفيّة إلى الاسميّة أجريتَ عليه قياس همزات الأسماء، كما أنّك إذا سمّيت بـ«إضرب» قطعت همزته.

و لا بدّ للمتكلّم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، و أمّا قول كثير من المعربين: مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء؛ لأنّ هذه الأشياء لا تستحقّ إعراباً مخصوصاً فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب.

و إن كان المبحوث فيه مفعولاً عين نوعه، فقيل: مفعول مطلق أو مفعول به أو لأجله أو معه أو فيه، و جرى اصطلاحهم على أنّه إذا قيل: مفعول و اُطلق،

لم يُرد إلاّ المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خفّفوا اسمه، و إنّما كان حقّ ذلك أن لا يصدق إلاّ على المفعول المطلق، و لكنّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلاّ مقيّداً بقيد الإطلاق.

و إن عيّن المفعول فيه ـ فقيل: ظرف زمان أو مكان ـ فحسن. و لا بدّ من بيان متعلّقه، كما في الجارّ و المجرور الّذي له متعلّق.

و إن كان المفعول به متعدّداً عيّنت كلّ واحد، فقلت: مفعول أوّل، أو ثانٍ، أو ثالث. و ينبغي: أن تعيّن للمبتدئ نوع الفعل، فتقول: فعل ماضٍ أو فعل مضارع، أو فعل أمر، و تقول في نحو: ﴿تَلَظَّى﴾[١]: فعل مضارع أصله: تتلظّى، و تقول في الماضي: مبنيّ على الفتح، و في الأمر: مبنيّ على ما يجزم به مضارعه، و في نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾[٢]: مبنيّ على السكون؛ لاتّصاله بنون الإناث، و في نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾[٣]: مبنيّ على الفتح؛ لمباشرته لنون التوكيد، و تقول في المضارع المعرب: مرفوع؛ لحلوله محلّ الاسم، و تقول: منصوب بكذا، أو بإضمار «أن» و مجزوم بكذا، و يبيّن علامة الرفع و النصب و الجزم، و إن كان الفعل ناقصاً نصّ عليه، فقال ـ مثلاً ـ : «كان» فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم و ينصب الخبر، و إن كان المعرب حالاً في غير محلّه عيّن ذلك، فقيل في «قائم» ـ مثلاً ـ من نحو: «قائم زيد»: خبر مقدّم؛ ليعلم أنّه فارق موضعه الأصليّ، و ليتطلب مبتدأه، و في نحو: ﴿وَ لَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا المَلائِكَةُ﴾[٤]: «الّذين» مفعول مقدّم؛ ليتطلب فاعله، و إن كان الخبر ـ مثلاًـ غير مقصود لذاته، قيل: خبر موطّئ؛ ليعلم أنّ

---

(١) ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى﴾. الليل: ١٤.

(٢) ﴿وَ المُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾. البقرة: ٢٢٨.

(٣) ﴿كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ فِي الحُطَمَةِ﴾. الهمزة: ٤.

(٤) الأنفال: ٥٠.

المقصود ما بعده، كقوله ﷻ: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[١] و لهذا أُعيد الضمير بعد «قوم» إلى ما قبله لا إليه، و مثله: الحال الموطّئة في نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾[٢].

و إن كان المبحوث فيه حرفاً بيّن نوعه و معناه و عمله إن كان عاملاً، فقال ـ مثلاً ـ: «إنّ» حرف توكيد تنصب الاسم و ترفع الخبر. ثمّ بعد الكلام على المفردات يتكلّم على الجمل، أ لها محلّ أم لا؟

فصل

و أوّل ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أُمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليّ بالزائد، و مثاله: أنّه إذا سمع أنّ «أل» من علامات الاسم، و أنّ أحرف «نأيت» من علامات المضارع، و أنّ تاء الخطاب من علامات الماضي، و أنّ الواو و الفاء من أحرف العطف، و أنّ الباء و اللام من أحرف الجرّ، و أنّ فعل ما لم يسمّ فاعله مضموم الأوّل سبق وهمه إلى أن «ألفيت و ألهبت» اسمان، و أنّ «أكرمت و تعلمت» مضارعان، و أنّ «وعظ و فسخ» عاطفان و معطوفان، و أنّ نحو: «بيت و بين و لهو و لعب» كلّ منها جارّ و مجرور، و أنّ نحو: «أُدَحرجُ» مبنيّ لما لم يسمّ فاعله.

و من ما يلتبس على المبتدئ: أن يعرب الياء و الكاف و الهاء في نحو: «غلامي أكرمني» و «غلامك أكرمك»، و «غلامه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب، فليعلم أنهنّ إذا اتّصلن بالفعل كنّ مفعولات، و إن اتّصلن

---

(١) ﴿أَ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾. النمل: ٥٥.

(٢) يوسف: ٢.

بالاسم كنّ مضافاً إليهنّ.

و يستثنى من الأوّل نحو: «أرأيتك زيداً ما صنع»، و «أبصِرْك زيداً» فإنّ الكاف فيهما حرف خطاب.

و من الثاني نوعان:

نوع لا محلّ فيه لهذه الألفاظ، و ذلك نحو قولهم: «ذلك و تلك و إيّاي و إيّاك و إيّاه» فإنّهنّ أحرف تكلّم و خطاب و غيبة.

و نوع هي فيه في محلّ نصب و ذلك نحو: «الضاربك و الضاربه» على قول سيبويه؛ لأنّه لا يضاف الوصف الّذي بـ«أل» إلى عارٍ منها، و نحو قولهم: «لا عهد لي بألأم قفاً منه و لا أوضعه» بفتح العين، فالهاء في موضع نصب كالهاء في «الضاربه» إلاّ أنّ ذلك مفعول، و هذا مشبه بالمفعول؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً، و ليست مضافاً إليها و إلاّ خفض «أوضع» بالكسرة، و على ذلك فإذا قلت: «مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره» فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحلّ، و إنّ كسرتها فهي مجرورته.

تنبيه

إذا قلت: «رويدك زيداً» فإن قدّرت «رويداً» اسم فعل فالكاف حرف خطاب، و إن قدّرته مصدراً فهو اسم مضاف إليه، و محلّه الرفع؛ لأنّه فاعل.

و **الثاني**: أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلّها، كأن يقول في «كنت و كانوا» في الناقصة: فعل و فاعل، لما اُلف من قول ذلك في نحو: «فعلت و فعلوا»، و أمّا تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً و الخبر مفعولاً فهو اصطلاح غير مألوف، و هو مجاز، و المبتدئ إنّما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك

يعاب عليه.

و **الثالث**: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، و يهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً و لا يتطلب فاعله، أو مبتدء و لا يتعرّض لخبره، بل ربما مرّ به فأعربه بما لا يستحقّه و نسي ما تقدّم له. و من ذلك: ما قيل في إعراب «أ حقّ ما سأل العبدُ مولاه»: «إنّ مولاه مفعول» فيبقى المبتدأ بلا خبر. و الصواب: أنّه الخبر، و المفعول العائد المحذوف، أي: سأله، و على هذا فيقال : «أ حقّ ما سأل العبد ربّه»، بالرفع.

تنبيـه

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتّصل به شيء آخر تغيّر إعرابه، فينبغي التحرّز في ذلك.

من ذلك: «ما أنت؟» و «ما شأنك؟» فإنّهما مبتدأ و خبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «و زيداً»، فإن جئت به فـ«أنت» مرفوع بفعل محذوف، و الأصل: «ما تصنع؟ أو ما تكون؟» فلما حذف الفعل برز الضمير و انفصل، و ارتفاعه بالفاعليّة، أو على أنّه اسم لـ«كان»، و «شأنك» بتقدير: ما يكون؟و «ما» فيهما في موضع نصب خبراً لـ«يكون»، أو مفعولاً لـ«تصنع». و مثل ذلك: «كيف أنت و زيداً؟» إلاّ أنّك إذا قدّرت «تصنع» كان «كيف» حالاً؛ إذ لا تقع مفعولاً به.

و كذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحلّ الّذي يحلّ فيه. و سُئل طالب ما حقيقة «كان» إذا ذكرت في قولك: «ما أحسن زيداً» فقال: زائدة، بنـاء منـه على أنّ المثال المسؤول عنه: «ما كان أحسن زيداً»، و ليس في السـؤال تعـيين

ذلك و الصواب: الاستفصال، فإنّها في هذا الموضع زائدة، كما ذكر، و ليس لها اسم و لا خبر؛ لأنّها قد جرت مجرى الحروف، كما أنّ «قلّ» في «قلّما يقوم زيد» لما استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل، هذا قول الفارسيّ و المحقّقين، و عند أبي سعيد هي تامّة، و فاعلها ضمير الكون، و عند بعضهم هي ناقصة، و اسمها ضمير «ما» و الجملة بعدها خبرها.

و إن ذكرت بعد فعل التعجّب وجب الإتيان قبلها بـ«ما» المصدريّة، و قيل: «ما أحسن ما كان زيد» و «كان» تامّة، و أجاز بعضهم: أنّها ناقصة على تقدير «ما» اسماً موصولاً، و أن ينصب «زيد» على أنّه الخبر، أي: «ما أحسن الّذي كان زيداً»، و ردّ بأنّ «ما أحسن زيداً» مغنٍ عنه.

الباب الثامن

في ذكر أُمور كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة

و هي إحدى عشرة قاعدة:

القاعدة الأُولى

قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه

فأمّا الأوّل فله صور كثيرة:

منها: دخول الباء في خبر «أنّ» في قوله ﷻ: ﴿أ وَ لَمْ يَرَوْا أنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الأرْضَ وَ لَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بقادِرٍ﴾[1]؛ لأنّه في معنى «أ و ليس الله بقادر»، و الّذي سهّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، و لهذا لم تدخل في ﴿أ وَ لَمْ يَرَوْا أنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الأرْضَ قَادِرٌ عَلَى أنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾[2].

و منها: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: «إنّ زيداً قائمٌ و عمرو» اكتفاء بخبر «إنّ»؛ لما كان «إنّ زيداً قائم» في معنى «زيد قائم»، و لهذا لم يجز[3] «ليت زيداً قائم و عمرو».

و منها: جواز «أنا زيداً غيرُ ضاربٍ»؛ لما كان في معنى «أنا زيداً لا أضرب»، و لولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدّم معموله، لا تقول: «أنا زيداً أوّلُ ضاربٍ، أو مثلُ ضاربٍ» و دليل المسألة

---

(١) الأحقاف: ٣٣.

(٢) الإسراء: ٩٩.

(٣) فيه بحث تقدّم في هامش ص ٥١٤.

قوله ﷺ: ﴿وَ هُوَ فِي الخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[1] و قول الشاعر:

٤٤٩ ـ فتىً هو حقّاً غيرُ مُلغٍ تولّـه ... ولا تتّخـذ يومـاً سـواه خلـيلاً[2]

و لو قلت: «جاءني غير ضارب زيداً» لم يجز التقديم؛ لأنّ النافي هنا لا يحلّ مكان «غير».

و منها: جواز «غير قائم الزيدان»؛ لما كان في معنى «ما قائم الزيدان»، و لولا ذلك لم يجز؛ لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، و دليل المسألة قوله:

٤٥٠ ـ غير لاهٍ عداك فاطّرح اللهـ ... ـو و لا تغتـرر بعـارض سِـلْم[3]

و منها: وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب في نحو: ﴿وَ اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَ الصَّلاةِ وَ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الخَاشِعِينَ﴾[4] ﴿وَ يَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[5]؛ لما كان المعنى: و إنّها لا تسهل إلاّ على الخاشعين، و لا يريد الله إلاّ أن يتمّ نوره.

و منها: تذكير الإشارة في قوله ﷺ: ﴿فَذَانِكَ بُرهَانَانِ﴾[6] مع أنّ المشار إليه اليد و العصا و هما مؤنّثان، و لكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، و البرهان مذكّر، و مثله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا وَ اللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[7] في من نصب الفتنة و أنّث الفعل.

---

(١) الزخرف: ١٨.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٤٢/٨. لم نقف على قائله.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٤٤/٨. لم نقف على قائله.

(٤) البقرة: ٤٥.

(٥) ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَ يَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَ لَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ﴾. التوبة: ٣٢.

(٦) ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَ اضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَ مَلاَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ﴾ القصص: ٣٢.

(٧) الأنعام: ٢٣.

و منها: قولهم: «إنّ أحداً لا يقول ذلك» فأوقع أحداً في الإثبات؛ لأنّه نفس الضمير المستتر في «يقول»، و الضمير في سياق النفي فكأنّ «أحداً» كذلك.

تنبيهان

الأوّل: أنّه وقع في كلامهم أبلغ من ما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر؛ لكونه بمعناه، و هو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قول زهير بن أبي سلمى:

٤٥١ ـ بَدا لي أنّي لستُ مدرِكَ ما مضى   و لا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[1]

و قد مضى ذلك.

و الثاني: أنّه ليس بلازم أن يعطى الشيء حكم ما هو في معناه، أ لا ترى أنّ المصدر قد لا يُعطى حكم «أنّ» أو «أنْ» و صلتهما، و بالعكس.

دليلُ الأوّل: أنّهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجارّ، و لا في سدّهما مسدّ جزأي الإسناد، ثمّ إنهّم شركّوا بين «أنّ» و «أنْ» في هذه المسألة في باب «ظنّ»، و خصّوا «أن» الخفيفة و صلتها بسدّهما مسدّهما في باب «عسى»، و خصّوا الشديدة بذلك في باب «لو».

و دليلُ الثاني: أنهّما لا يُعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: «عجبت من قيامك»، و «عجبت أن تقوم، و أنّك قائم»، و لا يجوز: «عجبت قيامك»، و شذّ قول الفضل بن عبدالرحمن القرشيّ:

٤٥٢ ـ و إيّاكَ إيّاكَ المراءَ فإنّهُ   إلى الشرِّ دعّاءٌ و للشرِّ جالبُ[2]

---

(١) تقدّم برقم ٣٨٧ و ٣٨٥ و ٣٧٥ و ٢٢١.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ٨/٥٠.

فأُجري المصدر مجرى «أن يفعل» في حذف الجارّ، و تقول: «حسبت أنّه قائم، أو أن قام» و لا تقول: «حسبت قيامك» حتّى تذكر الخبر. و تقول: «عسى أن تقوم» و يمتنع: «عسى أنّك قائم»، و مثلها في ذلك «لعلّ»، و تقول: «لو أنّك تقوم»، و لا تقول: «لو أنْ تقوم»، و تقول: «جئتك صلاةَ العصْر»، و لا يجوز «جئتك أن تُصلّي العصر»، خلافاً لابن جنّيّ و الزمخشريّ.

و الثاني: و هو ما أُعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، له صور كثيرة أيضاً:

منها: زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدريّة الظرفيّة، و بعد «ما» الّتي بمعنى «الّذي»؛ لأنّهما بلفظ «ما» النافية كقول المعلوط القُريعيّ:

٤٥٣ ـ و رجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ   على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[١]

و قوله:

٤٥٤ ـ يرجّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ   و تعرِضُ دون أدناهُ الخُطوبُ[٢]

فهذان محمولان على نحو قول عبيدالله بن الحرّ الجعفيّ:

٤٥٥ ـ و ما إنْ رأى الراؤون أفضل منهم   لدى الموت سادات و زهر قماقمة[٣]

و منها: دخول لام الابتداء على «ما» النافية، حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقول النابغة الذبيانيّ:

٤٥٦ ـ لما أغفلتُ شكركَ فاصْطَنِعْني   فكيْفَ و مِنْ عطائك جُلُّ مالي؟[٤]

---

(١) تقدّم برقم ٥٧.

(٢) قال السيوطيّ: «قال ابن الأعرابيّ: هو لجابر بن دالان (رألان) الطائيّ، و يقال: لإياس بن الأرت». شرح شواهد المغني: ٨٥/١. و روى أبوحاتم: «ما لا إن يلاقي». راجع شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٨/١.

(٣) تقدّم برقم ٥١.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: ٥٦/٨.

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لما تصنعه حسنٌ».

و منها: توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها في اللفظ على «لا» الناهية، نحو: ﴿وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[1] فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَ لا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَن مَا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[2] و من أوّلها على النهي لم يحتجّ إلى هذا.

و منها: حذف الفاعل في نحو قوله ﷺ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[3]؛ لما كان «أحْسن بزيد» مشبهاً في اللفظ لقولك: «اُمرُر بزيدٍ».

و منها: قولهم: «اللّهمّ اغفر لنا أيّتها العصابةُ» بضمّ «أيّة» و رفع صفتها كما يقال: «يا أيّتها العِصابةُ» و إنّما كان حقّهما وجوب النصب كقولهم: «نحنُ العُربَ أقرى الناسِ للضيفِ» و لكنّها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اُعطيت حكمها و إن انتفى موجب البناء، و أمّا «نحن العُرب» في المثال فإنّه لا يكون منادى؛ لكونه بـ«أل»، فأُعطي الحكم الّذي يستحقّه في نفسه، و أمّا نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «و عندنا ـ أهل البيت ـ أبواب الحكم و ضياء الأمر»[4] فواجب النصب، سواء اعتبر حاله أم حال ما يشبهه و هو المنادى.

و الثالث: و هو ما أُعطي حكم الشيء؛ لمشابهته له لفظاً و معنىً، نحو: اسم التفضيل و «أفعل» في التعجّب؛ فإنهّم منعوا «أفعل» التفضيل أن يرفع الظاهر؛ لشبهه بـ«أفعل» في التعجّب وزناً و أصلاً و إفادة للمبالغة، و أجازوا

---

(١) الأنفال: ٢٥.

(٢) إبراهيم: ٤٢.

(٣) مريم: ٣٨.

(٤) نهج البلاغة: ط ٣٧٠/١١٩.

تصغير «أفعل» في التعجّب؛ لشبهه بـ«أفعل» التفضيل في ما ذكرنا، قال:

٤٥٧ ـ يا ما أُمَيلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا   مِن هؤُليّائكُنّ الضال و السَّمُر[1]

و لم يسمع ذلك إلاّ في «أحسن و أملح» ذكره الجوهريّ، و لكن النحويّين مع هذا قاسوه، و لم يحك ابن مالك اقتياسه إلاّ عن ابن كيسان، و ليس كذلك، قال أبوبكر بن الأنباريّ: و لا يقال إلاّ لمن صغر سنّه.

القاعدة الثانية

أنّ الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره

كقول بعضهم: «هذا جُحر ضبٍّ خَرِب» بالجرّ، و الأكثر الرفع، و قال امرؤ القيس:

٤٥٨ ـ كأنّ ثَبيراً في عرانين وَبْلِهِ   كبير أُناس في بجاد مزمَّل[2]

و قيل به في ﴿وَ حُورٍ عِينٍ﴾[3] في مَن جرّهما؛ فإنّ العطف على ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ لا على ﴿أَكْوَابٍ وَ أَبَارِيقَ﴾؛ إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحور، و قيل: العطف على ﴿جَنَّاتِ﴾ و كأنّه قيل: المقرّبون في جنّات و فاكهة

---

(١) نسب البيت إلى جماعة منهم: العرجيّ و الحسين بن عبدالرحمن العرينيّ. قال البغداديّ: و قال السخاويّ في شرح المفصّل: و النحاة ينشدون: يا ما اميلح غزلاناً... البيت ظنّاً منهم أنّه شعر قديم، وإنّما هو لعليّ بن محمّد العرينيّ وهو متأخّر... راجع شرح أبيات مغني اللبيب: ٧٢/٨ و٧٣ وشرح شواهد المغني: ٩٦٢/٢.

(٢) شرح شواهد المغني: ٨٨٣/٢.

(٣) ﴿وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولئِكَ الْمُقَرَّبُونَ * فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ * ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ * وَ قَلِيلٌ مِنَ الآخِرِينَ * عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ * مُتَّكِئِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ * يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَ أَبَارِيقَ وَ كَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ * لا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَ لا يُنْزِفُونَ * وَ فَاكِهَةٍ مِن مَا يَتَخَيَّرُونَ * وَ لَحْمِ طَيْرٍ مِن مَا يَشْتَهُونَ * وَ حُورٍ عِينٍ﴾. الواقعة: ١٠ـ٢٢.

و لحم طير و حور، و قيل: على ﴿أكواب﴾ باعتبار المعنى؛ إذ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ * بأكْوَابٍ﴾: ينعّمون بأكواب.

و الّذي عليه المحقّقون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً و في التوكيد نادراً. و لا يكون في النسق؛ لأنّ العاطف يمنع من التجاور.

تنبيه

أنكر السيرافيّ و ابن جنّيّ الخفض على الجوار، و تأوّلا قولهم: «خَرِب» بالجرّ على أنّه صفة لـ«ضبّ».

ثمّ قال السيرافيّ: الأصل: خَرِب الجُحر منه، بتنوين «خَرِب» و رفع «الجحر» ثمّ حذف الضمير؛ للعلم به، و حُوّل الإسناد إلى ضمير الضبّ، و خفض «الجحر» كما تقول: «مررت برجل حسن الوجهِ» بالإضافة، و الأصل: حسن الوجهُ منه، ثمّ أُتي بضمير «الجحر» مكانه؛ لتقدّم ذكره فاستتر.

و قال ابن جنّيّ: الأصل: خرب جحرُه، ثمّ أُنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع و استتر.

و يلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير مَن هي له، و ذلك لا يجوز عند البصريّين و إن أُمن اللبس، و قول السيرافيّ: إنّ هذا مثل: «مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين» مردود؛ لأنّ ذلك إنّما يجوز في الوصف الثاني دون الأوّل.

و من ذلك قولهم: «هنأني و مرأني» و الأصل: أمرأني. و قولهم: «أخذه ما قدم و ما حدث» بضمّ دال «حدث» و قراءة جماعة: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلاً وَ أَغْلالاً وَ سَعِيراً﴾[1] بصرف «سلاسل».

---

(١) الإنسان: ٤.

القاعدة الثالثة

قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، و يسمّى ذلك تضميناً

و فائدته: أن تؤدّي كلمة مؤدّى كلمتين، قال الزمخشريّ: أ لا ترى كيف رجع معنى: ﴿وَ لا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[1] إلى قولك: و لا تقتحمهم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم، ﴿وَ لا تَأْكُلُوا أمْوالَهُمْ إلَى أمْوَالِكُمْ﴾[2] أي: و لا تضمّوها إليها آكلين، انتهى.

و من مثل ذلك أيضاً قولهم: «سمع الله لمن حمده» أي: استجاب، فعدّي «سمع» باللام، و إنّما أصله: أن يتعدّى بنفسه مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[3] و هو كثير، قال أبوالفتح في كتاب التمام: أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً.

القاعدة الرابعة

أنّهم يغلّبون على الشيء ما لغيره؛ لتناسب بينهما، أو اختلاط

فلهذا قالوا: «الأبوين» في الأب و الأُمّ، و منه: ﴿وَ لأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ

---

(١) ﴿وَ اصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَ الْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَ لا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾. الكهف: ٢٨.

(٢) ﴿وَ آتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَ لا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَ لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً﴾. النساء: ٢.

(٣) ق: ٤٢.

مِنْهُمَا السُّدُسُ مِن مَا تَرَكَ﴾[1] و «القمرين» في الشمس و القمر و «المروَتين» في الصفا و المروة. و لأجل الاختلاط أُطلقت «مَن» على ما لا يعقل في نحو: ﴿وَ اللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاء فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أرْبَعٍ﴾[2] فإنّ الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله ﷻ: ﴿كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾، و في ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَينِ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل؛ فإنّه يعمّ الإنسان و الطائر، و اسم الملائكة على «إبليس» حتّى استثني منهم في ﴿وَ إذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إلاّ إبْلِيسَ﴾[3] قال الزمخشريّ: و الاستثناء متّصل؛ لأنّه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة فغلّبوا عليه في ﴿فَسَجَدُوا﴾ ثمّ استثني منهم استثناء أحدهم، ثمّ قال: و يجوز أن يكون منقطعاً.

القاعدة الخامسة

أنّهم يعبّرون بالفعل عن أُمور

أحدها: وقوعه، و هو الأصل.

و **الثاني:** مشارفته، نحو: ﴿وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذَرُونَ أزْوَاجاً وَصِيَّةً لأزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إلَى الحَوْلِ﴾[4] أي: و الّذين يشارفون الموت و ترك الأزواج يوصون وصيّة.

---

(١) النساء: ١١.

(٢) النور: ٤٥.

(٣) البقرة: ٣٤.

(٤) البقرة: ٢٤٠.

و الثالث: إرادته، و أكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ القُرآنَ فَاسْتَعِذْ باللهِ مِن الشَيطَانِ الرَّجِيمِ﴾[١] ﴿وَ إِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بالقِسْطِ﴾[٢] و منه: في غيره ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٣] أي: فأردنا الإخراج.

و في كلامهم عكس هذا، و هو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو: ﴿وَ يُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَ رُسُلِهِ﴾[٤]؛ بدليل أنّه قوبل بقوله ﷻ: ﴿وَ لَمْ يُفَرِّقوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾[٥].

و الرابع: القدرة عليه، نحو: ﴿وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾[٦] أي: قادرين على الإعادة، و أصل ذلك: أنّ الفعل يتسبّب عن الإرادة و القدرة، و هم يقيمون السبب مُقام المسبّب و بالعكس، فالأوّل نحو: ﴿وَ نَبْلُوَ أَخْبارَكُمْ﴾[٧] أي: و نعلم أخباركم؛ لأنّ الابتلاء الاختبار، و بالاختبار يحصل العلم. و من الثاني: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[٨] أي: فاتّقوا العناد الموجب للنار.

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٤٢.

(٣) الذاريات: ٣٥ـ٣٦.

(٤) النساء: ١٥٠.

(٥) النساء: ١٥٢.

(٦) ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أوّلَ خَلْقٍ نُعيدُهُ وَعْداً عَلَيْنا إنّا كُنّا فَاعِلِينَ﴾. الأنبياء: ١٠٤.

(٧) ﴿وَ لَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَ الصَّابرِينَ وَ نَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾. محمّد: ٣١.

(٨) البقرة: ٢٤.

القاعدة السادسة

أنّهم يعبّرون عن الماضي و الآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر؛ قصداً لإحضاره في الذهن حتّى كأنّه مشاهد حالة الإخبار

نحو: ﴿وَ إنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾[١]؛ لأنّ لام الابتداء للحال. و نحو: ﴿هذا مِنْ شِيْعَتِهِ وَ هذا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[٢]؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبيّ صلى الله عليه و آله، كما تقول: هذا كتابك فخذه، و إنّما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت.

و منه عند الجمهور: ﴿وَ كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ﴾[٣] أي: يبسط ذراعيه؛ بدليل ﴿وَ نُقَلِّبُهُمْ﴾ و لم يقل و قلبناهم، و بهذا التقرير يندفع قول الكسائيّ و هشام: إنّ اسم الفاعل الّذي بمعنى الماضي يعمل، و مثله ﴿وَ اللهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[٤] إلاّ أنّ هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ، و في الآية الاُولى حكيت الحال الماضية.

---

(١) النحل: ١٢٤.

(٢) ﴿وَ دَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هذا مِنْ شيعَتِهِ وَ هذا مِنْ عَدُوِّهِ﴾. القصص: ١٥.

(٣) ﴿وَ تَحْسَبُهُمْ أيْقَاظاً وَ هُمْ رُقُودٌ وَ نُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ اليَمِينِ وَ ذَاتَ الشِّمَالِ وَ كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ﴾. الكهف: ١٨.

(٤) البقرة: ٧٢.

القاعدة السابعة

أنّ اللفظ قد يكون على تقدير و ذلك المقدّر على تقدير آخر

نحو قوله ﷺ: ﴿وَ مَا كانَ هـذَا القُـرْآنُ أنْ يُفْتَـرَى مِـنْ دُونِ اللهِ﴾[1] فـ«أن يفترى» مؤوّل بالافتراء، و الافتراء مؤوّل بـ«مفترى». و قال:

٤٥٩ ـ و لَعَمرك ما الفتيان أن تنبُت اللحى و لكنّمـا الفتيـان كـلّ فـتى نَـدٍ[2]

و قالوا: «عسى زيد أن يقوم» فقيل: هو على ذلك، و قيل: على حذف مضاف، أي: «عسى أمر زيد أو عسى زيد صاحب القيام» قيل: «أن» زائدة، و يردّه عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، و أنّها قد عملت، و الزائدة لا تعمل خلافاً لأبي الحسن. و قيل في ﴿وَ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أنْ يَتَمَاسَّا﴾[3]: إنّ «ما قالوا» بمعنى القول، و القول بتأويل المقول، أي: يعودون للمقول فيهنّ لفظ الظهار و هنّ الزوجات.

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

فمن ذلك: «كلّ شاة و سَخلَتها بدرهم» و قوله:

٤٦٠ ـ و أيّ فتى هيجاء أنت و جارها إذا مـا رجـال بالرجـال اسـتقلّت[4]

---

(١) يونس: ٣٧.

(٢) قال البغداديّ: و البيت ملفّق من مصراعين من أبيات لابن بيض. راجع شرح أبيات مغني اللبيب: ٩٧/٨، شرح شواهد المغني: ٩٦٤/٢.

(٣) المجادلة: ٣.

(٤) لم يسمّ قائله. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٠/٨.

و «ربّ رجل و أخيه» و﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[1] و لا يجوز: كلّ سخلتها، و لا أيّ بارها، و لا ربّ أخيه، و لا يجوز: «إن يقم زيد قام عمرو» في الأصحّ إلاّ في الشعر كقول قعنب بن أُمّ صاحب:

٤٦١ ـ إن يسمعوا سُبّة طاروا بها فرحاً عنّي و ما سمعوا من صالح دفنوا[2]

؛ إذ لا تضاف «كلّ و أيّ» إلى معرفة مفردة، كما أنّ اسم التفضيل كذلك، و لا تجرّ «ربّ» إلاّ النكرات، و لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً و الجواب ماضياً.

القاعدة التاسعة

أنّهم يتّسعون في الظرف و المجرور ما لا يتّسعون في غيرهما

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو: «كان في الدار أو عندك زيد جالساً» و فعل التعجّب من المتعجّب منه، نحو قول الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: «**ما أفشى فينا نعمتك و أسبغ علينا منّتك**»[3] و بين الاستفهام و القول الجاري مجرى الظنّ كقوله:

٤٦٢ ـ أ بعدَ بُعدٍ تقول الدارَ جامعةً شملي بهم أم تقول البعد محتوما[4]

و بين المضاف و حرف الجرّ و مجرورهما، و بين «إذاً و لنْ» و منصوبهما نحو: «هذا غُلامُ و اللهِ زيدٍ، و اشتريته بواللهِ درهمٍ» و قوله:

---

(١) الشعراء: ٤.

(٢) شرح شواهد المغني: ٩٦٥/٢.

(٣) الصحيفة الكاملة السجّاديّة، الدعا الخامس و الأربعون: ٣٠١.

(٤) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٩٦٩/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٧/٨.

٤٦٣ ـ إذنْ و اللهِ نـرميهم بحـربٍ   يشيب الطفـل مـن قبـل المشـيب[١]

و قوله:

٤٦٤ ـ لما رأيتُ أبـا يَزيـدَ مُقـاتلاً   أدعَ القتـالَ و أشـهدَ الهيجـاءَ[٢]

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القلب

و أكثر وقوعه في الشعر كقول رؤبة:

٤٦٥ ـ و مهمـه مغـبرة أرجـاؤه   كـأنّ لـون أرضـه سمـاؤه[٣]

أي: كأنّ لون سمائه؛ لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، و حذف المضاف، و قال النمر بن تولب:

٤٦٦ ـ فإن أنـت لاقيـت في نجـدة   فـلا تتـهيّبْك أن تُقْـدِما[٤]

أي: تتهيّبها.

و منه في الكلام: «أدخلت القلنسوة في رأسي» و «عرضت الناقـة علـى الحوض» و «عرضتها على الماء» قاله الجوهريّ و جماعة منهم السكّاكيّ و الزمخشريّ، و جعل منه: ﴿وَ يَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَـى النَّـارِ﴾[٥] و في كتـاب التوسـعة ليعقوب بن إسحاق السكّيت: إن «عرضت الحوضَ على الناقة» مقلوب، و قال آخر: لا قلب في واحد منهما، و اختاره أبوحيّان، و ردّ على قول الزمخشريّ في الآية.

---

(١) قال السيوطيّ: «قيل: إنّه لحسّان». شرح شواهد المغني: ٩٧٠/٢.

(٢) لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغني: ٦٨٣/٢، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٤/٥.

(٣) شرح شواهد المغني: ٩٧١/٢.

(٤) مغني اللبيب: ١١٣/٨.تقدّم برقم ٢٣٥.

(٥) الأحقاف: ٢٠.

القاعدة الحادية عشرة

من مُلَح كلامهم تقارُضُ اللفظين في الأحكام

و لذلك أمثلة:

منها: إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم: ﴿أ لم نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[1] بفتح الحاء، و فيه نظر؛ إذ لا تحلّ «لن» هنا، و إنّما يصحّ أو يحسن حمل الشيء على ما يحلّ محلّه كما قدّمنا، و قيل: أصله: «نشرحَنْ» ثمّ حذفت النون الخفيفة و بقي الفتح دليلاً عليها، و في هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بـ«لم» مع أنّه كالفعل الماضي في المعنى، و حذف النون لغير مقتضٍ مع أنّ المؤكّد لا يليق به الحذف. و إعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم كقول أعرابيّ يمدح الإمام الحسين عليه السلام:

٤٦٧ ـ لن يخبِ الآن من رجائِكَ مَنْ ... حرّكَ مِن دونِ بابك الحلقهْ[2]

الرواية بكسر الباء.

و منها: إعطاء الفاعل إعراب المفعول و عكسه عند أمن اللبس، كقولهم: «خرقَ الثوبُ المسمارَ، و كسر الزجاجُ الحجرَ» و سمع أيضاً نصبهما كقوله:

٤٦٨ ـ قد سالم الحيّات منه القدما ... الأفعُوان و الشجاع الشجْعما[3]

في رواية من نصب «الحيّات» و قيل: «القدما» تثنية حذفت نونه؛ للضرورة كقول تأبّط شرّاً:

---

(١) الانشراح: ١.

(٢) تقدّم برقم ٢٣٥.

(٣) قال السيوطيّ: «هو من أُرجوزة لأبي‌حيّان الفقعسيّ» و قيل لغيره. راجع شرح شواهد المغني: ٩٧٣/٢.

٤٦٩ ـ هما خُطَّتا إمّا إسار و منّة   و إمّا دم و القتل بالحرّ أجدر[1]

في من رواه برفع «إسار و منّة»، و سمع أيضاً رفعهما كقوله:

٤٧٠ ـ إنّ مَن صاد عقعقاً لَمشوم   كيف من صاد عقعقان و بوم[2]

و منها: إعطاء «أفعل» في التعجّب حكم «أفعل» التفضيل في جواز التصغير، و إعطاء «أفعل» التفضيل حكم «أفعل» في التعجّب في أنّه لا يرفع الظاهر، و قد مرّ ذلك.

و لو ذكرت أحرف الجرّ و دخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

هذا آخر ما أوردناه بعون الله ﷻ و توفيقه، و الحمد لله على إتمامه و إكماله، و أشرف صلواته و أزكى تحيّاته على محمّد خاتم النبيّين، و على آله الطيّبين الطاهرين المعصومين و لا سيّما بقيّة الله في الأرضين، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين، و نسأل الله تبارك و تعالى أن يتقبّل منّا و يتجاوز عنّا إن أخطأنا أو نسينا إنّه هو السميع العليم.

---

(١) تقدّم برقم ٤٣٩.

(٢) قال البغداديّ: «و هذا البيت لم أقف على قائله». شرح أبيات مغني اللبيب: ٨/ ١٢٨.

المآخذ

١ـ الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطيّ، بتحقيق محمّد أبي‌الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، قم، ١٣٦٧هـ.ش، مطبعة الرضيّ ـ بيدار ـ عزيزيّ.

٢ـ الاحتجاج، أبومنصور أحمد بن عليّ بن أبي‌طالب الطبرسيّ، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات.

٣ـ أدب الطفّ، جواد شبّر، بيروت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م ، دار المرتضى.

٤ـ الإرشاد، محمّد بن محمّد بن النعمان الملقّب بالمفيد مع ترجمة المحلاّتيّ، العلميّة الإسلاميّة.

٥ـ أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، بتحقيق حسن الأمين، لبنان، دار التعارف للمطبوعات.

٦ـ الاقتراح في علم أُصول النحو، جلال الدين عبدالرحمان السيوطيّ، بتحقيق الدكتور أحمد محمّد قاسم، قم، نشر أدب الحوزة.

٧ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبوالبركات عبدالرحمان بن محمّد بن أبي‌سعيد الأنباريّ، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.

٨ ـ أوضح المسالك، أبومحمّد عبدالله جمال الدين بن هشام، بتحقيق محيي الدين عبدالحميد، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٨٠م، دار إحياء التراث العربيّ.

٩ـ الإيضاح، أبومحمّد الفضل بن شاذان الأزديّ النيسابوريّ، بتحقيق السيّد جلال‌الدين الحسينيّ الأرمويّ، الطبعة الأُولى، طهران.

١٠ـ بحار الأنوار، المولى محمّد باقر المجلسيّ، المطبعة الإسلاميّة، إيران، قم، ١٣٨٤هـ ق.

١١ـ البداية والنهاية، أبوالفداء الحافظ ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

١٢ـ بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمّد عليهم السلام ابن الحسن بن فروخ الصفّار، بتحقيق الحاجّ ميرزا محسن كوچه باغيّ، الطبعة الثانية، مؤسّسة الأعلميّ، طهران.

١٣ـ بلاغات النساء، أبوالفضل أحمد بن أبي طاهر المعروف بابن طيفور، مكتبة بصيرتيّ، إيران، قم.

١٤ـ البيان في تفسير القرآن، سماحة آية الله العظمى السيّد أبي القاسم الموسويّ الخوئيّ قدس سره، منشورات أنوار الهدى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٥ـ تاريخ الخلفاء جلال‌الدين عبدالرحمان بن أبي‌بكر السيوطيّ، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

١٦ـ تاريخ الطبريّ، أبوجعفر محمّد بن جرير الطبريّ، بتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار التراث، لبنان، بيروت.

١٧ـ تحفة الغريب، محمّد بن أبي‌بكر الدمامينيّ، في هامش المنصف من الكلام، نشر أدب الحوزة، إيران، قم.

١٨ـ تحف العقول، حسن بن عليّ بـن الحسـين بـن شـعبة الحـرّاني، مؤسّسـة الأعلميّ للمطبوعات، الطبعة الخامسة، لبنان، بيروت ١٣٩٤هـق.١٩٧٤م.

١٩ـ تذكرة الخواصّ، سبط ابن الجوزيّ، مكتبة نينوى الحديثة، طهران.

٢٠ـ التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهريّ، ومعه حاشية الحمصيّ، دارالفكر.

٢١ـ تفسير فرات الكوفيّ، فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفيّ، مكتبة داوريّ، إيران، قم.

٢٢ـ التفسير الكبير، الفخر الرازيّ، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربيّ، لبنان، بيروت.

٢٣ـ تنبيه الخواطر ونزهة النواظر ـ مجموعة ورام ـ أبوالحسين ورام بن أبي فراس، الطبعة الثانية، دار الكتب الإسلاميّة، إيران، طهران.

٢٤ـ التوحيد، أبوجعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ، بتصحيح السيّد هاشم الحسينيّ الطهرانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، إيران، قم.

٢٥ـ الجامع لأحكام القرآن، أبوعبدالله محمّد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ، دار التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م.

٢٦ـ حاشية الأمير، محمّد الأمير الأزهريّ، دار الكتاب اللبنانيّ، دار الكتاب المصريّ، بيروت، لبنان.

٢٧ـ حاشية الدسّوقيّ، محمّد عرفة الدسّوقيّ، مصر، قاهرة.

٢٨ـ حاشية الصبّان على شرح الأُشمونيّ، محمّد بن عليّ الصبّان، الطبعة الثانية، منشورات الرضيّ، زاهديّ، قم، إيران، ١٣٦٣هـش.

٢٩ـ الخلاف، أبوجعفر الطوسيّ، دارالكتب العلميّة، قم.

٣٠ـ الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، جلال‌الدين عبدالرحمان السيوطيّ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ‏ﷺ إيران، قم، ١٤٠٤هـ ق.
٣١ـ ديوان حسّان بن ثابت، حسّان بن ثابت، المكتبة العربيّة، بتحقيق الدكتور الحنفيّ حسنين، جمهوريّة مصر العربيّة، القاهرة، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
٣٢ـ شيخ الأباطح أبي‌طالب، مكتبة نينوى الحديثة، طهران، إيران.
٣٣ـ سنن ابن ماجة، الحافظ أبي عبدالله محمّد بن يزيد القزوينيّ، بتحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربيّ، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
٣٤ـ سنن الترمذيّ، محمّد بن عيسى بن سورة الترمذيّ، الطبعة الثانية، دارالفكر، لبنان، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٣٥ـ سنن الدار قطنيّ، عليّ بن عمر الدار قطنيّ، بتصحيح السيّد عبدالله هاشم يمانيّ المدنيّ، دار المحاسن للطباعة، القاهرة، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.
٣٦ـ السيرة النبويّة، ابن هشام، بتحقيق مصطفى السقا ـ إبراهيم الأبياريّ ـ عبدالحفيظ شلبيّ، مطبعة مصطفى البانيّ الحلبيّ وأولاده، ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م.
٣٧ـ شرح ابن عقيل، بهاءالدين عبدالله بن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل، مؤسّسة نشر ناصر خسرو، طهران.
٣٨ـ شرح أبيات مغني اللبيب، عبدالقادر عمر البغداديّ، بتحقيق عبدالعزيز رباح أحمد يوسف دقاق، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٣٩٦هـ ١٩٧٤م.
٣٩ـ شرح ديوان المتنبّي، عبدالرحمان البرقوقيّ، دار الكتاب العربيّ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٤٠ـ شرح شذور الذهب، أبومحمّد عبدالله جمال الدين ابن هشام، بتحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد.
٤١ـ شرح الشواهد، العينيّ، في ذيل حاشية الصبّان على شرح الاُشمونيّ، الطبعة الثانية، مطبعة الرضيّ، زاهديّ، إيران، قم.
٤٢ـ شرح شواهد المغني، جلال‌الدين عبدالرحمان بن أبي‌بكر السيوطيّ، نشر أدب الحوزة، إيران، قم.
٤٣ـ شرح قطر الندى، أبومحمّد عبدالله جمال الدين بن هشام، بتحقيق محمّد محيي‌الدين عبدالحميد، الطبعة الحادية عشرة، المكتبة السعادة، مصر ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
٤٤ـ شرح الكافية، المحقّق الرضيّ، ومعه حاشية السيّد شريف الجرجانيّ، دارالكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
٤٥ـ شرح الهاشميّات، محمّد محمود الرافعيّ، الطبعة الثانية، مطبعة شركة التمدّن الصناعيّة بمصر.
٤٦ـ شرح مختارات أشعار العرب، محمّد محمود الرافعيّ ومعه شرح الهاشميّات، الطبعة الثانية، مطبعة التمدّن الصناعيّة بمصر.
٤٧ـ صحيح البخاريّ، أبوعبدالله محمّد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ، دارالجليل، لبنان، بيروت، ١٣١٣هـ.
٤٨ـ صحيح سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم أبوداوود سليمان بن الأشعث السجستانيّ، دارالكتاب العربيّ، بيروت، لبنان.
٤٩ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحجّاج القشيريّ النيسابوريّ، الطبعة الاُولى، دار إحياء التراث العربيّ، ١٣٧٥هـ.

٥٠ـ الصحيفة السجّاديّة الجامعة، الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام، الطبعة الأولى مؤسّسة الإمام المهديّ، قم، ١٤١١هـ ـق.

٥١ـ الصحيفة السجّاديّة الكاملة، الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام مع ترجمة فيض الإسلام، ١٣٧٥هـ ـق.

٥٢ـ الطبقات الكبرى، محمّد بن سعد البصريّ المعروف بابن سعد، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٣ـ عدّة الداعي ونجاح الساعي، أحمد بن الفهد الحليّ، بتصحيح أحمد الموحّديّ القميّ، مكتبة الوجدانيّ، إيران، قم.

٥٤ـ عوالم العلوم، عبدالله البحرانيّ الإصفهانيّ، الطبعة الأولى، مكتبة الزهراء عليها السلام الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ـق.

٥٥ـ عيون الأخبار، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابوية الصدوق الطبعة الثانية، مكتبة الطوس، ١٣٦٣هـ ـش.

٥٦ـ غاية المرام في حجّة الخصام عن طريق الخاصّ والعامّ، هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسينيّ البحرانيّ، نشر المعارف الإسلاميّة، إيران، طهران.

٥٧ـ الغدير، عبدالحسين أحمد الأمينيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٥٨ـ غرر الحكم، عبدالواحد الآمديّ التميميّ، المترجم محمّد عليّ الأنصاريّ، الطبعة العاشرة.

٥٩ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، دارالمعرفة، بيروت، لبنان.

٦٠ـ الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صار، دار بيروت، ١٣٨٥هـ ـ١٩٦٥م.
٦١ـ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، نشر أدب الحوزة، إيران، قم.
٦٢ـ الكشّاف، جارالله محمود بن عمر الزمخشريّ، وبذيله أربعة كتب، الطبعة الثالثة، دار الكتب العربيّ، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.
٦٣ـ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلاّمة الحلّيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، قم، إيران.
٦٤ـ كمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القميّ، دار الكتب الإسلاميّة.
٦٥ـ كنز العمّال، علاء الدين عليّ المتّقي بن حسام الهنديّ، مؤسّسة الرسالة، لبنان، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ١٩٨٩م.
٦٦ـ لسان العرب، ابن منظور، بتعليق عليّ الشيريّ، دار إحياء التراث العربيّ الطبعة الأُولى، ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م.
٦٧ـ اللباب، عبدالوهّاب الصابونيّ، مكتبة دار الشرق، بيروت.
٦٨ـ مجمع البيان، أبوعليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، إيران، قم، ١٤٠٣.
٦٩ـ المحجّة البيضاء، المولى محسن الكاشانيّ، الطبعة الثانية، مؤسّسة النشر الإسلاميّ.
٧٠ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبوحسن عليّ بن الحسين بن عليّ المسعوديّ، الطبعة الأُولى، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.
٧١ـ المستدرك على الصحيحين في الحديث، أبوعبدالله محمّد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابوريّ، دارالفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ ـ١٩٧٨م.

٧٢ـ مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمّال، دار الفكر.

٧٣ـ المصباح، الشيخ تقي الدين إبراهيم بن عليّ الحسن بن محمّد بن صالح العامليّ الكفعميّ، الطبعة الثالثة، منشورات مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م.

٧٤ـ معاني الأخبار، أبوجعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابوية القميّ، منشورات في الحوزة العلميّة في قم المقدّسة، قم، إيران، ١٣٦١هـ.ش.

٧٥ـ معاني القرآن وإعرابه، أبوإسحاق إبراهيم بن السرّيّ الزجاج، بتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبيّ، الطبعة الاُولى، عالم الكتب، لبنان، بيروت.

٧٦ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ، الدكتور أ.ى، ونسنک. مكتبة بريل، ١٩٣٦م.

٧٧ـ مناقب آل أبي‌طالب، أبوجعفر محمّد بن عليّ بن شهرآشوب، دارالأضواء، بيروت، لبنان.

٧٨ـ مناقب عليّ بن أبي‌طالب عليه السلام أبوالحسن عليّ بن محمّد بن محمّد الواسطيّ الجلاليّ الشافعيّ الشهير بابن المغازليّ، المكتبة الإسلاميّة، إيران، طهران، ١٤٠٣هـ ـق.

٧٩ـ مناهل الصفا، حمزاويّ، ١٢٧٦هـ

٨٠ ـ المنصف من الكلام، أحمد بن محمّد الشمنيّ، ومعه تحفة الغريب، نشر أدب الحوزة، إيران، قم.

٨١ ـ منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، العلاّمة حبيب‌الله الهاشميّ الخوئي، الطبعة الرابعة، منشورات مركز الإمام المهديّ عليه السلام الثقافيّ ـ بنياد فرهنگى امام مهدى ـ طهران، إيران.

٨٢ ـ موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف، أبوهاجر محمّد السعيد بن بسكونيّ، الطبعة الأُولى، عالم التراث، بيروت، لبنان.
٨٣ ـ الموطّأ، مالك بن أنس، بتصحيح محمّدفؤاد عبدالباقي، دارالتراث العربيّ.
٨٤ ـ النحو الوافي، عبّاس حسن، الطبعة الرابعة، دارالمعارف، مصر.
٨٥ ـ نهج‌البلاغة، عليّ بن أبي طالب عليه السلام المؤلّف السيّد الرضيّ، المترجم فيض الإسلام، مركز نشر آثار فيض الإسلام.
٨٦ ـ وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ، بتحقيق عبدالرحيم الربّانيّ الشيرازيّ، المكتبة الإسلاميّة، إيران، طهران، ١٣٩٨هـ.ق.